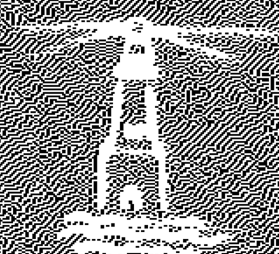
عبد الرحمن الرافعى

فى أعقاب الثورة المصرية
ثورة سنة ١٩١٩

الجزء الثالث



دار المعارف



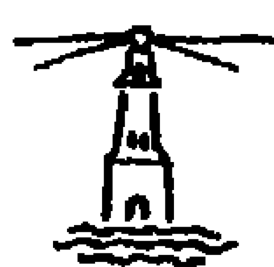
فى أعقاب الثورة المصرية
ثورة سنة ١٩١٩

بقلم
عبد الرحمن الرافعى

الجزء الثالث

يستمل على تاريخ مصر القومى
من ارتقاء الملك فاروق عرش مصر فى ٦ مايو
سنة ١٩٣٦ إلى سنة ١٩٥١

الطبعة الثانية
١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م



دار المعارف

راجع هذا الكتاب

المستشار حلمي السباعي شاهين

نائب رئيس هيئة قضايا الدولة الأسبق

* * *

الناشر : دار المعارف - ١١١٩ كورنيش النيل - القاهرة ج.م.ع.



عبد الرحمن الرافعى

ولد فى ٨ من فبراير سنة ١٨٨٩ - وتوفى فى ٣ [illegible]

مقدمة الطبعة الثانية

كتاب فى أعقاب الثورة المصرية - ثورة ١٩١٩ - الجزء الثالث، ظهرت طبعته الأولى سنة ١٩٥١. ويشتمل على تاريخ مصر القومى من ارتقاء الملك السابق فاروق عرش مصر فى ٦ مايو سنة ١٩٣٦ إلى سنة ١٩٥١، حتى ألغيت معاهدة سنة ١٩٣٦. وختمه المغفور له والدنا بالحديث عن جهاد مصر تحت عنوان مرحبًا بالجهاد.!!

نكرر الحمد لله سبحانه وتعالى.

كريمات «المؤلف»

عام ١٩٨٩ **عبد الرحمن الرافعى**

تقديم الكتاب

كتاب فى أعقاب ثورة سنة ١٩١٩ (الجزء الثالث). يشمل تاريخ خمسة عشر عاما من عهد فاروق الملك السابق منذ ٦ مايو سنة ١٩٣٦ حتى سنة ١٩٥١، ومن مراجعة الكتاب وسائر كتب أستاذنا ووالدى الروحى ومعلمى عبد الرحمن الرافعى. يشعر القارئ كيف بذل الرافعى جهده من خلال مؤلفاته.. فى سبيل رفع معنويات الشعب. ومستواه الأخلاقى الوطنى. وتوجيه المواطنين إلى التمسك بالمثل العليا فى حياتهم القومية. والإخلاص لبلدهم. وبذل كل ما فى مقدورهم لإسعاده ورخائه. إذ التاريخ كما قال الرافعى وبحق مدرسة للوطنية. يفهم المواطنون من خلالها حقائق أحوالهم فى ماضيهم وحاضرهم ومستقبلهم. وتلمس فى هذا الكتاب وسائر مؤلفات الرافعى فى تاريخ مصر القومى على مدى العصور. الروح الوطنية التى أملت عليه إخراج هذه الموسوعة التى لا نظير لها فى أى دولة من دول العالم. ولم تكن تلك السلسلة من كتب الرافعى مجرد سرد وقائع أو تدوين حوادث وإلا كانت كتبًا جامدة لا أثر لها فى نمو الشعب وتقدمه، وتوسيع أفكاره ومداركه والوقوف على مفاخره فيحافظ عليها. وعلى أخطائه فى الماضى فيعمل على تجنبها، ويتأنى فى خطوات حياته فلا يعيد ارتكابها مرة أخرى.

والكتاب يحوى تسعة فصول يحدثك الرافعى فيها عن الحالة السياسية فى أوائل عهد الملك السابق. ومعاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦. ونقد الرافعى لها، ثم إلغاء الامتيازات الأجنبية والوزارات التى تولت الحكم خلال فترة الكتاب وزارة محمد محمود الثانية ثم وزارة مصطفى النحاس الخامسة. والحادث المشهور سنة ١٩٤٢. ومهما كُتب من كتب عن هذا الحادث فإن تفصيلاته وما دار قبله وبعده والرأى فى هذا الحادث فلا يصل إلى ما دونه الرافعى عن ذلك الحادث.

ويتكلم الرافعى عن حالة مصر أثناء الحرب العالمية الثانية وبعد انتهائها، ووزارة أحمد ماهر ثم عودة الوفد إلى الحكم ومعه الحكم المطلق، وقبل ذلك تحدث عن مقتل أحمد ماهر ورأيه فى هذاالاعتداء، ووزارة النقراشى وغيرها من الوزارات المتتالية، وحادث مقتل النقراشى والشيخ حسن البنا والاعتداءات التى حدثت خلال هذه العهود.

وتناول الرافعى موجة القتل والإرهاب والإجرام وحوادث العنف كأنه يتحدث عما يجرى الآن فى سائر الدول.

لا أريد تلخيصًا كاملًا للكتاب فى تقديمه هنا ولكن على القارئ أن يقرأ فصوله كلها بإمعان ودقة، لأنها تحوى أسرارًا سياسية وذكريات ربما تناساها القدامى، وحتى يقف الشباب على تاريخ بلده الصحيح السليم البعيد عن الغرض والهوى.

دعاؤنا للرافعى بالرحمة والمغفرة.

المستشار

حلمى السباعى شاهين

نائب رئيس هيئة قضايا الدوله الأسبق

عام ١٩٨٩

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الجزء الثالث

هذا هو الجزء الثالث والأخير من كتاب «فى أعقاب النورة المصرية»

عندما أرّخت الثورة فى كتاب «تورة سنة ١٩١٩»، كان مما عنيت ببحثه توقيت النورة وتحديد مداها، وانتهيت إلى أنها بدأت فى مارس سنة ١٩١٩، واستمرت إلى إبريل سنة ١٩٢١، وعلى هذا الأساس من التحديد الزمنى وضعت كتابى عن الثورة.

ثم أخذت فى تأريخ الفترة التى أعقبت نهايتها، فوضعت لها هذا الكتاب الذى يدل عنوانه على موضوعه «فى أعقاب الثورة المصرية».

وإذْ كانت هذه الفترة من تاريخ مصر القومى قد امتدت قرابة ثلاثين عامًا؛ فقد جعلت هذا الكتاب من ثلاثة أجزاء، اشتمل الجزء الأوّل على تاريخ مصر القومى من نهاية التورة فى أبريل سنة ١٩٢١، إلى وفاة سعد زغلول فى أغسطس سنة ١٩٢٧.

وتناول الجزء النانى مرحلة أخرى، من وفاة سعد فى سنة ١٩٢٧، إلى وفاة الملك فؤاد فى أبريل سنة ١٩٣٦.

وهذا الجزء الثالث من الكتاب، الذى أقدمه اليوم، يشمل تاريخ خمسة عشر عامًا من عهد الفاروق.

وبهذا الجزء يتم كتاب «فى أعقاب الثورة المصرية»، وبه تكتمل المجموعة التى وضعتها فى تاريخ مصر القومى الحديث، من بدء ظهور الحركة القومية فى أواخر القرن الثامن عشر وأوائل التاسع عشر حتى اليوم (١٩٥١)؛ أى فى المائة والخمسين عامًا الأخيرة[1].

---

(١) ظهرب مؤلفاب أخرى عن فنراب تاليه حى ١٩٥٩.

ويطيب لى الآن، وقد اكتملت هذه المجموعة، أن ألقى عليها نظرة عامة، تصلح أن تكون تاريخًا لهذا التاريخ، وأقصد من هذه النظرة توضيح غرضى منها، والإحاطة بحلقاتها، ليكون ذلك أدعى إلى بيان الغاية التى سعيت إليها.

لقد شرعت فى وضع هذه المجموعة سنة ١٩٢٦،ذلك أنى فكرت منذ عدة أعوام سبقت تلك السنة فى إخراج كتاب الزعيم «مصطفى كامل» على اعتبار أنه باعث النهضة الوطنية الحديثة، ولكنى رأيت أن تاريخ مصطفى كامل يستتبع البحث فى مبدأ ظهور الحركة القومية، والتطورات التى تعاقبت عليها، فأخذت أدرس الأدوار التى تقدمت عصر مصطفى كامل، لأقف عند حدٍّ يصحّ اعتباره مبدأ الحركة القومية.

رجعت إلى الثورة العرابية، فإذا بها ترجع أسبابها ومقدماتها إلى الحركة الفكرية والسياسية التى ظهرت فى عهد إسماعيل، وهذه الحركة الأخيرة لم تظهر فجأة، ولم تكن الأولى فى تاريخ مصر القومى الحديث، بل هى تطورجديد للروح القومية التى بدأت تظهر على مسرح الحوادث السياسية، منذ أواخر القرن الثامن عشر، فإلى هذا العهد يجب أن نرجع بمبدأ الحركة القومية، وقد انتهى بى البحث إلى أن أوّل دور من أدوارها هو عصر المقاومة الأهلية التى اعترضت الحملة الفرنسية فى مصر (١٧٩٨ - ١٨٠١)، ومن ثمَّ تطورت الفكرة عندى، من تأريخ لمصطفى كامل، إلى تأريخ لأدوار الحركة القومية جميعها، فترامت أمامى آفاق البحث، وتشعبت مسالك الدرس، واستشعرت ضخامة العمل إذا أردت أن أتمه على الوجه الذى أبتغيه، فأرجأته سنة بعد أخرى، حتى كانت سنة ١٩٢٦، فاستخرت الله وبدأت فى تنفيذه، واعتزمت أن أجعل سلسلة هذه المجموعة شاملة لتاريخ مصر القومى الحديث، مبحوثًا ومعروضًا على ضوء الحركة القومية، لاعتقادى أن التاريخ الحقيقى للأمم إنما هو تاريخ نهضاتها القومية، فى نواحيها المختلفة، السياسية والعلمية، والاقتصادية والاجتماعية، فهى أساس وجودها، ومبعث تطورها، وهى المعالم لتاريخها القومى، وينبوعه الفياض، وما التاريخ القومى إلّا كالمرآة، تنطبع عليها صور النهضة وأطوارها، وحوادثها وأبطالها، وتقدمها وتراجعها، وأفرحها وأحزانها، وأهدافها وآمالها.

وعلى هذا النحو أخذت أخرج حلقات هذه المجموعة.

ففى أواخر سنة ١٩٢٨ أخرجت الجزء الأول من « تاريخ الحركةالقومية وتطور نظام الحكم فى مصر» وهو يتضمن ظهور الحركة القومية فى تاريخ مصر الحديث، وبيان الدور الأول من أدوارها، وهو عصر المقاومة الشعبية التى اعترضت الحملة الفرنسية فى مصر، وتاريخ مصر القومى فى هذا العهد.

وفى أواخر سنة ١٩٢٩ ظهر الجزء الثانى، ويشتمل على تاريخ مصر القومى من إعادة «الديوان» فى عهد نابليون، إلى جلاء الفرنسيين عن البلاد سنة ١٨٠١، ومن جلاء الفرنسيين إلى ارتقاء محمد على الكبير أريكة مصر سنة ١٨٠٥.

وفى ديسمبر سنة ١٩٣٠ أصدرت الحلقة الثالثة وهى كتاب «عصر محمد على»، ويشتمل على تاريخ مصر القومى فى عهد هذا العاهل الكبير، وقد جعلت من هذا العصر دورًا هامًّا من أدوار الحركة القومية؛ إذ إن الحركة القومية كما عنيتها وجعلتها أساس البحث والتدوين، هى «الجهود التى بذلتها الأمة فى سبيل تحرير مصر من النير الأجنبى وفك قيود الاستبداد عنها وتقرير حقوق الشعب السياسية، هى التضحيات التى قدمتها، والآلام التى احتملتها، فى سبيل تكوين مصر الحرة المستقلة، وعلى هذا الاعتبار يجب أن نعدّ عصرَ محمد على صحيفة مجيدة من صحائف الحركة القومية؛ ففيه نشأت الدولة المصرية الحديثة، وفيه تحقق الاستقلال القومى، وشيدت الدعائم الكفيلة بالقيام به، وفيه تأسس الجيش المصرى والأسطول المصرى، والثقافة المصرية، وفيه وضعت أسس النهضة العلمية والاقتصادية فى البلاد»[٢].

وفى ديسمبر سنة ١٩٣٢ ظهر كتاب «عصر إسماعيل»، ويشتمل على تاريخ مصر القومى فى عهد خلفاء محمد على، وهو فى جزأين، يحتوى الأوّل على عهد عباس وسعيد، وأوائل عهد إسماعيل، ويتضمن الثانى ختام الكلام عن عهد إسماعيل.

---

(٢) كتابنا عصر محمد على ص ٤ (طبعة سابقة).

ثم أخرجت فى فبراير سنة ١٩٣٧ كتاب «الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزى».

وفى سنة ١٩٤٢ ظهر كتاب «مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال» أرّخت فيه العشر السنوات الأولى من الاحتلال البريطانى، من سنة ١٨٨٢ إلى سنة ١٨٩٢.

وهذا الكتاب وإن كان يسبق من جهة التحديد الزمنى كتاب «مصطفى كامل» وكتاب «محمد فريد»، لكنى أخرجته بعد هذين الكتابين؛ إذ رأيتنى قد أبطأت فى إخراجهما، لاشتغالى بالحلقات الأولى من هذه المجموعة، فآثرت أن أؤجل إصدار كتاب «مصر والسودان» حتى أنتهى من إخراجهما.

ففى سنة ١٩٣٩ أصدرت كتاب «مصطفى كامل»، وهو إلى جانب تاريخ الزعيم، يشتمل على تاريخ مصر القومى من سنة ١٨٩٢ إلى سنة ١٩٠٨.

وفى سنة ١٩٤١ ظهر كتابى عن «محمد فريد»، ويشتمل على تاريخ الزعيم الشهيد، ثم تاريخ مصر القومى من سنة ١٩٠٨ إلى سنة ١٩١٩.

وفى سنة ١٩٤٦ أخرجت كتاب «ثورة سنة ١٩١٩» فى جزأين، يحتوى الأوّل على شرح حالة مصر وحوادثها التاريخية أثناء الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ – ١٩١٨)، وبيان الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية للثورة، وتطور الحوادث من بعد انتهاء الحرب إلى نشوب الثورة فى مارس سنة ١٩١٩، ثم وقائع الثورة فى القاهرة والأقاليم.

ويشتمل الجزء الثانى على مهادنة الثورة، واستمرارها، ومحاكماتها، ومتابعة وقائعها حتى نهايتها فى أبريل سنة ١٩٢١، ونتائج الثورة فى حياة مصر القومية.

وفى سنة ١٩٤٧ ظهر الجزء الأوّل من كتاب «فى أعقاب الثورة المصرية»، والجزء الثانى فى سنة ١٩٤٩، وهذا الجزء الثالث فى سنة ١٩٥١.

إنى لم أقصد من هذه الأربعة عشر مجلدًا، التى قضيت فى وضعها وإخراجها

خمسًا وعشرين سنة، أن أؤرخ لمصر الحديثة فحسب، بل قصدت إلى جانب ذلك أن أساهم بقسط متواضع فى رفع معنويات الشعب، والنهوض بوعيه القومى، وبمستواه الأخلاقى والوطنى، فالتاريخ ولا ريب وسيلة فعالة لتثقيف العقول، وتوجيه المواطنين إلى المثل العليا فى حياتهم القومية، وعلينا نحن الذين أوتينا شيئًا من العلم والمعرفة، أن نعلّم الشعب تاريخ بلاده، فإنه بذلك يقدرها حق قدرها، ويستشعر بواجباته نحوها؛ وكلما ازداد معرفة بتاريخها، ازداد حبًّا لها، وإذا أحبها أخلص لها، وإذا أخلص المواطنون لبلادهم، بذلوا كل ما فى مقدورهم وما يستطيعون لإسعادها ورفعة شأنها، وهذا هو معنى الوطنية، ومن هنا قالوا إن التاريخ مدرسة للوطنية، وهو من ناحية أخرى الوسيلة الناجعة لكى يفهم المواطنون الحقائق عن أحوالهم، فى ماضيهم وحاضرهم ومستقبلهم، فالحاضر وثيقة الصلة بالماضى، وكذلك شأن المستقبل، حقا قد يكون الحاضر أو المستقبل خروجًا على الماضى، وإصلاحًا له، وقد يكون انتقاضًا عليه، ولكن لا مندوحة عن فهمه حق الفهم لكى نتعرف نقائصه ونفتتح عهدًا جديدًا من النهضة والإصلاح، وهذا وذاك لا يكون إلّا إذا عرفنا تاريخ بلادنا على وجهه الصحيح، ومبلغ صلته بحاضرها ومستقبلها، ولا غرو فالشعب كائن حىّ، يتطور وينمو ويتسلسل فى حياة أجياله، والأجيال فى حياة الأمم كمراحل العمر فى حياة الإنسان، مع هذا الفارق بينهما، وهو أن الإنسان مصيره إلى زوال، أما الأمة فباقية خالدة لا تزول، تتجدد على الدوام فى حياة أجيالها المتعاقبة.

فالروح الوطنية هى التى أملت علىَّ وضع هذه المجموعة وإخراجها، وهى التى ساعدتنى وعاونتنى على أن أصل بها إلى نهايتها.

على أنى فيما كتبت وأرخت، لم أغلب العاطفة الوطنية على الحقائق التاريخية، بل حرصت على استقراء هذه الحقائق، وتدوينها دون تسويه أو تحريف أو هوى، وسلكت المنهج العلمى فى كتابة التاريخ، قدر ما استطعت، فقصدت إلى أن تكون هذه المجموعة مرجعًا لمن يريد أن يعرف تاريخ مصر فى هذه الحقبة من الزمن، بصرف النظر عن ميوله وشعوره، على

أن الروح الوطنية تتمشى فى حلقاتها، وهى الروح التى استلهمتها فى دراسة التاريخ، وإنى أعتقد أن هذا هو واجب المؤرخ فى كل أمة، فالتاريخ ليس مجرد سرد للوقائع، وتدوين لحوادث السنين سنة فسنة، ولو اقتصر على ذلك لكان علمًا جامدًا لا أثر له فى توسيع المدارك والأفكار، واستنارة الأذهان والبصائر، بل التاريخ هو توضيح وتصوير لتطور ذلك الكائن الحىّ، ألا وهو الشعب، واطراد نموه وتقدمه على تعاقب السنين والأجيال، فالشعب الذى يريد الحياة والتقدم يجب أن يعرف ماضيه معرفة تامة لكى يفهم حاضره ومستقبله على ضوء هذا الماضى، ويستنير بعظاته ودروسه، ويعرف مفاخره فيحافظ عليها ويرعاها، ويدرك أيضًا أخطاءه وعثراته فيتجنبها ويتلافاها.

هذا ما إليه قصدت، وعلى هذا الأساس وضعت هذه المجموعة، والله أسأل أن يلهمنا الهداية والتوفيق، والحمد لله، ثم الحمد لله.

١٠ أكتوبر سنة ١٩٥١

عبد الرحمن الرافعى

الفصل الأول

الحالة السياسية فى أوائل عهد الفاروق

توفى المغفور له الملك أحمد فؤاد يوم الثلاثاء ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٦ كما أسلفنا فى ختام الجزء الثانى، وكانت وزارة على ماهر الأولى تتولى الحكم فى أواخر عهده، فنعى مجلس الوزراء الملك الراحل فى بيان أصدره يوم الوفاة شمل المناداة بجلالة الملك فاروق ملكا لمصر، وإذ كان حفظه الله لا يزال فى السابعة عشرة من عمره السعيد، فقد أصدر مجلس الوزراء بيانًا آخر بتولِّيه سلطات الملك الدستورية باسم الأمة المصرية إلى أن يسلم مقاليدها إلى مجلس الوصاية على العرش[1] (ج ٢ ص ٢١٩ - ٢٢٠ طبعة سابقة).

وكانت البلاد تسير فى ظل الائتلاف الذى تم فى ديسمبر سنة ١٩٣٥، والجبهة الوطنية قائمة، تمثل الأحزاب كلها والمستقلين، وقد عاد الدستور بفضلها وتحقيقًا لمطالبها، وصدر المرسوم من الملك الراحل بعودته فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥، وصدر فى عهده مرسومان آخران فى مارس سنة ١٩٣٦ بإجراء الانتخابات العامة لمجلسى النواب والشيوخ، وحدد يوم ٢ مايو لانتخاب أعضاء مجلس النواب، وفى حالة عدم حصول أحد المرشحين على الأغلبية المطلقة للأصوات تكون إعادة الانتخاب يوم ١٠ مايو، وعلى هذا النحو حُدد يوما ١٦ و٢٤ مايو لانتخاب أعضاء مجلس الشيوخ.

وفى أواخر عهد الملك الراحل أيضا تألف الوفد الرسمى لتولى المفاوضات مع الحكومة البريطانية، لعقد معاهدة تحالف بين البلدين، وصدر المرسوم بتأليفه فى ١٣ فبراير سنة ١٩٣٦، وكان مؤلفًا من ممثلين للأحزاب كلها عدا

(١) تنص المادة (٥٥) من الدستور على أنه «من وقت وفاة الملك إلى أن يؤدى خلفه أو أوصياء العرش اليمين تكون سلطات الملك الدستورية لمجلس الوزراء يتولاها باسم الأمة المصرية وتحت مسئوليته».

الحزب الوطنى الذى لم يقبل الاشتراك فيه استمساكًا بسياسته (لا مفاوضة إلّا بعد الجلاء)، وبدأت المفاوضات الأولى فى مصر بين هيئة المفاوضة والسير مايلز لامبسون (لورد كيلرن) المعتمد البريطانى كما سيجىء بيانه.

فلما نودى بجلالة الملك فاروق ملكا على مصر كانت البلاد يعمُّها الائتلاف، والصفوف موحدة، والأمة لا يشغلها إلّا تحقيق أهدافها، وأن تجرى الانتخابات فى ظل الحرية والسلام، والمحبة والوئام.

الانتخابات البرلمانية

جرت الانتخابات حرّة لم تتدخل فيها الحكومة، وتركت الناخبين أحرارًا فى الانتخاب، وتمت الانتخابات لمجلس النواب يوم ٢ مايو سنة ١٩٣٦، وهو الموعد المحدد لها من قبل، وقد عجلت الوزارة موعد الانتخابات فى الدوائر التى لم يحز فيها المرشحون الأغلبية المطلقة، فجعلته يوم ٧ مايو بدلاً من ١٠ منه، وكان محددًا لانتخاب أعضاء مجلس الشيوخ ١٦ مايو، فجُعل يوم ٧ منه، والسبب فى هذا التعجيل أن المادة (٥٢) من الدستور تنصّ على وجوب اجتماع البرلمان بمجلسيه إثر وفاة الملك فى مدى عشرة أيام من تاريخ إعلان الوفاة، فإذا كان مجلس النواب منحلاً وكان الميعاد المعين فى أمر الحل للاجتماع يتجاوز اليوم العاشر. فإن المجلس القديم يعود للعمل حتى يجتمع المجلس الذى يخلفه، فكان لابدّ من تعجيل مواعيد الانتخاب حتى يتسنى للبرلمان الاجتماع قبل انتهاء العشرة الأيام المحددة فى الدستور.

الشيوخ المعينون

وبعد أن تمت الانتخابات لكلا المجلسين أصدرت الوزارة فى صبيحة يوم ٨ مايو مرسومًا بأسماء الشيوخ المعينين وهم خُمسا أعضاء المجلس.

ارتقاء الملك فاروق عرش مصر
(٦ مايو سنة ١٩٣٦)

كان الأمير (جلالة الملك) فاروق يتلقى العلم بإنجلترا فى قصر كنرى هاوس حين وفاة المغفور له الملك فؤاد، فلما بلغه نعيّه حضر إلى مصر على عجل، فبلغ الإسكندرية يوم الأربعاء ٦ مايو سنة ١٩٣٦، وحضر توًّا إلى القاهرة، فاستقبله الشعب فى العاصمتين وعلى طول الطريق بأعظم مظاهر الحفاوة والتكريم، وتبوّأ العرش فى هذا اليوم، وهو عيد جلوسه السعيد.

وأبلغ مجلس الوزراء البرلمان يوم ٧ مايو ارتقاء جلالة الملك فاروق عرس مصر.

اجتماع البرلمان
(٨ مايو سنة ١٩٣٦)

اجتمع البرلمان بمجلسيه فى هيئة مؤتمر يوم الجمعة ٨ مايو سنة ١٩٣٦ فى الساعة الرابعة مساء، وجلس فى كرسى الرآسة أكبر أعضاء مجلس السيوخ سنًّا وهو المرحوم أمين سامى باشا؛ إذ لم يكن عين رئيس لهذا المجلس بعد، وبعد أن ألقى رئيس الوزارة ورؤساء الأحزاب[٢] كلمات فى تأبين الملك فؤاد أوقفت الجلسة ربع ساعة حدادًا عليه، وعند الخامسة والربع أعيدت الجلسة، وأعلن الرئيس تبليغ رياسة الوزارة للمجلس المناداة بجلالة الملك فاروق ملكا لمصر، وهتف الأعضاء بحباة الملك فاروق، وعلى أثر ذلك وقف على ماهر رئيس الوزارة وقدم لمكتب المؤتمر رسالة من جلالة الملك بتنازله عن خمسين ألف جنيه من مخصصاته الملكية فصارت مائة ألف جنيه بدلاً من ١٥٠ ألفًا، على أن يخصص مبلغ الخمسين ألفا التى تنازل عنها لمصلحة البلاد وخيرها، أى أنه تنازل حفظه الله عن تلك مخصصاته، وتليت الرسالة فتلقاها المؤتمر

(٢) مصطفى النحاس رئيس الوفد، ومحمد محمود رئس حزب الأحرار الدستوريين، وإسماعيل صدقى رئيس حزب الشعب، ومحمد حلمى عيسى رئس حزب الاتحاد، وحافظ رمضان رئس الحزب الوطنى.

بالتصفيق والهتاف، وتلا السكرتير العام للمؤتمر تبليغ الوزارة تولى مجلس الوزراء سلطات الملك الدستورية ابتداءً من يوم ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٦ حتى يتم تعيين الأوصياء على العرش، ثم رفعت الجلسة، وحلف أعضاء كل من المجلسين اليمين فى مجلسهم.

تأليف مجلس الوصاية على العرش

وبعد أن أعيدت جلسة البرلمان فُتح المظروف المحتوى على وثيقة الوصاية على العرش التى حررها الملك الراحل، وكان تاريخها ٢١ يونيه سنة ١٩٢٢، وقد تضمنت اختياره محمد توفيق نسيم باشا وعدلى يكن باشا ومحمود فخرى باشا أوصياء على العرش (وكان أحدهم عدلى باشا قد توفى)، ولم يأخذ البرلمان بهذا التشكيل، وقرّر بالإجماع تأليف مجلس الوصاية على العرش من كل من: الأمير محمد علي وعبد العزيز عزت باشا ومحمد شريف صبرى باشا، وكان هذا الاختيار وفقًا لما اتفقت عليه الأحزاب وقتئذ.

وجاء الأوصياء الثلاثة فى مساء اليوم نفسه، وحلفوا أمام البرلمان اليمين باحترام الدستور وقوانين الأمة المصرية والمحافظة على استقلال الوطن وسلامة أراضيه والإخلاص للملك، وهى اليمين المنصوص عنها فى المادتين ٥٠ و ٥١ من الدستور.

تأليف وزارة النحاس الثالثة
(١٠ مايو سنة ١٩٣٦)

على أثر انتهاء جلسة المؤتمر قدم على ماهر استقالة الوزارة إلى مجلس الوصاية يوم ٩ مايو:

وإذْ كانت الانتخابات قد أسفرت عن أغلبية للوفد فقد عهد أوصياء العرش فى اليوم نفسه إلى مصطفى النحاس تأليف الوزارة الجديدة، فألفها يوم ١٠ مايو سنة ١٩٣٦، وهى وزارته الثالثة على النحو الآتى: مصطفى النحاس للرآسة والداخلية والصحة. واصف بطرس غالى للخارجية. عثمان

محرم للأشغال. محمد صفوت للأوقاف. مكرم عبيد للمالية. محمود فهمى النقراشى للمواصلات. أحمد حمدى سيف النصر للزراعة. محمود غالب للحقانية. على فهمى للحربية. عبد السلام جمعة للتجارة والصناعة. على زكى العرابى للمعارف.

وأعضاء الوزارة جميعهم من الوفديين ومعظمهم سبق لهم تولى الوزارة من قبل، ما عدا الجدد منهم وهم أحمد حمدى سيف النصر ومحمود غالب وعلى فهمى وعبد السلام جمعة وعلى زكى العرابى.

وذكر النحاس فى كتابه إلى الأوصياء بتأليف الوزارة أنها ستتقدم إلى البرلمان ببرنامجها: «جاعلة نصب عينيها تحقيق استقلال البلاد بإبرام معاهدة مودّة وتحالف مع الدولة البريطانية الصديقة والعمل على صيانة دستور الأمة بتثبيت قواعده وتوطيد تقاليده والسير بالبلاد فى طريق الإصلاح، وسيكون فى مقدمة ما تعنى به شؤون الفلاح المصرى الذى يجب أن يكون له النصيب الوافر فى الخير الذى هو مصدره». ثم أشار إلى ما اعتزمته الوزارة من إنشاء «وزارة للقصر» وإدخال نظام وكلاء الوزارات البرلمانيين قال: «وستجعل الوزارة من أوّل أغراضها تحقيقًا للثقة العظيمة التى أسدتها الأمة إلى الوفد المصرى فى الانتخابات الأخيرة تمكين صلات الولاء والثقة بين العرش والأمة وتوطيد النظم البرلمانية على الأسس الديموقراطية المعمول بها فى البلاد العريقة فى الحكم النيابى؛ ولهذا فقد اعتزمت أن تنشئ وزارة جديدة باسم «وزارة القصر» لتوثيق روابط التعاون فى خدمة البلاد، كما أننى أرى لحسن سير العمل البرلمانى إدخال نظام وكلاء الوزارات البرلمانيين، وسأعرض على مجلسكم السامى مشروع مرسوم بإنشاء هذا النظام»

ومما يستوقف النظر فى هذا البرنامج قول النحاس: **إن تحقيق استقلال البلاد يكون بإبرام معاهدة مودّة وتحالف مع الدولة البريطانية «الصديقة»**، ومن عجب أن يصف النحاس الدولة الغاصبة بالدولة الصديقة! وأعجب من ذلك أن يعتبر إبرام معاهدة تحالف معها محققا للاستقلال، فى حين أن إبرام هذه المعاهدة وذلك التحالف جاء مهدرًا لهذا الاستقلال، لا محققًا له،

ولكن سياسة الوفد قد درجت على هذا المنطق المعكوس، وسارت على طريق غير قويم.

وافتتح البرلمان يوم السبت ٢٣ مايو سنة ١٩٣٦، وحضر أوصياء العرش جلسة الافتتاح وألقى النحاس خطبة العرش.

وانتخب مجلس النواب الدكتور أحمد ماهر رئيسًا، وكانت هذه أوّل مرة تولى فيها رآسته.

وعين محمد توفيق نسيم رئيسًا لمجلس الشيوخ، ولكنه اعتذر عن عدم قبول هذا التعيين، ويرجع اعتذاره إلى أنه استاء من تخطى البرلمان إيّاه فى تعيين الأوصياء على العرش بالرغم من اختيار الملك الراحل له فى وثيقة الوصاية، وعدّ استبعاده إهانة لشخصه، وبعد اعتذاره عين الأستاذ محمود بسيونى رئيسًا للمجلس ورأس المؤتمر يوم افتتاح البرلمان.

وكلاء الوزارات البرلمانيون

وتنفيذًا لبرنامج الوزارة صدر مرسوم فى يونيه سنة ١٩٣٦ بإنشاء وظائف وكلاء وزارات برلمانيين، أى من بين أعضاء البرلمان، مع الجمع بين الوظيفة والعضوية فى هذه الحالة، على أن يعتزل الوكيل وظيفته عند زوال صفة عضوية البرلمان عنه أو باستقالة الوزارة التى عين فى عهدها، وقد عُين فى هذه المناصب كل من: الدكتور حامد محمود وكيلا برلمانيا لوزارة الصحة، ويوسف الجندى وكيلا برلمانيا لوزارة الداخلية، ومحمد صبرى أبو علم وكيلا برلمانيا لوزارة الحقانية (العدل)، وممدوح رياض وكيلا برلمانيا لوزارة الخارجية.

وكالة وزارة لشئون القصر

وكان من برنامج الوزارة إنشاء وزارة للقصر كما أسلفنا، على أنها لم تجرؤ على اتخاذ هذه الخطوة، مع أن كل الظروف كانت مواتية لها، واكتفت بتعيين وكيل وزارة برلمانى لشئون القصر، واختارت عبد الفتاح الطويل لهذا المنصب، وجاء فى مذكرة تعيينه ما يلى: «لم يكن المقصود بوزير هذه الوزارة

أن يحل محل أحد من كبار رجال القصر بل أن يكون واسطة الاتصال بين القصر وجهات الحكومة المختلفة التى يكون لها شأن مع القصر فيما يخصّ ذلك الشأن لتتركز بذلك بين يديه جميع العلاقات الإدارية بين القصر والحكومة، ثم إنه يحتاج إليه لضمان حسن التناسق فى الأعمال الحكومية التى ترتبط بالقصر والتوفيق بين مقتضياتها المختلفة».

وقد صدر المرسوم بتعيينه فى هذا المنصب من مجلس الوصاية فى يونيه سنة ١٩٣٦ وجاء فيه أنه «وكيل وزارة برلمانى لشؤون القصر ويلحق برياسة مجلس الوزراء ويكون له فيما يتعلق بالشؤون الإدارية فيما بين القصر الملكى والوزارات ما لغيره من وكلاء الوزارات البرلمانيين من الاختصاصات ويجوز أن يعهد له الوزراء ذوو الشأن بمعالجة هذه الشؤون وفى تنفيذ ما يتخذ فيها من التدابير».

أعمال وزارة النحاس الثالثة

من أعمال هذه الوزارة إلغاء ضريبة الخفر فى القرى وما فى حكمها من المدن غير المفروضة فيها عوايد الأملاك المبنية وذلك ابتداءً من أوّل مايو سنة ١٩٣٦، وقد كانت هذه الضريبة عبئًا ثقيلًا يبهظ كاهل الفلاح.

وتقسيط المتأخرات على الممولين لغاية ديسمبر سنة ١٩٣٥ على أقساط سنوية خمسة، وتنازل الحكومة لمدينى البنوك العقارية الذين حلت محلها عن أرباحها من هذا الحلول وتخفيض سعر الفائدة، والتنازل عن ٢٠٪ من أصل الدين.

وإصدار قانون بالعفو الشامل عن الجرائم السياسية التى ارتكبت منذ ١٩ يونيه سنة ١٩٣٠ إلى ٨ مايو سنة ١٩٣٦، عدا القتل العمد.

وإلغاء قانون حماية الموظفين الذى كان يمنع رفع الدعوى عليهم مباشرة أمام محاكم الجنح من المدعين بالحق المدنى.

وصدور قانون تعويض العمال من إصابات العمل.

وفى عهدها (يناير سنة ١٩٣٧) اعتزل العمل الفريق اسبنكس باشا المفتش العام البريطانى للجيش المصرى الذى كان بمثابة السردار، ولم تمد مدة خدمته، وتسلم المصريون قيادة الجيش المصرى لأوّل مرة منذ سنة ١٨٨٢ بتعيين اللواء محمود شكرى باشا رئيسًا لأركان حرب الجيش.

وفى الوقت نفسه وصلت البعثة العسكرية البريطانية إلى مصر، وهى البعثة المخول لها بموجب معاهدة سنة ١٩٣٦ تدريب الجيش المصرى، وقد حلت فى الواقع محل المفتش العام البريطانى، وكأنه بها لا يزال باقيا.

وفى يناير أيضا قدم السير مايلز لامبسون (لورد كيلرن) السفير البريطانى أوراق اعتماده إلى مجلس الوصاية.

وفى فبراير سنة ١٩٣٧ أفرج عن المحكوم عليهم من المجالس العسكرية البريطانية إبّان ثورة سنة ١٩١٩.

ومن أعمال البرلمان فى عهد هذه الوزارة إقرار قانون بنقل رفات سعد زغلول إلى الضريح الذى بنى له، وتخصيص هذا الضريح له ولحرمه، وكان قد خصص فى عهد وزارة إسماعيل صدقى لملوك مصر فى عهد الفراعنة، ونقل رفاتهم إليه، فأعيدوا إلى المتحف، ونقل رفات سعد إلى الضريح فى احتفال كبير يوم الجمعة ١٩ يونيه سنة ١٩٣٦.

وزيدت المكافأة البرلمانية من ثلاثين جنيها إلى أربعين مع استمرار عدم جواز الحجز عليها، وقد كانت المكافأة كما قررها البرلمان سنة ١٩٢٤ خمسين جنيها، ثم خفضها إلى أربعين، وفى عهد وزارة صدقى باشا خفضت إلى ثلاثين مع عدم جواز الحجز عليها، ثم أعيدت أربعين واستمرت كذلك إلى يومنا هذا.

المآخذ على هذه الوزارة

أوّل المآخذ على هذه الوزارة أنها وضعت قاعدة سياسة الصداقة مع الدولة الغاصبة وأضفت عليها وصف «الدولة الصديقة» كما سبق بيانه، وقد كانت هذه السياسة الخاطئة هى السبيل إلى معاهدة سنة ١٩٣٦.

ثم إنها لم تعمل عملاً جديًّا فى النهوض بالجيش وإعداد القوّة الحربية للبلاد ولم تلبث أن بادرت بعد توقيع معاهدة سنة ١٩٣٦.

ثم إنها لم تعد عملاً جديًّا فى النهوض بالجيش وإعداد القوةالحربية للبلاد ولم تلبث أن بادرت بعد توقيع معاهدة سنة ١٩٣٦ إلى استقدام البعثة العسكرية البريطانية وإنشاء الطرق العسكرية التى نصّت عليها المعاهدة، وليس هذا أو ذاك من النهوض بالجيش وإحياء قوّة الدفاع الوطنى فى شىء.

هذا إلى أنها أخذت تسير فى الحكم سيرًا حزبيًّا ممقوتًا، وعمدت إلى الاستثناءات فى تعيين الموظفين وترقيتهم ونقلهم وتمييز أنصارها ومحاسبيها، وكان واجبًا عليها أن تنظر إلى جميع المواطنين بعين واحدة، ولا تراعى فى التعيين والترقية إلّا قاعدة الكفاءة والمصلحة العامة.

* * *

الفصل الثانى

معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦

جرت المفاوضات فى شأن هـذه المعاهـدة منذ أواخـر عهد الملك فؤاد بـين السير مايلز لامبسون (لوردكيلرن) المندوب السامى البريطانى ومعاونيه، وهيئة المفاوضة المصـرية المؤلفـة من ممثلى الأحـزاب السياسيـة عدا الحـزب الوطنى الذى لم يقبل الاشتراك فى المفاوضـة لمخالفتهـا لسياستـه (لا مفاوضـة إلا بعد الجلاء)، ولأن أساس المفاوضة كان مشروع سنـة ١٩٣٠ (ج ٢ ص ٨٤ و١٠٤ طبعة سابقة) الذى رفضه فى حينه، وكانت هيئة المفـاوضة المصـرية مؤلفـة على النحو الآتى: مصطفى النحـاس رئيسًا. محمـد محمود. إسـماعيل صـدقى. عبد الفتاح يحيى. واصف بطرس غالى. الدكتور أحمد ماهر. عـلى الشمسى. عثمان محرم. محمد حلمى عيسى. مكرم عبيد. حافظ عفيفى. محمود فهمى النقراشى. أحمد حمدى سيف النصر أعضاء، أما هيئة المفاوضة الـبريطانيـة فكانت مؤلفـة من السير ميلز لامبسون المندوب السامى البريطانى فى مصـر يعاونـه كل من: الأمـيرال السير وليم فيشـر قائـد الأسـطول الـبريـطانى فى البحـر الأبيض المتوسط. واللفتننت جنرال السير جورج وير القائد العام للقوات البريـطانية فى مصر وقتئذ. ومـارسال الـطيران الأول السير روبـرت بروك بـوبهام قـائد قـوات الطيران الـبريطانيـة فى الشرق الأوسط. والمسـتر كيـلى مستشـار دار المندوب السامى. والمستر سمارت السكرتير الشرقى بها.

وبدأت المفاوضات فى القاهرة يوم ٢ مارس سنة ١٩٣٦ بقصر «الزعفران» ثم استمرت فى الإسكندرية منذ أواخر يوليه بقصر أنطونيادس»، وانتهت بوضع مشروع المعاهدة التى أمضيت فى لندن بقاعة «لوكارنو» التاريخية بوزارة الخارجية البريطانية يوم ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦.

ولست أجد فى بيان مرامى المعاهدة وفهم شروطها وإبراز مضارها أوضح مما كتبته فى معارضتها بجريدة الأهرام (عدد ٦ سبتمبر سنة ١٩٣٦) بعد إذاعة نصوصها بنحو عشرة أيام.

قلت فى التمهيد لبحنها وتحلبلها ما يأتى:

تمهيد

إن سياسة إنجلترا التقليدية فى مصر منذ نيف ومائة عام هى بسط سيطرتها عليها بمختلف الوسائل وجعلها على الدوام دولة ضعيفة تخضع لإرادتها، من أجل ذلك حاربت نابليون فى مصر ثم حاربت محمد على وسعت إلى احتلال البلاد فى عهده سنة ١٨٠٧، فلما لم توفق إلى ذلك عملت على إضعاف الدولة المصرية التى أسسها ذلك العاهل العظيم وحرمتها ثمرة انتصاراتها فى مؤتمر لندن سنة ١٨٤٠، ثم عملت فى عهد خلفائه على التدخل فى شئونها تحقيقاً لسياستها، وأخذ هذا التدخل شكلاً عمليًّا حين اشترت أسهم مصر فى قناة السويس سنة ١٨٧٥، فإن هذه الصفقة كانت الخطوة الأولى نحو الإحتلال، ثم انتهزت فرصة الثورة العرابية فاحتلت البلاد سنة ١٨٨٢ وسيطرت على حكومتها، وأكرهتها سنة ١٨٨٤ على إخلاء السودان، ثم حملتها بعد ذلك على استرداده وأكرهتها على توقيع اتفاقية السودان سنة ١٨٩٩ التى اتخذتها ذريعة إلى الإنفراد بحكمه، وانتهزت فرصة الحرب العالمية (الأولى) فأعلنت حمايتها على مصر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤، ولما ثارت الأمة على الاحتلال والحماية ثورتها المشهورة سنة ١٩١٩ سعت إنجلترا إلى تحقيق سياستها بوسيلة أخرى وهى إبرام معاهدة تحالف بينها وبين مصر لتحقيق أغراض الحماية دون أن يكون لها أسمها.

وفى ذلك يقول اللورد ملنر فى تقريره سنة ١٩٢١: إن الغرض من التسوية التى دعا إليها هو وضع «معاهدة تحالف بين الفريقين باختيارهما تقرر استقلال مصر وتنيل بريطانيا العظمى كل التأمينات والضمانات التى تراد من الحماية بالمعنى الذى نفهمه نحن» (راجع تقرير اللورد ملنر).

ويقول الأستاذ فوشيل أحد أقطاب القانون الدولى فى كتاب (القانون الدولى العام) للعلامة بونفيس طبعة ثامنة سنة ١٩٢٢ ج ١ ص ٢٨٢: «أعلنت إنجلترا حمايتها على مصر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ ولكن الحركة الاستقلالية التى قامت فى مصر عقب ذلك اضطرت الدولة الحامية إلى إرضاء بعض الأمانى القومية وسيكون من نتائج ذلك تغيير الحماية بنظام من نوع آخر يقرر استقلال مصر فى الوقت الذى يخوّل فيه إنجلترا بواسطة معاهدة تحالف المزايا والضمانات التى كانت الحماية تحققها»

وقلتُ عن (الشروط العسكرية فى المعاهدة) ما يأتى:

أهم ما فى المعاهدة الشروط العسكرية، وهى تتلخص فيما يأتى بعبارات واضحة مفهومة مستخلصة مما ورد فى وثيقة المعاهدة وملاحقها:

أولاً: تنتقل القوات العسكرية البريطانية من الأماكن التى تحتلها (سنة ١٩٣٦) إلى منطقة تشمل مع مناطق تدريب الجنود منطقة قناة السويس كلها وشبه جزيرة سيناء كلها والجزء الجنوبى والشرقى من مديرية الشرقية وتصل إلى حدود القاهرة ثم إلى حدود مديرية الجيزة!

وهذا التحديد ماثل فى الفقرة ٢ من ملحق المادة ٨ من المعاهدة، فبالنسبة لمعسكرات هذه القوات قد جُعلت فى منطقة (المعسكر) أى معسكر الإسماعيلية الذى يبعد عن الإسماعيلية غربًا بثلاثة كيلو مترات، ومنطقة (جنيفه) على طول ساحل البحيرات المرة (فقرة ٥ من المحضر المتفق عليه ملحق المادة ٨)، أما مناطق التدريب فتمتد من القنطرة شمالاً إلى خط سكة حديد السويس-القاهرة جنوبًا، ويدخل الخط نفسه فى المنطقة، وإلى خط الطول ٣٠ و٣١درجة شرقًا، أى يصل إلى حدود مدينة الزقازيق (فيما عدا الأراضى المنزرعة)، ثم يصل جنوبًا إلى خط العرض ٥٢ و٢٩ درجة أى إلى السويس وإلى حدود القاهرة، ثم إلى حدود مديرية الجيزة، وتشمل المنطقة شرقى قناة السويس أى شبه جزيرة سيناء حسب الحاجة (فقرة ١٠ من ملحق المادة ٨)مع بقاء فصائل من الجنود البريطانية فى مينائى بورسعيد والسويس (فقرة ١٢ من ملحق المادة ٨).

وبقاء الجنود البريطانية فى السودان بلا شرط ولا قيد (مادة ١١).

ثانيًا: حُدد عدد القوات البريطانية بمصر فى المناطق الجديدة بحيث لا تزيد على عشرة آلاف من القوات البرية وأربعمائة من الطيارين مع الموظفين اللازمين لأعمالهم الإدارية والفنية، وهذا التحديد هو فى وقت السلم، أما فى حالة الحرب أو خطر الحرب أو قيام حالة دولية مفاجئة فلانجلترا أن تزيد قواتها إلى ما تشاء! (مادة ٧ وفقرة ١ من ملحق المادة ٨ وبند ١ من المحضر المتفق عليه).

ومعنى ذلك عدم تحديد العدد للجيش البريطانى فى مصر إطلاقًا لا فى وقت السلم ولا فى وقت الحرب؛ لأن خشية وقوع حالة دولية مفاجئة لا تعدّ من حالات الحرب.

ثالثًا: لا تنتقل القوات البريطانية إلى المناطق الجديدة إلّا بعد أن تقوم مصر ببناء التكنات والمنشآت الصالحة فيها وفقًا لأحدث النظم لإقامة القوات البرية والجوية البريطانية وعددها عشرة آلاف وأربعمائة من الطيارين، ولأربعة آلاف مستخدم مدنى، مع المستلزمات الفنية بما فيها من إيصال المياه وتوفير أسباب الراحة للجنود بغرس الأشجار وإنشاء الحدائق والملاعب مع بناء مساكن للمتزوجين من الضباط ومن دونهم من مراتب الجندية، وإقامة معسكر استشفاء على شاطئ البحر الأبيض المتوسط (بالعريش) وإنشاء أربع طرق حربية وهى:

١ - من الإسماعيلية إلى الاسكندرية.

٢ - من الإسماعيلية إلى القاهرة.

٣ - من بورسعيد إلى الاسماعيلية والسويس.

٤ - من جنوب البحيرات المرة إلى طريق السويس القاهرة على بعد ١٥ ميلًا غربى السويس، على أن يكون عرض هذه الطرق عشرين قدمًا وأن تنشأ من مادة صلبة تجعلها صالحة على الدوام للاستعمال فى الأغراض الحربية،

وبعد تنمية وتحسين وسائل النقل للسكك الحديدية فى منطقة القنال لتسدّ حاجات القوّة المعسكرة فى المنطقة ولتسهيل النقل السريع للرجال والمدافع والعربات والمهمات بما يتفق وحاجات الجيوش الحديثة.

رابعًا: تبقى القوات البريطانية فى منطقة الإسكندرية وضواحيها ثمانى سنوات من تاريخ البدء بتنفيذ المعاهدة لاعتبار هذه المدة الزمن التقريبى الذى رآه الطرفان المتعاقدان ضروريًا لتحقيق الأغراض الآتية:

(أ) إتمام بناء التكنات فى منطقة القنال نهائيًا.

(ب) إصلاح ثلاث طرق أخرى وهى:

١ - القاهرة - السويس.
٢ - القاهرة - الإسكندرية عن طريق الجيزة والصحراء.
٣ -الإسكندرية - مرسى مطروح وجعلها طرقًا حربية.

(جـ) تحسين المواصلات الحديدية بين الإسماعيلية والإسكندرية ومرسى مطروح.

وعلى مصر أن تنشىءثلاث طرق حربية أخرى عدا الطرق المتقدم ذكرها وهى:

١ - من القاهرة إلى قنا وقوص بمحاذاة النيل.
٢ - من قوص إلى القصير.
٣ - من قنا إلى الغردقة.

خامسًا: أما القوات البريطانية الجوية فتبقى معسكرة فى منطقة القنال على مسافة خمسة أميال من سكة حديد بورسعيد - السويس من القنطرة شمالاً إلى ملتقى سكة حديد السويس - القاهرة والسويس - الإسماعيلية جبا مع امتدادها على خط سكة حديد الإسماعيلية - القاهرة بحيث تدخل فى هذا الامتداد محطة الطيران الملكية البريطانية فى أبى صوير وأراضى المطارات التابعة لها والميادين الصالحة التى قد تنشأ شرقى القنال (فقرة ٢ من ملحق

المادة ٨) وزيادة على ذلك فيكون لقوات الطيران البريطانية حق الطيران حينما تريد فى الأراضى المصرية، مع منح متل هذه المعاملة للقوات الهوائية المصرية فى الأراضى البريطانية فقرة ١٣) (كأن لنا فى انجلترا مطارات وطائرات مثلما لانجلترا فى مصر!...).

وتتكفل الحكومة المصربة بإقامة مطارات صالحة على الدوام برية ومائيـة فى الأراضى والمياه المصرية لتستعملها قوات الطيران من مصرية وبريطانية، وعليها إجابة كل طلب يقدم إليها من القوات الجوية البريطانية لإنساء مطارات (فقرة ١٤).

سادسًا: فى حالة الحرب أو خطر الحرب الداهم أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها، تلتزم الحكومة المصرية أن تقدم داخل حدود الأراضى المصرية جميع التسهيلات والمساعدات التى فى وسعها إلى القوات البريطانية، ويكون للقوت البريطانية استخدام (أى احتلال) موانئ مصر ومطاراتها وطرق المواصلات فيها، وعلى مصر اتخاذ جميع الإجراءات الإدارية والتسريعية اللازمة لذلك بما فى ذلك إعلان الأحكام العرفية وإقامة رقابة وافية على الأنباء لجعل هذه التسهيلات والمساعدات فعالة (مادة ٧) ويدخل فى طرق المواصلات. المواصلات الإخبارية السلكية واللاسلكية والتليفونية.

سابعًا: بعد انقضاء عشرين سنة على تنفيذ المعاهدة يبحث الطرفان فيما إذا كان وجود القوات البريطانية لم يعد ضروريًا لأن الجيش المصرى أصبح فى حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة فى قناة السويس وسلامتها التامة، فإذا قام خلاف بينهما فى هذا الصدد فإن ذلك الخلاف يجوز عرضه على مجلس عصبة الأمم أو على أى هيئة تحكيم لتفصل فيه (مادة ٨).

ثامنًا: بعد انقضاء العشرين السنة المذكورة وفى أى وقت بعد انقضاء عشر سنوات يمكن إعادة النظر بين الطرفين فى نصوص المعاهدة، وفى حالة عدم الاتفاق يعرض الخلاف على عصبة الأمم (مادة ١٦)، **ولكن من المتفق عليه أن إعادة النظر فى المعاهدة يجب أن يقرر فيها وجوب استمرار المحالفة بين**

الطرفين واستمرار التزام مصر فى حالة الحرب أو خطر الحرب أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها أن تقدم للقوات البريطانية داخل حدود الأراضى المصرية كل التسهيلات والمساعدات اللازمة وتخويلها حق استخدام (احتلال) موانيها ومطاراتها وطرق المواصلات فيها (مادة ١٦).

* * *

ومما قلتُ تعقيبًا على هذه الشروط: لا توجد معاهدة تحالف بين دولتين مستقلتين تبيح لإحدى الدولتين إبقاء قوّاتها الحربية فى بلاد حليفتها لأى غرض ما أو تخولها حق احتلال موانيها ومطاراتها وجميع طرق المواصلات البرية والمائية فيها فى أية حرب أو فى حالة خطر الحرب أو توقع طوارئ دولية، ومن يقل إن معاهدة تحالف بين دولتين مستقلتين تحتوى مثل هذه الشروط عليه أن يبين لنا معاهدة واحدة من هذا النوع وتاريخها واسم الدولتين اللتين أبرمتاها فنكون له من الشاكرين.

وإذا قيل فى المادة الثامنة إن وجود القوات البريطانية فى مصر لا يخل بحقوق السيادة المصرية فهو قول ينقضه الواقع، ولا يصحّ أن يخدع من يفهمون الأشياء على حقيقتها.

وقلت فى هذا البحث عن (السودان) ما يلى:

أصبح السودان بموجب معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ «مستعمرة إنجليزية تحرسه جنود مصرية تحت إمرة حاكمه العام البريطانى، هذه هى الحقيقة المرة التى تتمثل فى المادة الحادية عشرة وملحقاتها، فالمادة ١١ تنصّ على أنه مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة فى المستقبل لتعديل اتفاقتى ١٩ يناير و١٠ يوليه سنة ١٨٩٩[1] قد اتفق الطرفان المتعاقدان على أن إدارة

---

(١) اتفاقية سنة ١٨٩٩ تنصرف إلى اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ المشهورة، أما اتفاقية ١٠ يولية سنة ١٨٩٩ فهى اتفاقية ثانوية صدرت معدلة للمادة الثامنة من الاتفاقية الأولى التى كانت تقضى بعدم امتداد سلطة المحاكم المختلطة على أية جهة من جهات السودان (فيما عدا مدينة سواكن) فصدرت اتفاقية ١٠ يوليه سنة ١٨٩٩ ملغية هذا الاستثناء وصارت سواكن كسائر بلاد السودان لا تمتد إليها سلطة المحاكم المختلطة، ونظرًا لأن هذه الاتفاقية ثانوية كما أسلفنا فإننا فى سياق الحديث نقصد باتفاقية السودان اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ ونكتفى بالكلام عنها

السودان «تستمر» مستمدّة من الاتفاقيتين المذكورتين «ويواصل» الحاكم العام بالنيابة عن كلا الطرفين المتعاقدين مباشرة السلطات المخولة له بمقتضى هاتين الاتفاقيتين.

فهذا النص أوّلًا هو إقرار صريح لاتفاقية سنة ١٨٩٩ التى انتزعت انتزاعًا من الحكومة المصرية، ولا ندرى كيف تكون معاهدات التحالف والصداقة قوامها إقرار الغصب والإكراه؟

إن التحالف إنما يكون بين دولتين مستقلتين، ويكون أساسه احترام حقوق كل منهما، فكيف تسمى معاهدة تحالف وصداقة تلك المعاهدة التى من أهم نصوصها إقرار اتفاقية سنة ١٨٩٩ التى أجمع المصريون كما أجمع علماء القانون الدولى على بطلانها لأنها وليدة الإكراه، وعلى أنها فصل للسودان ذلك الجزء الحيوى الهام من أرض الوطن.

دعْك من قول المادة ١١ أنه «ليس فى نصوصها أى مساس بمسألة السيادة على السودان»، فهذا قول لا معنى له لأن المادة قوامها هدم هذه السيادة، إذ أية سيادة تبقى لمصر مع إقصائها عن حكم السودان؟

إن اتفاقية سنة ١٨٩٩ تقضى بأن السلطة العسكرية والمدنية فى السودان تفوض إلى الحاكم العام الذى يكون تعيينه بناءً على طلب الحكومة البريطانية، ولا يفصل عن منصبه إلّا برضائها، فهو بذلك مسئول أمامها وحدها ويتوْلى السلطة التشريعية ويضع ما يشاء من اللوائح والقوانين والنظم بمنشورات تصدر منه، والقوانين والقرارات التى تصدر من الحكومة المصرية لا تسرى على السودان إلّا ما يصدر بإجرائه منها منشور من الحاكم العام (مادة ٣ و ٤ و ٥ من اتفاقية سنة ١٨٩٩).

فهذه الاتفاقية هى فى الواقع فصلٌ للسودان عن مصر وجعله مستعمرة إنجليزية، فإقرار المعاهدة لهذه الاتفاقية هو إقرار لهذا الوضع، وهكذا صارت الاتفاقية التى ما فتئت الأمة منذ توقيعها تنادى ببطلانها وكان الوفد المصرى يصرح فى مفاوضات سنة ١٩٣٠ (أنها ممقوتة فى مصر كل المقت وأن كل

ما يريد هو عدم الإشارة إليها إطلاقًا فى المعاهدة) (الكتاب الأخضر ص ٣٣) قد أصبحت شرعية إذ أقرتها المعاهدة الجديدة إقرارًا صريحًا، وهذا تنازل عن جهاد مائة عام فى السودان وتنازل عن مجهودات وضحايا عشرات الألوف من المصريين وعشرات الملايين من الجنيهات مما بذلته مصر فى سبيل إقامة الحكم والعمران فى السودان.

إن اتفاقية سنة ١٨٩٩ لم تقم على أى أساس من الحق ولا من الإنصاف، ومصر لم تكن تنظر إلى السودان كبلد غريب عنها بل كانت تعتبره جزءًا لا يتجزأ من أرض الوطن، شأنه كشأن الغربية أو المنوفية أو أسيوط أو سائر مديريات القطر المصرى، وحينما أفتتح مجلس النواب المصرى فى ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨١ (قبل الاحتلال) أعدت الحكومة فيه مقاعد لنواب السودان، وصدر قانون الانتخاب فى ٢٥ مارس سنة ١٨٨٢ متضمنًا (مادة ٦) تمثيل محافظات السودان ومديرياته (بنسبة عدد السكان) فى مجلس النواب، وهذا يدلك على أن دستور سنة ١٨٨٢ وقانون انتخاب سنة ١٨٨٢ جعلا من السودان جزءًا لا يتجزأ من الدولة المصرية السودانية وجعلا من السودانيين وطنيين يتمتعون بكافة الحقوق المخولة لسائر المصريين، ولكن السياسة البريطانية قد عصفت عقب الاحتلال بدستور سنة ١٨٨٢ كما عصفت بقانون الانتخاب المتفرع منه.

وقد بنت إنجلترا مزاعمها فى اتفاقية سنة ١٨٩٩ على ما انتحلته لنفسها من حق الفتح وعلى أنها اشتركت مع مصر فى استعادته، على أن الحقيقة الثابتة أن إنجلترا هى التى منعت مصر من تثبيت سلطانها هناك بعد ظهور ثورة المهدى وعملت بذلك على استفحال تلك الثورة، ثم أكرهت مصر سنة ١٨٨٤ على تقرير إخلائه واستقال المرحوم شريف باشا احتجاجًا على هذا التدخل، على أن إنجلترا لم تساهم فى استعادته إلّا بمقدار ضئيل، فإن القوات العسكرية التى استعادته كانت ٢٥٠٠٠ من جانب مصر فى حين كانت من جانب الإنجليز ٨٠٠ جندى فى بداية الحملة ولم يتجاوز عددها ألفين[٢].

(٢) تقرير المرحوم حسين رشدى باشا فى ١٧ مايو سنة ١٩٢٢.

وبلغت ضحايا الجيش المصرى منذ قيام الثورة المهدية إلى استعادة السودان من الأرواح ثمانين ألف نسمة تقريبا (٧٩٧٥١) مقابل ١٤٠٠ فقط من الجيش الإنجليزى[٣].

ودفعت مصر ثلثى تكاليف الحملة ولم تدفع الحكومة البريطانية سوى الثلث بغير إرادة مصر، وبذلت مصر وحدها للسودان منذ استعادته إلى اليوم فى قروض وسدّ عجز وإنشاء السكك الحديدية ومنشآت العمران الأخرى ونفقات القوّة العسكرية فيه أربعين مليون جنيه.

فاتفاقية سنة ١٨٩٩ ليس لها أى سند من الحق ولا من القانون، والمعاهدة بإقرارها إياها قد أقرّت الغصب والعدوان على حقوق مصر وجعلته أساسًا للتحالف.

على أنها لم تقر اتفاقية سنة ١٨٩٩ فحسب بل أقرت الحالة الواقعة فى السودان. فإن المادة ١١ تنصّ على أن الطرفين المتعاقدين قد اتفقا على أن إدارة السودان «تستمر» مستمدة من الاتفاقيتين المذكورتين، «ويواصل» الحاكم العام بالنيابة عن كلا الطرفين المتعاقدين مباشرة السلطات المخولة له بمقتضى هاتين الاتفاقيتين، فهذا النص هو إقرار صريح للحالة الحاضرة فى حكم السودان، ولا يخفى أن هذه الحالة تخالف روح اتفاقية سنة ١٨٩٩؛ لأن هذا الاتفاق قوامه إقامة الحكم الثنائى فى السودان، لكن الأمر الواقع أن الحكم هناك هو الحكم البريطانى منفردًا يتولاه الحاكم العام وأن سلطة الحكم فى السودان قد استأثر بها الإنجليز.

فالنص على «استمرار» إدارة السودان كما هى «ومواصلة» الحاكم العام مباشرة السلطات المخولة له معناه أن السودان أصبح مستعمرة إنجليزية، لأن الحاكم العام يحكم السودان فى الواقع على أنه حاكم بريطانى، ولا يرجع لحكومة مصر فى أى تصرف من تصرفاته، ولا هو مسئول أمامها، وله مجلس يعرف بمجلس الحاكم العام هو بمثابة مجلس الوزراء أعضاؤه كلهم من

---

(٣) كتاب ضحايا مصر فى السودان للباحث السودانى المطلع محزون طبعه ثالثة ص١٩.

الإنجليز، وليس فيهم مصرى واحد، وجميع رؤساء الإدارات والمصالح كالمالية والقضاء والإدارة والمعارف والمساحة والسكك الحديدية والتلغرافات والبريد وما إلى ذلك كلهم من الإنجليز، وكذلك مديرو المديريات ووكلاؤها، وليس هذا من الحكم الثنائى فى شىء، وليس فى المعاهدة أى نصّ على إقامة الحكم الثنائى فى السودان ولا على اشتراك مصر فى حكومته طبقًا لطبيعة هذا الحكم، بل بالعكس نصّ فيها صراحة على «مواصلة» الحاكم العام مباشرة السلطات المخولة له بمقتضى اتفاقيتى سنة ١٨٩٩، ومعنى ذلك مباشرتها كما يفعل الآن، وتأكد هذا المعنى من قول الفقرة الثانية من المادة ١١ إنه «تبقى سلطة تعيين الموظفين فى السودان وترقيتهم مخولة للحاكم العام»، أما قولها بعد ذلك إنه «يختار المرشحين الصالحين من البريطانيين والمصريين عند التعيين فى الوظائف الجديدة التى لا يتوفر لها سودانيون أكفاء»، فهو قول لا يعدو قول المادة ١١ أنه يباشر سلطته «بالنيابة عن كلا الطرفين المتعاقدين» فهو ينوب عنهما ولكنه غير مسئول أمام أحدهما، فهذه النيابة اسمية ليس لها نتيجة عملية، ولم يتقيد الحاكم العام بنسبة ما بين المصريين والإنجليز.

ولو كانت المعاهدة ترمى إلى إقامة الحكم الثنائى فى السودان لنصّ فيها على أن يكون لمصر فى مجلس الحاكم العام عدد مساو على الأقل لعدد الأعضاء البريطانيين حتى يتحقق مبدأ المساواة بين (الحليفين) ولنصّ على تطبيق هذا المبدأ بالنسبة للحاكم العام ووكيله ورؤساء المصالح والموظفين، ولكن المعاهدة خلو من ذلك، وليس لمصر ولا عضو واحد فى مجلس الحاكم العام، حتى مفتش الرى المصرى فى السودان، لم يسمح له بهذه العضوية، بل اعتبر «من المرغوب فيه ومن المقبول أن يُدعى مفتش عام الرى المصرى بالسودان إلى الاشتراك فى مجلس الحاكم العام كلما نظر المجلس فى مسائل متصلة بأعمال مصلحته» (خطاب المندوب السامى بذيل المحضر المتفق عليه). فتأمل...!

مفتش الرى المصرى فى السودان لا يسمح له بعضوية مجلس الحاكم العام، بل يُدعى فقط إلى الاشتراك فى مداولاته فى حالة واحدة وهى كلما نظر المجلس فى مسائل متصلة بأعمال مصلحته، أى بشئون الرى الخاصة بمصر،

وليس ثمة برهان أقوى من هذا على أن المعاهدة تقر إقصاء العنصر المصرى من مجلس الحاكم العام الذى هو قوام الحكم فى السودان، من أجل ذلك قلنا إن المعاهدة تجعل من السودان المصرى مستعمرة إنجليزية.

فمع هذا الوضع ماذا تكسب مصر من وجود الجيش المصرى فى السودان؟ تقول الفقرة الثالثة من المادة ١١ : «يكون جنود بريطانيون وجنود مصريون تحت تصرف الحاكم العام للدفاع عن السودان فضلًا عن الجنود السودانيين».

إذن فالجيش المصرى فى السودان يكون جيشًا مصريا تحت تصرف حاكم بريطانى للدفاع عن بلاد صارت بحكم المعاهدة مستعمرة إنجليزية، فإرساله إليها لا يختلف عن إرساله إلى مستعمرة يوغندا (التى كانت فى الأصل مصرية) أو كينيا أو تانجنيقا.

وهذا الجيش لا يخضع للقيادة المصرية العليا، لأن نصّ المادة ١١ صريح فى قولها إن الجيش المصرى فى السودان يكون تحت تصرف الحاكم العام ومهمته هى الدفاع عن السودان، وقد تأكد هذا المعنى فى الفقرة ٤ من (المحضر المتفق عليه) فى ملحق المادة ١١ إذ جاء فيها أن الحاكم العام سيبادر بالنظر فى أمر عدد الجنود المصرية اللازمة للخدمة فى السودان والأماكن التى يقيمون فيها والثكنات اللازمة لهم وأن الحكومة المصرية سترسل فورًا بمجرد نفاذ المعاهدة ضابطًا مصريًا عظيمًا يستطيع الحاكم العام استشارته فى هذه الأمور، أرأيت؟ إن الحاكم العام هو الذى يحدد عدد الجنود المصرية اللازمة للخدمة فى السودان، وهو الذى يحدد أماكن خدمتهم، والتكنات اللازمة لهم، فهو إذن صاحب الكلمة الفعالة فى استدعاء هؤلاء الجنود من مصر واستخدامهم وتحديد عددهم وتعيين محال إقامتهم والثكنات اللازمة لهم، أما ذلك (الضابط المصرى العظيم) الذى سترسله الحكومة المصرية (فورًا بمجرد نفاذ المعاهدة) فمهمّته أن (يستشيره) الحاكم العام فى هذه الأمور، أى أنه هو أيضًا يكون تحت تصرف الحاكم العام يستشيره فيها مجرد استشارة، فهذا الضابط (العظيم) ليس له إلّا مهمّة المشورة، ولقد ضنّوا عليه بأية سلطة فى حكومة السودان ولا بعضوية مجلس الحاكم العام.

وهذا هو الذى يؤكد أن الجيش المصرى لا تكون له فى السودان إلّا مهمة الحراسة لحدود السودان من منافسى إنجلترا فى الاستعمار، وإنجلترا فى حاجة ملحّة إلى هذه الحراسة بعد الحرب الحبشية، فهو لا يعدو أن يكون جيشًا مصريا تتبرع مصر بإرساله إلى أية مستعمرة إنجليزية لحراستها والدفاع عنها خدمة للحكم البريطانى وليست هذه هى المهمة السامية التى تبعث فى نفوس الضباط والجند روح العزّة القومية التى هى قوام الجيش فى البلاد المستقلة.

والآن نتساءل فى أى مقابل كل هذا التسليم؟ فى أى مقابل تعترف مصر بشرعية اتفاقية سنة ١٨٩٩ وشرعية مركز الإنجليز فى السودان وتثبيت دعائم الحكم البريطانى فيه وتسخير الجيش المصرى لأغراض إنجلترا الاستعمارية؟

قد يقولون إن هناك مقابلًا تحدثت عنه الفقرتان الرابعة والخامسة من المادة ١١، وهو إباحة الهجرة المصرية إلى السودان، وجعلها خالية من كل قيد إلّا فيما يتعلق بالصحة والنظام العام، وعدم التمييز فى السودان بين الرعايا البريطانيين وبين المصريين فى شؤون التجارة والمهاجرة أو الملكية، فهل هذا مقابل له قيمة؟ وهل يعادل التسليم فى حقوق مصر الأساسية فى السودان؟ هل يتدفق غدًا سيل الهجرة من مصر إلى السودان طبقًا لهذه المعاهدة؟ إنى أسائل كل مصرى يعرف الحقائق عن حالة البلاد هل أراضى شمال الدلتا وشرقيها وغربيها أقل حاجة من السودان إلى تعميرها بالسكان؟

أما عن المساواة فى شؤون التجارة والملكية فيحق لنا أن نتساءل: أليس للأجانب من مختلف الجنسيات متاجر وأملاك فى السودان؟

قد يقولون إن هناك مقابلا آخر لعلنا نسيناه؛ وهو ماذكرته الفقرة الأولى من (المحضر المتفق عليه) وهو أن الحاكم العام للسودان يقدم إلى الحكومة البريطانية والحكومة المصرية تقريرًا سنويا عن إدارة السودان ويبلغ التشريع السودانى إلى رئيس مجلس الوزراء المصرى مباشرة.

ونحسب أن تقديم تقرير سنوى عن إدارة السودان وتبليغ التشريع السودانى إلى رئيس مجلس الوزراء مباشرة (لمجرد الإحاطة) مسألة شكلية ليس لها أية نتيجة عملية.

ثم يقولون إنه قد اتفق على ندب خبير اقتصادى مصرى للخدمة بالخرطوم وأن الحاكم العام أبدى رغبته فى تعيين ضابط بمصرى سكرتيرًا حربيا له (خطاب المندوب السامى بذيل المحضر المتفق عليه)؛ فهل هذا يعدّ مكسبًا؟ لعمرى إن الأمم لا تغنيها هذه الأمور الصغيرة إذا ما فرطت ثم سلمت فى حقوقها الأساسية الكبرى.

الحق أن لا مقابل مطلقا للتسليم الذى سلمته نصوص المعاهدة للإنجليز فى السودان، بل هى نصوص تهدم البناء الشامخ الذى شيدته مصر بجهودها وضحاياها فى ذلك الجزء الحيوى من أرض الوطن[٤].

الامتيازات الأجنبية والمعاهدة

نصت المادة ١٢ من المعاهدة على اعتراف بريطانيا بأن أرواح الأجانب وأموالهم فى مصر هى من خصائص الحكومة المصرية دون سواها وهى التى تتولى تنفيذ واجباتها فى هذا الصدد، ونصت المادة ١٣ على اعتراف بريطانيا بأن نظام الامتيازات القائم وقتئذ لم يعد يلائم روح العصر ولا حالة مصر الحاضرة وأن مصر ترغب فى إلغاء هذا النظام دون إبطاء وأن الطرفين اتفقا على الترتيبات الواردة بهذا الخصوص فى ملحق هذه المادة، ونصّ هذا الملحق على ما يأتى:

١ - إن الأغراض التى ترمى إليها التدابير الواردة فى هذا الملحق هى:

(أ) الوصول على وجه السرعة إلى إلغاء الامتيازات فى مصر وما يتبع ذلك حتما من إلغاء القيود الحالية التى تقيد السيادة المصرية فى مسألة سريان التشريع المصرى (بما فى ذلك التشريع المالى) على الأجانب.

(ب) إقامة نظام انتقال لمدة معقولة تحدد ولا تطول بغير مسوغ وفى حدود تلك المدة تبقى المحاكم المختلطة وتباشر الاختصاصات المخولة الآن (١٩٣٦) للمحاكم القنصلية فضلاً عن اختصاصها القضائى والحالى (١٩٣٦).

---

(٤) بحثنا المنشور بجريدة الأهرام - عدد ٦ سبتمبر سنة ١٩٣٦.

وفى نهاية فترة الانتقال هذه تكون الحكومة المصرية حرة فى الاستغناء عن المحاكم المختلطة.

٢ - تتصل الحكومة المصرية كخطوة أولى فى أقرب وقت مستطاع بالدول ذوات الامتياز بقصد:

(أ) إلغاء كل قيد يقيد التشريع المصرى على الأجانب.

(ب) إقامة نظام انتقال للمحاكم المختلطة كما هو وارد فى الشطرة الثانية من الفقرة الأولى سالفة الذكر.

٣ - إن حكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة بصفتها دولة من ذوات الامتيازات وبصفتها حليفة لمصر لا تعارض بتاتًا فى التدابير المشار إليها فى الفقرة السابقة وستتعاون تعاونًا فعليا مع الحكومة المصرية فى تحقيق هذه التدابير باستعمال كامل نفوذها لدى الدول ذوات الامتيازات فى مصر.

٤ - من المتفق عليه أنه فى حالة ما إذا وجد من المستحيل تحقيق التدابير المشار إليها فى الفقرة الثانية فإن الحكومة المصرية تحتفظ بحقوقها كاملة غير منقوصة إزاء نظام الامتيازات بما فيه المحاكم المختلطة.

٥ - من المتفق عليه أن الشطرة (أ) من الفقرة الثانية لا تعنى فقط أن موافقة الدول ذوات الامتيازات لن تكون ضرورية لسريان التشريع المصرى على رعاياها ولكنها تعنى أيضا انتهاء الاختصاص التشريعى الحالى الذى تباشره المحاكم المختلطة بالنسبة لتطبيق التشريع المصرى على الأجانب ويتبع ذلك أن لا يكون للمحاكم المختلطة فى سلطتها القضائية أن تقضى فى صلاحية سريان قانون أو مرسوم مصرى طبقه البرلمان المصرى أو الحكومة المصرية على الأجانب.

٦ - يصرح صاحب الجلالة ملك مصر بمقتضى هذا أن أى تشريع مصرى يطبق على الأجانب لن يتنافى مع المبادئ المعمول بها على وجه العموم فى التشريع الحديث، وأنه فيما يتعلق بالتشريع المالى على الخصوص فإن هذا التشريع لن يتضمن تمييزًا مجحفًا بالأجانب بما فى ذلك الشركات الأجنبية.

٧ – لما كان من المعمول به فى أكثر البلاد أن يطبق على الأجانب قانون جنسيتهم فى مسائل الأحوال الشخصية فسينظر بعين الاعتبار إلى أنه من المرغوب فيه أن تستثنى من نقل الاختصاص – على الأقل فى البداية – مسائل الأحوال الشخصية الخاصة برعايا الدول الممتازة التى ترغب فى أن تستمر محاكمها القنصلية فى مباشرة هذا الاختصاص.

٨ – سيقضى نظام الانتقال الذى يوضع للمحاكم المختلطة ونقل الاختصاص الحالى للمحاكم القنصلية إليها «الأمر الذى سيكون بطبيعة الحال خاضعًا لأحكام الاتفاق المشار إليه فى المادة التاسعة» إعادة النظر فى القوانين الحالية الخاصة بتكوين المحاكم المختلطة واختصاصها بما فى ذلك إعداد وإصدار قانون جديد لتحقيق الجنايات.

ومن المفهوم أن إعادة النظر هذه ستتضمن فيما تتضمنه المسائل الآتية:

١ – تعريف كلمة أجنبى بصدد الاختصاص المقبل للمحاكم المختلطة.

٢ – زيادة عدد موظفى المحاكم والنيابات المختلطة بما يقتضيه التوسيع المقترح لاخصاصها.

تصديق البرلمان على المعاهدة

وقد دعى البرلمان بمجلسيه إلى عقد اجتماع غير عادى فى ٢ نوفمبر سنة ١٩٣٦ للنظر فى مشروع القانون بالموافقة على المعاهدة.

فوافق مجلس النواب على مشروع القانون بجلسة ١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٦ بأغلبية ٢٠٢ صوت ومعارضة ١١ صوتا.

ووافق عليه مجلس الشيوخ بجلسة ١٨ نوفمبر سنة ١٩٣٦ بأغلبية ١٠٩ أصوات ومعارضة سبعة أصوات.

لماذا عقدت معاهدة سنة ١٩٣٦؟

لا شك أن توقيع معاهدة سنة ١٩٣٦ كان وليد العدوان الماثل فى وجود

الاحتلال البريطانى، فهذا الاحتلال هو مصدر هذه المعاهدة، ولولاه ما حصلت بريطانيا على موافقة الجانب المصرى عليها وقتئذ، على أن الجانب المصرى الذى وقعها يحتمل بلا مراء تبعة قبولها وإثم توقيعها، فقد كان فى استطاعته أن يرفض قبولها كما رفض من قبل توقيع مشروعات معاهدة مماثلة لها، ولكن الرغبة الجامحة فى محالفة الغاصب ومصافاته، والبقاء فى الحكم والاستمتاع بفوائده، كل ذلك كان له الأثر البالغ فى توقيع هذه المعاهدة.

إن معاهدة سنة ١٩٣٦ أساسها باطل، والرضا بها باطل، وهى قطعًا وليد الغصب والإكراه، ويتمثل هذا الغصب والإكراه فى كل المفاوضات التى سبقت مشروعات المعاهدة، وقد أشار إلى هذا المعنى السير أوستن شمبرلن وزير خارجية بريطانيا فى حديثه لثروت باشا أثناء مفاوضات سنة ١٩٢٧، إذ قال له:

«إن لبّ المسألة فى الوقت الحاضر هو ما إذا كان الشعب المصرى والحكومة المصرية على استعداد للاعتراف بالظروف الخاصة التى يجد كل من البلدين أنه وُضع فيها تلقاء الآخر وما يترتب على تلك الظروف من الضرورات بالنسبة لكل منهما وما إذا كنا نرغب فى التعاون الودّى مع الحكومة البريطانية لضمان الدفاع عن مصالحنا المشتركة ولرخاء بلدينا، فإن كان الجواب سلبًا ظلت العلاقات بين مصر وإنجلترا تحت رحمة أدنى حادث يطرأ وتعرضت تلك العلاقات إلى أزمات قد تضطر بريطانيا العظمى إلى تسويتها بالقوّة».

وهذا معناه بداهة أنه إذا لم تقبل مصر المعاهدة المفروضة عليها فإن علاقتها مع إنجلترا تكون عرضة لأزمات تتدخل فيها إنجلترا لتسويتها بالقوّة، وفى هذا كل معانى الضغط والتهديد والإكراه، ولقد دلت الحوادث المتلاحقة منذ أخفقت مفاوضات سنة ١٩٢١ على أن كل إخفاق فيها وكل امتناع من جانب مصر عن قبول المعاهدة أعقبه تهديد بريطانى وعدوان على مصر، وكانت بريطانيا تتصيد المناسبات التى يتجلى فيها هذا العدوان.

فإخفاق مفاوضات عدلى سنة ١٩٢١ أعقبه اشتداد الضغط والإرهاب ونفى سعد زغلول وصحبه إلى جزائر سيشيل (ج ١ ص ٣٠ طبعة سابقة).

وإخفاق مفاوضات سعد سنة ١٩٢٤ أعقبه الإنذار البريطانى فى ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤ على أثر مقتل السردار، وهو الإنذار الذى استباحت فيه الحكومة البريطانية طرد الجيش المصرى من السودان وإهدار الاستقلال (ج ١ ص ١٨٤ طبعة سابقة)، ثم استحدثت أزمة الجيش سنة ١٩٢٧ (ج ١ ص ٢٧١ طبعة سابقة) لكى تضغط على الحكومة المصرية وتكرهها على الدخول فى مفاوضات لعقد المعاهدة المنشودة، وانتهت هذه الأزمة بمنع الحكومة المصرية من زيادة الجيش المصرى وتخويل المفتش العام البريطانى سلطة القيادة العليا (ج ١ ص ٢٧١ طبعة سابقة).

وإخفاق مفاوضات ثروت سنة ١٩٢٨ أعقبه تقديم الحكومة البريطانية مذكرة ٤ مارس سنة ١٩٢٨ التى استباحت فيها لنفسها التدخل فى التشريع الداخلى بحجة أن هذه المفاوضات قد فشلت (ج ٢ ص ٣٢ طبعة سابقة)، وأعقبه أيضًا الانقلاب الثانى الذى عطل الحياة الدستورية (ج ٢ ص ٤٥ طبعة سابقة).

وإخفاق مفاوضات النحاس سنة ١٩٣٠ أعقبه الانقلاب الثالث وإلغاء الدستور وفرض نظام بغيض على البلاد استمر زهاء خمس سنوات (ج ٢ ص ١١٠ طبعة سابقة).

هذه الوسائل العدوانية كان لها أثرها فى جنوح الجانب المصرى إلى قبول المعاهدة سنة ١٩٣٦، فالاحتلال البريطانى هو إذن أساسها ومصدرها، والإكراه الاستعمارى هو قوامها ومظهرها.

ولا يصرفنا هذا البطلان على أن نحمّل الجانب المصرى مسئولية الإذعان له، فقد كان واجبًا عليه أن يستمر فى مقاومته ولا يقبل معاهدة تهدر الاستقلال وتقر الاحتلال، بل هى فى شروطها العسكرية أسوأ من مشروع معاهدة سنة ١٩٣٠، فمن مقارنة نصوصها يتبين أن المنطقة التى خصصت فى مشروع سنة ١٩٣٠ لإقامة الجنود البريطانية وتدريبهم أقل من نصف أو ثلث المنطقة

التى خصصت لهم فى معاهدة سنة ١٩٣٦.

وبعبارة أخرى إن القاعدة العسكرية البريطانية فى هذه المعاهدة أوسع نطاقًا بمقدار الضعف تقريبًا عما كانت عليه فى مشروع سنة ١٩٣٠، وبلغت مساحتها طبقًا لأحكام المعاهدة مليونين وربع مليون فدان.

هذا إلى أن المعاهدة خولت للإنجليز وضع ثلة من جنودهم فى بورسعيد والسويس، ولم يكن هذا النصّ واردًا فى مشروع سنة ١٩٣٠.

وفرضت على مصر إنشاء الطرق والسكك الحديدية المؤدية إلى منطقة قناة السويس وغيرها، ولم يرد هذا الشرط فى مشروع سنة ١٩٣٠.

وفرضت أبدية المحالفة، ولم يكن هذا التأبيد واردًا فى مشروع سنة ١٩٣٠.

ثم إن مشروع سنة ١٩٣٠ قصر التزام مصر بتقديم التسهيلات فى موانئها ومطاراتها وطرق مواصلاتها للقوات البريطانية على حالتى الحرب وخطر الحرب الداهم، فأضافت المعاهدة حالة ثالثة وهى حالة قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها.

فالجانب المصرى قد قبل فى سنة ١٩٣٦ بالنسبة للشروط العسكرية وأبدية المحالفة نصوصًا أسوأ مما ارتضاه الطرفان فى مشروع سنة ١٩٣٠، هذا إلى ما بذله من المغالطة والتمويه فى الترويج لها، وتضليل الشعب فى شأنها، إذ قال عنها النحاس تلك الكلمة التى أخذت حجة على مصر فى مجلس الأمن سنة ١٩٤٧، وهى أنها «وثيقة الشرف والاستقلال»، فى حين أن لاشرف فيها ولا إستقلال !.

ويدخل فى هذا السياق أن مجلس الوزراء قرر فى ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٦ فى عهد وزارة النحاس اعتبار يوم ٢٦ أغسطس من كل عام «عيد الاستقلال»، فى حين أن معاهدة سنة ١٩٣٦ تتعارض قطعًا مع الاستقلال، وقد ألغى هذا القرار فى عهد وزارة محمد محمود كما سيجىء بيانه.

* * *

الفصل الثالث

إلغاء الامتيازات الأجنبية
وتولية الملك سلطته الدستورية
وإتفاق مونترو ٨ مايو سنة ١٩٣٧

كانت الامتيازات الأجنبية أغلالاً فى عنق مصر تهدد سيادتها وسلطانها فى التشريع والقضاء والمالية والإدارة والأمن العام.

ومع أنها فى نشأتها كانت منحة ترمى إلى حماية الأجانب من احتمال وقوع الحيف والجور عليهم فى مسائل الضرائب وتأمينهم على أرواحهم وأموالهم، ومنح كل قنصل حق الفصل فى المنازعات بين الأجانب التابعين له لكنها تعدّت حدودها وتوسعت المحاكم القنصلية فى اختصاصاتها واستحدثت امتيازات لم تكن لها من قبل، وحصل الأجانب فى مصر على مزايا نالوها بالعرف والعادة والتفسيرات التعسفية ومحاباة الحكومة المصرية لهم وضعفها واستخذائها أمامهم[1].

ولقد فكر الخديو إسماعيل فى إصلاح هذا الفساد، فأنشأ باتفاقه مع الدول المحاكم المختلطة سنة١٨٧٥، ولكن النظام الذى انشئت على مقتضاه تلك المحاكم جعل منها شبه محاكم أجنبية وخولها سلطة الفصل فى جميع المنازعات التى تمسّ أى صالح أجنبى، وجعل غالبية القضاة ورآسة الجلسات للقضاة الأجانب[2]، وشاركت المحاكم المختلطة الحكومة فى سلطة التشريع، وسلبت منها هذه السلطة بالنسبة للأجانب، ولم يكن فى مقدور الحكومة أن تصدر قانوناً نافذًا عليهم إلاّ إذا صدقت عليه الجمعية العمومية لهذه المحاكم، وبقى هذا

---

(١) راجع فى تفصيل ذلك كتابنا (عصر إسماعيل) ج٢ ص ٢٤٠ (طبعة ثانية).

(٢) عصر إسماعيل ج٢ ص٢٤٨ وما بعدها.

النظام البغيض نظام الامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة مفروضا على البلاد حتى سنة ١٩٣٧.

ففى تلك السنة دعت الحكومة المصرية الدول صاحبة الامتيازات (وهى اثنتا عشرة دولة) إلى الاشتراك فى مؤتمر يعقد فى مدينة (مونترو) بسويسرا وحدد له يوم ١٢ أبريل سنة ١٩٣٧ للمفاوضة فى إلغاء هذه الامتيازات، ووجهت الدعوة إلى تلك الدول بخطاب مؤرخ فى ١٦ يناير سنة ١٩٣٧، وهذه الدول هى: الولايات المتحدة الأمريكية. وبلجيكا. وبريطانيا. وأرلندا والأملاك البريطانية فيما وراء البحار. والدنمارك. وأسبانيا. وفرنسا. واليونان. وإيطاليا. والنرويج. وهولاندا والبرتغال. والسويد.

استجابت الدول إلى هذه الدعوة، وتألف وفد رسمى لتمثيل مصر فى هذا المؤتمر برآسة مصطفى النحاس رئيس الوزارة، وعضوية كل من أحمد ماهر رئيس مجلس النواب، وواصف بطرس غالى وزير الخارجية، ومكرم عبيد وزير المالية، وعثمان محرم وزير الأشغال، وعبد الحميد بدوى رئيس أقلام قضايا الحكومة.

واجتمع المؤتمر فى مونترو وبدأ أعماله فى ١٢ أبريل سنة ١٩٣٧ وانتهت يوم ٨ مايو سنة ١٩٣٧ إذ وقع مندوبو مصر والدول المشتركة فى المؤتمر على الاتفاقية التى أسفرت عنها مباحثاتهم، وعرفت باتفاقية مونترو، وقد تضمنت إعلان الدول المتعاقدة إلغاء الامتيازات الأجنبية فى القطر المصرى إلغاءً تامًا، وخضوع الأجانب للتشريع المصرى فى المواد الجنائية والمدنية والتجارية والإدارية والمالية وغيرها مع مراعاة مبادئ القانون الدولى، وتعهدت مصر بأن التشريع الذى يسرى على الأجانب لن يتنافى مع المبادئ المعمول بها على وجه العموم فى التشريع الحديث، ولن يتضمن فى المسائل المالية تمييزًا مجحفًا بالأجانب أو الشركات المؤسسة وفقًا للقانون المصرى والتى يكون فيها للأجانب مصالح جدية، ونصّت الاتفاقية على بقاء المحاكم المختلطة لغاية ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٩ أى مدة اثنتى عشرة سنة من يوم توقيع الاتفاقية، وهى المدة التى سميت «فترة الأنتقال» وبانتهائها ألغيت هذه المحاكم وصار الاختصاص كله للقضاء الوطنى.

واقترنت هذه الاتفاقية بلائحة جديدة للتنظيم القضائى للمحاكم المختلطة اتفق عليها مندوبو الدول المشتركة فى المؤتمر ليعمل بها فى فترة الانتقال.

وقد أقر البرلمان هذه الاتفاقية فى يوليه سنة ١٩٣٧.

وإذ تقرر فى إتفاق مونترو نقل اختصاص المحاكم القنصلية إلى المحاكم المختلطة واختصاص الحكومة المصرية بسنّ التشريعات التى تسرى على الأجانب فى المواد الجنائية والمدنية والتجارية فقد وضعت الوزارة قانونًا للعقوبات يسرى أمام المحاكم الوطنية والمختلطة وقانونًا لتحقيق الجنايات أمام المحاكم المختلطة وقد أقرهما البرمان فى يوليه سنة ١٩٣٧.

وتُعد اتفاقية مونترو فوزًا كبيرًا لمصر، إذ زالت بها الامتيازات الأجنبية، وانقرض بها نظام المحاكم المختلطة وحققت مصر رسميًا سيادتها على الأجانب فى التشريع والإدارة والقضاء، وهذا ولا شك كسب عظيم وفوز كبير للقومية المصرية ولسيادة مصر التشريعية والقضائية والمالية والإدارية.

دخول مصر فى عصبة الأمم

أعقب فوز مصر فى مؤتمر (مونترو) فوز آخر أدبى فى شهر مايو أيضًا، وهو دخول مصر فى عصبة الأمم؛ إذ اجتمعت الجمعية العامة لعصبة الأمم يوم ٢٦ مايو سنة ١٩٣٧ فى «چنيف» ووافقت بإجماع الآراء على قبول مصر فى العصبة.

ومهما يكن من إخفاق عصبة الأمم فى تحقيق السلام وضمان استقلال الأمم، فإن دخول مصر فى هذه الجماعة كان كسبًا معنويًا، وإبرازًا لمكانتها الدولية، واعترافًا من الدول باستقلال مصر وتحررها من القيود التى حالت فى السنين الماضية دون قبولها عضوًا فى تلك العصبة.

وفى أغسطس من تلك السنة عين على التمسى باشا مندوبًا لمصر لدى عصبة الأمم.

اتفاقية شركة قناة السويس

على أثر صدور المرسوم بقانون رقم ٤٥ فى ٢ مايو سنة ١٩٣٥ بإبطال شرط الدفع بالذهب فى العقود التى يكون الالتزام فيها بالوفاء ذا صبغة دولية نشأ خلاف بين الحكومة المصرية وشركة قناة السويس فى شأن الرسوم التى للشركة أن تحصلها عن البضائع والأشخاص بمقتضى عقد امتيازها، وهل هى محددة على قاعدة الفرنك الذهب أم على قاعدة الفرنك بحسب سعره المصرى أى ٣,٨٥٧٥ قروش للفرنك الواحد، وقد دارت مفاوضات بين الشركة والحكومة انتهت إلى مشروع اتفاق أقرّه مجلس الوزراء فى ٢٣ أبريل سنة ١٩٣٦ على عهد وزارة على ماهر الأولى.

وبمقتضى هذا الاتفاق صدر مرسوم فى ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٦ بجعل الحد الأعلى لرسوم المرور فى القناة ٣٨,٥٧٥ قرشًا مع الترخيص لوزير المالية فى تعديل هذا الحد بشرط ألّا يزيد على مبلغ من القروش يعادل قيمته ٣ جرام وكسور من عيار ٨٧٥/١٠٠٠ من الذهب الخالص، وتعهدت شركة القنال بإدماج عدد من المصريين فى سلك موظفيها بحيث تصل نسبتهم فى سنة ١٩٥٨ إلى ٢٥٪ من مجموع موظفى الشركة.

وتعيين عضوين مصريين فى مجلس إدارة الشركة، ودفع مبلغ ٢٠٠ ٠٠٠ جنيه سنويًا للحكومة المصرية.

وقد عرض هذا الاتفاق على البرلمان فى عهد وزارة النحاس بعد أن أدخلت فيه تعديلًا حسنًا بأن رُفعت الإتاوة التى التزمت الشركة بدفعها للحكومة من مائتى ألف إلى ثلثمائة ألف جنيه، ورُفعت نسبة الموظفين المصريين فى الشركة من ٢٥٪ إلى ٣٣٪، وأخذت الشركة على عاتقها تكاليف إنشاء الطريق العسكرى بين بورسعيد والسويس فى حدود مبلغ ٣٠٠,٠٠٠ جنيه، وصدر القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٣٧ بإقراره.

تولية الملك سلطته الدستورية
(٢٩ يوليه سنة ١٩٣٧)

أتم الملك فاروق ثمانية عشر عامًا هجرية من عمره يوم الخميس ٢٩ يوليه سن ١٩٣٧، وبذلك انتهت مهمة مجلس الوصاية على العرش، وتولى الملك منذ هذا اليوم سلطته الدستورية، وأقيم لذلك احتفال كبير، إذ ذهب الملك فى موكبه الفخم من سراى عابدين إلى دار البرلمان حيث اجتمع مجلسا الشيوخ والنواب صبيحة ذلك اليوم فى هيئة مؤتمر برآسة الأستاذ محمود بسيونى رئيس مجلس الشيوخ، وقد قوبل الملك فى الطريق وفى البرلمان بأعظم مظاهر الغبطة والسرور والهتاف بحياته، ولما استوى على العرش فى قاعة المؤتمر (قاعة مجلس النواب)، وقف مصطفى النحاس رئيس مجلس الوزراء وألقى بين يديه كلمة حيّا فيها مطلعه السعيد، قال:

« مولاى صاحب الجلالة

«من الأيام ما يعظمه الناس لمناسبة كريمة تفيض بها قلوبهم فيذكرونها على الدوام بالغبطة والفخار ومن ذلك يوم ٢١ جمادى الأولى سنة ١٣٣٨ الموافق ١١ فبراير سنة ١٩٢٠ فهو يوم ميلاد جلالة المليك المحبوب فاروق الأول حفظه الله.

«واليوم قد أتم جلالة الملك بحمد الله ثمانية عشر عامًا هجريا من عمره المديد السعيد، ففى هذا اليوم الباسم تحتفل مصر من أقصاها إلى أقصاها بمباشرة جلالته لسلطته الدستورية وتفتتح عهدًا جديدًا آيته اليمن والهناء وطابعه السعد والرخاء ورائده الأمل الزاهر والعمل الصالح والإيمان الوطيد والسعى الدائب الحثيث إلى مستقبل عظيم مجيد.

«لقد كان مُلك فاروق من مطلعه فاتحة الخير والسعادة للوطن العزيز، ففى ملكه السعيد استقرت الحياة النيابية فى البلاد على أساس ثابت من الحرية والمساواة واستتباب الأمن والسلام فى ظل حكم الدستور، وفى ملكه السعيد

فازت مصر بحريتها واستقلالها وأبرمت معاهدة الصداقة والتحالف بينها وبين بريطانيا العظمى وفى ملكه السعيد ألغيت الامتيازات الأجنبية فاستكملت البلاد سيادتها التامة وقامت الصلات بين المصريين والأجانب المقيمين بمصر على دعائم راسخة شريفة من التعاون المثمر تحت سلطان السيادة الوطنية وحكم القانون العام، وفى ملكه السعيد انضمت مصر إلى عضوية عصبة الأمم بين مظاهر الترحيب الإجماعى والحفاوة الرائعة وأخذت مقعدها بين زميلاتها أعضاء العصبة فى خدمة الإنسانية والسلام، فلا غرو وهذا مطلع العهد أن تمتلىء النفوس بالأمل فى مستقبل سعيد كله النجاح والنصر والتوفيق، مستقبل تواجهه مصر وطيدة اليقين مطمئنة النفس مستبشرة بالفاوق وملك الفاروق، ولا غرو أن يهب اليوم سائر المصريين فرحين مغتبطين يحتفلون بمباشرة جلالة الملك لسلطته الدستورية احتفالاً يتناسب مع ما تنطوى عليه قلوبهم من الإخلاص والولاء لشخصه الكريم، ولا غرو أن نسجد لله تعالى شكرًا على ما قيّض من خير وأسبغ من نعمة وألهم من حب متبادل عظيم بين ملك عظيم وشعب عظيم، وإنى فى هذه المناسبة الدستورية السعيدة التى يتفضل فيها جلالة الملك بأداء اليمين التى نصّ عليها الدستور أتشرف بأن أرفع لجلالته باسم الأمة المصرية والحكومة المصرية أسمى التهانى وأخلص الأمانى وأصدق آيات الولاء والإخلاص داعيًا الله تعالى أن يهب جلالته عمرًا مديدًا وملكا سعيدًا وأن يؤتيه الحكمة وفصل الخطاب إنه سميع مجيب»

ثم ألقى الأستاذ محمود بسيونى رئيس مجلس الشيوخ باسم الشيوخ والنواب كلمة رفع فيها آيات الولاء لجلالة الملك.

يمين الملك

وفى الساعة التاسعة والدقيقة الخامسة والأربعين وقف صاحب الجلالة الملك فاروق وأقسم اليمين الدستورية، وهذا نصّها:

«وأحلف بالله العظيم أنى أحترم الدستور وقوانين الأمة المصرية وأحافظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه[3]»

(٣) هى الصيغة الواردة فى المادة ٥٠ من الدستور – انظر نصها فى كتابنا ج١ ص٣١٤. (طبعة سابقة).

فهتف الشيوخ والنواب بحياة الملك ثلاثًا، وانتهت بذلك جلسة المؤتمر وعاد الملك إلى قصر عابدين وسط مظاهرات الشعب وابتهاجه.

وكانت هذه الحفلة بمثابة تتويج للملك.

وزارة النحاس الرابعة

على أثر تولى جلالة الملك فاروق سلطته الدستورية رفع النحاس فى ٣١ يوليه سنة ١٩٣٧ استقالة الوزارة طبقا لما جرى به العرف، قال فى كتابه إلى جلالة الملك:

«مولاى صاحب الجلالة

«الآن وقد باشرتم جلالتكم بنعمة الله وتوفيقه سلطتكم الدستورية، أتشرف بأن أرفع إلى سدتكم العلية استقالة الوزارة التى أسند إلىّ شرف رياستها حتى يتسنى لجلالتكم أن تعهدوا بتأليف الوزارة إلى من تولونه سامى رعايتكم وتحبونه بثقتكم، وإنى يا مولاى سأظل على الدوام الخادم الأمين لعرشكم الوفى لشخصكم»

«القاهرة فى ٢٣ جمادى الأولى سنة ١٣٥٦ - ٣١ يوليه سنة ١٩٣٧».

مصطفى النحاس

فعهد إليه الملك فى أوّل أغسطس تأليف الوزارة الجديدة، قال:

«عزيزى مصطفى النحاس باشا

«إنى وقد حملت الأمانة التى عهد الله بها إلىّ معتمدًا عليه سبحانه وتعالى لأجد فيكم وقد أحرزتم الثقة الكبرى بعظيم إخلاصكم وولائكم وصادق وطنيتكم وقدمتم تلكم الخدمات المجيدة بحسن جهادكم وسداد رأيكم ونبات عزمكم - ذلكم الذى نوليه مهامّ الدولة فنعهد إليه برياسة مجلس وزرائنا، وإنا على يقين أنكم بواسع خبرتكم وسموّ تدبيركم ستواصلون جهودكم الموفقة بمعاونة من تختارونهم على تحقيق أمانىّ ورغائبى فى إسعاد شعبى الذى أشربت

حبّه ووقفت حياتي على رقيه ورفاهيته إذ لا هناءة لى إلاّ بهناءته، وقد أصدرنا أمرنا هذا لمقامكم الرفيع للأخذ فى تأليف هيئة الوزارة وعرض المشروع علينا لصدور مرسومنا به، والله ولينا وهو نعم المولى ونعم النصير»

صدر بسراى عابدين فى ٢٤ جمادى الأولى سنة ١٣٥٦ (أوّل أغسطس ١٩٣٧).

فاروق

إخراج النقراشى من الوزارة
نقطة التحوّل فى حكم الوفد

ألّف النحاس الوزارة من جديد فى ٣ أغسطس سنة ١٩٣٧، وهى وزارته الرابعة، وقد ألفها من أعضاء وفديين كالوزارة السابقة، بعد أن أدخل فى تشكيلها تعديلاً كبيرًا؛ إذ أخرج منها أربعة من أعضاء وزارته السابقة، وهم محمود فهمى النقراشى ومحمد صفوت ومحمود غالب وعلى فهمى، وأدخل بدلهم أربعة وزراء جُدُد وهم محمود بسيونى ومحمد محمود خليل ومحمد صبرى أبو علم وعبد الفتاح الطويل.

وكان إخراج الوزراء الأربعة وخاصة النقراشى، موضع دهشة الرأى العام، لأن النقراشى كان بلا مراء دعامة كبرى من دعائم الوفد، ولم تكن وزارة النحاس الرابعة سوى استمرار لوزارته الثالثة، ولم تكن استقالته إلاّ أمرًا شكليا اقتضاه تولى جلالة الملك سلطته الدستورية، وذهب الناس مذاهب شتى فى تعليل هذا التغيير الخطير فى تأليف الوزارة، وحجة النحاس فى إخراج النقراشى أنه كان كثير المعارضة داخل الوزارة، وأن سير العمل يقتضى تجانسًا وانسجامًا داخل هيئتها، وفى الحق أن ما أخذه النحاس على النقراشى لم يكن يسوغ إخراجه من الوزارة؛ لأن المعارضة داخل الوزارة إذا كانت مبنية على ما يعتقده المعارض صوابًا وصادرة عن نيّة صادقة فليس لرئيس الوزارة أن يتبرم بها ما دام المعارض يذعن آخر الأمر لقرار الأغلبية ولا يخرج على الجماعة، والتبرم بمثل هذه المعارضة معناه تحبيذ الخضوع والإنصياع لاتجاه الرئيس فى الخطأ والصواب معًا، وليس هذا من الديمقراطية

ولا من الوضع السليم فى شيء. والنقراشى كان يصدر فى معارضته عن حسن قصد، وعن استمساك بالاستقامة والنزاهة، فلم يكن من الحق والإنصاف أن يجازى على ذلك بإخراجه من الوزارة، وكان واجبًا على النحاس أن يكون فى رآسته نصيرًا للنزاهة مؤيدًا للحق وأن يبذل كل جهد لاستبقاء النقراشى، كان فى استطاعته أن يفعل ذلك، ولكنه لم يفعل، بل تعمد إقصاءه، وهذا ما أخذ عليه ولا ريب كبير.

وإذا أمعنّا النظر فى معارضة النقراشى داخل الوزارة، نجد أنه كان يعارض فى تصرفات تمسّ سمعة الحكم وسلامته، وكان يبغى أن يكون حكم الوفد قوميًا نزيهًا، فعارض فى الاستثناءات والمحسوبيات، وكق فى هذه المعارضة، فإخراجه معناه أن الوفد أراد أن يسلك بالحكم سبيلا غير سبيل النزاهة، لأن النقراشى كان بلا مراء عنصرًا هاما من عناصرها، والنحاس كان معروفًا من قبل بالنزاهة، ولكن يبدو أن نفسيته وأحواله قد تغيرت مع الزمن، وخاصة بعد زواجه وبعد عقده معاهدة سنة ١٩٣٦، فأخذ يتساهل فيما تقتضيه النزاهة والاستقامة، واستفحل هذا التساهل حتى صار حربًا على كل من يتشدد فى نزاهته واستقامته، ومن هنا جاء إقصاؤه للنقراشى، ومن المحقق أن معارضته فى إنفاذ مسروع تـوليد الكهـرباء من خـزان أسوان بالطريقة التى ارتأتها وزارة النحاس كانت من أهم الأسباب التى عجلت بإقصائه عنها، فقد عرض المشروع على مجلس الوزراء قبيل سفر الوفد برآسة النحاس إلى مؤتمر مونترو بأيام قلائل، وطلب إلى الوزراء الموافقة عليه دون دراسة كافية وأن يقروا إعطاءه لشركة معينة وهى شركة الكهرباء الإنجليزية دون عرضه على خبراء عالميين للبت فى مواصفاته ودون طرحه فى مناقصة عالمية تختار على أساسها أصلح الشركات للقيام بهذا العمل الضخم، فاعترض النقراشى ومحمود غالب ومحمد صفوت على هذه الطريقة، وطلبوا التريث فى الأمر لاستيفاء دراسته وأن يطرح المشروع فى مناقصة عالمية بعد استشارة خبراء عالميين، الموضوع على البرلمان قبل الاتفاق مع أى شركة من الشركات، فحنق النحاس وضاق صدره بمعارضتهم وأرجأ المشروع تفاديًا من

وقوع أزمة وزارية، على أنه قد أسرَّها فى نفسه، فما أن ألف وزارته الرابعة حتى أقصى النقراشى وزملاءه عنها، وفى الحق أن موقفهم كان سلبيًا قويًا وصادرًا عن نزاهة فى القصد ورعاية للصالح العام.

وصفوة القول أن إخراج النقراشى من الوزارة كان نقطة التحوّل فى سياسة الوفد فى الحكم، فقد أخذ بعد ذلك يسلك فيه سبيلا لا يتفق مع الروح القومية. ولا مع الاستقامة والنزاهة، والنزاهة هى أساس الحكم الصالح فى كل بلد، ولا يمكن لأمة أن تنهض دون حكم نزيه عادل سليم.

ثم إن إخراج النقراشى معناه أيضا تغليب روح الخنوع والخضوع لكل ما يراه الرئيس سواء أخطأ أو أصاب، والحياة السياسية التى أساسها الخضوع لأهواء الرئيس هى نوع من الحكم المطلق تختفى فى ظله فضائل الشجاعة والكرامة، والحرية والنزاهة والاستقامة.

وقد اقترن هذا التحول بإضفاء سمات الزعامة المقدسة على النحاس، والدعوة إلى الخضوع لكل ما يراه، وأرادوا بهذه الظواهر المفتعلة أن يرهبوا كل من يخالفونه فى الرأى أو يناقشونه فيه، ويؤلّبون عليهم الجماهير إحراجًا لهم وتشويهًا لسمعتهم، وفى هذا وذاك انحدار بالبلاد، وبالحكم إلى هوّة الدكتاتورية البرلمانية، التى لا تختلف عن الحكم المطلق فى مساوئه وأوزاره، ورجوع بالأمة إلى الوراء فى مجال الحياة السياسية والأخلاقية.

هذا، وقد سعى النحاس فى استرضاء النقراشى عن طريق الإغراء، فعرض عليه مقابل إقصائه عن الوزارة عضوية مجلس إدارة شركة قناة السويس، وهى عضوية تدر على شاغلها دخلًا ماليا كبيرًا، ويتزاحم عليها طلاب الربح والثراء، ولكن النقراشى رفض هذه العضوية، فبرهن على تمسكه بنزاهته واستقامته وكرامته، وخاصة لأنه لم يكن غنيا ولا ذا مال، وهذا مثل نادر بين الرجال، ولا سيما فى هذا العصر الذى نعيش فيه.

تعديل في الوزارة

فى نوفمبر سنة ١٩٣٧ عين أحمد نجيب الهلالى بك وزيرًا للمعارف وعلى حسين باشا وزيرًا للأوقاف بدلاً من الأستاذ محمود بسيونى الذى أعيد إلى رآسة مجلس الشيوخ.

أعمال وزارة النحاس الرابعة

فى عهد هذه الوزارة أفرج عن الضابط البطل السودانى على عبد اللطيف (أكتوبر سنة ١٩٣٧).

واحتفل فى ١٥ أكتوبر بدار محكمة الاستئناف المختلطة بالإسكندرية ببدء فترة الانتقال للنظام القضائى تنفيذًا لاتفاقية مونترو، وحضر الحفل جلالة الملك.

وعاد جزء من الجيش المصرى (الأورطة السابعة) إلى السودان (ديسمبر سنة ١٩٣٧) بعد أن ظل مبعدًا منذ أواخر سنة ١٩٢٤ على أثر مقتل السردار، وكان سفر رجال هذه الأورطة من محطة العاصمة إلى السودان يومًا مشهودًا إذ أقلّهم قطار خاص وودعوا عند سفرهم باحتفال كبير.

وأنشئت مدرسة المهندسين العسكريين فى مسطرد، ومدرسة أركان الحرب، ومدرسة ضباط الصف، ومدرسة الطيران، ومدرسة الصناعات الميكانيكية للجيش.

المآخذ على هذه الوزارة

نادى النحاس عند تأليفه وزارته الثالثة «أن لا حزبية اليوم»، وكان الظن أن يسير على هذه القاعدة السليمة، فيكون حكمه عادلاً بين المواطنين، شاملا المصريين على السواء، ولكنه أخذ بعد عقد معاهدة سنة ١٩٣٦ يسير سيرة حزبية متعصبة، وأخذت وزارته تميز المنتمين إلى الوفد عن سواهم فى مزايا الحكم، وسارت سيرة محسوبية صارخة، ظهر أثرها فى التعيين للوظائف

والترقيات فيها، وفى فصل كثير من العمد والمشايخ تلبية لرغبات أنصارها، وبخاصة الشيوخ والنواب بحجة أنهم من خصوم الوفد، فتزلزل العدل فى تصرفات الحكومة، وحلت الحزبية محل القومية والنزاهة، وتحكمت سياسة الأهواء، ولم تقتصر المحسوبية فى الوظائف على المنتمين للوفد، بل كان قوامها فى كثير من الحالات صلات القربى والمصاهرة بالوزراء ورجال الوفد، فاجتمعت المحسوبيات العائلية إلى المحسوبيات الحزبية، وبعُد الحكم عن قواعد العدالة والاستقامة، وهوى إلى دركات الظلم والغواية.

واستفحلت المحسوبية الحزبية والعائلية فى كل النواحى، حتى فى الإنعام بالرتب والنياشين، فقد اختصت بها الحكومة أنصارها والمتصلين بأشخاص وزرائها، وشملت كثيرين من النكرات الذين لم يؤدوا للبلاد أى خدمة، وحرم من الرتب والنياشين من يستحقونها من الأحزاب الأخرى، أو من المستقلين، وكان السيل المتدفق من هذه الرتب حديث الناس فى مجالسهم، وموضع دهشتهم واستنكارهم.

ويبدو أن النحاس بعد توقيع معاهدة سنة ١٩٣٦ قد ازداد تعلقًا بالحكم المطلق المستند إلى الدكتاتورية البرلمانية؛ لأنه اطمأن إلى تأييد الإنجليز له بعد أن ظفروا منه بالمعاهدة، وروّج لها وسماها «وثيقة الشرف والاستقلال»، فحفظوا له هذا الجميل وجازوه عليه بتأييده فى حكمه، ومن ثم أخذ يسير فى وزارته سيرة الحاكم بأمره، ويقصى عن حظيرة الوزارة والوفد كل من يعارضه مهما كانت منزلته السابقة فى الجهاد، وكان من ظواهر هذا التحول إقصاء النقراشى عن الوزارة كما أسلفنا.

وقد أقرّته الهيئة الوفدية على هذا الطغيان، وكان الباعث لأعضائها على إذعانهم رغبتهم فى الاطمئنان على مراكزهم التى نالوها بسبب انتسابهم إلى الوفد، وبعبارة أخرى أن موجة من النفعية والاستغلال والاستخذاء أخذت تعم الوزارة والبرلمان والمحترفين للسياسة من طلاب المنافع.

واستحدثت الوزارة أسلوبًا جديدًا من الإرهاب ساعدها على تدعيم

أركان الدكتاتورية البرلمانية، وذلك باصطناعها فرقًا سميت «فرق القمصان الزرقاء» التى كانت فى الأصل تشكيلات منظمة ترمى إلى النهوض بالروح الرياضية فى الشباب. ثم اصطبغت فى عهد هذه الوزارة بالصبغة السياسية الحزبية، وتحولت عن مقصدها السليم، لأن التشكيلات الرياضية يجب أن تكون بعيدة عن الاصطباغ بصبغة حزبية، وأن تبقى دعامة من دعائم الروح الرياضية، تلك الروح التى تدعو إلى المودّة والإخاء بين الرياضيين، لا إلى إثارة الخلف بينهم.

خرجت هذه الفرق فى عهد وزارة الوفد عن المعنى الرياضى، وصارت أداة سياسية لإرهاب خصوم الوفد السياسيين، وأخذت تتسلح بالعصى والخناجر وتعتدى على اجتماعات المعارضين، وفضّت بعضها بالقوّة، واعتدت أيضا على أشخاص المعارضين وعلى الصحف المعارضة، واستفحل شأنها بضم أشياع من أحط الطبقات إليها، فصارت وسيلة لإهدار حرية الرأى والفكر وإفساد أداة الحكم، وكان أفرادها يقتحمون الدواوين، ويملون إرادتهم على الرؤساء والموظفين.

وإلى جانب هذا الإرهاب المستمد من القمصان الزرقاء، تصدت الوزارة للصحف المعارضة وأرهقتها بالتحقيقات والمصادرة، واعتقلت النيابة بعض الصحفيين بدعوى اتهامهم فى جنح صحفية، فكان هذا وذاك مظهرًا من مظاهر الضغط والاضطهاد.

ومما يؤخذ على هذه الوزارة أنها قررت اعتبار يوم ٢٦ أغسطس، وهو يوم توقيع معاهدة سنة ١٩٣٦، عيدًا وطنيا، وأسمته «عيد الاستقلال»، وما هذه المعاهدة المشئومة بمعاهدة استقلال، بل هى مهدرة له، مقوضة لأركانه، فجاء اعتبار يوم توقيعها عيدًا وتسميته عيد الاستقلال من المتناقضات المخزية، وقد ألغى هذا العيد فيما بعد كما سيجىء بيانه.

ويؤخذ عليها أيضًا أنها لم تعن العناية الواجبة بالنهوض بالجيش، ولم تعمل عملاً جديا فى إنشاء مصانع للأسلحة والذخائر وتسليح الجيش وإنشاء

الأسطول وتعزيز قوّة الدفاع الوطنى، مع أن الفرصة كانت مواتية لها، وكل ما عملته فى صدد إنشاء مصنع للذخيرة والأسلحة أنها قررت تأليف لجنة فنية لدراسة هذا المشروع، ولكن اللجنة لم تؤلف، وقررت فى سبتمبر سنة ١٩٣٧ استدعاء خبير عسكرى بريطانى من إنجلترا للاستعانة به على وضع الشروط والمواصفات الخاصة بإنشاء هذا المصنع، ولم تنفذ قرارها، وأوقف المشروع أى أنها لم تعمل شيئًا لإنشاء مصانع للذخيرة والأسلحة.

ومن المآخذ عليها أنها قررت إعادة العمل بالمرسوم بقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٩ الصادر فى غيبة البرلمان والخاص بحفظ النظام بمعاهد التعليم بعد أن كان الوفد يرى أن هذا المرسوم مخالف للدستور وقد عدّه البرلمان الوفدى سنة ١٩٣٠ باطلا بطلانًا أصليا، ولكن وزارة النحاس بعد أن رأت التذمر من سياستها قد استفاض حتى سرى إلى صفوف طلبة الجامعة قررت إعادة العمل بهذا المرسوم.

إخراج النقراشى من الوفد

(سبتمبر سنة ١٩٣٧)

أحدث إخراج النقراشى من الوزارة الوفدية أثرًا كبيرًا فى الرأى العام وفى بعض الأوساط الوفدية لأنه كان معدودًا بحق من أركان الوفد القوية كما أنه موثوق بنزاهته واستقامته، فلا غرو أن التف حوله جماعة كبيرة من أنصار الوفد وشبابه، وأخذ النحاس يطوف الأقاليم ويعقد الاجتماعات لتثبيت زعامته وإرهاب من يخالفونه فى الرأى.

وأصدر النقراشى بيانًا فى ٧ سبتمبر سنة ١٩٣٧ ذكر فيه سلامة موقفه من المعارضة فى تنفيذ مشروع كهربة خزان أسوان بدون مناقصة، ودعا حكومة الوفد إلى المساواة بين المصريين، واحترام حرياتهم، وطلب حلّ جميع فرق ذوى القمصان على اختلاف ألوانها.

فكان جواب الوفد على هذا البيان أن قرر فى ١٣ سبتمبر اعتبار

النقراشى منفصلاً عن الوفد، وكان هذا القرار بإجماع رئيس وأعضاء الوفد وقتئذ وهم: مصطفى النحاس. مكرم عبيد. محمود بسيونى. عبد السلام جمعه. حمدى سيف النصر. محمود الأتربى. محمد يوسف. محمد محمد الشناوى، ولم يوافق الدكتور أحمد ماهر على هذا القرار وأعلن أنه لا يزال يعتبر النقراشى عضوًا فى الوفد.

وبعد صدور هذا القرار ضمّ الوفد إليه أعضاء جددًا وهم: محمد صبرى أبو علم. عبد الفتاح الطويل. يوسف الجندى. محمد سليمان الوكيل باشا. محمد المغازى عبد ربه باشا. بشرى حنا باشا. محمد الحفنى الطرزى باشا. كمال علما باشا. أحمد مصطفى عمرو باشا. فهمى ويصا بك. سيد بهنس بك.

وفى ديسمبر ضمّ إليه أيضًا: عثمان محرم باشا. على زكى العرابى باشا. على حسين باشا. أحمد نجيب الهلالى بك. محمد محمود خليل بك.

وعلى أثر فصل النقراشى ظل فريق من الوفديين مؤيدين له، ذاكرين جهاده وماضيه فى الحركة الوطنية، واتخذ ناديًا له بشارع المدابغ يستقبل فيه مؤيديه، فما أن ازداد عدد هؤلاء المؤيدين حتى هاجم النادى جماعة من القمصان الزرقاء وحطموا أثاثه واعتدوا على المجتمعين فيه، فكان هذا الاعتداء مظهرًا يؤسف له من مصادرة الحريات واضطهاد حرية الرأى والعقيدة.

الوسيلة إلى علاج هذه المساوئ

لا شك أن المساوئ التى عددناها من شأنها أن تفسد نظام الحكم وتجعله أداة لتغليب المصالح الحزبية والشخصية والعائلية على الصالح العام وليس هذا الوضع مما يتفق والحكم الصالح، ولا تقوم فى ظله حياة سياسية سليمة، ولا هو من الدستور فى شيء، ولكن كيف السبيل إلى إصلاح هذا الحال؟

إن السبيل الصحيح إلى الإصلاح هو تنوير الشعب وتبصيره، وتنبيهه إلى هذا الفساد، وحثّه على استنكاره ومقاومته، وإعلان هذا الاستنكار، فإذا

تعددت مظاهره وأعلنت طوائف الشعب سخطها على الوزارة، لا تلبث أن تسقط تحت ضغط الرأى العام، وبعبارة أخرى يحسن الرجوع إلى الشعب لكى يتعود المواطنون ممارسة النظام الديمقراطى، واختيار حكامه الصالحين، وليس أدعى لإصلاح نظام الحكم من تبصير الشعب بمساوئ الحكومة التى تتنكب سبيل الحق والنزاهة والعدل بين المواطنين.

فكان واجبًا على خصوم الوزارة الوفدية أن يصبروا عليها ويفسحوا لها الطريق، وأن يتجهوا فى الوقت نفسه إلى الشعب يبصرونه بالحقائق، لكى يعرف مبلغ هذه المساوئ، فيسقط الوزارة، لأن هذه هى الوسيلة التى تساعد على تربية الشعب السياسية، ولكن خصوم الوفد قد استعجلوا الأمر، وأرادوا أن يعالجوا هذه المساوئ بالاستعانة بالسراى (وأقصد موظفى السراى)، وهذا العلاج لا تؤمن مغبته، لأنه يزيد فى سلطة رجال السراى، ويجعل زمام الحكم فى أيديهم وليس من السهل بعد اللجوء إليهم أن يستقيم النظام الديمقراطى وتنمو تربية الشعب السياسية.

ولكن هكذا شاء جدُّ مصر العاثر أن لا تستقر أوضاع الحكم على أساس صالح سليم.

المشادّة بين السراى والوفد

فى ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٣٧ عيّن على ماهر باشا رئيسًا للديوان الملكى، وقد كان يشغل هذا المنصب سنة ١٩٣٥ فى عهد الملك فؤاد، وظل يشغله إلى أن تولى الوزارة سنة ١٩٣٦ وبقى شاغرًا طيلة هذه المدة.

جاء هذا التعيين على غير رغبة الوزارة، وقد اعترضت عليه ثم أذعنت وسلمت بالأمر الواقع.

ومع أن هذا التعيين كان بمثابة قاعدة ارتكاز فى السراى لخصوم الوفد، ونذيرًا بقرب هبوب العاصفة، فإن وزارة النحاس لم تعمل على إصلاح أخطائها فى الحكم، واستمرت على سياستها فى المحسوبية الحزبية والعائلية،

واستفحل خطر القمصان الزرقاء، وامتد تيار السخط إلى صفوف الشباب، وظهرت فى الجامعة (جامعة فؤاد الأول) حركة تذمر واستياء من تصرفات الوفد، وخاصة بعد فصل النقراشى من الوزارة والوفد.

وانضمت جمعية «مصر الفتاة» التى يرأسها الأستاذ أحمد حسين وهى تمثل عنصرًا نشيطًا من الشباب المثقف إلى هذه الحركة، فاتسع نطاق المعارضة.

وحدث حادث يؤسف له يوم ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٣٧، إذ أطلق شاب متهوس من أعضاء مصر الفتاة يدعى عز الدين عبد القادر الرصاص على النحاس حين كان ذاهبًا من منزله بمصر الجديدة إلى دار رآسة الوزارة، فأخطأته الرصاصة وأصابت السيارة التى كانت تقله، فكان لهذا الاعتداء أثر عميق من الاستياء فى مختلف الأوساط، كما كان موضع الاستنكار لدى الناس جميعًا، لأن القتل ليس من أساليب النضج السياسى وتقدم الأفكار، بل هو أداة إرهاب وتقهقر فى الحياة السياسية والاجتماعية.

وقد أعقب هذا الحادث إمعان الحكومة فى اتهام خصومها فى الاشتراك فى الجريمة، واعتقال الكثير من الشباب بحجة اتهامهم فيها، وأسيئت معاملتهم فى السجون، واتسع نطاق السعايات والوشايات، مما زاد فى حركة التذمر والاستياء.

واجتمع البرلمان فى دورته الثالثة للهيئة التشريعية السادسة يوم الخميس ١٨ نوفمبر سنة ١٩٣٧ فى جو ملىء بالاضطراب والتبلبل، وكان اجتماعه برآسة الأستاذ محمود بسيونى رئيس مجلس الشيوخ، وحضر جلالة الملك فاروق جلسة الافتتاح، وتلا النحاس خطبة العرش.

واجتمع مجلس النواب فى اليوم نفسه وأعاد انتخاب الدكتور أحمد ماهر رئيسًا، وانتخب محمد عبد الهادى الجندى وكامل صدقى وكيلين.

المظاهرات

بدأت أمواج المظاهرات والتجمعات ضدّ وزارة الوفد تتدفق فى المحيط الجامعى وكليات الأزهر من أواخر أكتوبر سنة ١٩٣٧.

كانت هذه المظاهرات نتيجة رد الفعل لسياسة الوفد فى إقحام الطلبة فى السياسة الحزبية، فقد كان له بين صفوف الطلبة لجان وثيقة الاتصال به تروج لسياسته الحزبية وتمدّها حكومة الوفد بالعون المادى والتأييد المعنوى، ونشأ عن ذلك أن المتذمرين من سياسة الوفد من الطلبة تجمعوا هم أيضًا ونظموا صفوفهم ووقفوا للفريق الأوّل موقف المناظرة والخصومة، فالوفد هو المسئول الأوّل عن إقحام الطلبة فى غمار السياسة الحزبية، مما أدّى إلى إضعاف تكوينهم الوطنى والأخلاقى والعلمى.

وقد رأى مدير الجامعة حينئذ، أحمد لطفى السيد باشا، تفاديًا من تفاقم الاضطراب فى محيط الجامعة تعطيل الدراسة فى كلياتها أسبوعا من ٢٥ أكتوبر، وأصدرت إدارة الجامعة قرارًا بذلك، ولكن الوزارة لم توافق على هذا القرار فاستقال أحمد لطفى السيد من منصبه.

وفى يوم التلاثاء ٢١ ديسمبر سنة ١٩٣٧ قامت مظاهرة كبيرة أمام قصر عابدين قوامها جموع زاخرة من طلبة الجامعة وطلبة الأزهر المعارضين للوزارة، وأخذوا يهتفون بحياة الملك هتافات مدوية، وأطلّ عليهم جلالة الملك من شرفة القصر محييًا لهم، مما زاد فى حماستهم وهتافاتهم، ويبدو أن هذه المظاهرة قد أعدّت لتكون ردًّا على مظاهرة من أنصار الوفد نادوا فيها «النحاس أو الثورة».

ووافقت لحظة قدوم المظاهرة المعارضة مجىء مكرم عبيد وزير المالية ووزير الخارجية بالنيابة إلى السراى لحضور حفلة تقديم وزيرى اليونان والمجر أوراق اعتمادهما إلى جلالة الملك، فهتف المتظاهرون ضدّ مكرم باشا عند دخوله السراى، وحطموا زجاج سيارته، وقد نسبت الوزارة تدبير هذه المظاهرة إلى اتفاق بين السراى والمعارضين.

الأزمة الدستورية

فى هذه الظروف والملابسات تفاقم الخلاف بين السراى والوزارة، واتخذ شكل أزمة دستورية تناولت عدة أمور معقدة وهى:

١ – الخلاف على تعيين عضو لمجلس الشيوخ، فقد كانت الوزارة ترشح فخرى بك عبد النور والسراى ترشح عبد العزيز فهمى باشا والوزارة ترفضه، وظل هذا المقعد شاغرًا مدة ستين يومًا بسبب هذا الخلاف.

٢ – رفضت السراى توقيع مشروع قانون بفتح اعتماد إضافى طلبت الوزارة توقيعه.

٣ – طلبت السراى حلّ جماعات القمصان الملونة.

٤ – أثارت السراى فى الوقت نفسه مسائل أخرى، كأن تكون هى المرجع النهائى فى تعيين كبار الموظفين وإحالة الموظفين المعينين بمرسوم إلى المعاش، والرتب والنياشين، وتقديم مشروعات القوانين إلى البرلمان وأن ينفرد الملك بتعيين كبار موظفى القصر.

فزادت الأمور تعقيدًا، لأن هذه المسائل كان قد حُلّ معظمها فى عهد وزارة سعد كما نقدم بيانه (كتابنا ج ١ ص ١٨١ طبعة سابقة).

وطلبت السراى أن يحلّ هذا الخلاف بطريق التحكيم وأن تؤلف هيئة المحكمين من رئيس الوزراء ومن رؤساء الوزارات السابقين وبعض ذوى المراكز التشريعية والرئيسية، فرفضت الوزارة هذا التحكيم.

وقد سعى السفير البريطانى (اللورد كيلرن) فى تسوية الأزمة ببقاء وزارة النحاس فى الحكم والتساهل من الجانبين، ولكن السراى أصرّت على موقفها.

إقالة الوزارة
(٣٠ ديسمبر ١٩٣٧)

فى ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٧ أقيلت وزارة النحاس بموجب خطاب من الملك أشير فيه إلى أن الشعب لم يعد يؤيدها، وهذا نصّ الخطاب:

«عزيزى مصطفى النحاس باشا

«نظرًا لما اجتمع لدينا من الأدلة على أن شعبنا لم يعد يؤيد طريقة الوزارة

فى الحكم، وأنه يأخذ عليها مجافاتها لروح الدستور، وبعدها عن احترام الحريات العامة وحمايتها، وتعذر إيجاد سبيل لاستصلاح الأمور على يد الوزارة التى ترأسونها، لم يكن بد من إقالتها تمهيدًا لإقامة حكم صالح يقوم على تعرف رأى الأمة، تستقر به السكينة والصفاء فى البلاد ويوجه سياستها خير وجهة فى الظروف الدقيقة التى تجتازها ويحقق آمالنا العظيمة فى رقيها وعزّتها، وإنى أشكر لمقامكم الرفيع ولحضرات زملائكم ما تم على أيديكم من الخير للبلاد وأصدرنا أمرنا هذا لمقامكم الرفيع بذلك».

«صدر بسراى القبة فى ٢٧ شوال سنة ١٣٥٦ - ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٧»

فاروق

* * *

الفصل الرابع

وزارة محمد محمود الثانية

(ديسمبر سنة ١٩٣٧ - أغسطس سنة ١٩٣٩)

فى نفس اليوم الذى أقيلت فيه وزارة النحاس (٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٧) عهد جلالة الملك إلى محمد محمود تأليف الوزارة الجديدة، فألفها فى اليوم نفسه على النحو الآتى: محمد محمود للرآسة والداخلية، إسماعيل صدقى للمالية. عبدالفتاح يحيى للخارجية. أحمد محمد خشبه للحقانية. عبدالعزيز فهمى وزير دولة. محمد حلمى عيسى للأوقاف أحمد لطفى السيد وزير دولة. بهى الدين بركات للمعارف. حسن صبرى للمواصلات. حسين رفقى للحربية. حسين سرى للأشغال. مراد وهبه للزراعة. أحمد كامل للتجارة والصناعة محمد حافظ رمضان وزير دولة. محمد حسين هيكل وزير دولة. محمد كامل البندارى للصحة.

وقد ضمت هذه الوزارة ١٦ وزيرا، وهو أكبر عدد لأى وزارة تألفت حتى ذلك الحين، وهى أوّل وزارة عين فيها وزراء دولة، وأوّل وزارة اشترك فيها الحزب الوطنى.

برنامج الوزارة

قال محمد محمود فى كتابه إلى جلالة الملك بقبول تأليف الوزارة:

«وأوقن بأن خير البلاد معقود بأن يكون الدستور أساس الحكم».

وقد دلت الظروف والملابسات على أنه لم يكن حريصًا على قوله هذا، إذ أنه أسلم مقاليد الشئون العليا إلى السراى، وكان مصير وزارته نفسها رهنًا بإرادة السراى.

وجعل برنامجه الخارجى قائمًا على أساس تنفيذ معاهدة ١٩٣٦ بروح الود والرغبة الصادقة، قال فى كتابه سالف الذكر: «وإن الوزارة لتتفاءل بأنها ستبدأ عملها فى جو من العلاقات الحسنة بين مصر والدول وعلى الخصوص مع الدولة الحليفة، وستجعل من أكبر مشاغلها تنمية هذه العلاقات الحسنة والقيام على تنفيذ معاهدة التحالف بالود وصادق الرغبة اللذين تكنهما مصر نحو حليفتها العظمى».

فصل الدكتور أحمد ماهر من الوفد

فى أوائل يناير سنة ١٩٣٨ قرر الوفد فصل الدكتور أحمد ماهر لتضامنه مع النقراشى وعدم اعترافه بقرار فصله، ولأنه حين رأس جلسة مجلس النواب يوم ٣ يناير سنة ١٩٣٨ أمر بعدم المناقشة فى مرسوم تأليف وزارة محمد محمود ومرسوم تأجيل البرلمان شهرًا.

الزواج الملكى الأوّل
(٢٠ يناير سنة ١٩٣٨)

فى غمار الأحداث التى تعاقبت على البلاد تم حادث سعيد ملأ القلوب وقتئذ بشرًا وابتهاجًا، وهو عقد قران صاحب الجلالة الملك فاروق بصاحبة الجلالة الملكة فريدة كريمة يوسف ذو الفقار باشا، وتم العقد يوم الخميس ٢٠ يناير سنة ١٩٣٨ بقصر القبة العامر.

وشارك الشعب الأسرة المالكة فى الاحتفال بهذا القران الملكى، وعم النفوس فرح عظيم تجلى فى الحفلات والمظاهرات الشعبية التى قامت لمناسبة هذا الحادث السعيد، ورزق جلالة الملك من هذا الزواج بصاحبات السمو الأميرة فريال (سنة ١٩٣٨) والأميرة فوزية (سنة ١٩٤٠) والأميرة فادية (سنة ١٩٤٣)[١].

---

(١) فى ١٩ نوفمبر سنه ١٩٤٨ أذاع ديوان جلالة الملك البلاغ التالى. (ساءت إراده الله أحكم الحاكمين أن تنفصم عرى رابطة مقدسة بين زوجين كريمين، فوجه قلبى حضره صاحب الجلاله الملك المعظم فاروق=

تأجيل مجلس النواب ثم حلّه
وانتخابات أبريل سنة ١٩٣٨

كان مجلس النواب بجلسة ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٣٧ قد حدد لاجتماعه يوم الاثنين ٣ يناير سنة ١٩٣٨، فلما أقيلت وزارة النحاس وتألفت وزارة محمد محمود استصدرت مرسومًا بتأجيل انعقاد البرلمان شهرًا.

وفى ٢ فبراير سنة ١٩٣٨ صدر مرسوم آخر بحلّ مجلس النواب وحدد يوم ١٢ أبريل سنة ١٩٣٨ لاجتماع المجلس الجديد.

كانت الوزارة مترددة بين مواجهة البرلمان وحلّ مجلس النواب دون التقدم إليه، فقد أفضى الدكتور أحمد ماهر - وكان رئيسًا لمجلس النواب - إلى رئيس الوزارة أن كثيرًا من أعضاء المجلس انضموا إلى جانبه فلا خلاف على الوزارة من طرح مسألة الثقة، ولكن الوزارة تبينت من تحرياتها أن الدكتور ماهر كان مسرفًا فى تفاؤله، وأن أغلب أعضاء المجلس بقوا مع النحاس، خوفًا على مراكزهم الشخصية، فآثرت الوزارة حلّ المجلس دون أن تواجهه.

وفى يوم صدور مرسوم الحل قدمت الأغلبية من أعضاء مجلس النواب المنحل عريضة إلى جلالة الملك بتأليف وزارة محايدة لإجراء الانتخابات، وأشاروا فى عريضتهم إلى أن السوابق الماضية قد جرت بصفة مطردة على تأليف وزارة محايدة لإجراء الانتخابات، كلما أريد معرفة رأى الأمة على وجه صحيح (إشارة إلى الانتخابات التى جرت سنة ١٩٢٤ فى عهد وزارة يحيى إبراهيم، وانتخابات سنة ١٩٢٦، وانتخابات سنة ١٩٢٩ التى جرت فى عهد وزارة عدلى، وانتخابات سنة ١٩٣٦ التى جرت فى عهد وزارة على ماهر الأولى).

= الأول وحضرة صاحبة الجلالة الملكة فريدة مع ما يشعران به من أسف إلى الرغبة فى الانفصال بالطلاق وتحقيقًا لهذه الرغبة قد أصدر جلالة الملك الإشهاد الشرعى بذلك فى يوم الأربعاء ١٦ من محرم سنة ١٣٦٨ الموافق ١٧ نوفمبر سنة ١٩٤٨، والديوان إذ يعلن هذا ليرجو من الله جل وعلا أن يهيئ من فضله وكرمه لحضرة صاحب الجلالة مولانا الملك المعظم ما تقر به عين البلاد وتسعد).

ولكن هذه العريضة لم يؤبه لها، ومضت الوزارة فى إجراء الانتخابات.

أدخلت الوزارة تعديلات كثيرة فى الدوائر الانتخابية صدر غالبها رعاية لرغبات مرشحيها، ووجدت الفرصة من الوجهة الشكلية مواتية لها فى التعداد الجديد للسكان إذ زادت عدد الدوائر الانتخابية لمجلس النواب ٣٢ دائرة جديدة، فصار عدد الدوائر ٢٦٤ دائرة بعد أن كانت ٢٣٢.

وتدخلت الحكومة فى هذه الانتخابات تدخلًا إداريًّا لصالح كثير من مرشحيها وأنصارها، فلم تكن فى جملتها انتخابات حرة ولا سليمة، وليس هذا الوضع من الدستور فى شىء.

وكانت نتيجتها نجاح ١٩٣ من أنصار الحكومة من الأحرار الدستوريين والسعديين، و٥٥ من المستقلين الموالين للحكومة، و١٢ من الوفديين، و٤ من الحزب الوطنى والمجموع ٢٦٤ نائبًا.

تأليف الهيئة السعدية

ظل النقراشى بعد إخراجه من الوفد فى سبتمبر سنة ١٩٣٧ موضع آمال من يريدون إصلاح الوفد، بعد ما دبّ فيه الفساد، ولكن غالبية الوفديين ظلوا مع النحاس وتضامن ماهر مع النقراشى فى موقفه، فلما أقيلت وزارة النحاس وتألفت وزارة محمد محمود ألّفا مع بعض الوفديين الممتازين حزبًا جديدًا أسموه «الهيئة السعدية»، واختاروا الدكتور أحمد ماهر رئيسًا لها، وانضم إليهم كل من يئس من الوفديين من إصلاح حالة الوفد على يد النحاس.

وقد دخلت الهيئة السعدية انتخابات سنة ١٩٣٨ ونالت ثمانين مقعدًا فى مجلس النواب، وآثر زعماؤهم أن يبقوا بعيدين عن الحكم يرقبون ما تأتى به الوزارة. على أن هذا الوضع كان موضع الريبة من الوزارة، فما زالت المساعى تبذل لتعاون الحزبين فى الحكم حتى نجحت هذه المساعى واشترك السعديون فى الوزارة فى يونيه سنة ١٩٣٨ كما سيجىء بيانه.

الحكومة والبرلمان

افتتح البرلمان الجديد يوم الثلاثاء ١٢ أبريل سنة ١٩٣٨ برآسة محمود بسيونى رئيس مجلس الشيوخ. وتلا محمد محمود خطبة العرش واجتمع مجلس النواب وانتخب بهى الدين بركات رئيسًا له.

لم يتحقق شيء من الوعود التى وعدها الوزراء الجدد فى صدد إصلاح الحياة الدستورية، فقد قالوا إنهم سيجيئون للبرلمان بنواب يحاسبون الحكومة ويراقبونها، فإذا بهم قد جاءوا بمجموعة من المؤيدين للحكومة الجديدة.

لم يتوافر فى المجلس عنصر الاستقلال وحرية الرأى بين النواب، بل ظهروا (فى الجملة) على نقيض ذلك، وإن كانوا أكثر استقلالاً من النواب الوفديين، ولم يكن للمجلس رأى فى قيام الوزارات وسقوطها أو تعديلها، بل كانت الأزمات الوزارية تنشأ وتنتهى وتعدّل الوزارة أو تستقيل وتُعين الوزارة التي تخلفها دون أى دخل أو اتجاه للبرلمان، والنواب يذعنون لكل وضع تريده السراى[٢] ولكل تعديل وتبديل فى الوزارة بغير ما اعتراض واستنكار.

وتجلى هذا المظهر بمجرد ظهور نتائج الانتخاب، فقد أراد محمد محمود أن يُدخل فى وزارته تعديلاً يتناسب مع هذه النتيجة لكى يجعل لوزارته طابعًا دستوريًّا، فحيل بينه وبين إجراء هذا التعديل، وعلّت عليه كلمة رئيس الديوان وبقيت الوزارة كما ألفت، كأن لم تحصل انتخابات، وتداعى النظام البرلمانى نفسه بأن فُرض على محمد محمود أن يستقيل فى أغسطس سنة ١٩٣٩، وتولى رآسة الوزارة من بعده على التعاقب ثلاثة رؤساء ليسوا من حزب الغالبية البرلمانية الجديدة.

(٢) نقصد بالسراى فى كل ما نكتب موظفى السراى.

تعديلات فى وزارة محمد محمود

اتسمت وزارة محمد محمود بطابع القلقلة والاضطراب وكثرة التعديل والتبديل. ففى ٢٧ أبريل سنة ١٩٣٨ حدث أوّل تعديل فيها، فصارت مؤلفة كما يأتى: محمد محمود للرآسة والداخلية. إسماعيل صدقى للمالية. عبد الفتاح يحيى للخارجية. أحمد محمد خشبة للحقانية. حلمى عيسى للمواصلات. أحمد لطفى السيد وزير دولة. حسن صبرى للحربية. حسين سرى للأشغال. مراد وهبه للتجارة والصناعة. أحمد كامل للصحة. محمد حسين هيكل للمعارف. رشوان محفوظ للزراعة. مصطفى عبد الرازق للأوقاف. وكلهم من أعضاء الوزارة السابقة عدا الاثنين الأخيرين فقد دخلا الوزارة لأوّل مرة.

وفى مايو استقال إسماعيل صدقى وعُين بدله محمد محمود للمالية وعُين أحمد لطفى السيد للداخلية بدلاً من محمد محمود.

اشتراك الهيئة السعدية فى الوزارة

فى ٢٤ يونيه حدث تعديل آخر جوهرى باشتراك السعديين فيها فصارت مؤلفة كما يأتى: محمد محمود للرآسة. عبد الفتاح يحيى للخارجية. الدكتور أحمد ماهر للمالية. أحمد محمد خشبة للحقانية. محمود فهمى النقراشى للداخلية. حسن صبرى للحربية. محمود غالب للمواصلات. حسين سرى للأشغال. محمد حسين هيكل للمعارف. رشوان محفوظ للزراعة. الشيخ مصطفى عبد الرازق للأوقاف. الدكتور حامد محمود للصحة. سابا حبشى للتجارة والصناعة.

وأصبحت الوزارة بهذا التعديل مؤلفة من حزبين. وهما حزب الأحرار الدستوريين ووزراؤه فيها هم: محمد محمود وخشبة وهيكل ومصطفى عبد الرازق ورشوان محفوظ، والهيئة السعدية ووزراؤها هم: ماهر والنقراشى وغالب وحامد محمود وسابا حبشى، ومن بعض المستقلين.

وقد اضطر محمد محمود إلى اشراك الهيئة السعدية فى الوزارة وتضحية

بعض أعضاء حزبه، لأنه رأى فى وجود الهيئة السعدية خارج الحكم ما يضعف وزارته ويجعلها هدفاً لمعارضة واسعة المدى فى مجلس النواب، فرأى بإزاء مركز وزارته المقلقل أن يسندها باشراك السعديين فيها، تفادياً من سقوطها وقيام وزارة من هؤلاء أو برآسة رئيس منهم.

ثم حدث تعديل يسير فى الوزارة باستقالة رشوان محفوظ وزير الزراعة فى ديسمبر سنة ١٩٣٨ وندب حسين سرى لتولى وزارة الزراعة.

استقالة وزير الحربية

وفى يناير سنة ١٩٣٩ استقال حسن صبرى وزير الحربية على أثر خلاف بينه وبين زملائه فى تطبيق كادر الموظفين على ضباط الجيش، فقد كان يرى أن لا يطبق عليهم وأن يوضع لهم كادر خاص تراعى فيه ظروفهم وأحوال معيشتهم وما هم معرضون له من أخطار فى حاضرهم ومستقبلهم.

وقد استرعت هذه الاستقالة الأنظار، لأنها من الاستقالات النادرة المسببة، وتسبيب الاستقالات الوزارية سنّة حميدة ولكنها غير مألوفة عندنا، لا تكاد تقع إلّا فى النادر، فى حين أنها تساعد على تقدّم الحياة السياسية وتنير الرأى العام فى الشؤون العامة، ذكر صبرى باشا فى كتاب استقالته «أن فيما يراد أن يعامل به ضباط الجيش المصرى قضاء على تقاليد الجيش وهدماً لاستقلاله وزجًّا به فى معترك السياسة الحزبية مما لا أستطيع احتمال مسئوليته، فضلاً عما فى ذلك من مخالفة للقوانين والنظم المعمول بها فى الجيش المصرى وكافة الجيوش الأخرى ومن تعارض مع أحكام الدستور، وإننى وقد احتفظت للجيش بتقاليده واستقلاله وأبيت أن يتدخل الغير فى شؤونه، حيل بينى وبين الاتصال بصاحب الجلالة القائد الأعلى للقوات البرية والبحرية مما يجعل استمرارى فى الاضطلاع بأعباء منصبى مستحيلاً.»

وقد قُبلت استقالته، وردّ محمد محمود باشا فى كتابه بقبولها على ما ذكره صبرى باشا بقوله: «وآسف كل الأسف أنكم صوّرتم بعض مداولات الوزارة الأخيرة فى شأن الجيش بما صورتموه وأنتم تعلمون حق العلم أنه لا يخالج

أعضاء الوزارة أى شك فى وجوب الحرص على تقاليد الجيش وأننا جميعًا سواسية فى البعد به عن مواطن الشبه، وليس صحيحًا أنه زُجَّ بالجيش فى معترك الاضطرابات السياسية الحزبية أو أنه وُضع موضعًا من شأنه أن يُزجّ به فى هذا المعترك، وما خولف الدستور ولا قوانين البلاد فى شأن من شؤون الجيش».

وقد عُين حسين سرى باشا وزيرًا للحربية بدلاً من حسن صبرى باشا، ومحمد رياض بك المستشار الملكى بوزارة الأشغال وزيرًا للأشغال ووزيرًا للزراعة مؤقتاً، وعلى أثر الضجة التى أحدثتها استقالة حسن صبرى تقرر أن لا يطبق الكادر الجديد على رجال الجيش وأن يوضع لهم كادر خاص وتظل معاملتهم على النظم الخاصة بهم مع تحسينها.

كانت هذه التعديلات المتكررة فى الوزارة مع أسباب ضعفها وعدم استقرارها بحيث لم يستطع وزير أن يضع برنامجًا واسع المدى للإصلاح يقوم على دراسته وتنفيذه. خذْ لذلك مثلاً وزارة المالية، وقد تعاقب عليها ثلاثة وزراء فى بضع شهور، وقسْ على ذلك وزارات أخرى.

أعمال الوزارة

استصدرت الوزارة مرسومًا بقانون فى ١٠ فبراير سنة ١٩٣٨ بالعفو الشامل عن بعض الجرائم التى وقعت فى المدة من ٩ مايو سنة ١٩٣٦ لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٧ أى فى عهد وزارة النحاس.

ومرسومًا بقانون فى ٨ مارس سنة ١٩٣٨ بحظْر الجمعيات أو الجماعات التى يكون لها صورة التشكيلات شبه العسكرية، وقد طبق على فرق القمصان الزرقاء الوفدية وفرق القمصان الخضراء التى أنشأتها جماعة مصر الفتاة.

ومرسوما بقانون بتخفيض فوائد الديون إلى خمسة فى المائة فى المواد المدنية و٦ فى المائة فى المواد التجارية مع تحريم الاتفاق على فوائد تزيد على ثمانية فى المائة سنويا.

ومن أعمالها الطيبة استبعاد يوم ٢٦ أغسطس من الأعياد الوطنية، وهو يوم توقيع معاهدة سنة ١٩٣٦، وكانت وزارة النحاس قد عدّته عيدًا وطنيا وأسمته «عيد الاستقلال» وما هو من الاستقلال فى شىء.

ولكن وزارة محمد محمود لم توفق فى جعل يوم ١٥ مارس عيدًا للاستقلال لأن الاستقلال لم يتحقق فى ١٥ مارس سنة ١٩٢٢، صحيح أن الملك فؤاد أعلن فى هذا اليوم استقلال مصر، لكن هناك فرقًا كبيرًا بين الإعلان والواقع، والأقرب إلى الصحة والصواب اعتبار يوم ١٥ مارس عيدًا للدستور، لأنه يوافق يوم افتتاح البرلمان لأوّل مرة فى ١٥ مارس سنة ١٩٢٤.

أعمال إنشائية

من الإنصاف أن نقول إن إشتراك السعديين فى وزارة محمد محمود قد بعث فيها روحًا من النشاط والعمل المنتج، وفى الحق إن الهيئة السعدية كانت أكثر إنتاجًا فى الحكم من الأحرار الدستوريين، وهم فى الجملة أكثر اضطلاعًا بالأعمال الإنشائية فى مختلف النواحى كالتعليم والفانون والصحة والسكك الحديدية والمالية.

والأعمال الإنشائية الهامة التى تمت فى عهد وزارة محمد محمود، الأصلية والمعدلة هى من عمل الهيئة السعدية وخاصة الدكتور أحمد ماهر.

فقد وضع كادرًا للموظفين، وهو عمل كبير الشأن أقرّه مجلس الوزراء فى يناير سنة ١٩٣٩ وأقيم على أساس التوفيق بين مصلحة الموظفين ومصلحة الدولة وتوطيد ماليتها بقدر المستطاع، وخفضت فيه مرتبات الوزراء من ٣٠٠٠ جنيه إلى ٢٥٠٠ جنيه فى العام.

وقدم إلى البرلمان مشروعات قوانين الضرائب التى صارت بعد إقرارها الحجر الأساسى فى النظام الضرائبى الحديث، وهى:

١ - قانون الضريبة على إيرادات رءوس الأموال المنقولة والأرباح التجارية والصناعية وكسب العمل.

٢ – ضريبة رسم الدمغة.

٣ – ضريبة رسم الأيلولة على التركات.

وقد صارت هذه المشروعات قوانين هامة من قوانين الدولة، ونهضت بنظام الضرائب نهضة موفقة؛ إذ كانت الضرائب قبل معاهدة مونترو مقصورة على العقارات دون المنقولات والإيرادات، وكان هذا النقص منافيًا للعدالة الاجتماعية، فأوجدت هذه القوانين شيئًا من التوازن بين الممولين فى الأعباء العامة، وأمدّت الميزانية بموارد مالية زادت من قدرتها على مواجهة مشاريع الإنشاء والإصلاح.

وزادت هذه الوزارة من ميزانية الجيش ومن عدد وحداته، وأنشأت «كلية» أركان الحرب، ووضعت القواعد لإنشاء مدرسة الضباط العظام، وأكثرت من البعثات العسكرية للخارج، لكنها لم تنشىء مصانع للذخيرة والأسلحة وإن كانت قد وعدت بإنشائها كما وعدت بإنشاء مصانع للطائرات ولم تحقق ما وعدت.

إلغاء مجلس الصحة البحرية

وفى عهد هذه الوزارة أبرمت الاتفاقية التى عقدت بباريس فى ٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٨ وفيها تقرر إلغاء مجلس الصحة البحرية والكورنتينات، وترتب على تنفيذ هذه الاتفاقية نقل اختصاصه إلى وزارة الصحة وإنشاء مصلحة الحجر الصحى، وكان هذا المجلس هيئة دولية مؤلفة من مندوبين يمثلون الدول الأجنبية لمراقبة الشئون الصحية فى الموانئ والحدود واتخاذ التدابير التى تكفل منع دخول الأمراض الوبائية إلى البلاد أو نقلها منها إلى الخارج، وكانت قراراته نافذة تخضع لها السلطات المصرية، وأطباؤه وموظفوه أغلبهم من الأجانب. فجاء إلغاؤه كسبًا وفوزًا للسيادة المصرية.

جامعة الإسكندرية

وتقرر إنشاء جامعة ثانية بالإسكندرية وأنشئت بها فعلاً كلية الحقوق وكلية الآداب. وكانت هذه المنشآت نواة لجامعة فاروق التى تمت كلياتها فيها بعد.

إزاحة الستار عن تمثالى سعد زغلول

أزيح الستار عن تمثالى سعد زغلول بالقاهرة والإسكندرية فى ٢٧ أغسطس سنة ١٩٣٨. وقد رأس جلالة الملك فاروق حفلة إزاحة الستار عن التمثال بالإسكندرية. وألقى عبد الفتاح يحيى رئيس الوزارة بالنيابة بين يدى الملك كلمة الحكومة فى الحفلة.

وناب أحمد محمد خشبة عن جلالة الملك فى حفلة القاهرة التى أقيمت فى نفس الوقت الذى أقيمت فيه حفلة الإسكندرية.

الإفراج عن تمثال مصطفى كامل

وفى أول سبتمبر سنة ١٩٣٨ قرر مجلس الوزراء إقامة تمثال مصطفى كامل فى ميدان العتبة الخضراء (محمد على الكبير) وكان هذا التمثال سجيناً فى مدرسة مصطفى كامل منذ أن تم صنعه فى فرنسا وجىء به إلى مصر فى يناير سنة ١٩١٤.

وبعد أن قررت الوزارة إقامته فى ميدان العتبة الخضراء. عدلت عنه واختارت له ميدان سوارس الذى سمى بعد إقامة التمثال فيه ميدان مصطفى كامل وقد أزيح الستار عنه فى عهد وزارة على ماهر كما سيجىء بيانه.

اتفاقية الثكنات

نصّت معاهدة سنة ١٩٣٦ على أن تقوم مصر ببناء الثكنات والمساكن التى خصصت فى هذه المعاهدة لإقامة الجيش البريطانى بمنطقة قناة السويس على أن تدفع انجلترا رُبْع تكاليف هذه المبانى.

ففاوض محمد محمود الحكومة البريطانية فى تعديل هذا النص، وعقد سنة ١٩٣٨ فى لندن اتفاقية عُرفت باتفاقيـة الثكنات وقعهـا هو بـالنيابـة عن الحكومة المصرية، ووقعها اللورد هاليفكس عن الحكومة البريطانية، وقد قضت بأن تدفع هذه نصف التكاليف بدلاً من ربعها، على أن هذه الإتفاقية قدرت تكاليف هذه المبانى بنحو اثنى عشر مليون جنيه، فى حين أن الجانب المصرى فى مفاوضات سنة ١٩٣٦ كان يقدر لها مبدئيا مبلغًا أقل من ذلك، وإن كان الجانب البريطانى لم يوافق على ذلك التقدير.

وعلى أى حال فهذه الإتفاقية ليست مما يشرف تاريخ مصر، شأنها فى ذلك شأن معاهدة سنة ١٩٣٦ ذاتها.

اتفاق روما
(١٦ أبريل سنة ١٩٣٨)

تـركت الوزارة بـريطانيـا تتفاوض مـع إيطاليـا فى شؤون تتعلق بمصر والسودان ضمن المسائل التى تناولتها هذه المفاوضات، مما أسفر عنه توقيع الإتفاق الإنجليزى الإيطالى بروما فى ١٦ أبريل سنة ١٩٣٨، ولم يكن لمصر من شأن فيه سوى توقيع وزيرها المفوض بإيطاليا فى اليوم نفسه ميثاقًا ينصّ على حسن الجوار بين إيطاليا ومصر وبريطانيا فيما يتعلق بأملاك إيطاليا فى شرق أفريقية من جانب، وكينيا والصومال البريطانى والسودان من جانب آخر، وكان الميثاق نتيجة للإتفاق الإنجليزى البريطانى، وقد مثل السودان فى الميثاق كل من الحكومة البريطانية والحكومة المصرية، ومثلث الحكومة البريطانية كينيا والصومال البريطانى، ووقعه الكونت شيانو وزير خارجية إيطاليا عن الحكومة الإيطالية، واللورد بيرت سفير إنجلترا فى روما عن الحكومة البريطانية، ومصطفى الصادق بك وزير مصر المفوض فى روما عن الحكومة المصرية، وتوقيع هذا الميثاق فى هذه الملابسات كان مظهرًا من مظاهر تبعية مصر للسياسة البريطانية فى شؤونها الخارجية، هذا إلى أن توقيعه بهذا الأسلوب هو بمثابة اعتراف من الحكومة المصرية باشتراك بريطانيا مع مصر فى تمثيل السودان، وكل هذا من المآخذ الجسيمة عل وزارة محمد محمود.

الاستثناءات

ارادت الوزارة التشهير بعهود الوزارات السابقة، فعمدت إلى حصر الاستثناءات فى ترقيات الموظفين التى تمت فى هذه العهود تمهيدًا للنظر فى إلغائها، وألفت لذلك لجنة برآسة عبد العزيز فهمى وزير الدولة، وقامت هذه اللجنة بمهمتها وانتهت إلى نتيجة سلبية إذ وجدت أن الاستثناءات قد لجأت إليها كل الوزارات كما لجأت إليها وزارة محمد محمود ذاتها، فرأت أن ليس من العدل قصر إلغاء الاستثناءات على عهد دون عهد آخر، وإذا ألغيت الاستثناءات فى كل العهود كان ذلك مدعاة لإغضاب كثير من أنصار الوزارة القائمة، فبقيت الاستثناءات السابقة واللاحقة، وطويت صفحة هذه اللجنة دون أن ينشر تقريرها.

هذا إلى أن هذه الوزارة وهى فى صدد التشهير بالوزارة السابقة فى استثناءاتها قد لجأت هى أيضًا إلى الاستثناءات فى ترقية بعض أنصارها وتسوية حالات بعضهم وأخذت تكيد لطائفة من الموظفين ممن عرفوا بأنهم من أنصار الوزارة السابقة وسلكت فى ذلك مسلكا لا يقرّه عدل ولا إنصاف وإن كان أقل مدى من مسلك وزارة الوفد وأضعف كيدًا.

تنحية محمد محمود
(أغسطس سنة ١٩٣٩)

كان محمد محمود يقيم مدة الصيف فى فندق وندسور بالإسكندرية. ففى يوم الجمعة ١١ أغسطس سنة ١٩٣٩ دق جرس التليفون بالفندق، وإذا بالمتكلم سعيد ذو الفقار كبير أمناء جلالة الملك يطلب من محمد محمود تحديد موعد لمقابلته بالفندق لتبليغه رسالة سامية، وجاءه فى الموعد المحدد، وأفضى إليه برغبة جلالة الملك فى استقالته، وكان هذا موضوع المقابلة، فلم يكد محمد محمود يتلقى نبأ هذه الرغبة حتى استجاب لها، وقدم استقالته إلى جلالة الملك فى اليوم التالى (السبت ١٢ أغسطس) بعد أن سلخت وزارته فى الحكم نحو عشرين شهرًا.

بنى محمد محمود استقالته على مرضه، وقد كان مريضًا معظم المدة التى قضاها فى الوزارة، ومع ذلك لم يكن المرض ليدعوه إلى الاستقالة، بل كان يزمع السفر إلى مرسى مطروح للاستجمام والراحة، وأعدت الطوافة (فوزية) لهذه الرحلة، فما أن تمت المقابلة بينه وبين كبير الأمناء حتى بادر إلى تقديم استقالته، ولا غرابة فى ذلك، فقد جاء إلى الحكم وبقى فى الحكم بأمر من جلالة الملك، فكان بديهيا أن يعتزل الحكم تنفيذًا لأمر جلالته، وبعبارة أخرى أنه لم يستقل لأن مجلس النواب قرر عدم الثقة بوزارته فلقد كان مؤيدًا من معظم أعضائه، بل جاءت الاستقالة مفاجأة لأعضاء المجلس ذاته، وبدا أنها شبه إقالة، وكان البرلمان فى عطلته الصيفية، فلم يكن من الأعضاء إلّا أن قابلوا هذه الإقالة بالصمت والوجوم.

وزارة على ماهر
(أغسطس سنة ١٩٣٩ - يونية سنة ١٩٤٠)

عهد جلالة الملك إلى على ماهر وكان رئيسًا للديوان الملكى بتأليف الوزارة الجديدة فألفها فى ١٨ أغسطس سنة ١٩٣٩ على النحو الآتى: على ماهر للداخلية والخارجية. محمد على علوبة وزير دولة. محمود فهمى النقراشى للمعارف. محمود غالب للمواصلات. حسين سرى للمالية. الدكتور حامد محمود للصحة. سابا حبشى للتجارة والصناعة. عبد الرحمن عزام للأوقاف. إبراهيم عبد الهادى وزير دولة. مصطفى الشوربجى للعدل. عبد السلام الشاذلى للشؤون الاجتماعية. عبد القوى أحمد للأشغال. محمد صالح حرب للدفاع الوطنى. محمود توفيق حفناوى للزراعة.

وحدث تعديل يسير فيها بحلول عبد السلام الشاذلى وعبد الرحمن عزام كل منهما محل الآخر فى وزارتى الشؤون الاجتماعية والأوقاف (ديسمبر سنة ١٩٣٩).

وهذه الوزارة مؤلّفة من أنصار على ماهر، ومن السعديين، ولم يشترك فيها الأحرار الدستوريون، لاختلافهم وإياه على عدد المقاعد التى تكون لهم فى

الوزارة، ولأنهم كانوا يشعرون بالغضاضة من تنحية رئيسهم محمد محمود فى ظروف تشبه الإقالة، فتشددوا فى شروط اشتراكهم فى الوزارة الجديدة، مما أدّى إلى تأليفها بدونهم.

وزارة الشؤون الاجتماعية

ابتكرت هذه الوزارة وزارة جديدة أنشأتها وظهر اسمها فى مرسوم تأليفها وهى «وزارة الشؤون الاجتماعية»، وهى فكرة صائبة لأن البلاد فى حاجة إلى مثل هذه الوزارة للعناية بشؤونها الاجتماعية والنهوض بها وتوجيهها توجيهًا صالحًا سليما يساعد على رقى البلاد الاجتماعى وتحقيق مستوى أعلى لحياة الفرد والأسرة وقد جُعل التعاون من اختصاص هذه الوزارة، فنهض فى ظلها وبجهودها نهضة طيبة واسعة المدى، وإن كانت هى نفسها لم تؤد كل ما أنشئت من أجله.

الجيش المرابط

أنشأت هذه الوزارة قوة حربية محلية أسمتها «الجيش المرابط»، وهو جيش إقليمى يتألف من المجنّدين الذين يزيدون على حاجة الجيش العامل ولم تنقض مدة التزامهم بالخدمة العسكرية، ومن ينضم إليهم من المتطوعين.

ومهمة هذا الجيش فى زمن السلم تنمية وتعميم الخصال والفضائل العسكرية وموافاة الجيش عند الاقتضاء بما يحتاجه من الجند، والقيام بما يعهد إليه من الخدمات العامة أو الخدمات الاجتماعية.

ومهمته فى زمن الحرب القيام بحراسة المرافق العامة وأداء الخدمات العسكرية المختلفة وراء ميادين القتال وإنجاد الجيش عند الحاجة.

ومدة الخدمة فى الجيش المرابط لا تتجاوز ستة شهور، ويجوز جمع رجال هذه القوات مدة أخرى لا تزيد على ستة أسابيع فى السنة الواحدة فى أوقات لا تتعطل فيها أشغالهم العادية.

ويتولى تدريب القوات المرابطة ضباط من رجال الجيش العامل أو المحالين إلى الاستيداع أو المعاش.

وإنشاء الجيش المرابط مشروع يؤدى إذا حسنت إدارته إلى إشاعة روح الجندية بين طبقات الشعب بطريقة ميسرة، إذ يكون المجندون فى هذا الجبش على مقربة واتصال بذويهم فى العواصم والمدن والقرى، ولما كانت نفقاته أقل بكثير من نفقات الجيش العامل فإن هذا مما يساعد على زيادة عدده فيصبح قوة حربية تعتمد عليها البلاد فى مهمة الدفاع عن كيانها إذا جدَّ الجد، كما يمكن أن يكون أداة لنهضة اجتماعية وعمرانية فى الريف والحضر.

ولكن الحكومات المتعاقبة أهملت أمر هذا الجيش، فلم يكتب له اطراد التقدم والنجاح.

* * *

الفصل الخامس

مصر فى الحرب العالمية الثانية

شبّت الحرب العالمية الثانية فى سبتمبر سنة ١٩٣٩ على أثر اجتياح الجيش الألمانى حدود بولندا فى أوّل سبتمبر من تلك السنة، ففى ٣ سبتمبر أعلنت إنجلترا وفرنسا الحرب على ألمانيا بعد أن رفضت سحب قواتها من الأراضى البولندية، واستعرت نار الحرب العظمى مرة أخرى، وأناخت على العالم بأهوالها وكوارثها وويلاتها.

إعلان الأحكام العرفية

كان البرلمان فى عطلته الصيفية حين نشبت الحرب العالمية.

وقد طلبت السفارة البريطانية من الحكومة تنفيذًا للمادة السابعة من معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ إعلان الأحكام العرفية، وطلبت إليها أيضا وضع الرقابة على المطبوعات باعتبارها أثرًا من آثار النظام العرفى.

فلم يسع الحكومة إلّا أن تبادر بإعلان الأحكام العرفية، وأصدرت بذلك مرسومًا فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩، وعين على ماهر حاكما عسكريا، ووضعت الرقابة على الصحف والمكاتبات والرسائل والسينما والإذاعة طبقا لنظام الأحكام العرفية.

وإذْ صدر هذا المرسوم والبرلمان فى عطلته فقد دُعى لاجتماع غير عادى حدد له يوم الاثنين ٢ أكتوبر ليعرض عليه هذا المرسوم، ولتعرض عليه المراسيم بقوانين الصادرة أثناء عطلته تنفيذًا للمادة ٤١ من الدستور.

اجتمع البرلمان بمجلسيه فى الموعد المحدد، واستمر اجتماعه بضعة أيام، وأقر

المجلسان مرسوم إعلان الأحكام العرفية، أقرّه مجلس النواب بأغلبية الأعضاء الحاضرين ضد ١٣ صوتا، ومجلس الشيوخ بأغلبية ٦٨ صوتاً ضد ٥٩.

واقترن إعلان الأحكام العرفية بقطع العلاقات السياسية بين مصر وألمانيا، وأصدر الحاكم العسكرى قرارًا بمنع التعامل التجارى مع رعايا ألمانيا.

ومن الحق أن نقرر فى معرض المقارنة أن الأحكام العرفية فى عهد الحرب العالمية الثانية كانت أخف وطأة من الأحكام العرفية فى الحرب العالمية الأولى، فهذه أعلنت فى نوفمبر سنة ١٩١٤ بقرار من القائد العام لجيش الاحتلال البريطانى وتولتها السلطة العسكرية الإنجليزية، أما الأحكام العرفية التى أعلنت فى الحرب العالمية الثانية فقد تولتها السلطات المصرية، وكانت بلا مراء أضيق حدودًا وأقل امتهانا لحقوق الأفراد من أحكام سنة ١٩١٤، وكذلك شأن الرقابة على الصحف فقد كانت أخف وطأة مما كانت عليه فى الحرب العالمية الأولى، وظلت الحياة النيابية قائمة، على خلاف ما حدث سنة ١٩١٤، إذ عطلت الجمعية التشريعية وظلت معطلة حتى انتهت الحرب سنة ١٩١٨ وبعد انتهائها[١].

تشريعات أقرها البرلمان

أصدرت الوزارة أثناء عطلة البرلمان عدة تشريعات اقتضتها حالة الحرب، وفيما يلى أهمها:

١ – مرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣٩ بإضافة أحكام جديدة إلى قانون العقوبات فيما يتعلق بمعاقبة من ينشر بيانات خاصة بالدفاع الوطنى كان يجب أن تبقى سرية أو حظرت الحكومة إفشاءها، وقد سبق لمجلس النواب أن أقرّ هذا القانون قبل انتهاء الدورة البرلمانية العادية ولم يكن مجلس

(١) كتابنا ثورة سنة ١٩١٩ ج١ ص١١ وكتابنا (فى أعقاب الثورة المصرية) ص١٢٦. (طبعات سابقة).

الشيوخ قد أقرّه بعد فصدر المرسوم سالف الذكر وعرض على البرلمان فى دورته غير العادية فأقرّه.

٢ – مرسوم بمدّ ميعاد وقف البيوع الجبرية لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٩ تخفيفا للضائقة المالية.

٣ – مرسوم بقانون خاص بإحصاء المؤن اللازمة لرجال الجيش والسكان المدنيين.

٤ – مرسوم بقانون خاص بالتدابير الاستثنائية التى تتخذ لتأمين سلامة البلاد ومن هذه التدابير استيلاء الحكومة على العقارات والمصانع والأماكن والمؤن التى تقتضيها حاجة تموين الجيش والسكان المدنيين، وتحديد الأثمان والتعويضات بالطرق الودية أو بواسطة لجان تقدير تشكل بقرارات وزارية.

٥ – مرسوم بقانون بإعفاء ضباط الصف وعساكر مصلحة الحدود من الخدمة العسكرية إذا تطوعوا للخدمة فيها مدة عشر سنوات على الأقل.

٦ – مرسوم بقانون بإنشاء نظام لتفتيش السفن بميناء الإسكندرية.

٧ – مرسوم بقانون بتحديد أقصى الأسعار (التسعير الجبرى) للأصناف الغذائية ومواد الحاجيات الأولية.

٨ – مرسوم بقانون بمنع تصدير بعض المنتجات والبضائع.

٩ – مرسوم بقانون بتنظيم العمليات الخاصة بالنقود وأوراق النقد الأجنبية.

١٠ – مرسوم بقانون بإنشاء الجيش المرابط.

وقد أقرّ البرلمان هذه التشريعات.

الدورة العادية للبرلمان

اجتمع البرلمان فى دورته العادية يوم السبت ١٨ نوفمبر سنة ١٩٣٩، وحضر جلالة الملك جلسة الافتتاح، ورأس الجلسة محمد محمود خليل رئيس

مجلس الشيوخ، وتلا على ماهر رئيس الوزارة خطبة العرش، وأبرز النقط فيها أن الدولة الحليفة (بريطانيا) ستلقى من مصر كل معونة ممكنة فى الحرب العالمية وأن مصر قد رأت فى محالفتها لبريطانيا سببًا يدعم السلم ويقوّى أركانه فى الشرق (كذا..) وأشار إلى عناية الحكومة بمسألة تصريف القطن وإلى وسائل الإصلاح.

وانتخب مجلس النواب الدكتور أحمد ماهر رئيسًا له، وكانت المنافسة شديدة بينه وبين بهى الدين بركات رئيس المجلس فى دورتيه السابقتين، إذ نال الدكتور ماهر ١٤٤ صوتًا وبهى الدين باشا ١٠٨ صوتًا، فظفر الأول بالأغلبية.

واستصدرت الوزارة فى مايو سنة ١٩٤٠ بعد إقرار البرلمان قانونًا بإضافة أحكام جديدة إلى قانون العقوبات لتشديد العقوبات على الجرائم المضرّة بأمن الحكومة من جهة الخارج، واستحدثت فى هذا القانون نصًّا جديدًا بالغ الخطر، يقضى بسريان هذه العقوبات على من يرتكب تلك الجرائم إضرارًا ببلد «حليف» أو شريك لمصر فى العمل ضدّ عدوّ مشترك، والعقاب على الدعايات المثيرة التى ترمى إلى الفتّ فى عضد الأمة، والمقصود من هذا التعديل منع الأعمال العدائية ضدّ بريطانيا...

زيارة على ماهر للسودان

سافر على ماهر إلى السودان فى فبراير سنة ١٩٤٠، يصحبهُ وزيرا الدفاع والأشغال، وزاروا العطبرة والخرطوم وأم درمان وواد مدنى وسنار وكوستى والملاكال وبحر الزراف وبور سودان، وطافوا بالمؤسسات المصرية فى الرى والتعليم والجيش وبعض المعاهد والمصالح والنوادى، وكان على ماهر أوّل رئيس وزارة مصرى فى العهد الحديث زار السودان أثناء ولايته الحكم، وقد تركت هذه الزيارة أثرًا طيبًا فى السودان وزادت أواصر الوحدة بين شمال الوادى وجنوبه متانة وقوّةً.

مذكرة الوفد إلى الحكومة البريطانية
(أوّل أبريل سنة ١٩٤٠)

أحدثت هذه المذكرة رجّة كبيرة فى البلاد، لأنها أوّل صيحة بالخروج على معاهدة سنة ١٩٣٦ من إحدى الهيئات التى وقعتها، ومن الهيئة التى اعتزت بها وروجت لها وحّثت الناس على قبولها.

وضع الوفد المصرى هذه المذكرة وقدمها النحاس يوم أوّل أبريل سنة ١٩٤٠ إلى السفير البريطانى السير لامبسون (لورد كليرن) ليبلغها إلى الحكومة البريطانية، وقد تضمنت بعد ديباجة فى شرح الموقف السياسى مطالب الوفد من بريطانيا، وتتلخص فيما يلى:

أوّلاً: أن تصرح الحكومة البريطانية من الآن (١٩٤٠) بأنه عند ما تضع الحرب العالمية أوزارها ويتم عقد الصلح بين الأمم المتحاربة تنسحب من الأراضى المصرية القوات البريطانية جميعها سواء فى ذلك القوات المعسكرة قبل الحرب أو بعده وأن تحلّ محلها القوّات الحربية المصرية على أن تبقى المحالفة فيما عدا ذلك قائمة بين الطرفين بالأوضاع المبينة فيها.

ثانيًا: عند التسوية النهائية يجب أن تكون مصر طرفًا فيها وأن يكون لها اشتراك فعلىّ فى مفاوضات الصلح للدفاع عن مصالحها والعمل على تحقيق أغراضها معنوية كانت أو مادية.

ثالثًا: بعد انتهاء مفاوضات الصلح يجب أن تدخل إنجلترا ومصر فى مفاوضة يعترف فيها بحقوق مصر كاملة فى السودان لمصلحة أبناء وادى النيل جميعًا.

رابعًا: المطالبة بإلغاء الأحكام العرفية.

خامسًا: عدم الحيلولة دون تصدير القطن المصرى إلى البلاد المحايدة، أو شراؤه بالأسعار والشروط المناسبة.

أحدثت هذه المذكرة تأثيرًا كبيرًا وقوبلت (فى الجملة) باغتباط، إذ كانت كما أسلفنا أوّل صوت ارتفع من بين الهيئات التى وقعت المعاهدة بالانتقاض عليها، وأوضحت تعلق البلاد بالجلاء، وجاءت (فيما عدا حديثها عن المحالفة وعن السودان) انتصارًا كبيرًا لقضية الجلاء ولوجهة نظر الحزب الوطنى فى هذه المسألة الهامة التى هى جوهر الاستقلال.

أما لدى الجانب البريطانى فقد قوبلت بداهة بالاستياء والتذمر، وبالرغم من انهماك بريطانيا وقتئذ فى الحرب ورغبتها فى كسب رضا الشعوب فإن جواب حكومتها ينم عن روح السخط والحنق، فقد أجابت عليها برد أرسله اللورد هاليفكس وزير خارجيتها بطريق البرق إلى السفير البريطانى وهذا أبلغه إلى النحاس يوم ٦ أبريل قال ما ترجمته:

١ - «أبلغوا النحاس باشا فى الحال أن الحركة التى قام بها ونشرت على الناس فعلًا قد أحدثت لدى الحكومة البريطانية شعورًا أليمًا للغاية ولا تستطيع الحكومة البريطانية إلّا اعتبار قرارات الوفد كمحاولة مقصودة للعب دور فى السياسة الداخلية فى حين أن بريطانيا العظمى مشتبكة فى صراع ليس أثره على مصير مصر واستقلالها بأقل منه على بريطانيا العظمى نفسها.

٢ - أما فيما يختصّ بالمسائل التى أثارها النحاس باشا فمن البديهى أنها تؤدّى إلى.

(أ) إعادة النظر فى المعاهدة البريطانية المصرية.

(ب) تدخل من جانبنا فى السياسة الداخلية المصرية.

(جـ) الطعن فيما نستخدمه من وسائل الضغط الاقتصادى فى الحرب ضدّ ألمانيا.

٣ - لما كانت نتيجة الحرب ذات أثر فعال بالنسبة لمصر ومن الجلى بلا شك للنحاس باشا أنه لو انتصر العدو لم يبق إلّا قليل احتمال فى مناقشة مستقبل مصر ضمن حدود ديمقراطية فإن الحكومة البريطانية موقنة بأن المسئولين عن مصير الشعب المصرى ومنهم النحاس باشا سيواجهون المسئوليات التى تجابههم فى ساعة خطيرة من تاريخ العالم.

٤ - إننا نحارب لسلامة الأمم الصغيرة واحترام العهد المقطوع فقلْ للنحاس باشا - وأنا أحد الموقعين على المعاهدة - يبدو لى أنه غير مفهوم أن يشعر النحاس باشا الناس بأنه يريد التشكيك فيها للمعاهدة من صفة قطعية ورسمية وأنه ليسعدنى أن أتأكد أن النحاس باشا سيعمل جهد طاقته لتخفيف أثر هذه الحركة التى لم تقترن بالسداد».

وقد ردّ الوفد على هذه الرسالة بخطاب أيّد فيه مذكرته الأولى.

إزاحة الستار عن تمثال مصطفى كامل
(١٤ مايو سنة ١٩٤٠)

اختارت الحكومة ميدان (مصطفى كامل) - وكان اسمه ميدان سوارس - لإقامة تمثال مصطفى كامل، وبنت قاعدته فى وسط الميدان، وهى من الحجر الردىء الذى ظهرت عيوبه مع الزمن، وضنّت عليه بقاعدة من الحجر الصوان اللائق بالتمثال وصاحبه.

وأتمت بناء القاعدة فى أبريل سنة ١٩٤٠، ونقشت على صدرها هذه الكلمات «مصطفى كامل باشا ١٨٧٤ - ١٩٠٨»، وعلى الجانب الأيمن منها هذه العبارة المأثورة من كلمات الزعيم «لا معنى للحياة مع اليأس ولا معنى لليأس مع الحياة» وعلى الجانب الأيسر منها قوله: «إن من يتسامح فى حقوق بلاده ولو مرة واحدة يبقى أبد الدهر مزعزع العقيدة سقيم الوجدان»، وعلى الجانب الخلفى هذه العبارة «اكتتبت الأمة بجميع طبقاتها فى صنع هذا التمثال سنة ١٩١٠ وفى سنة ١٩٣٨ قررت الحكومة إقامته فى هذا الميدان تمجيدًا للذكرى».

وأقامت الحكومة التمثال على هذه القاعدة، واحتفلت برفع الستار عنه. على عهد وزارة على ماهر، يوم الثلاثاء ١٤ مايو سنة ١٩٤٠، فى حفلة فخمة شهدها نخبة عظيمة من علية القوم وسائر الطبقات إلّا رجال الوفد فإنهم أعرضوا عنها وقاطعوها وقد تفضل صاحب الجلالة الملك فاروق بحضورها، وألقى على ماهر بين يديه الخطبة الآتية:

خطبة على ماهر

«مولاى صاحب الجلالة

«تفضلتم جلالتكم بتشريف هذا الحفل بالحضور، وهذا حادث له مغزاه وروعته. وليست هذه أوّل مرة نرى فيها مليك البلاد حفظه الله ورعاه، يعنى بصالح هذا الشعب ويعمل على مشاركته فى عواطفه.

«وإذا كانت يد المليك سترفع الستار عن تمثال مصطفى كامل باشا فقد رفعته عن ماجد محض كان سجيناً فأفرجت عنه.

«مولاى: جئنا لنحيى تمثال مصطفى، فلنقف هنيهة خاشعين أمام الذكرى.

«كلما ذكر مصطفى، ظهر اسمه فى هالة من المجد، وانتشر ذلك النور الساحر الذى يملأ النفوس رهبة وإجلالاً.

«فى هذه الساعة يطيب لنا أن نجتمع فى ظل المبادئ التى أفنى نفسه وجسمه فيها، فى ظل الإخلاص الذى مات عليه فأحيا أمة ودفع شبابها إلى ميادين الكفاح والعُلا.

«نجتمع أمام ذلك التمثال الذى يحرك النفس وهو صامت، لأن جلال التاريخ وجلال الذكرى فى شخصه يلتقيان.

«كان مصطفى أوّل من حمل لواء الحرية بعد أن طوى زماناً، وكان أوّل من صاح تلك الصيحة فى طول البلاد وعرضها، صيحة التضحية، صيحة الحرية، صيحة الحب، صيحة الحياة: «بلادى بلادى، لك حبى وفؤادى، لك حياتى ووجودى، لك دمى ونفسى، لك عقلى ولسانى، لك حبى وجنانى، أنت، أنت الحياة ولا حياة إلّا بك يا مصر»

«مولاى: تقرأ اليوم خطب مصطفى، فلا نرى فيها أثر البلاغة والتنميق، ذلك أن بلاغته كانت روحانية بلا جسم، ليست بحاجة إلى صلة أو سبب مادى لتصل إلى النفوس وجوّها.

«ذلك أن حياة مصطفى قصيرة، لم تكن كحياة غيره من الزعماء والقادة، سلسلة أعمال توصف وتحلل، وإنما كانت هذه الحياة كلها، التي تعلو على كل حصر وتحليل، صوتًا يخيل إلى سامعيه أنه يهبط من السماء، صوتًا كصوت الماضى، رنّ فى الوادى فانتبه، ولا تزال أصداؤه تتجاوب وتمتد بعد الموت.

وقد كان مصطفى يجمع بين إقدام الشباب واتزان الكهول فى الفكر.

«وهذه المبادئ التى استمدها من وحى الوطن واتخذها شعارًا لجهاده قد دلت التجارب والمحن على أن راسمها كان بعيد النظر سليم التفكير.

«كان مصطفى مقدامًا، يخلق الحماسة ويتعهدها لأنه يعلم أن الحماسة فى حياة الأمم تنزل منها منزلة الروح من البدن وأن الشعب إذا غابت عنه الحماسة غابت عنه الحياة، فكان يعمل ليله ونهاره كاتبًا وخطيبًا على تغذية العاطفة الوطنية وإيقاظ الجماهير التى كان يجذبها بشخصه وإيمانه وشجاعته.

«كان مصطفى يحمل فى قلبه صورة الوطن الحى أنى سار أو أقام، فكان قلبه مقتدرًا على جمع القلوب، تخفق كلما خفق، وتشاطره حمل السراء والضراء، وكان الشباب – شباب الوادى وعدته – جنوده المجندة تأتلف وتلتف حول لوائه، وكان هو قائدها وهاديها.

«كان مصطفى شعلة ذكاء وحماسة، وكان خير محام عن خير قضية، وكان فى دفاعه يهبُّ لنصرة الحق والعدل، وكان جلدًا على الكفاح، لا يبرح يناضل حتى يصرع الباطل ويرمى السهم فى مقاتله.

«وقد صبر وجاهد واحتمل الأذى فى سبيل مصر، وفى سبيل النيل وواديه، فى سبيل تلك القرى والمدائن الجاثمة فى حضن الوادى، فى سبيل ذلك الأفق الضاحك بين جنات النخيل والأعناب، بين هزج السواقى وأغانى الفلاح.

«وقد تغلغل حب مصر فى فؤاد مصطفى، لأن حبّه كان صادرًا عن عاطفة وعقل وعلم، وكان ذلك الحب لا تشوبه شائبة من مطمع فى مادة أو جاه.

«كان مصطفى مصريًا صميمًا يحب مصر وفلاح مصر حافظ كيانها، ذلك

الفلاح الذى هو نحن وأنتم، الذى هو مصر من طيبة إلى الفسطاط والقاهرة، والذى طبع البلاد بطابعه، وانضمت كتلته على الغزاة، فأفنت شخصيتهم فى ثناياها.

«وقد كان المصريون فى أدوار تاريخهم سلسى القياد لكل زعيم يخرج من صفوفهم، ويعرف كيف يسوسهم، ويتخذ لنفسه نقطة ارتكاز فى قلوبهم وفى صميم إحساساتهم وعواطفهم، وفى شجاعتهم وإيمانهم، وفى أرضهم ولغتهم، وقد ولد مصطفى فى مصر، وحك جلده بأرضها الغراء طفلاً، ونشأ حرًّا، وعاش حرًّا.

«وها نحن أولاء نقف أمام تمثاله ويخيل إلينا أن الحياة تدب وتتوثّب فى كل ذرّة ساكنة منه، وأن وراء هذه المادة قوّة خفية تدفع الشعب إلى غايته الكبرى.

«مولاى: فى هذا اليوم الذى تتطاحن فيه الأمم ذودًا عن كرامتها، وتدعيمًا لشخصيتها وحرياتها، نقف أمام تمثال مصطفى، فى حضرة المليك، وقد اجتمع العرش والأمة فى صعيد واحد، لا يفصلهما جدار، متعاونين متساندين فى سبيل إعلاء كلمة الحق.

«مولاى: مات مصطفى فكان موته أوّل شاهد على تغلغل الروح الوطنية فى مختلف الطبقات. وأوّل دليل على أن فى هذه الأمة قوّة بل قوى حيوية كامنة إذا وجد من يحركها ويتعهدها أتت بالمعجزات.

«فلنذكر مصطفى، ولنطف بتمثاله، ولنأخذ من موته معنى الحياة والحرية والأمل.

«مولاى: إنه وإن لم تتحقق أمانى مصطفى كلها إلى اليوم، فإننا لا نشك لحظة فى أن هذه الأمانى ستحقق على أيديكم، فقد أعلن الاستقلال فى عهد والدكم العظيم فؤاد الأول، وستكمل فى عهدكم الزاهر بإذن الله دعائم هذا الاستقلال وتتوطد، إذ يجد من يقظتكم ورعايتكم وإخلاص شعبكم الملتف حولكم كل تضحية وتأييد، وحسب الشعب فى جهاده أن يجد سناده فى العرش، كما يجد العرش فى الشعب سناده».

وقد قوبلت هذه الخطبة بالتصفيق فى شتى مواضعها وعلى أثر إلقائها نهض جلالة الملك، وسار نحو التمثال، فجذب شريطًا متصلًا بالستار. فانشق عن تمثال الزعيم العظيم، ودوى التصفيق فى جنبات سرادق الاحتفال. فرددته الجماهير المحتشدة التى تجمعت خارج السرادق.

دخول إيطاليا الحرب وأثره فى الحالة السياسية
(١٠ يونيه سنة ١٩٤٠)

دخلت إيطاليا الحرب العالمية فى يونيه سنة ١٩٤٠. إذ أعلنت الحرب على فرنسا وإنجلترا فى اليوم العاشر منه.

وفى ١٢ يونيه عقد كل من مجلسى الشيوخ والنواب جلسة سرية لسماع بيان رئيس الوزارة عن سياسة الحكومة بإزاء دخول إيطاليا الحرب، فأقر المجلسان سياسة الحكومة، ومضمونها تجنيب البلاد ويلات الحرب مع الوفاء بتعهداتها وتقديم أكبر معونة ممكنة للحليفة فى دفاعها عن الحق والحرية فى حدود معاهدة الصداقة والتحالف وأن يكون موقف مصر موقفًا دفاعيًّا مع قطع العلاقات السياسية مع إيطاليا واعتقال معظم رعاياها.

أزمة سياسية - التبليغ البريطانى إلى جلالة الملك
(يونيه سنة ١٩٤٠)

على أثر إعلان إيطاليا الحرب على الحلفاء ساءت العلاقات بين السفارة البريطانية والحكومة المصرية، إذ نسبت السفارة إلى الحكومة والسراى ميولًا نحو إيطاليا والمحور.

فوجهت الحكومة البريطانية بواسطة سفارتها فى مصر إلى جلالة الملك تبليغًا بمثابة إنذار بأن لا سبيل إلى التعاون بينها وبين وزارة على ماهر.

اجتماع فى قصر عابدين
(٢٢ يونيه سنة ١٩٤٠)

على أثر هذا التبليغ استدعى جلالة الملك لفيفًا من الكبراء وزعماء الأحزاب إلى قصر عابدين للتشاور فى الأمر، فاجتمعوا بالقصر يوم السبت ٢٢ يونيه سنة ١٩٤٠ الساعة الخامسة مساءً، وتبادلوا الرأى فيما يكون الجواب على هذا الإنذار، وكان الحاضرون فى هذا الاجتماع هم (مع حفظ الألقاب وبترتيب البلاغ الذى صدر من القصر): على ماهر رئيس الوزارة. مصطفى النحاس رئيس سابق للوزارة ورئيس الوفد المصرى. أحمد زيور رئيس سابق للوزارة. إسماعيل صدقى رئيس سابق للوزارة. عبد الفتاح يحيى رئيس سابق للوزارة. محمد محمود خليل رئيس مجلس الشيوخ. أحمد ماهر رئيس مجلس النواب ورئيس الهيئة السعدية، محمد صالح حرب وزير الدفاع. محمد توفيق رفعت رئيس سابق لمجلس النواب. محمد حلمى عيسى رئيس حزب الاتحاد السعبى. محمود بسيونى رئيس سابق لمجلس الشيوخ. بهى الدين بركات رئيس سابق لمجلس النواب. محمد حافظ رمضان رئيس الحزب الوطنى. مصطفى عبد الرازق وكيل حزب الأحرار الدستوريين (نائبًا عن محمد محمود الذى اعتذر لمرضه). عبد الحميد بدوى كبير المستشارين الملكيين. عبد الوهاب طلعت وكيل الديوان الملكى (ليدوّن محضر الاجتماع).

وافتتح جلالة الملك الاجتماع وحضره هنيهة وأشار إلى المسائل التى سيتناولها البحث وطلب إلى الحاضرين أن يبحثوها بكل حرية، ثم نهض وغادر الاجتماع، وتداول المجتمعون الموقف بعد عرضه عليهم على ماهر، ودام الاجتماع إلى الساعة العاشرة والدقيقة العاشرة مساء، وانتهى بقرار بالموافقة على استقالة وزارة على ماهر؛ إذ جاء فى القرار إنه إزاء إصرار على ماهر باشا على الاستقالة فإنهم يضعون الأمر بين يدى جلالة الملك ليصرفه بحكمته، ومعنى ذلك هو الإذعان للتبليغ البريطانى.

وبحث المجتمعون فى شكل الوزارة الجديدة، فقال بعضهم بأن تكون

قومية، ورفض النحاس الائتلاف، وطلب أن تؤلف وزارة محايدة تجرى انتخابات جديدة، وانتهوا على غير اتفاق.

استقالة وزارة على ماهر
(٢٣ يونيه سنه ١٩٤٠)

وبناءً على ما أسفر عنه الاجتماع قدم على ماهر استقالة الوزارة فى اليوم التالى (٢٣ يونيه سنة ١٩٤٠) بعد أن بقيت فى الحكم عشرة شهور وسبعة أيام.

وبدا من جواب الاستقالة أنه اضطر إليها بضغط التدخل البريطانى؛ إذ قال فى كتابه: «ولكن أصبح الاستمرار فى الحكم متعذرًا لأسباب قاهرة خارجة عن إرادتنا وإرادة الشعب المصرى لهذا أرانى مضطرًا إلى رفع استقالتى إلى مقامكم السامى».

ودُعى الزعماء والكبراء إلى اجتماع آخر فى قصر عابدين يوم ٢٤ يونية ليتشاوروا مرة أخرى فى توحيد الصفوف وتأليف وزارة قومية تواجه الظروف العصيبة التى تجتازها البلاد، فأصرّ النحاس على رفضه الاشتراك فى هذه الوزارة ولو كان رئيسًا لها، وطلب تأليف وزارة محايدة يكون أوّل عمل لها حلّ مجلس النواب القائم فورًا، وإجراء انتخابات حرّة عندما تسمح الظروف بذلك[٢]، كأن الانتخابات الجديدة هى التى ستحقق للبلاد مطالبها وتحل قضاياها.. وانتهى هذا الاجتماع أيضًا على غير اتفاق.

وقد قبلت استقالة وزارة على ماهر يوم ٢٧ يونيه، وهو اليوم الذى عهد فيه جلالة الملك إلى حسن صبرى تأليف الوزارة الجديدة.

---

(٢) أى ليس من الحتم إجراؤها فى الستين يومًا التالية للحل كما يقضى الدستور بذلك، بل ترجأ الانتخابات الجديدة بسبب ظروف الحرب.

المساعى لتوحيد الصفوف وإخفاقها

أوفد جلالة الملك إلى مصطفى النحاس – وكان قد توجه إلى كفر عشما بالمنوفية – وكيل الديوان الملكى عبد الوهاب طلعت وعرض عليه تأليف وزارة قومية برآسته، فاعتذر بحجّة أن تجربة الوزارة الائتلافية قد فشلت فى عهد السلم فأحرى بها أن تفشل والحرب قائمة، وحجّته الحقيقية أنه لا يريد ائتلافًا، وإنما يريد الوزارة من أعضاء حزبه (الوفد) دون سواهم وهى شنشنة تعرفها الأمة منه، وهذه الأنانية كانت من أكبر العقبات فى سبيل توحيد الصفوف، مع أن الظروف العصيبة التى تجتازها البلاد كانت خليقة بأن يتنازل الوفد عن بعض أنانيته ويقبل التضحية ببعض المقاعد الوزارية تحقيقًا للوحدة وتأييدًا للائتلاف، وإذا كان الإئتلاف لم ينجح فى عهد السلم فليس ثم ما يمنع أن ينجح مرة أخرى سواء فى السلم أو فى الحرب، وإذا قيل بأن تجربة الوزارات الإئتلافية لم تنجح فيما مضى، فليت شعرى هل كانت الوزارات الحزبية أكثر نجاحًا من الوزارات الائتلافية؟ إن النجاح أو الفشل لا يرجع إلى صبغة الوزارات بل إلى شخصية أعضاء الوزارة أنفسهم، أو إلى الظروف السياسية، وليس من الإنصاف أن يقال أن أعضاء حزب بالذات هم وحدهم المخلصون فى العمل، وغيرهم لا يتوافر فيهم الإخلاص، بل أغلب الظن أن أشدّ الأحزاب احتكارًا لدعوى الإخلاص قد تكون أقلها إخلاصًا وكفاءة واستقامة، وأضعفها عملًا وإنتاجًا صالحًا.

وإنه لما يؤسف له حقا أن البلاد قد عجزت عن توحيد جبهتها خلال الحرب العالمية، مع أن الأحداث الجسام التى هزّت العالم واهتزت لها مصر كانت جديرة بأن تبعث فى النفوس روح البذل والتضحية السلبية للوصول إلى إعادة الجبهة الوطنية التى تألفت أواخر سنة ١٩٣٥، ولعمرى إذا لم تظهر التضحية فى مثل هذه الظروف فمتى تظهر؟

ولكن الأطماع الشخصية والأنانية الحزبية قد حالت مع الأسف دون إعادة هذه الجبهة.

لقد توحدت الصفوف فى إنجلترا خلال الحرب، وتكونت وزارة ائتلافية جمعت بين المحافظين والأحرار، أما فى مصر فإن التطاحن الحزبى قد استمر على الرغم من أن مصير البلاد ومصير العالم كانا فى ميزان القدر، وهذا دليل على مبلغ ما شاب النفوس والحياة السياسية عندنا من أنانية وأطماع شخصية ونقائص أخلاقية ليست من الوطنية فى شىء.

تأليف وزارة حسن صبرى
(٢٨ يونيه سنة ١٩٤٠)

فى ٢٨ يونيه سنة ١٩٤٠ صدر المرسوم بتأليف وزارة حسن صبرى، وهى وزارة مؤلفة من ستة عشر وزيرًا يمثلون الهيئة السعدية والأحرار الدستوريين والحزب الوطنى والمستقلين، ورئيسها مستقل، وكان عنصر المستقلين فيها بارزًا إذ كان منهم ستة وزراء.

وقد ألفت على النحو الآتى: حسن صبرى للرآسة والخارجية. عبد الحميد سليمان للمالية. حلمى عيسى للعدل. محمود فهمى النقراشى للداخلية. محمود فهمى القيسى للدفاع. صليب سامى للتموين. حسين سرى للأشغال. محمود غالب للمواصلات. محمد حافظ رمضان للشؤون الاجتماعية. محمد حسين هيكل للمعارف. الشيخ مصطفى عبد الرازق للأوقاف. إبراهيم عبد الهادى للتجارة والصناعة. أحمد عبدالغفار للزراعة. على أيوب وزير دولة. عبد المجيد إبراهيم صالح وزير دولة. الدكتور على إبراهيم للصحة.

وفى ٢ سبتمبر سنة ١٩٤٠ حصل تعديل يسير فى مناصبها بأن تنحى عبد الحميد سليمان عن وزارة المالية وصار وزير دولة وعين بدله محمود فهمى النقراشى، وعين حسن صبرى وزيرًا للداخلية مع بقائه وزيرًا للخارجية.

سياسة الوزارة

أوضح حسن صبرى سياسة الوزارة فى بيان له ألقاه فى مجلس النواب بجلسة ٣ يوليه سنة ١٩٤٠، صرح فيه بأن وزارته حريصة على استقلال مصر

وسلامتها كما هى حريصة على الوفاء بتعهداتها لحليفتها بريطانيا، وأنها تقوم بتنفيذ معاهدة التحالف والصداقة بروحها ونصّها، وأنها ستستمر على السياسة التى أقرها البرلمان فى ١٢ يونيه سنة ١٩٤٠.

وإذْ كان ممثلو الحزب الوطنى فى مجلسى الشيوخ والنواب لا يقرّون معاهدة سنة ١٩٣٦ فقد رفضوا الثقة بالوزارة على هذا الأساس، وأعلنوا ذلك فى كلا المجلسين.

الخلاف فى الحزب الوطنى

كان اشتراك حافظ رمضان فى وزارة حسن صبرى سببًا لخلاف كبير بين أعضاء الحزب الوطنى، وقد بدأ هذا الخلاف فى دائرة ضيقة باشتراكه فى وزارة محمد محمود الثانية سنة ١٩٣٧، إذ كان اشتراكه بغير قرار من اللجنة الإدارية للحزب، فلما فوتح فى ذلك اعتذر بأن الوقت لم يكن يتسع لعقد اللجنة قبل تأليف الوزارة فإنها ألفت على عجل، وسكتت اللجنة حتى استقالت وزارة محمد محمود وألف وزارته الثالثة دون أن يشترك فيها حافظ رمضان باشا، فلما وقعت أزمة يونيه سنة ١٩٤٠ واستقالت وزارة على ماهر اجتمعت اللجنة الإدارية للحزب يوم ٢٤ يونيه وبحثت فى الموقف وهل يشترك الحزب فى الوزارة الجديدة إذا دعى لذلك أم لا يشترك، فقررت اللجنة عدم الاشتراك فيها، ثم ألفت وزارة حسن صبرى باشا وفيها حافظ رمضان باشا، فوقع الانقسام فى اللجنة الإدارية بين معارض لموقف حافظ رمضان باشا لمخالفة قرار اللجنة ومؤيدّ له فى موقفه، وبقى هذا الخلاف قائمًا وشعبتا اللجنة على خلاف بينهما إلى أن تم الصلح بين الفريقين وعادت الوحدة إلى اللجنة فى نوفمبر سنة ١٩٤٦.

إلغاء صندوق الدين
(١٧ يوليه سنة ١٩٤٠)

«صندوق الدين» هو أحد النظم التى فرضتها أوروبا على مصر بعد أن ارتبكت شئونها المالية فى عهد الخديو إسماعيل، وكان الغرض من هذه النظم

وضع رقابة أوروبية على المالية المصرية، وقد أنشئ «الصندوق» بموجب الدكريتو الصادر فى ٢ مايو سنة ١٨٧٦، ومهمته تسلم الدخل المخصص لفوائد الدين العام وقيمة ما يستهلك منه كل سنة، وكان هذا الدخل يشمل حصيلة الضرائب من مديريات الغربية والمنوفية والبحيرة وأسيوط، وإيراد الجمارك والسكك الحديدية ومصالح أخرى[٣]، وعهد بإدارة الصندوق إلى مندوبين عن الدول الدائنة[٤].

وفى ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٠٤ على أثر «الاتفاق الودّى» بين إنجلترا وفرنسا، صدر أمر عال بتعديل اختصاصاته وتخفيف بعض القيود التى كانت مفروضة على الإدارة والمالية، وتخصيص ضرائب الأطيان فى جميع المديريات لخدمة الدين العام بدلاً من الإيرادات المختلفة التى كانت مخصصة له من قبل، وإنشاء مال احتياطى لصندوق الدين قدره ١,٨٠٠,٠٠٠ جنيه، وجعله فى أيدى أعضاء الصندوق ليستعملوه إذا قلّت الإيرادات المخصصة عما يستحق لأصحاب الديون، ووضع مال نقدى قدره نصف مليون جنيه تحت أمرهم.

وظل الصندوق شبه رقيب على مالية الحكومة المصرية، وكانت هذه الرقابة موضع استنكار البلاد لما فيها من مظاهر الإذلال لمصر والانتقاض على السيادة القومية.

فلما ألغيت الامتيازات الأجنبية فى اتفاق مونترو سنة ١٩٣٧، أخذت الحكومة تفاوض الدول ذات الشأن وهى فرنسا وإنجلترا وإيطاليا فى إلغاء هذا الصندوق، وبدأت المفاوضة معها فى عهد وزارة النحاس سنة ١٩٣٧.

وقد وضع الاتفاق على إلغائه فى صيغته النهائية وتم التوقيع عليه فى ١٧ يوليه سنة ١٩٤٠ على عهد وزارة حسن صبرى، ووقعه كل من حسن صبرى باشا عن الحكومة المصرية، والسير مايلز لامبسون (لورد كيلرن) عن الحكومة البريطانية وفى ٣ أغسطس سنة ١٩٤٠ وقعه المسيو بوتزى وزير فرنسا المفوض فى مصر وقتئذ عن الحكومة الفرنسية.

(٣) و(٤) راجع فى تفصيل ذلك كتابنا «عصر إسماعيل» ج ٢ ص ٥٩. (طبعه سابقة).

وينص هذا الاتفاق على إلغاء صندوق الدين واسترداد الحكومة المصرية لاحتياطيه وقدره ١,٨٠٠,٠٠٠ جنيه والمبالغ المخصصة لإدارته وقدرها ٥٠٠,٠٠٠ جنيه والزيادة المستديمة التى أضيفت إلى هذا المبلغ، وكذلك جميع المبالغ التى كانت فى الصندوق.

وقد كانت إدارة «الصندوق» تشغل المبنى الفخم الكائن تجاه دار الأوبرا الملكية بشارع طاهر (عبد الخالق ثروت الآن)، فأخلته إدارة الصندوق تنفيذا لإلغائه.

مدّ امتياز البنك الأهلى أربعين عاما

وفى عهد هذه الوزارة صدر القانون القاضى بمدّ امتياز البنك الأهلى (الإنجليزى أصلًا وتكوينًا) أربعين سنة أخرى، وكان ينتهى أجله سنة ١٩٤٨، وهو الامتياز الذى يخول هذا البنك حق إصدار أوراق النقد المصرية (البنكنوت) ويجعل اقتصاديات البلاد إلى حدٍّ كبير رهن ما يصدره من هذه الأوراق؛ لأنه بمثابة بنك الدولة، ومن الأسف أن يكون بنك الدولة بنكًا أجنبيا، ثم يمد امتيازه، مع أنه كان هو الأداة لتحميل مصر مئات الملايين من الجنيهات من الأرصدة الاسترلينية التى أنفقتها بريطانيا فى شكل أوراق نقد مصرية أصدرها هذا البنك، ومع ذلك فقد مدّت الحكومة امتيازه أربعين سنة أخرى!

اشتركت وزارتا محمد محمود وعلى ماهر فى وضع مشروع هذا القانون، وأتمته وزارة حسن صبرى، وصدر به القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٠.

ومن عجب أن تسارع هذه الوزارات إلى وضعه وتمدّ به امتياز البنك أربعين عامًا قبل أن تنتهى مدة امتيازه الأولى بأكثر من ثمانى سنوات! ففيم هذه العجلة فى مشروع يجعل مالية البلاد تحت رحمة بنك أجنبى؟

لقد اغتبطت الدوائر البريطانية لهذا القانون، وعدته فوزًا كبيرًا لسيطرتها المالية على مصر، حتى قالت جريدة «التيمس» فى هذا الصدد: «يبعد كثيرًا

أن تعرض على البنك الأهلى شروط خير من هذه الشروط التى عرضت عليه إذا تركت المسألة حتى ينتهى امتيازه فى سنة ١٩٤٨»، ثم قالت: «إن الحكومة المصرية استطاعت أن توفق بين ما تدعيه الروح الوطنية من حقوق ومطالب وبين ضرورة استمرار حالة البنك كمؤسسة كانت دائمًا تحت الرقابة البريطانية».

تعيين أحمد محمد حسنين رئيسًا للديوان الملكى
(يوليه سنة ١٩٤٠)

فى ٢٧ يوليه سنة ١٩٤٠ عين أحمد محمد حسنين الأمين الأول لجلالة الملك رئيسًا للديوان الملكى، وكان هذا المنصب شاغرًا منذ أن اعتزله على ماهر بعد تأليف وزارته فى أغسطس سنة ١٩٣٩، فلما استقالت وزارته رؤى شغل هذا المنصب، فوقع اختيار جلالة الملك على أحمد محمد حسنين، وظل يشغله إلى أن توفى سنة ١٩٤٦.

واقترن وجود حسنين باشا فى هذا المنصب بحوادث جسيمة، وزاد نفوذه على ما كان لحسن نشأت سنة ١٩٢٤ – ١٩٢٥، ولعلى ماهر سنة ١٩٣٧ – ١٩٣٩.

تعيين الجنرال هدلستون حاكما عاما للسودان
(أكتوبر سنة ١٩٤٠)

فى ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٠ صدر مرسوم ملكى بتعيين اللفتننت جنرال السير هوبرت هدلستون حاكما عاما للسودان، بدلاً من السير جورج استيوارت سيمس، وقد كان هدلستون يتولى حتى سنة ١٩٣٠ قيادة قوة الدفاع السودانية، وعين فى تلك السنة قائدًا لأحد ألايات الجيش البريطانى فى الهند، وعلى يده أقصى الجيش المصرى من السودان سنة ١٩٢٤ – ١٩٢٥، وقد اشتهر بأعماله وتصرفاته المطردة فى فصل السودان عن مصر طوال المدة التى قضاها فى منصبه.

المناقشة حول اشتراك مصر فى الحرب

فى شهر أغسطس سنة ١٩٤٠ بدأت المناوشات على حدود مصر الغربية بين القوات البريطانية والقوات الإيطالية، وبدا فى الأفق أن إيطاليا تستعد للزحف على مصر، فظهرت فكرة إعلان مصر الحرب على إيطاليا فى حالة اجتيازها الحدود المصرية، وحمل لواء هذه الفكرة الدكتور أحمد ماهر رئيس مجلس النواب وقتئذ، وعارضه فيها إسماعيل صدقى باشا ومعظم السياسيين المصريين.

وقد طرحت هذه المسألة على مجلس النواب فى جلسة سرية عقدت يوم ٢١ أغسطس سنة ١٩٤٠، وانتهت المناقشة بإصدار المجلس قرارًا تلى بالجلسة العلنية وهو «بعد سماع المناقشات التى دارت بالمجلس بمناسبة البيان الذى أدلى به حضرة صاحب الدولة رئيس الوزراء، يعلن المجلس ثقته بالحكومة وتأييده للقرار السابق الصادر من المجلس فى ١٢ يونيه سنة ١٩٤٠ والذى قصد به إلى أن مصر التى لا تضمر عداءً أو كراهية لأية دولة لا يمكن لها إلا أن تقوم بالدفاع عن نفسها بكل ما تملك من قوة إذا اعتدى على أراضيها أو جيوشها».

وكان السعديون ينادون بضرورة دخول مصر فى الحرب لردّ العدوان الإيطالى عليها، لأن هذا أكرم لها من أن تَدع الإنجليز وحدهم يردون هذا العدوان، أما الوطنيون والأحرار الدستوريون والمستقلون فكانوا ينادون بعدم اشتراك مصر فى الحرب، وأما الوفديون فكانوا ممتنعين عن إعلان رأيهم فى هذه المسألة الخطيرة، واقتصروا على المطالبة بتأليف وزارة محايدة لإجراء انتخابات جديدة... وهى نغمة الوفد القديمة التى لا يفتأ يكررها عندما يكون خارج الحكم! ولا نعتقد أن مثل هذه الانتخابات كانت تحلّ هذه المشكلة الخطيرة، كما أن الأحداث العالمية لم تكن لتنتظر هذه الإجراءات الداخلية.

خروج السعديين من الوزارة
(سبتمبر سنة ١٩٤٠)

وحدث خلاف فى وزارة حسن صبرى حين رأى الوزراء السعديون إعلان الحرب على إيطاليا بعد أن توغلت قواتها فى منطقة الصحراء الغربية وتقدمت فى سبتمبر واحتلت «السلوم» ثم «بقبق»، ثم احتلت «سيدى برانى» فى يوم ١٦ سبتمبر، فرأى السعديون أنه تلقاء توغل القوات الإيطالية فى الأراضى المصرية واحتلالهم سيدى برانى يجب على مصر أن تدفع هذا العدوان بجيشها وتحارب إيطاليا ولا يليق أن تترك مصر هذه المهمة إلى القوات البريطانية، وخالفهم فى ذلك حسن صبرى وبقية الوزراء، فاستقال الوزراء السعديون الأربعة وهم النقراشى ومحمود غالب وإبراهيم عبد الهادى وعلى أيوب فى سبتمبر سنة ١٩٤٠، وكتبوا استقالة مسببة بعثوا بها إلى رئيس الوزراء، قالوا فيها:

«اجتمع مجلس الوزراء لتحديد موقف مصر إزاء هجوم الجيش الإيطالى على أراضيها وتوغله فيها ومحاولة تثبيت أقدامه بها مما لا يدع مجالا للشك فى تصميمه على غزوها خلافًا لما أعلنه السنيور موسولينى من أنه لا يضمر اعتداء عليها، ورغما عما حرصت عليه مصر من تجنب أى تحرش أو استفزاز من جانبها، فكان رأينا أنه لا محل للتردد فى المبادرة لتقرير الدفاع عن البلاد والتقدم بهذا القرار إلى البرلمان تنفيذًا للخطة التى حددتها الحكومة من قبل بشأن الحرب أمام المجلسين فأقرّاها على تلك الخطة الصريحة فى وجوب الدفاع عن البلاد إذا توغل العدو فى أراضيها.

«ولسنا بغافلين عما تتعرض له مصرنا العزيزة من ويلات الحرب، ولكن خير لمصر وأكرم لعزتها، وأصون لاستقلالها، أن تتحمل هذه الويلات، من أن تحمل عار الجبن والاستكانة والاعتماد على غيرها فى الدفاع عن نفسها.

«وبما أن أغلبية مجلس الوزراء لم تشاطرنا هذا الرأى فلا يسعنا أن نتضامن

معها فى تحمل مسئولية ما ذهبت إليه من أن الحالة لم تصل بعد إلى ما يقتضى اتخاذ موقف إيجابى وعرضه على البرلمان.

«لذلك نتشرف بتقديم استقالتنا راجين التفضل بقبول وافر شكرنا على ما لقيناه من دولتكم ومن حضرات أصحاب المعالى الزملاء من حسن التعاون وكريم الزمالة، وتفضلوا بقبول فائق الاحترام».

محمود فهمى النقراشى. محمود غالب. إبراهيم عبد الهادى. على أيوب.

٢١/ ٩/ ١٩٤٠.

وقد ردّ عليهم حسن صبرى بالجواب الآتى:

حضرة...

«شئتم أن تسجلوا فى كتاب استقالتكم الذى وقعتموه مع زملائكم الثلاث أمورًا رأيتها إلى الإغراق والنطيّر أدنى منها إلى القصد والإنصاف، وإنه ليؤسفنى أن أرانى مضطرا أن أسجل من ناحيتى فى الرد عليكم الحقيقة سافرة وضعًا للأمور فى نصابها.

«لقد عرضتم على مجلس الوزراء أنتم وزملاؤكم اقتراحًا خطيرًا يرمى إلى الزج بالبلاد فورًا فى أتون الحرب ومعمعاتها من غير مصلحة ظاهرة أو ضرورة قاهرة، فرفض المجلس بالإجماع اقتراحكم وظللتم وحدكم مقدميه ومؤيديه، ورأى إخوانكم أن التريث أحجى وأخلق حين البت فى مصائر البلاد وأقدارها حتى تنكشف خفايا النيات وتتأكد بوادر الغايات.

«فما كانت مصائر الأمم لتعالج بالخفة والتطير من كل حادث أو طارئ وإنما تساس وتعالج بالروية والتدبر وتقدير العواقب؛ إذ سلامة الوطن يجب أن تظل وحدها غاية الغايات.

«وإذا كان ذلك واجبًا فى الأوقات العادية فهو فى هذه الأوقات العصيبة ألزم وأوجب.

«وإنى إذ أبلغكم قبول استقالتكم أقدم لكم خالص الشكر على ما سلف من عظيم جهودكم وصادق معونتكم وأرجو لكم التوفيق فى خدمة البلاد واستمرار المعاونة على ما فيه الخير العام، وتفضلوا بقبول فائق الأحترام.

القاهرة فى ٢١ سبتمبر سنة ١٩٤٠. رئيس مجلس الوزراء

حسن صبرى

وقد قبلت استقالة الوزراء السعديين وأبقى حسن صبرى وزارته كما كانت، وشغل المراكز التى خلت بأعضاء من وزارته، فعين عبد الحميد سليمان وكان وزير دول وزيرًا للمالية بدلاً من النقراشى، وحسين سرى وزيرًا للمواصلات بدلاً من محمود غالب مع بقائه وزيرًا للأشغال، وصليب سامى وزير التموين وزيرًا للتجارة والصناعة بدلاً من إبراهيم عبد الهادى، وعبد المجيد إبراهيم صالح وكان وزير دولة وزيرًا للتموين.

وفاة حسن صبرى
(١٤ نوفمبر سنة ١٩٤٠)

افتتح البرلمان دورته العادية يوم الخميس ١٤ نوفمبر سنة ١٩٤٠، وحضر حفلة الافتتاح جلالة الملك، وأخذ حسن صبرى باشا يتلو خطبة العرش، وفى أثناء تلاوته تلجلج لسانه وبدا عليه الإعياء، فتوقف عن الإلقاء، وحاول الجلوس فلم يستطع، وسقط على الأرض مغمى عليه، وكان الظن أنها نوبة إغماء عارضة، ولكن ما أن نقل إلى غرفة مجاورة لقاعة الاجتماع حتى أسلم الروح، ولم يفد إسعاف الأطباء فى إنقاذه، فكان لموته رهبة بالغة، وهزة حزن عميقة، إذ كانت وفاته فى أثناء تلاوته خطبة العرش، وكان يبدو أثناء تلاوتها صحيحًا معافى، ولكنه القدر لم يمهله، وعاجله الموت فى بضع دقائق، رحمه الله، وقد أكمل تلاوة الخطبة رئيس المؤتمر محمد محمود خليل.

وزارة حسين سرى
(نوفمبر سنة ١٩٤٠ - فبراير سنة ١٩٤٢)

فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٠ تألفت وزارة حسين سرى على النحو الآتى:

حسين سرى للرآسة والداخلية والخارجية. حلمى عيسى للعدل. صليب سامى للتجارة والصناعة. محمد حسين هيكل للمعارف. مصطفى عبد الرازق للأوقاف. عبد القوى أحمد للأشغال. أحمد عبد الغفار للزراعة. عبد المجيد إبراهيم صالح للمواصلات والتموين. الدكتور على إبراهيم للصحة. حسن صادق للمالية. عبد الجليل أبو سمره للشئون الاجتماعية. يونس صالح للدفاع الوطنى.

ومن هؤلاء ثلاثة وزراء جدد، هم حسن صادق ويونس صالح وعبد الجليل أبو سمره.

وبذلك تكون مؤلفة من خمسة وزراء دستوريين وأما الباقون فمن المستقلين.

وبعد وفاة يونس صالح عين عبد الحميد بدوى رئيس لجنة قضايا الحكومة وزيرًا للمالية وحسن صادق وزير المالية وزيرًا للدفاع (ديسمبر سنة ١٩٤٠).

وفى يونيه سنة ١٩٤١ نقل صليب سامى إلى الخارجية وعين رشوان محفوظ وزيرًا للتجارة والصناعة ونقل عبد الجليل أبو سمره إلى التموين وعين إبراهيم دسوقى أباظة وزيرًا للشئون الاجتماعية.

وبهذا التعديل الأخير ضم إلى الوزارة وزيران من الأحرار الدستوريين، علاوة على من كان فيها منهم.

واجتمع مجلس النواب يوم الاثنين ١٨ نوفمبر واعاد انتخاب الدكتور أحمد ماهر رئيسًا للمجلس وكان يزاحمه فى الانتخاب الأستاذ إبراهيم دسوقى أباظة

ولكن الدكتور ماهر ظفر بـ ١٣٠ صوتًا ونال الأستاذ أباظة ١٠٩ فانتخب الأول.

وأعلن حسين سرى أن سياسة وزارته هى سياسة الوزارة السابقة.

أعمال وزارة حسين سرى

فى نوفمبر سنة ١٩٤٠ احتفل بافتتاح محطة المياه الصالحة للشرب بالفيوم، وقد تقرر هذا المشروع فى عهد وزارة محمد محمود الأولى سنة ١٩٢٨؛ إذ استدعى وقتئذ أحد الخبراء الإنجليز لوضع تقرير عنه فوضع التقرير وتصميم المشروع واختار الفيوم لتنفيذه وافتتح الملك فؤاد المشروع، تم أوقف العمل فيه واستؤنف فى سنة ١٩٣٦ إلى أن تم سنة ١٩٤٠.

وفى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٤٠ احتفل بافتتاح قناطر محمد على الجديدة بالقرب من القناطر الخيرية.

وفى عهد هذه الوزارة صدر قانون دعم بنك مصر.

اشتداد الغارات الجوية

اشتدت الغارات الجوية فى هذه الفترة، وكانت الإسكندرية أكثر المدن استهدافًا لها، يليها القاهرة، وقد روّع السكان المدنيون فى الإسكندرية من توالى هذه الغارات، فلجأ الألوف منهم إلى الهجرة منها إلى داخل البلاد، وهاجر بعض سكان القاهرة إلى الريف فرارًا من الغارات.

وأنشأت الحكومة مخابئ عديدة فى الإسكندرية والقاهرة وعواصم المديريات وبعض عواصم المراكز.

التجديد النصفى لأعضاء مجلس الشيوخ

فى مارس سنة ١٩٤١ اقترع مجلس الشيوخ على انتهاء عضوية نصف أعضائه طبقًا للمادة ١٦٢ من الدستور، وجرت القرعة بالجلسة العلنية التى

عقدها المجلس يوم ٧ مارس سنة ١٩٤١، وبدئ بالأعضاء المنتخبين وكان عددهم ٨٨، فأعدّت أوراق بعددهم كتب على ٤٤ منها «يخرج» وعلى ٤٤ منها «يبقى»، وطويت هذه الأوراق ووضعت مطوية فى كيس وخلطت بعضها ببعض خلطًا تامًّا، ثم نودى على الأعضاء المنتخبين بأسمائهم، وأخذ كل منهم يسحب من الكيس ورقة يسلمها لمكتب المجلس فيعلن الرئيس خروج العضو أو بقاءه، واتبعت هذه الطريقة نفسها مع الأعضاء المعينين وكان عددهم ٥٩، فوافق المجلس على أن يكون عدد الباقين ٣٠ والخارجين ٢٩ وسحبت أوراق القرعة على هذا النحو، وأما الغائبون من هؤلاء وأولئك فكان رئيس المجلس يتولى سحب ورقة القرعة بالنيابة عنهم، وبذلك خرج نصف الأعضاء المنتخبين ونصف المعينين بالقرعة، وقد كنت ممن أصابتهم قرعة الخروج من الأعضاء المنتخبين.

وعلى أثر انتهاء عملية القرعة وإعلان نتيجتها رفعت الجلسة.

وفى ٢٤ مارس سنة ١٩٤١ صدر مرسوم بأسماء الشيوخ المعينين الجدد بدلاً من الذين خرجوا بالقرعة، وبإرجاء الانتخاب فى الدوائر التى خلت بالقرعة استنادًا إلى قيام حالة الحرب وقتئذ.

عودة السعديين إلى الوزارة

حدث تعديل جوهرى فى وزارة حسين سرى فى أواخر يوليه سنة ١٩٤١، إذ اشترك السعديون فيها، فألف وزارته الثانية ودخلها منهم خمسة وزراء، وهم: محمود غالب والدكتور حامد محمود وحامد جودة وإبراهيم عبد الهادى، ومحمد راغب عطية، وصارت مؤلفة كما يأتى: حسين سرى للرآسة والداخلية. أحمد خشبة للمواصلات، عبد الحميد بدوى للمالية. صليب سامى للخارجية. محمود غالب للعدل. محمد حسين هيكل للمعارف. مصطفى عبد الرازق للأوقاف. حامد محمود للصحة. إبراهيم عبد الهادى للأشغال. عبد القوى أحمد للوقاية المدنية. حسن صادق للدفاع. إبراهيم دسوقى أباظة للشئون الاجتماعية، محمد راغب عطية للزراعة. عبد الرحمن عمر للتجارة والصناعة.

حامد جودة للتموين، فصارت الوزارة مؤلفة من الدستوريين والسعديين وبعض المستقلين.

اجتماع البرلمان

اجتمع البرلمان فى الدور السابع عشر، وافتتح هذا الدور يوم السبت ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤١ برآسة محمد محمود خليل رئيس مجلس الشيوخ وحضر جلالة الملك حفلة الافتتاح، وتلا حسين سرى خطبة العرش.

واجتمع مجلس النواب فى اليوم نفسه وأعاد انتخاب الدكتور أحمد ماهر رئيسًا له.

وفى يناير سنة ١٩٤٢ استقال بدوى باشا من وزارة المالية وتولاها حسين سرى باشا مع بقائه وزيرًا للداخلية، ولم يعرف مجلس النواب ولا مجلس الشيوخ لماذا استقال بدوى باشا، ولا أعلن كلاهما عدم ثقته به، بل كانت استقالته مباغتة ومفاجأة للمجلسين، وقيل بأنه أجبر عليها فصدع بالأمر واستقال، وقد كانت كل التعديلات الوزارية تحدث بعيدًا عن توجيه البرلمان، مما يدل على انهيار النظام الدستورى الصحيح.

وكانت آخر جلسة للبرلمان فى هذا الدور يوم الثلاثاء الموافق ٣ فبراير سنة ١٩٤٢ إذا أعقب هذه الجلسة حادث ٤ فبراير المشئوم الذى سيرد الكلام عنه فى الفصل الآتى.

استقالة وزارة حسين سرى

استهدفت وزارة حسين سرى فى أواخر عهدها لأزمات ومشاكل عدّة أدّت إلى استقالتها.

فالمستوزرون من أعضاء البرلمان وبعضهم ممن اعطوا سرى باشا ثقتهم كانوا يعملون جاهدين على أن يحلوا محل وزارته، فأفسدوا العلاقات بينه وبين القصر وانتهزوا فرصة قرار مجلس الوزراء فى يناير سنة ١٩٤٢ قطع العلاقات

مع حكومة فيشى الفرنسية (وكانت موالية للمحور) فأثاروا عليه غضب القصر، مما اضطر صليب سامى وزير الخارجية إلى تقديم استقالته.

وجاءت أزمة التموين فزادت موقف الوزارة حرجًا، وزلزلت مركزها إلى حد بعيد، فقد اضطربت الحالة المعاشية للسواد الأعظم من الناس، وخاصة فى توزيع الخبز، ولم يحن الأسبوع الأخير من شهر يناير سنة ١٩٤٢ حتى شحّ هذا الغذاء الأساسى للشعب، واستعاض عنه الكثير من الموسرين بالبطاطس والمكرونة وما إلى ذلك، وصار الناس فى بعض أحياء القاهرة يهجمون على المخابز للحصول على الخبز، ويتخطفون الرغيف من حامليه فى الشوارع والطرقات.

واقترنت هذه الأزمة المعاشية بأزمة سياسية حادّة، إذ قامت مظاهرات صاخبة لم يعرف على وجه التحقيق مصدرها، نادى فيها المتظاهرون بسقوط بريطانيا وهتفوا: «تقدم يا روميل! إلى الأمام يا روميل!» وكان الألمان بقيادة الجنرال روميل يتقدمون نحو مصر.

فاضطربت أعصاب الإنجليز أمام هذه المظاهرات والهتافات. وطلبوا إلى سرى باشا وضع حدٍّ لها، فلم يستجب إلى طلبهم، إذ أدرك أن الزمام قد أفلت من يده، ولم ير بإزاء هذه العواصف التى هبّت عليه وعلى وزارته سوى الاستقالة فقدمها يوم ٢ فبراير سنة ١٩٤٢ وبناها على حاجته إلى الراحة.

وأعقب ذلك يوم ٤ فبراير المتشوم، فقبل الملك استقالته.

* * *

الفصل السادس

حادث ٤ فراير سنة ١٩٤٢
ووزارة مصطفى النحاس الخامسة

اتجهت نية الإنجليز خلال الحرب العالمية إلى إسناد الوزارة إلى النحاس أو اشتراك حزبه (الوفد) فى الوزارة، وأبلغوا هذه الرغبة إلى جلاله الملك، ولم تكتم الحكومة البريطانية الجهر بها، فقد صرح اللورد هالفكس وزير خارجية بريطانيا عقب تأليف وزارة حسن صبرى بقوله: «وقد كان يسر الحكومة البريطانية لو كان فى الإمكان اشتراك الوفد فى الحكومة الجديدة».

فلما تحرجت الأمور فى أواخر عهد وزارة حسين سرى، جدّد السفير البريطانى (لورد كيلرن) إبداء هذه الرغبة إلى جلالة الملك، فاستدعى النحاس، وحُدد له يوم ٣ فبراير سنة ١٩٤٢ للمقابلة الملكية، وعرض عليه جلالة الملك أن يؤلف وزارة قومية برآسته.

وكان ممكنًا أن يتم الأمر فى هدوء وبغير حاجة إلى التدخل البريطانى المسلح الذى حدث يوم ٤ فبراير، لو أن النحاس قبل أن يؤلف وزارة قومية، ولكنه أبى ذلك استجابة لأنانيته، واتباعًا لعادته فى رفض الائتلاف إلّا مكرهًا، واعتذر لجلالة الملك من عدم إجابته هذا الطلب مستندًا إلى عدم استطاعته الاشتراك فى الحكم مع رجال الانقلاب، وفى نهاية المقابلة أمره جلالة الملك بأن ينتظر مقابلة أخرى بعد أن ينتهى من استساراته.

ولما علم السفير البريطانى على أثر هذه المقابلة بأن النحاس رفض تأليف وزارة قومية برآسته، قابل رئيس الديوان الملكى (أحمد محمد حسنين) وأخبره بأنه علم برفض النحاس تأليف وزارة قومية، وطلب إليه أن يرفع إلى جلالة

الملك نصيحة السفير أن يكلف النحاس بتأليف وزارة وفدية، فردّ عليه رئيس الديوان بأن المسألة بين الملك ورؤساء الأحزاب.

حادث ٤ فبراير المشئوم

تم هذا يوم ٣ فبراير، وفى اليوم التالى (٤ فبراير) دُعى رؤساء الأحزاب وبعض الشخصيات البارزة كرؤساء الوزارات والبرلمان السابقين إلى الاجتماع فى اليوم نفسه بقصر عابدين وهم (مع حفظ الألقاب): شريف صبرى. مصطفى النحاس. على ماهر. حسين سرى. محمد محمود خليل. أحمد ماهر. أحمد زيور. إسماعيل صدقى. عبد الفتاح يحيى. محمد حسين هيكل. محمد توفيق رفعت. على الشمسى. حافظ عفيفى. حافظ رمضان. بهى الدين بركات. أحمد محمد حسنين. محمود حسن.

الإنذار البريطانى

فاجتمعوا بالقصر (فى غرفة مجلس البلاط) فى نحو الساعة الرابعة مساء، ورأس جلالة الملك الاجتماع، وتلا أحمد محمد حسنين رئيس الديوان بيانًا باسم جلالته، أشاد فيه بفضل الاتحاد ونوّه إلى أن جلالته بدأ منذ أمس (٣ فبراير) يستدعى بعض المجتمعين ليدعوهم إلى تأليف وزارة قومية، ولكن قبل أن تبدأ المشاورات طلب إليه السفير البريطانى استدعاء النحاس باشا وتكليفه بتشكيل الوزارة أو أن يقبل جلالته من يقترحه النحاس باشا للوزارة، فأجابه جلالته بأنه كان قد قرر فعلًا قبل طلبه أن يستدعى النحاس ورؤساء الأحزاب لاستشارتهم فى تأليف وزارة قومية تواجه صعوبات البلاد الداخلية والخارجية، وبعد انتهاء مشاورات أمس طلب السفير البريطانى مقابلة رئيس الديوان وأخبره أنه علم أن النحاس رفض فكرة الوزارة القومية وطلب منه أن يرفع إلى جلالة الملك نصيحة السفير أن يكلف النحاس بتأليف وزارة وفدية، فرد عليه رئيس الديوان بأن المسألة لا تزال تبحث مع النحاس ورؤساء الأحزاب، وأن السفير طلب اليوم (٤ فبراير) مقابلة رئيس الديوان، وسلمه إنذارًا هذا نصه: «إذا لم أسمع قبل الساعة السادسة مساء أن

النحاس باشا قد دُعى لتأليف وزارة فإن جلالة الملك فاروق يجب أن يتحمل ما يترتب على ذلك من نتائج»

Unless I hear by 6 P. M. that Nahas Pasha has been asked to form a cabinet His Majesty King Farouk must accept the consequences.

وختم البيان بدعوة المجتمعين إلى تبادل الرأى فى هذا الموقف، وانصرف جلالة الملك تاركًا لهم حرية التشاور فى الأمر.

تشاور المجتمعون فيما ذا يكون الردّ على الإنذار، وكانت الفكرة الغالبة أن تؤلف وزارة قومية برآسة النحاس، ولكن النحاس رفض فكرة الوزارة القومية، وكانت عاقبة هذا الرفض أن وقع هذا الحادث الذى يعد من الأحداث الخطيرة فى تاريخ مصر الحديث، وانتهى المجتمعون إلى الاحتجاج على الإنذار، وكتب الاحتجاج ووقعوا عليه جميعًا، وهذا نصّه: «أن فى توجيه التبليغ البريطانى اعتداء على استقلال البلاد ومساسًا بمعاهدة الصداقة، ولا يسع الملك أن يقبل ما يمس استقلال البلاد ويخل بأحكام المعاهدة».

وعاد جلالة الملك إلى الاجتماع، وعلم بما تم عليه الاتفاق من الاحتجاج، فاقرّه وأظهر ارتياحه، وسلم نصّ الاحتجاج إلى حسنين باشا ليوصله إلى السفير.

حضور الدبابات

حمل رئيس الديوان إلى السفير البريطانى نصّ الاحتجاج، فأجاب بأن هذا ليس ردًّا، وأنه سيحضر لمقابلة جلالة الملك فى الساعة التاسعة مساء، وعاد حسنين باشا إلى القصر وأخبر المجتمعين بجراب السفير، فانصرفوا بعد أن طلب إليهم أن يكونوا على أهبة الحضور لاحتمال دعوتهم إلى اجتماع ثان.

وقبيل هذا الموعد جاءت دبابات بريطانية مسلحة بالمدافع ورابطت أمام القصر بشكل تهديدى، ثم حضر السفير البريطانى يصحبه الجنرال استون قائد القوّات البريطانية فى مصر وقتئذ، وبعض الضباط البريطانيين مسلحين

بالمسدسات ودخل السفير والجنرال استون إلى غرفة جلالة الملك واجتمعا به بحضور أحمد محمد حسنين، وكان السفير يحمل ورقة بالتنازل عن العرش، فاختلى أحمد محمد حسنين بجلالة الملك وأسدى إليه النصيحة بقبول الإنذار، فقبله.

اجتماع الساعة العاشرة مساء

بعد أن انتهت مقابلة السفير لجلالة الملك عاد ومن معه إلى دار السفارة، واستدعى رئيس الديوان الزعماء للاجتماع ثانية، فتكامل عددهم فى نحو الساعة العاشرة مساء.

وحضر جلالة الملك الاجتماع وقال للمجتمعين: «اعتبروا ما دار بينكم من الحديث وما قررتموه اليوم كأن لم يكن، وأكلفك يا نحاس باشا بتشكيل الوزارة»

فاعتذر النحاس لجلالة الملك وطلب إعفاءه من هذه المهمة! ولكن جلالة الملك أصرّ على أمره بتأليف الوزارة.

عندئذ قال أحمد ماهر: «كنت أظن أن النحاس باشا وهو كما يقول عن نفسه زعيم البلاد وصاحب معاهدة الشرف والاستقلال يرفض تشكيل الوزارة، أما وقد قبلها فإنى أعلن فى حضرة مليك البلاد أن النحاس باشا يتولى الحكم الليلة مستندًا إلى أسنّة رماح الإنجليز!».

فقال النحاس: «لست أنا الذى يستند إلى أسنّة الرماح»، فقال إسماعيل صدقى: أظن أن رفعتكم وصلتم إلى هنا بعد انصراف الدبابات!».

فتدخل جلالة الملك فى النقاش وأشار على المتحدثين بالسكوت، وكرر أمره إلى النحاس بتأليف الوزارة، وطلب إليه أن يذهب إلى السفير البريطانى ويبلغه نبأ تكليفه تأليف الوزارة.. وانتهى الاجتماع على ذلك.

ذهب النحاس إلى السفير البريطانى وأبلغه بما حدث وبأن جلالة الملك كلّفه بتأليف الوزارة، وعاد إلى القصر الملكى، وأدلى بحديثه مع السفير

البريطانى، فكلفه جلالة الملك بتشكيل الوزارة عاجلاً، فذهب النحاس إلى دار صهره أحمد بك حسين بالجيزة حيث كان يقيم، واجتمع ببعض أعضاء حزبه، فاتفقوا على أن يكتب النحاس إلى السفير بسحب الإنذار، فإذا جاء الردّ بسحبه شرع فى تشكيل الوزارة، وقد قبل الإنجليز هذا الحل؛ لأنه لا يعدو أن يكون حلاً شكليًّا لا يحجب ما وقع فعلاً من التدخل البريطانى السافر، وتبادل النحاس والسفير فى هذا الصدد الكتابين الآتيين:

كتاب النحاس إلى السفير

«يا صاحب السعادة.

«لقد كلفت بمهمة تأليف الوزارة وقبلت هذا التكليف الذى صدر من جلالة الملك بما له من الحقوق الدستورية وليكن مفهومًا أن الأساس الذى قبلت عليه هذه المهمة هو أنه لا المعاهدة البريطانية المصرية ولا مركز مصر كدولة مستقلة ذات سيادة يسمحان للحليفة بالتدخل فى شؤون مصر الداخلية وبخاصة فى تأليف الوزارات أو تغييرها.

«وإنى آمل يا صاحب السعادة أن تتفضلوا بتأييد يتضمن ما فى خطابى هذا من المعانى وبذلك تتوطد صلات المودّة والاحترام المتبادلين وفقًا لنصوص المعاهدة

«وتفضلوا يا صاحب السعادة بقبول فائق احترامى».

٥ فبراير سنة ١٩٤٢.

جواب السفير

«يا صاحب المقام الرفيع.

«لى الشرف أن أؤيد وجهة النظر التى عبر عنها خطاب رفعتكم المرسل منكم بتاريخ اليوم وإنى أؤكد لرفعتكم أن سياسة الحكومة البريطانية قائمة على تحقيق التعاون بإخلاص مع حكومة مصر كدولة مستقلة وحليفة فى تنفيذ

المعاهدة البريطانية المصرية من غير أى تدخل منها فى شؤون مصر الداخلية ولا فى تأليف الحكومات أو تغييرها.

«وإننى لأنتهز هذه الفرصة لأؤكد لرفعتكم فائق احترامى»

ومن ثم ألّف النحاس الوزارة.

الرأى فى حادث ٤ فبراير

من الثابت أن أحمد محمد حسنين رئيس الديوان الملكى نصح جلالة الملك بعد حضور الدبابات البريطانية بقبول الإنذار، وقد جاءت هذه النصيحة متأخرة عن الوقت المناسب، وكان يجب أن تبدى قبل حضور الدبابات، بل قبل الإنذار، لأنه كان على علم بنية الإنجليز فى إسناد رآسة الوزارة إلى النحاس، ولم يكن الأمر يستوجب هذه الضربة الأليمة التى صوبت إلى الاستقلال والعرش معًا.

ولا شك أن المسئول الأوّل عن حادث ٤ فبراير هو العدوان البريطانى؛ لأن هذا العدوان هو أساس الإنذار، وكان مظهره حضور الدبابات لتهديد جلالة الملك، وقد كان الإنجليز جادّين فى هذا التهديد، لأنهم وهم محتلون للبلاد كانوا يعتقدون فى رجال القصر وبعض رجالات مصر ممن لهم صلة وثيقة بالقصر أنهم على اتصال بالمحور، فاعتزموا أن يضربوا ضربة تجمع بين إذلال العرش وبين إرضاء الأغلبية الوفدية التى كان النحاس على رأسها، وهم يعلمون أن رؤساء هذه الأغلبية يرون فى ولايتهم الحكم أوّل وأهم هدف يسعون إليه، ولا يهمهم غير ذلك، ولا يتحرجون من سلوك أى طريق يؤدّى بهم إليه.

إن الظروف الملابسة ليوم ٤ فبراير كانت تدل قطعًا على أن الخطر على العرش لم يكن صوريا، بل كان جديا واقعيا، وقد وقع مثله ضدّ الشاه رضا بهلوى إمبراطور إيران فى سبتمبر سنة ١٩٤١، أى فى وقت معاصر لأربعة فبراير سنة ١٩٤٢، إبان الحرب العالمية الأخيرة، فإن الإنجليز وحلفاءهم

الأمريكان قد شكّوا فى ولائه لهم وميوله نحو المحور، ومع ان إيران لم يكن يربطها بالحلفاء أى عهد أو محالفة، فإنهم احتلوا بعض مواقعها وتدخلوا فى شئونها، وفى أخطر هذه الشئون، وأجبروا الإمبراطور على التنازل عن العرش، وتنازل عنه فعلًا تحت تأثير الضغط والإكراه.

وفى ظروف مماثلة إبان الحرب العالمية الأولى - فى ديسمبر سنة ١٩١٤ - أحدق الخطر أيضًا بعرش مصر، إذ خلع الإنجليز الخديو عباس الثانى لمجرد اتهامه بالانحياز إلى أعدائهم.

فالخطر كان ولا شك محدقًا بالعرش فى فبراير سنة ١٩٤٢، والإنجليز لا يتورعون عن التدخل فى شئون البلاد الداخلية والعبث باستقلالها فى سبيل تحقيق أغراضهم، وقد كانوا فى ذلك الوقت فى حالة عصبية شديدة، والأخطار تهدد كيانهم من جراء تقدم قوات المحور فى شمال أفريقيه واقترابهم من مصر، وفى الوقت نفسه شهدوا بأعينهم فى أواخر عهد وزارة سرى باشا المظاهرات الصاخبة فى شوارع العاصمة تهتف «تقدم يا روميل! إلى الأمام يا روميل!» وسرى باشا ملتزم بإزائها موقف الصمت والجمود، فاجتمعت هذه الظروف وجعلتهم برتابون فى موقف جلالة الملك، ومن هنا أحدق الخطر بالعرش، والنحاس لم يكن مسئولًا عن هذا الخطر، ولكن مسئوليته تبدأ من يوم أن علم برغبة الإنجليز فى إسناد رآسة الوزارة إليه، وقد كان ولا ريب عالمًا بهذه الرغبة قبل يوم ٤ فبراير، راضيًا عنها، بل مغتبطًا بها متلهفًا على تنفيذها، وعلم بحديث السفير البريطانى مع رئيس الديوان بأنه إذا لم يقبل تأليف وزارة قومية فليؤلف وزارة وفدية، وهذا ما جعله يسير فى أنانيته إلى الشوط الأخير، وتدل الظروف والملابسات على أن أمر هذا الانقلاب قد دبّر بليل، وكان السفير بين الإنجليز والوفد هو أمين عثمان الذى كان موضع ثقتهما معًا، وقد انتهزها النحاس فرصة ليعود إلى الحكم منفردًا، ويؤلف وزارة وفدية لحمًا ودمًا، وكان واجبًا عليه فى هذه الملابسات الخطيرة أن يقبل تأليف وزارة قومية، فإنه فى هذه الحالة يكون على الأقل قد استجاب إلى رغبة جلالة الملك الذى كان يدعوه قبل الإنذار إلى تأليف هذه الوزارة، وكانت استجابته فى

هذه الحالة لرغبة قومية - لا لإنذار أجنبي مسلح - تعدّ موقفًا سلبيًا يحفظ للبلاد كرامتها، والائتلاف قد يكون علاجًا للأزمات السياسية، ولا شك أن البلاد في ذلك الحين كانت تواجه أزمة من أخطر الأزمات؛ وهذا الموقف العصيب كان يستلزم الائتلاف بين الأحزاب، حتى ولو كان الائتلاف في نظر النحاس محظورًا، لأن الضرورات تبيح المحظورات، ولكنه رفض فكرة الائتلاف بتاتًا، واحتمل بذلك مسئولية كبرى؛ إذ كان هو المسئول الثاني عن حادث ٤ فبراير، وضاعف في هذه المسئولية أنه كان في وزارته مواليًا للإنجليز، معتمدًا عليهم في حلّ الأزمات بينه وبين القصر، وليس هذا من الاستقامة ولا من الوطنية في شيء، وقد تعددت مظاهر ولائه للإنجليز كما سيجيء بيانه.

تأليف وزارة النحاس

في يوم الجمعة ٦ فبراير سنة ١٩٤٢ صدر المرسوم الملكي بتأليف وزارة النحاس الخامسة على النحو الآتي: مصطفى النحاس للرآسة والداخلية والخارجية. عثمان محرم للأشغال. مكرم عبيد للمالية. أحمد نجيب الهلالي للمعارف. أحمد حمدي سيف النصر للدفاع. عبد السلام فهمي جمعه للزراعة. علي زكي العرابي للمواصلات. محمد صبري أبو علم للعدل. عبد الفتاح الطويل للصحة. علي حسين للأوقاف. كامل صدقي للتجارة والصناعة.

تعديلات في الوزارة

وفي ٣١ مارس سنة ١٩٤٢ عين فؤاد سراج الدين وزيراً للزراعة على أثر انتخاب عبد السلام جمعه رئيسًا لمجلس النواب.

وقد أعاد النحاس وزارتي التموين والوقاية المدنية، وكان قد استغنى عنهما في بدء تأليف وزارته، ففي مايو سنة ١٩٤٢ عين أحمد حمزه وزيرًا للتموين، ومصطفى نصرت وزيرًا للوقاية المدنية، وعين محمد عبد الهادي الجندي وزيرًا للأوقاف بدلاً من علي حسين الذي استقال لمرضه، ونقل عبد الفتاح الطويل إلى المواصلات بدلاً من علي زكي العرابي الذي عين رئيسًا لمجلس الشيوخ،

وعين عبد الحميد عبد الحق وزيرًا للشئون الاجتماعية والدكتور عبد الواحد الوكيل وزيرًا للصحة.

وفى يونيه سنة ١٩٤٣ عين فؤاد سراج الدين وزيرًا للداخلية مع قيامه بأعمال وزارة الشئون الاجتماعية، ونقل عبد الحميد عبد الحق إلى الأوقاف، ومصطفى نصرت إلى الزراعة، وعين كامل صدقى وزير المالية رئيسًا لديوان المحاسبة، وأمين عثمان وزيرًا للمالية، وفهمى حنا ويصا وزيرًا للوقاية المدنية.

انتخابات مارس سنة ١٩٤٢

استصدرت الوزارة مرسومًا بحل مجلس النواب وإجراء انتخابات جديدة

وقد بُذلت مساع عدّة لإعادة الائتلاف والاتفاق بين الأحزاب على توزيع المقاعد النيابية، ولكن لم يتم الاتفاق والتفاهم المنشود.

وأصدر الأحرار الدستوريون والسعديون قرارًا بمقاطعة الانتخابات، وبنوه على أنهم اشترطوا لدخول الانتخابات رفع الأحكام العرفية ورفع الرقابة على الصحف لضمان حرية الانتخابات، ولم تقبل الوزارة شرطهم فقاطعوها، وأسفرت الانتخابات عن أغلبية وفدية كبرى.

وكذلك أجريت انتخابات أعضاء مجلس الشيوخ فى الدوائر التى خرج أعضاؤها بالقرعة فى مارس سنة ١٩٤١ لمناسبة التجديد النصفى للمجلس، فأسفرت أيضًا عن أغلبية وفدية كبرى.

واستصدرت الوزارة مرسومًا فى ٢٢ فبراير سنة ١٩٤٢ بإبطال مرسوم ٢٤ مارس سنة ١٩٤١، الصادر فى عهد وزارة حسين سرى فيما قضى به من تعيين أعضاء لمجلس الشيوخ خلفًا للأعضاء المعينين الذين خرجوا بالقرعة، وأسقط المرسوم الجديد عضوية هؤلاء الشيوخ بحجة أن تعيينهم كان يجب أن لا يحدث إلّا بعد إجراء الانتخابات فى الدوائر التى خرج أعضاؤها بالقرعة فى التجديد النصفى.

وعينت الوزارة بدلًا من الذين أبطلت تعيينهم شيوخًا آخرين معظمهم من الوفديين.

اجتماع البرلمان

افتتح البرلمان يوم الاثنين ٣٠ مارس سنة ١٩٤٢، وكان يرأس جلسة الافتتاح محمد محمود خليل رئيس مجلس الشيوخ.

وتلا النحاس خطبة العرش، وهى رابع خطبة عرش ألقاها فى البرلمان، وثانى خطبة فى عهد جلالة الملك فاروق.

وانتخب مجلس النواب عبد السلام جمعه نائب طنطا رئيسًا له.

وفى مايو سنة ١٩٤٢ عين على زكى العرابى رئيسًا لمجلس الشيوخ بعد انتهاء مدة محمد محمود خليل.

واجتمع البرلمان فى دورته الثانية للهيئة النيابية الثامنة يوم الخميس ١٩ نوفمبر سنة ١٩٤٢، وهى الدورة الثانية فى عهد وزارة النحاس، ورأس جلسة الافتتاح على زكى العرابى رئيس مجلس الشيوخ، وحضر الحفلة جلالة الملك، وألقى النحاس خطبة العرش.

واجتمع مجلس النواب يوم ١٩ نوفمبر وأعاد انتخاب عبد السلام جمعه رئيسًا له.

واجتمع فى دورته الثالثة يوم الخميس ١٨ نوفمبر سنة ١٩٤٣، ورأس جلسة الافتتاح على زكى العرابى رئيس مجلس الشيوخ، وحضر جلالة الملك الاجتماع، وتلا النحاس خطبة العرش، وأعاد مجلس النواب انتخاب عبد السلام جمعه رئيسًا له.

أعمال وزارة النحاس

وضعت هذه الوزارة قانون تخفيض سنّ المعاش لمستشارى محكمة النقض إلى الستين، بعد أن كانت الخامسة والستين، ومساواتهم فى ذلك بمستشارى

محكمة الاستئناف، ولم تكن الوزارة موفقة فى إصدار هذا القانون؛ لأن ما ينبغى لمحكمة النقض من الاستقرار والتفرغ لوضع المبادئ القانونية يقتضى جعل سن التقاعد لمستشاريها أبعد مدى من سن التقاعد لمستشارى الاستئناف.

إنشاء ديوان المحاسبة

ومن أعمالها النافعة إنشاء «ديوان المحاسبة» سنة ١٩٤٢، وقد عهد إليه بالإشراف على تحصيل الإيرادات وإنفاق أموال الدولة فى الإغراض المخصصة لها، وكان إنشاؤه استجابة لرغبة برلمانية قديمة أبداها مجلس النواب الأوّل سنة ١٩٢٤، وقد أظهرت التجارب أن هذا الديوان أدّى ويؤدّى للدولة أجلّ الخدمات بمراقبته الوزارات فيما تنفقه من الأموال العامة وكشف كثير من التصرفات غير القويمة التى ترتكب فى مختلف الوزارات والدواوين، وهو كذلك يحدّ من سريان الفساد فيها.

ومن الأعمال النافعة لهذه الوزارة أنها وضعت قانون نظام هيئات البوليس.

وجعلت التعليم الابتدائى بالمجان.

وأصدرت قانون استعمال اللغة العربية فى مكاتبات الشركات ومحرراتها وسجلاتها ودفاترها.

وقانون تحويل الدين العام، وقد أقبل المصريون على الاكتتاب فى سندات الدين بعد تحويله إقبالاً عظيما.

وقانون استقلال القضاء الذى كفل للقاضى مبدأ عدم العزل.

وقانون تخفيض الضريبة عن صغار الملاك الزراعيين وذلك بإعفاء من لا تتجاوز الضريبة المربوطة على جميع أطيانه خمسين قرشا من هذه الضريبة إعفاءً كاملا، وزيادة نسب التخفيض عما عدا هؤلاء من صغار الملاك وهم الذين لا تتجاوز الضريبة المربوطة على أطيانهم عشرة جنيهات فى السنة.

وقانون عقد العمل الفردى.

وأقرت قانون نقابات العمال، وكان متعثرًا فى سيره.

ووضعت قانون البلديات.

ووضعت قانونًا جديدًا للتعاون يكفل لمنشآته العون والمساعدة، وجعلت الحكومة جمعيات التعاون واسطة لإيصال مواد التموين إلى أعضائها فساعد ذلك على انتشارها.

وأكملت إنشاء جامعة فاروق الأوّل بالإسكندرية.

وأنشأت مدرسة ثانوية بالخرطوم.

وأنشأت مشروع المجموعات الصحية الذى وضعه الدكتور عبد الواحد الوكيل وأصدرت من أجل ذلك قانون تحسين الصحة القروية، ودخل هذا القانون فى دور التنفيذ فى عهد هذه الوزارة، والمجموعة الصحية تشمل عيادة طبية مجانية أشبه بمستشفى، ودارًا للخدمة الصحية، ودارًا لرعاية الأمومة والطفولة ومغسل ثياب وما إلى ذلك.

وباء الملاريا
(١٩٤٢ - ١٩٤٥)

ظهر هذا الوباء فى مديريتى أسوان وقنا سنة ١٩٤٢ نتيجة لدخول بعوضة (الجامبيا) من الجنوب بواسطة الطائرات البريطانية أثناء الحرب العالمية، وقد ثبت من الحقائق والبحوث العلمية والفنية أن هذه البعوضة لم توجد من قبل فى أى مكان من البلاد المصرية أو شمالى السودان قبل الحرب، فلما اشتدّ القتال فى سنة ١٩٤٢، كانت منطقة البحر الأبيض المتوسط غير مأمونة، فكانت الطائرات البريطانية التى تقصد مواقع الجيش الثامن بشمال أفريقية تسلك طريق غرب أفريقية - الخرطوم - وادى حلفا - القاهرة، ولم تعن السلطات البريطانية فى السودان بتطهير الطائرات التى تقصد وادى حلفا - فمصر، ومن هنا تسربت بعوضة الجامبيا إلى النوبة، وظهرت لأوّل مرة فى

قرية أبى سنبل فى أبريل سنة ١٩٤٢، وانتقل الوباء إلى أسوان ومنها انتشر بواسطة القطارات والبواخر إلى المديريات الجنوبية.

وقد تفشى هذا الوباء فى مديريتى أسوان وقنا، وبلغ عدد من أصيبوا به ٢٤٩٧٩٩، مات منهم ٢٠٤١٦، أى بنسبة ٨٪ فى المائة من المصابين، وارتفعت نسبة الوفيات نظرًا لسوء الحالة الغذائية للسكان ولتعرض المصابين لرداءة الجو بسبب سوء الكساء.

واشتدت وطأة الوباء فى شتاء سنة ١٩٤٤، وقضى جلالة الملك يوم ١١ فبراير سنة ١٩٤٤، وهو يوم عيد ميلاده السعيد، فى منطقة الوباء فى القرى المجاورة للأقصر وطاف بها متفقدًا مواسيًّا المصابين وذويهم، وتبرع بعشرة آلاف جنيه لمنكوبى مديريتى قنا وأسوان، ورأى من سوء حالة المنكوبين ما جعله بعد عودته يشدّد النكير على الوزراء المختصين فى تراخيهم فى مقاومة هذا الوباء، وكان لهذه الحركة الطيبة من جلالة الملك أثرها فى حفز الحكومة إلى مضاعفة الجهود لمقاومته، والتخفيف عن المنكوبين.

وكافحت الحكومة الوباء قدر ما استطاعت، وأنشأت منطقة حصار فى أسيوط لمنع تسرب بعوضة الجامبيا شمالاً، واتخذت الإجراءات الصحية لتطهير جميع وسائل النقل من أسيوط إلى الشمال بطريق النهر أو السكك الحديدية أو الطائرات.

وتمكنت الحكومة من استئصال هذا الوباء فى فبراير سنة ١٩٤٥ على عهد وزارة أحمد ماهر.

المآخذ على وزارة النحاس فى السياسة العامة

إن أوّل ما يؤخذ على النحاس فى وزارته سنة ١٩٤٢ – سنة ١٩٤٤ أنه ساير الإنجليز وعاونهم بشكل لا يتفق مع الواجبات الوطنية.

فسمح لأنصاره أن يهتفوا بحياة إنجلترا فى فناء رآسة مجلس الوزراء، لمناسبة قدوم السفير البريطانى السير مايلز لامبسون (لورد كيلرن) لتهنئته

بالوزارة، وهذا ما لم يحدث فى عهد أى وزارة من قبل ولا من بعد.

وأقام له حفل تكريم كبرى مساء ١٢ يناير سنة ١٩٤٣ بسراى الزعفران لمناسبة الإنعام عليه بلقب لورد إذ صار «لورد كيلرن».

وما كان يجوز لرئيس وزارة مصر أن يقيم حفلة تكريم لممثل الدولة الغاصبة وقد تبادل وإياه فى هذه الحفلة خطبتين اشتملتا على شتى المعانى المنافية لكرامة البلاد وعزتها وحقوقها.

فما قاله النحاس فى خطبته مخاطبًا السفير البريطانى: «لقد رأينا أيها الصديق العزيز كيف كنت تعمل فى تلك الساعات التى سبقت مولد المعاهدة، ولم تكن تلك الساعات التى سجلها التاريخ هيّنة على الدوام، فقد كان من المحتمل أن يعترض طريقنا إلى الصداقة والتحالف كثير من العقبات، ولكنكم كرستم جهودكم دون كلال فى صدق عاطفة وسعة إدراك لنجاح المفاوضات، وإذا كانت المفاوضات قد كللت بالنجاح فإليكم يرجع الفضل الأكبر فى نجاحها، وهكذا انقضت فترة طويلة من الخلاف فطوى البلدان كتاب الماضى وتفتحت أمامها صفحة بيضاء سجلا عليها بمداد الإخلاص صداقتها وآمالها المشتركة».

ولم يفت السفير البريطانى أن ينتهز هذه الفرصة ويجيب على هذه العبارات المهينة والمعانى الذليلة بما ينم عن السياسة الاستعمارية التى تضمرها بريطانيا لمصر، فقال فى خطبته ضمن ما قال:

«لننتقل الآن إلى الكلام فى المعاهدة وقد أسهب رفعة رئيس الوزراء مرة أخرى فى الثناء على الدور الذى قمت به فى هذا العمل، ولكن العالم كله يعلم أن رفعة النحاس باشا هو صاحب اليد الطولى فى إنشائها» إلى أن قال:

«وإنه ليجب على كل إنسان أن يسلم - بصرف النظر عن العاطفة والتقاليد - بأن القدر والجغرافيا هما اللذان قضيا بارتباط بلدينا لمصلحتهما المتبادلة، فكل منهما فى احتياج إلى الآخر، ولا شك أن العناية الإلهية أرادت بهما خيرًا عندما شاءت بأن تكون بريطانيا شريكة مصر فى الشؤون العالمية،

وهى الدولة الأوروبية العظيمة الوحيدة التى تتوقف مصلحتها الحقيقية على الاحتفاظ بسلامة كيان الأراضى المصرية، هذا على الأقل هو رأيى المتواضع فى قيمة هذه المعاهدة».

فالنحاس فى خطبته يمجد المعاهدة التى أقرت الاحتلال البريطانى وأهدرت وحدة مصر والسودان، وهذا التمجيد قد أضعف ولا شك موقف مصر فى التحلل منها، والسفير البريطانى يجهر بحاجة مصر إلى مشاركة بريطانيا إياها فى شئونها السياسية ودفاعها عن سلامة أراضيها.. أليس فى ثنايا هذا الكلام إيذان باستمرار سيطرتها الاستعمارية عليها؟ فكيف يقبل رئيس وزارة مصر أن يدلى بمثل هذه التصريحات المسيئة إلى قضية البلاد وأن يستمع إلى تلك اللغة الاستعمارية فى حفلة رسمية يقيمها هو تكريمًا للسفير البريطانى؟ لقد كان للنحاس مندوحة عن عدم إقامة مثل هذه الحفلة، ولكن لعله أراد أن يرد الجميل إلى من كان سببًا فى ولايته الحكم وتمكينه منه، وكان يجدر به أن يترفع عن رد الجميل على حساب استقلال البلاد وكرامتها.

ثم إنه طوال وزارته لم يعمل عملاً ما فى استخلاص حقوق البلاد من الإنجليز فى الوقت الذى كانت كل موارد البلاد رهن تصرفهم إبان الحرب، فلقد كانت الحملة الألمانية الإيطالية على أبواب مصر، وكان الإنجليز وحلفاؤهم يعتمدون على ما أمدّتهم به البلاد من مواد التموين وانتظام مواصلاتهم وتسهيل نقل جنودهم إلى مواقع القتال واستتباب الأمن فى هذه الفترة العصيبة، وكانت الفرصة مواتية للنحاس وقد بذل لهم كل هذه الخدمات أن يستخلص منهم حقوق البلاد أو يقيدهم على الأقل بتصريحات ووعود واضحة فى الجلاء تستند إليها مصر بعد انتهاء الحرب، لأن الأمم المناضلة عن حقوقها يجب عليها أن تستفيد من الفرص الدولية، ولا ريب أن تفويت هذه الفرص قد يضيع عليها حقوقها.

كان واجبًا على النحاس وقد ولى الحكم بسند من الإنجليز أن لا ينسى مذكرته إلى الحكومة البريطانية فى أبريل سنة ١٩٤٠ حين كان فى المعارضة، إذ كانت أولى مطالبه فيها أن تصرح بريطانيا من الآن (أى من سنة ١٩٤٠) بأنه

عند ما تضع الحرب العالمية أوزارها تجلو القوات البريطانية جميعها من الأراضى المصرية، فلماذا وقد ولى الحكم سنة ١٩٤٢ قد نسى ذلك كله فلم يطالب بريطانيا بما طالبها به سنة ١٩٤٠؟ أم تراه يطلب هذه المطالب وهو فى المعارضة ثم يغفلها وهو فى الحكم؟

لقد ترك هذه المطالب الجوهرية جانبا وأغفلها ولم يفاتح الإنجليز فيما هو مقابل مساعداته لهم ومناصرته إياهم.

ولا شك أن الإنجليز قد اغتنموا هذه الفرصة فاستفحل طغيانهم فى مصر سياسيًّا واقتصاديًا وعسكريًا، وزاد عدوانهم فى السودان وأمعنوا فى فصله عن مصر، وأنشأوا المجلس الاستشارى فى شمال السودان سنة ١٩٤٣، وكان بمثابة فصل عملى للسودان عن مصر وفصل شمال السودان عن جنوبه، ولم يحرك النحاس ساكنًا بإزاء هذا العدوان، وكل ما حصل عليه من السفير البريطانى هو وعد من الحكومة البريطانية بأنها ستبذل معاونتها ليتحقق لمصر أن تمثل فى جميع مفاوضات التى تمس مصالحها مباشرة وإنها لن تدخل فى أثناء هذه المفاوضات فى مناقشة أى شىء يمس مصالح مصر المباشرة دون تبادل الرأى مع الحكومة المصرية.

وهو تصريح لا أهمية له ولا يحقق لمصر هدفًا واحدًا من أهدافها القومية.

استغلال الأحكام العرفية

عارض الأعضاء الوفديون بمجلس الشيوخ فى إعلان الأحكام العرفية عندما عرض على البرلمان مرسوم إعلانها، وجعل النحاس إلغاءها من أهم مطالبه فى مذكرة الوفد التى قدمها فى أبريل سنة ١٩٤٠، ونعى فى خطابه الذى ألقاه يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩٤٠ على وزارة على ماهر إعلانها الأحكام العرفية فى غير ضرورة، كما نعى عليها أنها اتخذتها وسيلة لاضطهاد خصومها، ولكنه لم يكد هو يتولى الحكم فى فبراير سنة ١٩٤٢ حتى استند إلى الأحكام العرفية، واتخذ منها وسيلة لما كان يأخذ على خصومه من الاضطهاد وتكميم الأفواه، وفى الحق أن وزارة على ماهر التى أعلنت هذا النظام لم تتخذه ذريعة

للكيد لخصومها، ولم تعتقل أحدًا من المصريين، فى حين أن النحاس قد استغل الأحكام العرفية إلى مدى بعيد بل اغتبط بقيامها واستمرارها، حتى أنه حينما استسلمت إيطاليا وأشرفت الحرب العالمية الثانية على نهايتها أعلن أن الأحكام العرفية باقية حتى تنتهى الحرب مع اليابان..!

واستغل هذا النظام فى اعتقال خصومه والإساءة إليهم، فاعتقل على ماهر فى حرم مجلس الشيوخ سنة ١٩٤٢، واعتقل مكرم عبيد وبعض أنصاره سنة ١٩٤٤، ومنع الصحف من نشر آراء المعارضين ومقالاتهم، واعتقل بعض الضباط وبعض المدنيين لمجرد الاشتباه فى ولائهم للوفد.

واستغلّ المحامون الوفديون هذا النظام، فسعوا بالوساطات فى القضايا العسكرية لإخراج المتهمين فى هذه القضايا أو إلغاء الأحكام الصادرة فيها أو تخفيفها، وصارت هذه المحاكمات وما اتخذوا فيها من وساطات غير مشروعة مغنمًا كبيرًا لهم، ومصدرًا جديدًا لثرائهم.

المحسوبية والاستثناءات

قال النحاس فى تصريح للصحفيين فى بداية عهد وزارته: لقد يدهش بعضكم من أنى ألفت حكومة وفدية خالصة فى مثل هذه الأوقات الدقيقة، ولكنى رأيت من الواجب الوطنى وتمام الحرص على المصلحة العامة أن أفعل ذلك لأن تجاريب الماضى الأليمة هزّت كيان البلاد هزات عنيفة لا تزال عالقة بالأذهان ولا نزال ننادى بأن تشكيل الوزارة من عناصر مختلفة متباينة لا يجدى على البلد نفعًا ولا نرجو معه لمكروه دفعًا، إلى أن قال: إن وزارته وفدية خالصة، ولكنها ستحكم حكمًا قوميًّا كمصريين لا كحزبيين وإننا لا نستطيع أن ننسى مزالق الأهواء الحزبية والنزوات السياسية إذا سيطرت على تصريف الحكم وأن مصر فى أشدّ الحاجة إلى مواصلة العمل متحدة متآزرة لتحقيق آمالها والمحافظة على كرامتها.

وعد النحاس إذن أن يحكم البلاد حكمًا قوميًّا، ولكنه مع الأسف حكمها حكمًا حزبيًّا بحتًا، فأغدق الدرجات الاستثنائية والترقيات والعلاوات على

أنصاره الحزبيين، وأقاربه وأصهاره الأقربين منهم والأبعدين، وأسرفت وزارته في المحسوبيات والاستثناءات، في مختلف الدواوين والوزارات.

وترك النحاس أصهاره وأنصاره والمقربين إليه يستأكلون الناس، ويستغلون النفوذ، ويثرون بطرق غير مشروعة، وكان يمكنه بلا مراء أن يمنع هذه المساوئ، ولكنه لم يفعل، بل أقرّها، وكان عالمًا بها مشجعًا عليها، ينقم على كل من يتصدى لوقفها أو وضع حدٍّ لها، وهذه التصرفات قد أثرت كثيرًا في سمعة حكومة الوفد حتى في نظر الموالين لها؛ لأن العدل والنزاهة فرض واجب على كل حكومة وهما أساس الحكم الصالح والملك الدائم.

فصل الموظفين

أحالت هذه الوزارة بعض الموظفين الإداريين إلى المعاش بعد أن اضطرتهم إلى طلب التقاعد مع تسوية حالتهم.

وأحالت الدكتور عبد الرزاق السنهوري وكيل وزارة المعارف إلى المعاش، ولم يكن لهذه الإحالة مبرر ولا مسوغ، وليس لها من سبب سوى أنه ليس وفديًا، ومع أن الحديث كان قد استفاض بأنه سينقل إلى محيط القانون بتعيينه مستشارًا ملكيًّا لوزارة العدل لكي ينقطع إلى الحياة التشريعية ويتم مهمته في وضع القانون المدني الجديد، لكن الأمر قد انتهى باحالته إلى المعاش، فأسف ذوو الرأي الصائب لهذا الإجراء غير الموفق.

فصل مكرم من الوزراة
(مايو سنة ١٩٤٢)

طلبت الوزارة من اللجنة المالية الموافقة على منح استثناءات لموظفين وفديين، وكان مكرم عبيد بوصفه وزيرًا للمالية رئيس هذه اللجنة، فقررت اللجنة عدم الموافقة على هذه الاستثناءات، وقدمت مذكرة بقرارها إلى مجلس الوزراء في مايو سنة ١٩٤٢، وبنت رأيها على أن الترقيات الاستثنائية فيها إجحاف بحقوق الموظفين الذين يراد تخطي دورهم في الترقية، هذا إلى ما في

إجابة الطلبات الاستثنائية من خطورة لأن فى مختلف الوزارات والمصالح عددًا كبيرًا من الموظفين الأكفاء الممتازين لا يقلون كفاءة وإخلاصًا عن زملائهم المطلوب لهم الترقيات الاستثنائية، بل إن بعضهم أقدم فى التخرج والتعيين والترقية، فإذا ما قصر الاستثناء على فئة من الموظفين وانفردوا بالترقيات والعلاوات دون سواهم يتسرب التذمر إلى نفوس الآخرين وتسود حالة اضطراب وتقلقل بين الموظفين تثبط معها هممهم وينخفض تبعًا لذلك مستوى العمل فى المصالح والدواوين، وطلبت اللجنة فى مذكرتها أن يوصد باب الاستثناءات حتى تنجلى الحالة المالية المترتبة على الحرب والتى زادت من أعباء الميزانية، وأن تلتزم الوزارات والمصالح حدود القانون فى الترقيات والعلاوات.

وفى الحق أن حجة اللجنة وجيهة، ومنطقها سديد ورأيها سليم.

ولكن مجلس الوزراء رفض هذه المذكرة، وأقر الترقيات الاستثنائية المطلوبة، ومن هنا حنق النحاس على مكرم وتنكر له لمعارضته طلبات له، إذ كان معظم طلبات الاستثناءات بإيعاز منه وصادرًا عنه.

وزاد فى حنقه أن مكرم رفض تمييز بعض أصهار النحاس فى طلبات تصدير مريبة تقدموا بها إلى وزارة المالية، واستندوا فيها إلى صلتهم برئيس الوزارة، فثارت ثائرة النحاس، وأعلن عدم إمكانه التعاون مع مكرم، وطلب منه أن يستقيل من الوزارة، فرفض أن يستقيل، فرفع النحاس استقالة الوزارة كلها فى مايو ١٩٤٢، وعهد إليه الملك بتأليفها من جديد فألفها دون مكرم[١]، وصارت مؤلفة على النحو الآتى: مصطفى النحاس للرآسة والداخلية والخارجية. عثمان محرم للأشغال. أحمد نجيب الهلالى للمعارف. أحمد حمدى سيف النصر للدفاع. محمد صبرى أبو علم للعدل. عبد الفتاح الطويل للمواصلات. كامل صدقى للمالية. فؤاد سراج الدين للزراعة. محمد عبد الهادى الجندى للأوقاف. عبد الحميد عبد الحق للشئون الاجتماعية. أحمد

(١) يعتبرها البعض وزارته السادسة، والأصح أنها استمرار لوزارته الخامسة.

حمزة للتموين. مصطفى نصرت للوقاية المدنية. الدكتور عبد الواحد الوكيل للصحة. محمود سليمان غنام للتجارة والصناعة.

فصل مكرم من الوفد

وفى يوليه سنة ١٩٤٢ قرر الوفد فصل مكرم وراغب حنا من الوفد.

كان إقصاء مكرم سنة ١٩٤٢، بعد إقصاء النقراشى سنة ١٩٣٧، مظاهر متلاحقة لتنكب الوفد طريق النزاهة والاستقامة فى الحكم، مما كان له أثره فى فساد أداة الحكم وانحطاط المعنويات فى النفوس، فمكرم كان على حق فى معارضة النحاس فى تصرفاته التى مسّت نزاهة الحكم.

على أن الذى يؤخذ عليه بعد انفصاله أنه لم يلتزم جادة الاعتدال والهوادة فى موقفه، بل انضم بكل قوّته إلى خصوم الوفد، وهاجم النحاس والوفد مهاجمة عنيفة، فضاعت الحقائق فى ضجة العنف والخصام، ولو بقى بعد إنفصاله يستنكر مساوئ حكومة الوفد فى اعتدال، وبأسلوب غير أسلوب «الكتاب الأسود»[٢] لكان محتملاً أن يجتذب إليه فريقًا من الوفديين، لأن منهم من غير شك من لم يكن يقرّ مسلك حكومة الوفد فى تصرفاتها المنافية للاستقامة والنزاهة والعدل، حقًّا إن هذا الاحتمال لم يكن له نصيب من الرجحان، لأن معظم الوفديين يهمهم أوّل ما يهمهم أن يؤيدوا هذا الضرب من «الزعامة» فى الخطأ والصواب على السواء، حرصًا على منافعهم التشخصية التى نالوها تحت لواء هذه «الزعامة»، ولكن فى هذه الحالة يكون مكرم قد أدّى واجبه ويَدَع للظروف أن تؤيد حقه وتظهره مع الزمن، هذا هو المسلك السديد الذى قد يفيد فى إصلاح مساوئ الحياة السياسية والحزبية فى هذه البلاد.

---

(٢) هو كتاب أحصى فيه مكرم سيئات حكومة الوفد فى هذا العهد.

إنشاء المجلس الاستشارى لشمال السودان سنة ١٩٤٣

منذ توقيع اتفاقية سنة ١٨٩٩ المشئومة انفرد الإنجليز بإدارة السودان واتخذوه فعلا مستعمرة بريطانية، ولم يكن للمصريين فى حكومته إلاّ نصيب ضئيل أخذ يتقلص مع الزمن.

وفيما يتعلق بنظام الحكم صار الحاكم العام (وهو بريطانى) حاكما مطلقًا تصدر عنه جميع السلطات، وإليه يُرجع الأمر كله.

وفى سنة ١٩١٠ أنشىء مجلس سمى (مجلس الحاكم العام) مؤلف من كبار موظفى حكومة السودان، وكلهم من الإنجليز، ومهمة هذا المجلس معاونة الحاكم العام فى مباشرة سلطاته.

سارت السياسة البريطانية فى طريقها وأخذت بين حين وآخر تبتكر وسائل جديدة ترمى إلى تحقيق غايتها فى جعل السودان مستعمرة إنجليزية.

ومن ذلك أن الحاكم العام أصدر فى سبتمبر سنة ١٩٤٣ (فى عهد وزارة النحاس) قانونًا بإنشاء مجلس سمى (المجلس الاستشارى لشمال السودان)، ورد فى ديباجته أن الغرض من إنشائه تمكين الحاكم العام فيما يتعلق بإدارة شمالى السودان من استشارة أشخاص لهم صفة قيل عنها إنها صفة تمثيلية، والغرض الحقيقى من هذا النظام متابعة سياسة الفصل بين مصر والسودان والفصل بين شمال السودان وجنوبه.

وأبلغ هذا القانون إلى الحكومة المصرية، وعقد أوّل اجتماع للمجلس فى مايو سنة ١٩٤٤، دون أن يتلقى الحاكم العام للسودان أى اعتراض عليه، وهذا التهاون من المآخذ الجسيمة على وزارة النحاس، وقد جاء هذا المسلك ولا ريب جزءًا من خطة الخضوع والخنوع التى أتبعها النحاس بإزاء الاعتداءات البريطانية.

سير الحرب فى صحراء مصر الغربية ومعركة العلمين

فى سبتمبر سنة ١٩٤٠ بدأ زحف القوات الإيطالية بقيادة المارشال جرازيانى على الأراضى المصرية فى الصحراء الغربية، فاحتلت (السلوم) ثم (بقبق).

وفى ١٦ منه احتلت (سيدى برانى)، وتوقف زحفها عند هذه النقطة التى تبعد عن خط الحدود بنحو ٨٨ كيلو مترًا، وأخذ الإيطاليون يتحصنون فيها (انظر هذه المواقع وغيرها فى الخريطة ص ١٢٩).

وفى ديسمبر من تلك السنة كرّ الجيش البريطانى بقيادة الجنرال ويفل على القوات الإيطالية، فانتصر عليها واستولى على سيدى برانى بعد أن أوقع بالجيش الإيطالى وأسر منه عدة آلاف من الأسرى، وغنم كميات كبيرة من عتاده ومهماته، ثم تابع زحفه فاستولى على (بقبق) ثم (السلوم) واجتاز حدود برقة، واحتلت قواته حصن (كابتزو).

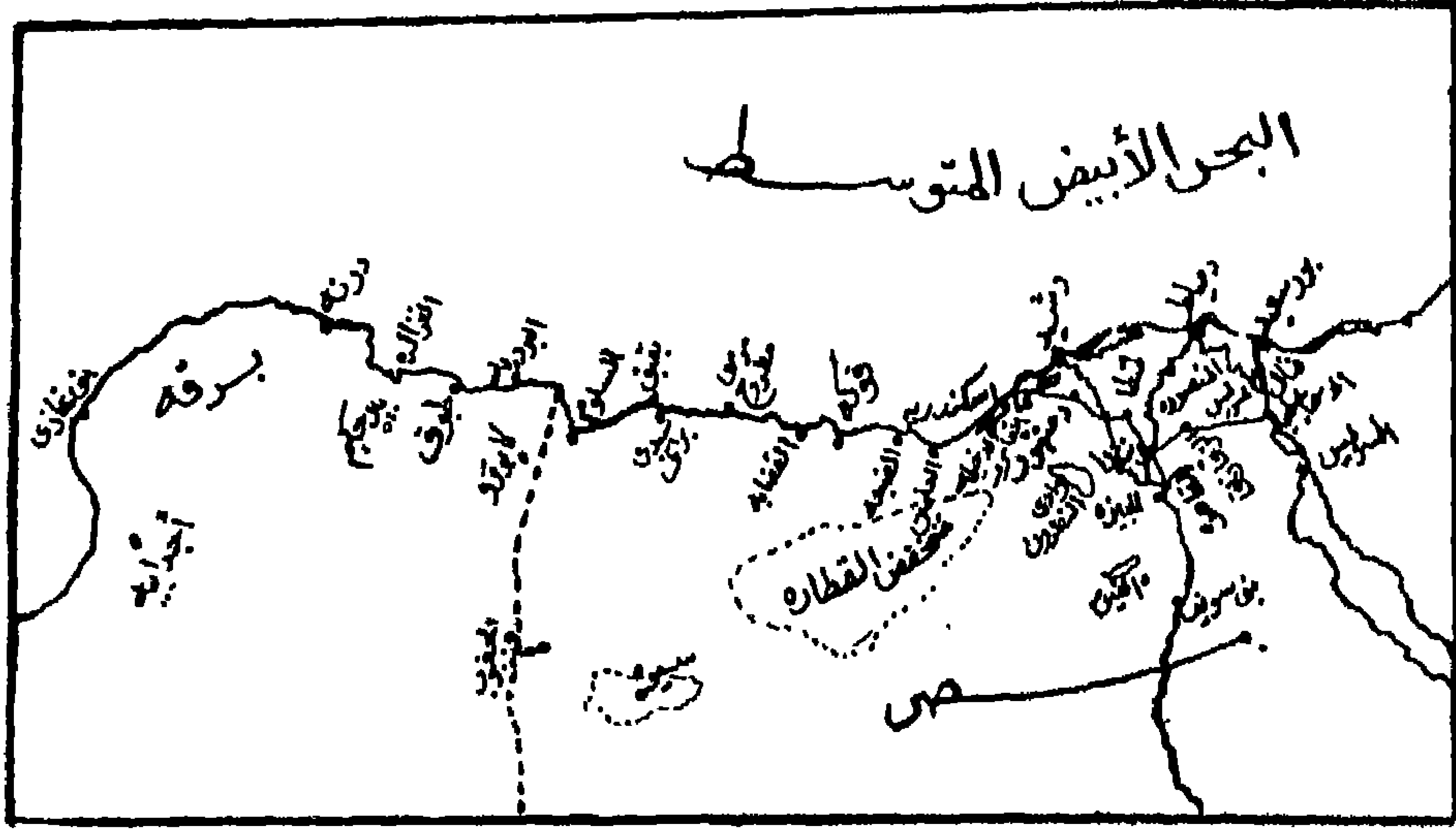
وفى يناير سنة ١٩٤١ احتلت القوّات البريطانية (البردية) وأسرت فيها نحو عشرين ألفًا من الإيطاليين، واستولت على غنائم كثيرة، وواصلت زحفها فى ولاية برقة إلى أن اخترقت استحكامات (طبرق) واحتلتها بعد حصار دام سبعة عشر يومًا.

وفى الشهر نفسه احتلت «درنه».

وفى فبراير سنة ١٩٤١ احتلت بنى غازى عاصمة برقة وأكبر مدنها، واستولت فيها على غنائم كثيرة، وتبلغ المسافة بينها وبين سيدى برانى نحو ٨٤٠ كيلو مترًا، ثم استولت قوّة بريطانية على جغبوب فى مارس.

وعلى أثر هذه الهزائم التى أصابت القوات الإيطالية أقيل المارشال جرازيانى من منصبه، وكان قائدًا عاما للقوات المسلحة الإيطالية فى شمال أفريقيه.

مقياس الرسم ١ = ١٠،٠٠٠،٠٠٠



صحراء مصر الغربية

على أن الإيطاليين تلقوا مددًا من الألمان، وتولى الجنرال روميل قيادة قوات المحور، فعاودت الكرّة فى أبريل سنة ١٩٤١، واستردت بنى غازى ومعظم ولاية برقة عدا «طبرق».

وفى ١٨ نوفمبر سنة ١٩٤١ بدأ الهجوم البريطانى الثانى بقيادة الجنرال أوكنلك[٣] على قوات المحور فى برقة، وتقدم البريطانيون فى زحفهم واحتلوا بنى غازى فى ديسمبر.

ثم منى هجومهم بالإخفاق والهزيمة وتراجعوا أمام قوات روميل، وأخلوا بنى غازى فى يناير سنة ١٩٤٢، وظل الحصار مضروبًا حول طبرق التى كانت رغم حصارها تتلقى المدد والمؤن من طريق البحر والجو.

وبعد أن تلقى الجنرال روميل المدد استعد للزحف شرقًا، ففى ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ بدأ هجوم قوات المحور على الجيش البريطانى الثامن يقوده الجنرال ريتشى، وكان هدفها الاستيلاء على طبرق، وقد دارت معارك شديدة

(٣) خلف ويفل فى نيابة القوات البريطانية فى الشرق الأوسط.

بين الفريقين دامت عدة أيام، وانتهت باستيلاء قوات المحور على «بير الحكيم» التى تقع على بعد ٢٥ ميلا جنوبى طبرق بغرب، وكان يدافع عنها الفرنسيون الأحرار، فانسحبوا منها بعد قتال شديد، وانسحبت القوات البريطانية من «جسر الفرسان» (١٦ يونيه سنة ١٩٤٢) جنوبى طبرق كما انسحبت من «الغزالة» غربيها.

سقوط طبرق
(٢١ يونيه سنة ١٩٤٢).

وفى ٢١ يونيه سنة ١٩٤٢ سقطت «طبرق» بعد قتال شديد، واستولت عليها قوات المحور وأسرت فيها نحو ثلاثين ألف مقاتل من البريطانيين وجنود جنوب أفريقيه وغنمت كميات كبيرة من المعدات والذخائر.

كان لسقوط طبرق أثر كبير فى سير الحرب، إذ أنها كالشوكة فى جنب قوات المحور، فكانت عقبة تحول دون استمرار الزحف الألمانى الإيطالى شرقًا نحو مصر، هذا إلى أهميتها الحربية والبحرية كميناء على البحر الأبيض المتوسط تصلح لتموين قوات المحور وتقع فى طرق المواصلات البحرية إلى مالطة وقبرض وحيفاء، ثم إنها قاعدة للطيران تستطاع منها الإغارة على المواقع العسكرية فى الإسكندرية وغيرها.

واضطربت الأفكار بعد سقوط طبرق، وتوقع الناس أن تكون مصر ميدانًا لحرب ضروس بين جيوش كتلتين من الدول لا تتورع كلتاهما عن تضحية عمران البلاد ومرافقها وأرواح أهلها فى سبيل النصر.

وبعد سقوط طبرق تولى الجنرال كلود أوكنلك قيادة الجيش البريطانى الثامن بدلاً من الجنرال ريتشى، ومنحت ألمانيا الجنرال روميل رتبة فيلد مارشال.

الحرب فى صحراء مصر

وفى أواخر يونيه سنة ١٩٤٢ تجاوزت قوات المحور بقيادة المارشال روميل حدود مصر، وأوغلت فى صحرائها محاذية ساحل البحر الأبيض المتوسط وانسحبت أمامها القوات البريطانية قاصدة موقعًا منيعًا ترابط فيه، فأخلت (مرسى مطروح)، ثم أخلت فوكة والضبعة، واعتزمت الثبات لقوات المحور فى الميدان الواقع بين محطة «العلمين» التى تبعد نحو أربعة كيلومترات عن ساحل البحر، ومنخفض القطارة[٤]، وهو خط دفاع قوى منيع لصدّ القوات الزاحفة من صحراء ليبيا شرقًا، يضيق على شكل يشبه عنق الزجاجة، بحيث يسهل الامتناع فيه ويصعب على الجيش الزاحف اختراقه، وقد أقام فيه الجيش البريطانى تحصيناته ومعاقله.

معركة الصحراء
(أوّل يوليه سنة ١٩٤٢)

فى هذا الموقع بدأت معركة كبيرة يوم أوّل يوليه سنة ١٩٤٢، واستعرت نار القتال بين الجيش البريطانى وجيش المحور، وتحرج وقتًا ما مركز الجيش البريطانى حين اضطر إلى الإنسحاب من بعض خطوطه على أثر خسارته فى الدبابات، واضطربت الأحوال فى مصر إذ كان من المتوقع استمرار تفوّق جيش المحور وزحفه نحو الإسكندرية، ولكن الجيش البريطانى ثبت لهجوم روميل ووقف زحفه يوم ٦ يوليه، وانسحبت من قوات المحور من مراكزها الأمامية فى العلمين.

على أن المارشال روميل عاود الكرّة فى أواخر أغسطس وأوائل سبتمبر سنة ١٩٤٢، واستأنف هجومه فى الساحة الجنوبية من ميدان القتال، ولكنه بعد

(٤) هو منخفض يقع فى الجزء الشمالى من صحراء مصر الغربية وفى منتصف المسافة بين وادى النيل والحدود الغربية وتبلغ مساحته نحو ١٩,٥٠٠ كيلومتر مربع أو ما يقارب مساحة الوجه البحرى والبحيرات، ويبلغ متوسط عمقه ٦٠ مترا، ولا تستطيع الجيوش أن تمر منه، فهو سدّ منيع فى وجه الزحف على مصر من الغرب.

قتال بضعة أيام اضطر إلى الانسحاب إلى خطوطه السابقة، وتبين من إخفاقه وانسحابه أن قوّاته التى حشدها لا تكفى لشنّ هجوم جديد، ومع ذلك فقد ظل مركز الجيش البريطانى حرجًا، وفكرت قيادته وقتًا ما فى الانسحاب من ميدان العلمين إلى الطريق الممتد بين الإسكندرية والقاهرة، واتخذت الاستعدادات لهذا الانسحاب.

وقد توقفت حدّة القتال فى الأسابيع التالية من شهر سبتمبر، وعجز جيش المحور عن استئناف الزحف، وارتد عن بعض مواقعه، وساد الهدوء ميدان القتال فى أواخر ذلك الشهر.

وفى أغسطس سنة ١٩٤٢ حدث تعديل فى القيادة البريطانية فى الشرق الأوسط، فعين الجنرال (المارشال) مونتجمرى قائدًا للجيش الثامن، والجنرال السير هارولد ألكسندر قائدًا عاما للقوات البريطانية فى الشرق الأوسط خلفًا للجنرال أوكنلك.

معركة العلمين
(٢٣ أكتوبر سنة ١٩٤٢)

تلقى الإنجليز الإمداد والنجدات من مختلف النواحى، من الولايات المتحدة ومن جنوب أفريقية ومن الهند، وأخذ سيل المهمات والذخائر والدبابات والمدافع والسيارات يتدفق عدة أشهر من الولايات المتحدة وبريطانيا، ومن ثم صار مركز الجيش الثامن أقوى مما كان، واستطاع التحوّل من الدفاع إلى الهجوم بقيادة الجنرال مونتجمرى، وكان هذا هو الهجوم البريطانى الثالث.

اختار الجنرال مونتجمرى منطقة العلمين ميدانًا لهجومه ومنازلة المارشال رومل وجيشه فى معركة فاصلة.

وتقع العلمين على الطريق الشمالى الواصل من الإسكندرية إلى حدود برقه، وعلى مسافة مائة وثمانية وعشرين كيلومتر من الإسكندرية غربًا،

وموقعها على جانب كبير من الأهمية الحربية (الاستراتيجية)؛ إذ تقع على مقربة من البحر، ويليها جنوبًا منخفض القطارة المتقدم ذكره، ويبلغ عرض المنفذ بين العلمين وهذا المنخفض نحو ثلاثين ميلاً، وهو الميدان الذى صدَّ فيه الجيش البريطانى زحف قوات المحور فى يوليه سنة ١٩٤٢، ثم نازلها فى أكتوبر فى المعركة الفاصلة التى سميت «معركة العلمين».

فى هذا الميدان، فى ليلة الجمعة ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٤٢، وقف الجيش الألمانى الإيطالى والجيش البريطانى وجهًا لوجه، وكان جيش المحور يتألف من ستين ألف جندى ألمانى وثمانية وأربعين ألف جندى إيطالى.

أما الجيش البريطانى فكان أكثر عددًا وعُددًا؛ إذ يتألف من مائة وأربعة وسبعين ألف جندى من البريطانيين وحلفائهم، وكان يمتاز على جيش المحور بدباباته، فلديه ألف ومائة وأربع عشرة دبابة، كان أقواها بلا مراء الدبابات الأمريكية وخاصة دبابات «جرانت» و «شيرمان» بحيث يمكن القول على وجه التحقيق أنه لولا الدبابات الأمريكية لتغيرت نتيجة المعركة، ولم يكن لدى المحور سوى ستمائة دبابة، وكانت مدفعية الجيش البريطانى وقوته الجوية تفوق مدفعية المحور وطائراته.

هذا إلى أن جيش المحور كان بعيدًا عن قواعد تموينه وإمداده، على غير ما كان عليه الجيش البريطانى، فإن مواصلاته ومواد تموينه ميسرة متوافرة، فمقدمات الواقعة كانت ولا ريب تنبئ بنتائجها.

وكان روميل قد نظم خطوطه بين العلمين ومنخفض القطارة فى مواجهة خطوط الجيش البريطانى وحلفائه، وعززها بحقول محكمة من الألغام والنمط الحصينة، على أنه لم يشهد المعركة من أوّلها، فقد كان منذ أواخر سبتمبر طريح الفراش فى أحد المستشفيات بألمانيا، ولم يصل إلى ميدان المعركة إلاّ يوم ٢٦ أكتوبر وتسلم القيادة فى الحال، ولكن لم يكن فى استطاعته إصلاح الأخطاء التى وقعت فى غيابه.

بدأ الجيش البريطانى هجومه فى ٢٣ أكتوبر، تؤيده قوّة جوية كبيرة وبدأ يقذف

الهجوم بإطلاق قذائف قنابله من نحو ألف مدفع دفعة واحدة، فى ضوء القمر، وكان ستار النيران الذى أسدلته المدفعية شديدًا عنيفًا، وقصف المدافع يصم الآذان، وصوت الضرب يسمع على بعد ٦٠ ميلا خلف خط القتال، وصار ميدان القتال من ساحل البحر إلى منخفض القطارة شعلة من نيران القنابل المتفجرة والأنوار الكشافة والمركبات المشتعلة، وفتحت قوّات الحلفاء ثغرة فى حقول الألغام التى للمحور أمام خطوطه الأمامية، ونفذت القوات المدرعة البريطانية تحميها المدفعية من هذه الثغرة، واخترقت خطوط المحور الرئيسية فى بعض مواقعها، وكان ذلك فى فجر اليوم الثانى من المعركة، واستمر القتال شديدًا فى ذلك اليوم، واحتفظ الحلفاء بالمواقع التى بلغوها برغم الكرّات الشديدة التى قام بها المحور، واشتركت بعض الوحدات البحرية الخفيفة البريطانية فى المعركة بضرب مواقع المحور على الساحل.

استمرت المعركة عدة أيام، فقد وقع أوّل هجوم من ٢٣ إلى ٢٥ أكتوبر، وكان من أثره أن تداعت من جرائه خطوط المحور الأمامية، ثم ابتدأت المرحلة الثانية من المعركة فى ٢٦ أكتوبر، واستمرت حتى يوم ٣١ منه، ظل الحلفاء خلالها فى تقدمهم رغم الهجمات المضادة التى قام بها جيش روميل، ثم سجل الحلفاء نصرهم النهائى فى المرحلة الثالثة، وقد دامت من أوّل نوفمبر إلى اليوم الرابع منه، أى أن المعركة دامت اثنى عشر يومًا، وانتهت بهزيمة المحور، وأسر منهم الحلفاء عشرات الألوف، منهم الجنرال ريتزفون توما قائد فيلق أفريقيه الألمانى وعدد آخر من كبار الضباط الألمان والإيطاليين.

وعلى أثر الهزيمة تقهقرت قوات المحور غربًا تقهقرًا عاما، بعد أن فقدت ثلثيها فى ميدان القتال، وتركت خمسمائة دبابة غنمها البريطانيون وحلفاؤهم، عدا كميات كبيرة من المهمات والبنادق والعتاد، فكانت المعركة هزيمة ساحقة لقوات المحور.

وقد منح الجنرال مونتجمرى على أثر انتصاره فى هذه المعركة لقب فيلد مارشال وقرن اسمه باسم المعركة فصار يعرف بالفيلد مارشال مونتجمرى أوف علمين.

نتائج معركة العلمين

تُعدّ معركة العلمين من الوقائع الفاصلة فى التاريخ؛ لأنها كانت القاضية على الزحف الألمانى الإيطالى فى شمال أفريقيه.

كان هدف قوات المحور من هذا الزحف السيطرة على مصر وعلى قناة السويس، ثم متابعة الزحف شرقًا حتى تصل إلى إيران للاستيلاء على منابع البترول فيها، وقطع خط التموين الذى يصل إلى روسيا من طريق الخليج الفارسى، وفتح ميدان جديد لمهاجمة روسيا من الجنوب، ثم الاتصال باليابان فى آسيا.

ولكن معركة العلمين قضت على هذه الآمال كلها.

وفتح انتصار الحلفاء فى هذه المعركة طريق البحر الأبيض المتوسط للقوافل البحرية التى تنقل الجيوش والعتاد من هذا الطريق بعد أن كانت تجتاز الطريق الطويل عبر الأقيانوس الأطلسى.

وكانت معركة العلمين جزءًا من خطة حربية واسعة المدى وضعها أقطاب الحلفاء لإجلاء قوات المحور عن شمال أفريقيه، فلم تكد تنتهى المعركة حتى نزل جيش كبير معظمه من الأمريكيين بقيادة الجنرال (أيزنهاور) إلى سواحل مراكش والجزائر فى ٨ نوفمبر سنة ١٩٤٢.

ويبدو من ملابسات الحوادث أن قيادة الحلفاء حددت معركة العلمين بحيث تلائم نزول هذا الجيش الكبير، لكى يطبق الحلفاء من الشرق والغرب على قوات المحور.

وقد أبدى روميل فى انسحابه من المهارة والمقدرة المدهشة ما شهد به النقاد العسكريون جميعًا، ويعتبر انسحابه أعظم وأروع انسحاب فى تاريخ الحروب، وأخذ الجيش البريطانى الثامن يتعقبه دون أن يحيط به، واستولى على طرابلس عاصمة ليبيا فى ٢٣ يناير سنة ١٩٤٣، أى بعد ثلاثة أشهر من بدء

معركة العلمين، وكان سقوط هذه العاصمة إيذانًا بانهيار الإمبراطورية الإيطالية فى شمال أفريقيه، وانسحب روميل إلى تونس، وهناك ثبت لقوات الحلفاء، ولكنهم تغلبوا على مقاومته واخترقوا خطوطه فى مارس سنة ١٩٤٣، وتجدد القتال فى شهر أبريل، ومرض روميل ثانية أثناء القتال وعاد إلى ألمانيا، وانتهى القتال فى مايو باحتلال الحلفاء تونس وميناء بنزرت الحصين، ولجأت فلول المحور إلى رأس بون بالشمال الغربى من تونس، ثم ما لبثت أن استسلمت ووقعت فى أسر الحلفاء، وكان من بين الأسرى الجنرال فون أرنيم الذى خلف روميل فى القيادة، وجميع القواد والضباط والجنود الذين تألفت منهم فلول المحور، وبذلك تم للحلفاء القضاء على قوات إيطاليا وألمانيا فى شمال أفريقيه (مايو سنة ١٩٤٣)، ودان لهم البحر الأبيض المتوسط شرقًا وغربًا.

وكان انتصار الحلفاء فى شمال أفريقية تمهيدًا لغزو إيطاليا من الجنوب، فقد بدأت قوّات الحلفاء بقيادة الجنرال أيزنهاور تنزل إلى جزيرة صقلية فى يوليه سنة ١٩٤٣، وبعد أن استولت عليها نزلت إلى ايطاليا، وانتهى الغزو باستسلامها للحلفاء فى سبتمبر سنة ١٩٤٣.

مساهمة مصر فى الحرب

إن مصر وإن لم تعلن الحرب على إيطاليا وألمانيا إلاّ فى فبراير سنة ١٩٤٥، فإنها ساهمت بنصيب كبير فى العمليات الحربية منذ أواخر سنة ١٩٣٩، مما كان له الأثر البالغ فى انتصار بريطانيا وحلفائها على المحور.

فمن الأعمال التى قامت بها نذكر ما يلى:

١ – تموين جيوش الحلفاء بكل ما كانت تطلب من المواد الغذائية والصناعية وقد أخضعت مصر إنتاجها الزراعى والصناعى لمقتضيات هذا التموين، وليس يخفى أن تموين الجيوش من أهم أسباب نباتها وتفوقها، وقد بذلت مصر فى هذا السبيل تضحيات جسيمة، إذ كان تموين الحلفاء دون مقابل

من ذهب أو من سلع، بل كان بطريق التسليف الذى نسأت عنه مشكلة الأرصدة الاسترلينية التى سيرد الكلام عنها.

٢ - حراسة قناة السويس، وتأمين حرية الملاحة فيها، ومطاردة طائرات المحور التى كانت لا تفتأ تغير على القناة لتدميرها، وقد تولت المدفعية المصرية المضادة للطائرات هذه المهمة وبذلك منعت طائرات المحور من إلقاء الألغام فى القناة، تلك الألغام التى كانت تهدد السفن بالنسف والتدمير إذا اصطدمت بها.

٣ - حراسة المنشآت والمرافق العامة، مما يّسر للحلفاء التفوّق على قوات المحور.

٤ - حراسة الموانئ المصرية وخاصة ميناء الإسكندرية، وكانت المدفعية المصرية المضادة للطائرات تتولى مطاردة طائرات المحور فيها.

٥ - جعلت مصر سككها الحديدية وسائر وسائل النقل تحت تصرف قوات الحلفاء مما كان له أثر كبير فى مصير معركة العلمين.

٦ - بذلت تسهيلات وتضحيات كبيرة لإعداد الأماكن والمساكن الصالحة لإيواء جيوش الحلفاء وحفظ مهماتها، وإلى ذلك العهد ترجع أزمة المساكن فى العواصم والمدن.

وقد تعددت اعترافات قواد الجيش البريطانى وأقطاب السياسة والصحافة الإنجليزية بمبلغ ما أفاد الإنجليز وحلفاءهم من معاونة مصر ومساهمتها فى الحرب وما تكبدت فى سبيل ذلك من خسائر فى الأموال والأرواح.

ففى مارس سنة ١٩٤١ أرسل الجنرال ويفل القائد العام للقوات البريطانية فى الشرق الأوسط على أثر انتصاراته على الإيطاليين إلى رئيس الوزارة الخطاب الآتى:

«عزيزى الباشا

«فى الوقت الذى انتهت فيه بالنجاح مرحلة هامة من مراحل أعمالنا فى

أفريقيه الشمالية، أودّ أن أعبر لكم عن شكرى على المعونة والمساعدة اللتين تلقيتها من السلطات العسكرية المصرية فى أثناء حملتنا على ليبيا، فإن جميع ضروب المعاونة التى أسداها لنا الجيش المصرى سهلت على الجيوش الإمبراطورية التى تحت قيادتى مهمة تأمين الدفاع عن مصر من اعتداء العدو.

«وإنى فى الإعراب عن تقديرى لدولتكم شخصيا لهذه المعونة ولروح الصداقة التى انطوت عليها هذه المساعدة أرجو إبلاغ الشكر لمعالى وزير الدفاع الوطنى ولسعادة رئيس هيئة أركان حرب الجيش ولجميع السلطات العسكرية المختصة».

وقالت التيمس فى ٢٠ أغسطس سنة ١٩٤٢ عقب توقف الزحف الألمانى الإيطالى فى معركة الصحراء (يوليه ١٩٤٢) على لسان مراسلها بالقاهرة:

«إن كثيرًا من الناس لا يدركون مبلغ ما تدين به الجيوش البريطانية فى مصر للحكومة المصرية وأنها وضعت موانئ البلاد وسككها الحديدية وبعض المرافق الأخرى تحت تصرف هذه الجيوش تنفيذًا لما تنصّ عليه المعاهدة الإنجليزية المصرية من التزامات، هذا إلى ما أبداه الشعب المصرى من الثبات ورباطة الجأش خلال الأيام المحرجة الأولى لمعركة العلمين، ومما لا ريب فيه أن المستر تشرشل قد انتهز هذه الفرصة وأعرب عن امتنان بريطانيا وتقديرها لسلوك مصر»

وقال المستر تشرشل نفسه فى بيانه للصحافيين فى فبراير سنة ١٩٤٣ حين مرَّ بالقاهرة: «إن مصر ولو أنها كانت ولا تزال بلدًا محايدًا فليس من الحق مطلقًا أن يقال إنها لم تقم بدور مهم مشرف له قيمته لا فى دفاعها عن نفسها فحسب بل فى الصراع العالمى الذى أخذ الآن يتقدم تقدمًا عظيما نحو منتهاه».

وقال فى خطبته التى ألقاها بمجلس العموم يوم ٢٧ فبراير سنة ١٩٤٥ منوّها بخدمات مصر للحلفاء بعد أن أشرفت الحرب على نهايتها:

«إننا نشعر بأن الحكومة المصرية سلكت مسلكا صحيحًا حكيما بتقرير

إعلان الحرب على ألمانيا واليابان، وبتوقيع تصريح الدول المتحدة، ولم يحدث قط أننا ضغطنا على الحكومة المصرية فى أى وقت من الأوقات لكى تدخل الحرب، بل الواقع أننا نصحنا لها فى أكثر من مناسبة واحدة فى الماضى بعكس ذلك، وقد كانت الفوائد واضحة فى تجنيب الجمهور المصرى ومدينة القاهرة المشهورة ويلات الاستهداف كثيرًا للضرب بالقنابل، وقد قام الجنود المصريون بدور مهم خلال الحرب فحافظوا على الأمن فى جميع أنحاء الدلتا، وقاموا على حراسة كثير من المراكز الهامة والمستودعات، وساعدوا مجهودنا الحربى بمختلف وسائل المساعدة وهو المجهود الذى نجح مرة أخرى فى وقاية أراضى الدلتا الخصبة من اعتداءات المعتدين من الخارج، وقد لقينا كل أسباب التسهيلات من المصريين بمقتضى معاهدة التحالف، وساعدنا رؤساء الوزارات المتعاقبون والحكومات المتعاقبة مساعدات كانت فعالة جدا، ومصر دولة مشتركة ويجب أن تأخذ مكانها الحق كعضو فى الهيئة العالمية، وكعضو مؤسس فى هذه الهيئة»

وقال الجنرال أو كنلك الذى تولى قيادة القوات البريطانية فى الشرق الأوسط فى تقرير قدّم إلى وزارة الحربية البريطانية: «إن المساعدة التى قدمها لنا الجيش المصرى دليل على نيات الحكومة المصرية الطيبة، فعلاوة على حراسة المرافق الداخلية أرسلت حامية مصرية إلى واحة سيوه فى وقت كان ينبغى لنا فيه ألّا نترك فى الصحراء الغربية إلا أقلّ عدد ممكن من قواتنا، وكانت خدمات الجيش المصرى عظيمة القيمة، فقد تولى أعمال المراقبة والأنوار الكاشفة والبطاريات المضادة للطائرات فى القاهرة والإسكندرية ومنطقة القنال، فخفف بذلك الضغط على مواردنا إلى حد كبير».

ونشر الميجر جنرال كلترِيك رئيس البعثة البريطانية فى مصر سنة ١٩٤٥ تقريرًا عن الخدمات التى أدّاها الجيش المصرى لبريطانيا وحلفائها خلال الحرب قال فيه: «على الرغم من أن مصر - بناء على نصيحة الحكومة البريطانية - لم تعلن الحرب على المحور إلّا فى سنة ١٩٤٥، فإن الجيش وسلاح الطيران المصريين ساهما بإخلاص مع القوات المتحالفة خلال أيام

الحرب المحرجة سنة ١٩٤٠ حتى سنة ١٩٤٣، وقدما للقوّات المتحالفة هذه الخدمات الرئيسية التى أسردها بالتفصيل هنا:

١ - ساعدت القوات المصرية مساعدة فعالة فى الدفاع ضدّ الطائرات فى الإسكندرية وبورسعيد والسويس والقاهرة.

٢ - أنسأت فى منطقة قناة السويس نقطًا لمراقبة الطائرات المعادية وهى تلقى الألغام، وقد أسقط خلال هذه الفترة ما يقرب من ٨٢ لغما أمكن تحديد أماكنها جميعًا بواسطة القوات المصرية.

٣ - حراسة نقط الدفاع.

٤ - سيطرت القوات المصرية على ١٦٠ ميلا من الحدود الغربية لمصر من الشمال حتى سيوه خلال الفترة العصيبة التى مرت بنا من سنة ١٩٤٠ حتى سنة ١٩٤٢.

٥ - قام سلاح الحدود المصرى بإنشاء مراكز للمراقبة فى الصحراء كجانب حيوى لنظام الإنذار من الغارات الجوية.

٦ - قامت أربعة أسراب مصرية بالتعاون مع السلاح الجوى البريطانى فى الدفاع الجوى عن مصر سنة ١٩٤٠ وسنة ١٩٤١، وقد ازداد التعاون بين السلاحين المصرى والبريطانى فى السنين التالية فتسلمت مصر من بريطانيا سلاح البالونات فوق منطقة القنال ثم منطقة الإسكندرية، مما وفّر لبريطانيا ألف رجل على الأقل من جنود سلاح الطيران أمكن الانتفاع بهم فى مواقع أخرى من جبهة القتال.

«وفى سنة ١٩٤٣ وسنة ١٩٤٤ قام سرب من المقاتلات المصرية التى دُرّب طياروها حسب تعاليم السلاح الجوى البريطانى بتسلم مهمة حراسة القوافل منا، ثم أغير هؤلاء الطيارون لنا ليقوموا بتسليم الطائرات الجديدة إلى جبهات القتال فى أى مكان فى العالم، وقد كانت هذه الأعمال كلها سببًا فى أن يتحمل الجيش وسلاح الطيران المصريان خسائر كبيرة، وفى رأيى أن

المجهودات التى ساهمت بها مصر معنا تساوى - بعدد الرجال - من فرقتين إلى ثلاث فرق اشتركت فى القتال إلى جانبنا».

هذا بعض ما كتبه أقطاب الإنجليز عن الخدمات التى أدّتها مصر لبلادهم وللحلفاء خلال الحرب العالمية، ومع ذلك فإنهم بعد أن نالوا الفوز فى هذه الحرب تنكروا لها وتناسوا خدماتها لهم، وقلبوا لها ظهر المجن، شنشنة منهم معروفة، وتلك هى روح الجشع والاستعمار التى لا تعرف وفاء، ولا تحترم عهدًا ولا حقا.

حادثة القصاصين ونجاة جلالة الملك
(١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٣)

حدث فى نحو الساعة الرابعة من مساء ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٣ أن أصطدمت السيارة المقلّة لجلالة الملك بإحدى سيارات النقل فى طريق الإسماعيلية قرب قرية «القصاصين»، فأصيب جلالة الملك بشرخ بسيط فى الحرقفة اليسرى مع رضوض يسيرة، وقد نقل حفظه الله إلى أحد مستشفيات الجيش البريطانى القريبة من مكان الحادث لإجراء الإسعافات اللازمة.

وما أن ذاع هذا الحادث حتى اهتزت البلاد قلقًا على صحة المليك، وأخذت القلوب تضرع إلى الله أن يكتب لجلالته الشفاء والسلامة، وهرعت الوفود من مختلف أرجاء البلاد إلى القصاصين للاطمئنان على صحة جلالته، وكانت هذه الوفود التى جاءت من تلقاء نفسها عنوانًا على محبة الشعب للمليك.

وقد أتم الله الشفاء لجلالة الملك، وعاد إلى العاصمة يوم ٧ ديسمبر سنة ١٩٤٣، فاستقبله الشعب بحفاوة منقطعة النظير، وابتهجت الأمة ابتهاجًا عظيمًا بعودة جلالته سالما معافى.

مذكرة جبهة المعارضة إلى مؤتمر الهرم
(٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٣)

كان أقطاب الحلفاء يعقدون بين حين وآخر مؤتمرات هامة لتنسيق وسائل الحرب العالمية.

وقد اجتمع مؤتمر من هذه المؤتمرات بالقاهرة فى نوفمبر سنة ١٩٤٣ بفندق مينا هاوس بالقرب من الأهرام، حضره كل من المستر روزفلت رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، والمستر ونستون تشرشل رئيس الوزارة البريطانية، والمارشال شيانج كاى شيك زعيم جمهورية الصين الوطنية، وعدد جم من كبار القواد ورجال الحرب والسياسة، وكان الغرض من هذا المؤتمر تنسيق الأعمال العسكرية ضدّ اليابان، وتعجيل النصر فى الباسيفيك، وتجريد اليابان من كل قوّتها ومستعمراتها.

وانتهز زعماء أحزاب المعارضة فى مصر فرصة اجتماع أولئك الأقطاب فى مصر فقدموا إليهم فى ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٣ مذكرة بمطالب مصر.

وهى مذكرة أقوى من مذكرة النحاس إلى الحكومة البريطانية سنة ١٩٤٠ التى سبقت الإشارة إليها (ص ٨٣).

تقدمت الجبهة بمذكرتها موقعًا عليها من رؤساء أحزاب المعارضة بترتيب أقدمية تأسيس هذه الأحزاب وهم: حافظ رمضان رئيس الحزب الوطنى، ومحمد حسين هيكل رئيس حزب الأحرار الدستوريين. والدكتور أحمد ماهر رئيس الهيئة السعدية. ومكرم عبيد رئيس الكتلة الوفدية. واشترك معهم فى وضعها بعض أقطاب المعارضة والمستقلين مثل إسماعيل صدقى الذى تولى تحريرها ابتداء. وأحمد لطفى السيد. وبهى الدين بركات. وعبد الحميد بدوى إلخ.

تضمنت المذكرة مقدمة عن آمال الشعوب فى الديمقراطية، قالوا ما ترجمته:

«الموقعون على هذا باعتبارهم رؤساء لأحزابهم وترجمانًا صادقًا لمجموع الرأى العام فى بلادهم، يغتبطون لاجتماع زعماء الديمقراطية الأفذاذ بمصر فى مؤتمر يستكملون فيه مشاوراتهم فيما يكفل القضاء على قوى الظلم والعدوان. ويعربون عن أصدق تمنياتهم لهم بنصر حاسم تستقر به مبادئ الإنسانية السامية التى أعلنوها، كما يرجون لكم أكمل التوفيق فى إنشاء عالم جديد تقوم فيه علاقات الأمم على أساس من العدل والإنصاف، وقد اضطرهم

ما يحسّونه من جلال المسئولية الملقاة على عاتقهم أن يتنكبوا الطرق الرسمية ليشعروا ضيوفهم الأكرمين أن مصر فى الآونة التى تسود مؤتمرهم فيها روح المبادئ التى يعملون على تحقيقها، تنوء تحت أنقال حكم عسكرى شاذّ ورقابة فادحة تحولان دون تكشف آراء الأمة من ناحية، ويمنع الإسراف فى تطبيقها عن الحكومة التى تحتمى وراءهما تحقيقا لأغراضها الخاصة كل صفات النيابة أو التمثيل، وهم مع علمهم بخطورة مهام المؤتمر وما قد تقتضيه من تركيز جهود المؤتمرين لا يفوتهم أن المباحثات التى يجرونها قد تتصل من قريب أو بعيد ببعض شؤون هذه البلاد، كما أنه لا يمكن لمن يضطلعون بأعباء مشكلات الحرب والسلم أن يقفوا من الرأى العام للبلد الذى اختاروه مقرًّا لمؤتمرهم موقف من لا يعنيه أمره، بل الواقع أن اتجاهات الرأى فى هذا البلد من شأنها أن تدخل على زعماء الأمم المتحدة الغبطة وأنه يسرّهم أن يعلموا أن الرأى العام المصرى بأسره يدين بالمبادئ السامية التى يعتزون بها، وأن الأمة المصرية جمعاء ليحدوها شعور عميق يستحثها على تأييد الجهود التى يبذلونها فى سبيل إنشاء حياة عالمية جديدة».

وبعد أن نوّه زعماء المعارضة بجهود مصر ومساهمتها فى الحرب قالوا:

«وأما وقد بسط الموقعون على هذا الأسباب التى بعثت الآمال فى قلوب الشعب المصرى فقد حق عليهم أن يشيروا ولو بقليل من التحديد إلى أخصّ هذه الآمال التى تتفق بتطبيقها مع ما تهتم له الديمقراطيات التى لم يدع زعماؤها فرصة تفلت منهم إلّا انتهزوها للإعراب عن أن من أسمى غاياتهم المحافظة على كرامة الأمم ومعاونتها على أداء رسالتها فى المجتمع»، ولخصوا هذه المطالب فيما يلى:

١ - لا يخالج مصر شك فى أن يُسلَّم لها باستقلالها التام تسليمًا مطلقًا، مما يضمن لها التمتع بكامل سيادتها على جميع أراضيها أسوة بسائر الأمم، ولا تشك فى أن كل ما يقيد أو يحدّ هذه السيادة وذلك الاستقلال سيلغى بأجمعه إلغاءً قطعيا على اختلاف ماهيته أو مدّته، وإن مصر لعلى يقين بأن حليفتها بريطانيا العظمى ستكون فى طليعة المؤيدين لذلك وأنها ستبادر إلى

التسليم برفع القيود التى أوجدتها معاهدة سنة ١٩٣٦ رفعًا باتا لا سيما وأن القيود العسكرية الواردة فيها إنما جاءت وليدة ما كان يتهدد العالم من العدوان، فقد تعين إذن أن ترفع هذه القيود بارتفاع الأسباب التى دعت إليها، وأصبح لزامًا أن تجلو عن مصر بعد نهاية الحرب جميع القوّات الأجنبية التى بأراضيها أيًّا كانت جنسياتها لأن بقاء أى جيش على أراضيها لن يكون له أى مسوّغ.

٢ - وكذلك يتعين أن تسترد مصر كامل سلطانها وحدها على قناة السويس ذلك السلطان الذى أقرّته معاهدات سابقة.

٣ - وعلى ضوء ميثاق الأطلنطى وتمشيًا مع روحه فإن مصر لعلى يقين بأن الروابط العديدة التى ربطت بينها وبين السودان وجعلت منهما وحدة غير منفصمة منذ قرون بعيدة يجب أن يعترف بها قانونًا كما هى قائمة فعلا.

٤ - وكذلك تتطلع مصر بحق أن تتبوأ مقعدها فى مؤتمر السلام القادم كدولة مستقلة متمتعة بكامل سيادتها.

«تلك هى أخصّ ما تتطلع إليه الأمة المصرية من آمال حقة ترتجيها، لا ارتكانًا على حقوقها الطبيعية فحسب، وإنما لتستطيع معها أن تضطلع بالأعباء التى تفرضها عليها شؤونها القومية والالتزامات التى تقتضيها واجبات التعاون الدولى وفروض التضامن بين الأمم والتى من أخصها أداء الرسالة التى هيأها لها مركزها بين أمم الشرق الأدنى»

وقد منعت وزارة النحاس نشر هذه المذكرة أو الإشارة إليها فى الصحف، فكان مسلكها حيالها لا يستقيم مع دعواها صون حرية النشر والكتابة، وبدا الفرق كبيرًا بينها وبين وزارة على ماهر التى لم تمنع نشر مذكرة الوفد فى أبريل سنة ١٩٤٠، وقد نشرت فى جميع الصحف.

أزمة أبريل سنة ١٩٤٤

أراد جلالة الملك إقالة وزارة النحاس فى أبريل سنة ١٩٤٤، واعتزم تكليف أحمد محمد حسنين رئيس الديوان الملكى تأليف الوزارة الجديدة، وفاتح أحمد محمد حسنين السفير البريطانى فى هذا الصدد ليتم تأليف وزارته دون تدخل أو معارضة من الدوائر البريطانية أو أزمة تشبه أزمة فبراير سنة ١٩٤٢.

فاستمهله السفير البريطانى لكى يعرض الأمر على حكومته ويتلقى ردّها، فجاء الردّ بعدم إجراء تغيير من هذا القبيل، وكانت البرقية التى تحمل رأى الحكومة البريطانية ومضمونها «لا تغيير no change» حديث المجالس، وموضع الأسف، لإقحام الجانب البريطانى فى شئون مصر الداخلية إلى هذا الحدّ، وقد اغتبط الوفديون لهذه البرقية اغتباطًا عظيما.

وازدادت العلاقات بعد هذه البرقية تحرجًا بين القصر والوزارة، وزاد اطمئنان الوزارة إلى بقائها فى الحكم مستندة إلى التعضيد البريطانى.

الحالة المالية أثناء الحرب العالمية

إن حالة الحرب، وسيطرة بريطانيا وحلفائها على البحار، جعلت مصر فى عزلة اقتصادية عن العالم، ولم تستطع تصريف حاصلاتها وخاصة القطن إلّا إلى بريطانيا والولايات المتحدة، وصار زمام تجارة مصر الخارجية فى أيد بريطانية، وحيل بينها وبين التصدير إلى الخارج، حتى كأن حصارًا بحريا قد فرض عليها، وأصبح الإنجليز يتحكمون فى أسعار القطن والحاصلات الزراعية الأخرى، ففى سنة ١٩٤٠ اشتروا القطن بسعر عسرين ريالا للقنطار بينما كان يباع فى الأسواق الأجنبية بخمسة وتلاتين ريالا. ولم يسمح لمصر أن تصدر قطنها إلى البلاد المحايدة، وكان التصدير تحت رحمة الأميرالية البريطانية، وتألفت لجنة سميت اللجنة البريطانية، ثم اللجنة البريطانية المصرية، احتكرت كل محصول القطن خلال سنى الحرب، ومنعت التنافس

على شرائه، وباتت كل دولة تريد شراء أى كمية منه لا تأتى إلى السوق المصرية مباشرة، بل تشترى ما تريده عن طريق هذه اللجنة، وخسرت البلاد من جراء ذلك عدة ملايين من الجنيهات.

وتدفقت جيوش الحلفاء على مصر، وصار معظم تموينها من منتجات البلاد وحاصلاتها، فأدّى ذلك إلى غلاء الأسعار وشحّ السلع، وعانى الأهلون وخاصة الطبقات الفقيرة والمتوسطة اليسار ضيقًا شديدًا من جراء هذا الغلاء.

ولم تؤدّ بريطانيا ثمن تموين جيوشها وجيوش حلفائها الأمريكان وغيرهم نقدًا أو سلعًا، بل كانت تؤدّيه عن طريق البنك الأهلى بأن كان يصدر من أوراق البنكنوت (العملة الورق) الكميات التى تطلبها بريطانيا، ومن هنا نشأت الأرصدة الاسترلينية التى بلغت فى خلال الحرب وبعد انتهائها إلى سنة ١٩٤٥ أربعمائة وخمسين مليون جنيه، وهذه الأرصدة كان لها دخل كبير فى إفقار البلاد، فضلاً عن أنها من أهم أسباب التضخم وهبوط القيمة الشرائية للنقد، مما أدّى إلى الغلاء الفاحش فى الأسعار وارتفاع تكاليف المعيشة، وقد بلغ هذا الارتفاع رقما قياسيا كبيرًا، إذ وصلت فى أواخر الحرب بل بعد انتهائها إلى أكثر من ٣٥٠ فى المائة عما كانت عليه قبل الحرب، مع أنها لم تزد فى إنجلترا عن ١٣٥ إلى ١٤٥ فى المائة، وفى الولايات المتحدة الأمريكية عن ١٤٥ إلى ١٥٠ فى المائة، فى حين أن مصر كانت تنتج حاجاتها من المواد الغذائية، والبلاد التى تنتج هذه الحاجات كجنوب أفريقيه واستراليا لم تزد تكاليف المعيشة فيها عن ١٢٠ فى المائة.

كان إطلاق يد البنك الأهلى فى إصدار أوراق النقد هو من أهم أسباب التضخم النقدى وتفاقم الغلاء خلال الحرب وبعد انتهائها، وقد اعتمد فى هذا الصدد على المرسوم الصادر فى أوائل الحرب العالمية الأولى فى ٢ أغسطس سنة ١٩١٤ الذى قضى بإعفائه من دفع مقابل أوراق النقد التى يصدرها ذهبًا واكتسابها السعر الإلزامى، واعتمد أيضًا على القرار الصادر من وزير المالية فى ٢٧ سبتمبر سنة ١٩١٦ والمنشور فى الوقائع المصرية بتاريخ ٣٠ أكتوبر ١٩١٦ الذى نصّ على التسامح مؤقتًا فيما هو مفروض على البنك من إبقاء

كمية من الذهب فى خزانته تعادل على الأقل نصف قيمة أوراق النقد التى يصدرها والترخيص له فى أن يستخدم فى غطائها بدلاً من احتياطى الذهب سندات على الخزانة الإنجليزية، وصار الاسترلينى قاعدة مباشرة للجنيه المصرى وثبت سعر الصرف بين العملتين، وأطلق تحويل إحداهما إلى الأخرى من كل قيد، فهذا التسامح المؤقت الذى تبرعت به الحكومة بدون حق فى أوائل الحرب العالمية الأولى، قد استمر قائما على تعاقب السنين، وتفاقمت عواقبه فى الحرب العالمية الثانية. وفى ظل هذا التسامح فى إصدار أوراق النقد بغطاء إنجليزى مع ثبات سعر الصرف بين العملتين تمكنت بريطانيا من تزويد جيوشها وجيوش حلفائها فى مصر بما احتاجت إليه من سلع وخدمات من الأسواق المصرية دون أى إجراء سوى تسليمها للبنك الأهلى أذونات على الخزانة البريطانية ليصدر ما تريد من أوراق النقد، ومن هنا تفاقمت الأرصدة الاسترلينية وحدث التضخم النقدى.

واشتدّ هذا التضخم فى عهد وزارة الوفد، ولم تفكر فى أن تضع حدًّا لإصدار البنك الأهلى أوراق النقد بالكثرة التى أرادتها الحكومة البريطانية، وحينما أثرتُ هذه المسألة فى مجلس الشيوخ بجلسة ١٨ أبريل سنة ١٩٤٤، لمناسبة مناقشة السياسة المالية لعامة، كان كل ماأجابت به الوزارة بلسان أمين عثمان باشا وزير المالية وقتئذ قوله: «وأود بهذه المناسبة أن أشير إلى ما أبداه بعض حضراتكم من التشكك فى إمكان استردادنا بعد الحرب لما نداين به بريطانيا، ولعلّى لست بحاجة إلى أن أذكر أنه لا محل مطلقًا لهذا التشكك، بل لمجرد التفكير فيه، بعد أن علقنا مصيرنا بمصير الديمقراطيات ووقفنا إلى جانبها فى دفاعها عن الحرية والعدالة والمدنية، وبالنظر إلى ما هو معروف عن حليفتنا الكبرى من سلامة ماليتها وشدّة محافظتها على تعهداتها ودقة وفائها بديونها مما يجعل ضمان هذه الديون فى مرقى عن كل شك».

ولعمرى ليس بمثل هذه الأقوال ولا بمثل هذه الروح تصان حقوق البلاد السياسية والمالية، وقد برهنت الحوادث على أن ديون مصر على بريطانيا من الأرصدة الاسترلينية قد بقيت طوال الحرب وبعد انتهائها قائمة لم توف منها إلّا النزر اليسير التافه.

ومما تجدر ملاحظته فى معرض الحديث عن هذه الأرصدة أنها دين ضخم تداين به مصر إنجلترا، وهو دين غريب، من نوع غريب، دين دولة فقيرة على دولة قوية، دين لا تعرف أحكامه ولا شروطه ولا قواعده، ولا طريقة سداده، ولا موعد هذا السداد، وهو دين إجبارى لأن مصر لم تختر أن تكون دائنة، بل هو الضغط الاستعمارى الذى فرض عليها بذل هذا الدين فى وقت هى أحوج ما تكون إلى كل قرش منه للنهوض بمرافقها الحيوية، ثم إنه دين مقتطع من رأس مال إنتاجى فى البلاد، وبعبارة أخرى مقتطع من حيويتنا وطاقتنا.

وقد سعت مصر فى تصفية هذه الأرصدة بعد انتهاء الحرب العالمية، وعقدت لذلك عدة اتفاقات لم تسترد بموجبها سوى جزء يسير منها، وسنعرض لهذه الاتفاقات فى موضعها.

جامعة الدول العربية - بروتوكول الإسكندرية
(٧ أكتوبر سنة ١٩٤٤)

عنى النحاس فى أواخر عهد وزارته بالمساهمة فى إنشاء جامعة الدول العربية تضم شملها وتوحد بينها، وكان إنشاء هذه الجامعة بإيعاز من بريطانيا.

وكان الأجدر بالنحاس أن يعمل على توحيد جبهة مصر الداخلية لتكون يدًا واحدة أمام الأحداث التى واجهتها خلال الحرب العالمية وبعد انتهائها، ولكنه ترك الوحدة الداخلية جانبًا ورفض أن يمدّ يده إلى المعارضة بل إلى المستغلين، وسار على سياسة حزبية ممقوتة مما جعل الانقسام والمرارة يتزايدان فى البلاد، واهتم بالتوحيد بين الحكومات العربية، وقد تبين مع الزمن أن لا إخلاص ولا تضامن بين هذه الحكومات، وأن معظمها تسيره السياسة الاستعمارية البريطانية أو الأمريكية، أو الأهواء الشخصية، وأن جامعة الدول العربية لم تفد مصر بل جلبت عليها خسائر كبيرة.

ولو أن النحاس عمل على توحيد الصفوف فى مصر لاستطاع بغير شك أن

يخدم البلاد أعظم خدمة، ولخدمت مصر القضايا العربية فى سائر الأقطار بأكثر مما أفادتها جامعة الدول العربية.

اجتمعت وفود مصر وسوريا ولبنان والعراق وشرق الأردن فى الإسكندرية فى سبتمبر سنة ١٩٤٤ بهيئة لجنة تحضيرية، ووالت اجتماعاتها لعقد ميثاق الجامعة، وانتهت إلى وضع ما سمى «بروتوكول الإسكندرية» وتم التوقيع عليه يوم السبت ٧ أكتوبر سنة ١٩٤٤ بإدارة جامعة فاروق الأوّل.

يتضمن هذا الميثاق تأليف جامعة للدول العربية من الدول العربية المستقلة التى تقبل الانضمام إليها، ويكون لهذه الجامعة مجلس يسمى (مجلس جامعة الدول العربية) تمثل فيه الدول المشتركة فى الجامعة على قدم المساواة، ومن أهم بنود هذا الميثاق أن فلسطين ركن مهم من أركان البلاد العربية، وأن حقوق العرب لا يمكن المساس بها، وأعلنت اللجنة تأييدها لقضية عرب فلسطين بالعمل على تحقيق أمانيهم المشروعة وصون حقوقهم العادلة.

ولعلك تذكر ما أصاب فلسطين وعرب فلسطين من الكوارث دون أن تعمل الدول العربية مجتمعة أو منفردة عملاً جديا لتحقيق أمانى أهلها و«صون حقوقهم العادلة»، وهكذا تبين أن جامعة الدول العربية كانت حتى اليوم (١٩٥١) هيئة شكلية أقرب إلى المظاهر البراقة منها إلى العمل الجدى المثمر.

إقالة وزارة النحاس
(٨ أكتوبر سنة ١٩٤٤)

أقيلت وزارة النحاس يوم الأحد ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٤ بموجب خطاب من جلالة الملك قال فيه:

«عزيزى مصطفى النحاس باشا

«لما كنت حريصًا على أن تحكم بلادى وزارة ديموقراطية، تعمل للوطن وتطبق أحكام الدستور، نصًّا وروحًا، وتسوّى بين المصريين جميعا فى الحقوق

والواجبات وتقوم بتوفير الغذاء والكساء لطبقات الشعب، فقد رأينا أن نقيلكم من منصبكم، وأصدرنا أمرنا هذا لمقامكم الرفيع شاكرين لكم ولحضرات الوزراء زملائكم ما أمكنتكم أداؤه من الخدمات أثناء قيامكم بمهمتكم».

صدر بقصر عابدين فى ٢١ شوال سنة ١٣٦٣ (٨ أكتوبر سنة ١٩٤٤).

فاروق

وهذه ثالث إقالة لوزارة النحاس، فقد كانت الأولى فى سنة ١٩٢٨ فى عهد الملك فؤاد، والثانية فى سنة ١٩٣٧ والثالثة فى سنة ١٩٤٤، وكلتاهما فى عهد جلالة الملك فاروق.

* * *

الفصل السابع

وزارة أحمد ماهر

(أكتوبر سنة ١٩٤٤ – فبراير سنة ١٩٤٥)

كان النحاس يقيم بالإسكندرية فى فندق سيسيل حين أقيلت وزارته، ففى الساعة الخامسة والنصف تمامًا من مساء يوم الأحد ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٤ وصل حسن يوسف بك (باشا) مدير الإدارة العربية بالديوان الملكى إلى الفندق وسلم النحاس كتاب إقالته.

وفى هذه اللحظة بالذات تسلّم أحمد ماهر – وكان بالقاهرة – كتاب جلالة الملك الذى عهد إليه فيه بتأليف الوزارة الجديدة، وذهب فورًا إلى دار مجلس الوزراء بصفته رئيسًا للوزارة، وفى الساعة السادسة مساء اجتمع بالمرشحين للوزارة وكانوا مستعدين ومتفاهمين عليها من قبل.

وما كاد يستفيض نبأ إقالة وزارة النحاس حتى امتلأت النفوس فى الجملة غبطة وسرورا، وشمل البشر أرجاء البلاد.

وفى ٩ أكتوبر صدر المرسوم الملكى بتأليف الوزارة الجديدة على النحو الآتى: أحمد ماهر للرآسة والداخلية. مكرم عبيد للمالية. محمود فهمى النقراشى للخارجية، محمود غالب للأشغال. حافظ رمضان للعدل. محمد حسين هيكل للمعارف والشئون الاجتماعية. مصطفى عبد الرازق للأوقاف. إبراهيم عبد الهادى للصحة. أحمد عبد الغفار للزراعة. إبراهيم دسوقى أباظة للمواصلات. طه السباعى للتموين. راغب حنا للتجارة والصناعة. السيد سليم للدفاع.

وهذه الوزارة مؤلفة من الأحزاب غير الوفدية، وهى الهيئة السعدية

والأحرار الدستوريون والكتلة الوفدية والحزب الوطنى، وليس فيها أحد سواهم ولا من المستقلين.

الإفراج عن المعتقلين

كان أوّل عمل لوزارة أحمد ماهر إطلاقها سراح المعتقلين السياسيين الذين كانت وزارة النحاس قد اعتقلتهم فى ظل الأحكام العرفية، أى فى غير الأوضاع التى رسمها القانون العام، وفى مقدمتهم على ماهر ومكرم عبيد والقائمقام (اللواء) أحمد فؤاد صادق ونجيب ميخائيل بشارة وغيرهم، وبعض الشبان الذين عرفوا بمناوأتهم للوفد، والعمال الذين طبعوا «الكتاب الأسود[1]»، وبعض هؤلاء المعتقلين قضوا فى الاعتقال حوالى عامين.

سياسة وزارة أحمد ماهر

صرح أحمد ماهر بأنه مؤيد لسياسة التفاهم مع الإنجليز منفذًا لمعاهدة سنة ١٩٣٦.

وأعلن فى خطبة العرش التى ألقاها فى افتتاح أوّل دور لانعقاد البرلمان فى عهد وزارته أن مصر قد حرصت على أن توفى بجميع التزاماتها الدولية وأنها تواصل بإخلاص تنفيذ ما تتطلبه معاهدة الصداقة والتحالف التى تربطها ببريطانيا العظمى، وأعلن فى تلك الخطبة أيضًا أن العلاقات بين مصر والدولة الحليفة وبينها وبين الدول الصديقة على خير ما تكون من المودّة وهى فى نمو مطرد يبعث على الرضا والارتياح... أى أنه سار على السياسة الخاطئة التى اتبعتها الوزارات السابقة القائمة على أساس احترام معاهدة سنة ١٩٣٦ وتنفيذها بروح الودّ والإخلاص.

هذا بالنسبة لسياسة مصر الخارجية والقومية، أما عن شئونها الداخلية فقد

---

(١) انظر ص ١٢٣.

بقيت الأحكام العرفية مضروبة على البلاد، وظلت الرقابة مفروضة على الصحف والمطبوعات.

وذهب هباءً ما كان ينادى به أعضاء هذه الوزارة حين كانوا فى المعارضة من وجوب إلغاء الأحكام العرفية وإلغاء الرقابة على الصحف فورًا، ومع أنهم تولوا الحكم بعد استسلام إيطاليا وقرب انهيار ألمانيا، فإنهم حرصوا على استبقاء الأحكام العرفية والرقابة على الصحف، وقتًا ما، وكل ما تغير فى عهدهم أنهم اشتدوا فى الرقابة على الصحف المعارضة وأطلقوا العنان لصفحهم تكتب وتهاجم خصومها كما تشاء، وليس هذا من العدالة ولا من المساواة فى شىء.

حل مجلس النواب

كان أوّل عمل هام لوزارة أحمد ماهر هو حلّ مجلس النواب القائم وقتئذ، فقد استصدرت فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٤ مرسومًا بحلّه ودعوة مجلس النواب الجديد إلى الاجتماع يوم الخميس ١٨ يناير سنة ١٩٤٥، ثم حددت للانتخابات يوم الاثنين ٨ يناير.

قرار الوفد عدم الدخول فى الانتخابات

كان حلّ مجلس النواب القائم وقتئذ ضربة أليمة للوفد، إذ كان معظمه من الوفديين الذين انتخبوا فى عهد وزارة النحاس، وقد تباحث الوفديون طويلا فى موقفهم بإزاء الانتخابات الجديدة، هل يدخلونها أم يمتنعون عن الدخول فيها، ثم استقر رأيهم على الامتناع عن دخولها، وكانت حجتهم الظاهرة أن الأحكام العرفية تحول دون حرية الانتخابات، وهى حجة واهية، لأن الانتخابات التى أجروها هم سنة ١٩٤٢ قد تمت فى ظل الأحكام العرفية، والعلة الحقيقية لإحجامهم عن خوض معركة الانتخابات سنة ١٩٤٥ هى شعورهم بأنهم فقدوا ثقة غالبية الشعب بسبب مساوئ حكومة الوفد الأخيرة وطغيانها وتصرفاتها المنافية للعدل والاستقامة والنزاهة، وقد ظهر انصراف

الشعب عنهم من مظاهر الابتهاج الذى قوبلت به إقالة وزارة النحاس وتأليف وزارة أحمد ماهر، فآثروا الامتناع عن دخول الانتخابات سترًا لفشلهم المرتقب، ولكي ينسى الناس مع الزمن سيئاتهم، لعلمهم أنهم فى بلد «كل شىء فيه ينسى بعد حين» كما قال شوقى أمير الشعراء.

انتخابات سنة ١٩٤٥

لم تكفل الحكومة للشعب حريته في الانتخابات، فقد رفضت أن ترفع الأحكام العرفية أو الرقابة على الصحف كما أسلفنا.

وتدخلت فى الانتخابات بالرغم من أن خصومها (الوفديين) قرروا الامتناع عن الدخول فيها، وكان واجبًا عليها تركها حرّة ليختار الناخبون من يريدونهم، ولكنها فى الواقع تدخلت فى كثير من الدوائر لإنجاح مرشحيها، أو من رضيت عن ترشيحهم.

وقد أسفرت الانتخابات عن فوز ١٢٥ نائبًا من السعديين و ٧٤ من الدستوريين و ٢٩ من الكتلة الوفدية وسبعة من الحزب الوطنى و ٢٩ من المستقلين ومجموعهم ٢٦٤ نائبًا.

إبطال تعيين بعض الشيوخ

واستصدرت الوزارة مرسومًا في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٤٤ ببطلان مرسوم ٢٢ فبراير سنة ١٩٤٢ الذى صدر في عهد وزارة النحاس بإلغاء تعيينات الشيوخ التى صدرت فى عهد وزارة حسين سرى سنة ١٩٤١، وقضى المرسوم الجديد بإعادة هؤلاء الشيوخ الأحياء منهم لمباشرة أعمال عضويتهم بالمجلس وبزوال العضوية عن جميع الذين عينوا بدلهم فى وزارة النحاس وعن كل من حل محل هؤلاء بسبب الوفاة أو الاستقالة.

تعديل فى الوزارة

ولما تمت الانتخابات دخل تعديل يسير فى الوزارة، بأن عين محمد حسين هيكل رئيسًا لمجلس الشيوخ، وعين بدله عبد الرزاق السنهورى وزيرًا للمعارف، وحفنى محمود وزيرًا للتجارة والصناعة بدلاً من راغب حنا الذى عين وزير دولة، وعبد المجيد بدر وزيرًا للشؤون الاجتماعية.

اجتماع البرلمان

اجتمع البرلمان الجديد بهيئة مؤتمر يوم الخميس ١٨ يناير سنة ١٩٤٥ برآسة محمد حسين هيكل رئيس مجلس الشيوخ، وحضر جلالة الملك جلسة الافتتاح، وتلا الدكتور أحمد ماهر خطبة العرش.

واجتمع مجلس النواب فى اليوم نفسه وانتخب الأستاذ حامد جودة رئيسًا له.

أعمال وزارة أحمد ماهر - إلغاء الاستثناءات

أصدرت الوزارة مرسومًا بقانون بإلغاء الاستثناءات فى ترقيات الموظفين وعلاواتهم ومعاشاتهم التى حدثت فى عهد وزارة النحاس، وهو عمل ممدوح لوزارة أحمد ماهر، فإن وزارة الوفد قد أسرفت إسرافًا بالغًا فى الاستثناءات والمحسوبيات حتى بلغت ثلاثة آلاف حالة عدا الحالات التى لم تمر على اللجنة المالية إذ فوض مجلس الوزراء لكل وزير أن يقرر ما يشاء من استثناءات.

ولكن هذا المرسوم كان ينقصه إلغاء الاستثناءات التى حدثت فى عهد الوزارات السابقة على وزارة النحاس، لكى تتم العدالة والمساواة فى إلغاء الاستثناءات.

كادر العمال

ووضعت كادرًا لعمال الحكومة حسّن حالتهم المعيشية تحسينًا كبيرا، وأنصفت فئات من صغار الموظفين كانت تئن من وطأة الظلم والغبن.

إصلاح بعض عيوب التموين

وأصلحت بعض عيوب التموين، فعممت نظام البطاقات فى أنحاء البلاد بعد إجراء إحصاء دقيق واسع للسكان والعائلات، وبذلك ضمن كل فرد من المواطنين نصيبه من مواد التموين، بعد أن كانوا فى كثير من البلاد والنواحى تحت رحمة التجار الجشعين.

وزادت نصيب كل فرد من هذه المواد، وخصصت جزءًا كبيرًا من الأقمشة الشعبية لتتولى وزارة التموين توزيعها بالبطاقات أيضا، وزادت نصيب كل فرد منها.

وأصلحت بهذه الوسائل بعض عيوب التموين فى عهد وزارة النحاس، إذ كانت كميات كبيرة من المواد التموينية تصرف بتصاريح خاصة لذوى النفوذ والمحظوظين لدى الوزارة، وهؤلاء يتولون بيعها إلى المستهلكين فيتحكمون فى أسعارها ويجنون منها الأرباح الطائلة غير المشروعة، هذا إلى ما كان من المحاباة فى التوزيع بين مختلف الجهات، وكذلك الحال فى الأقمشة الشعبية التى كان معظمها يتسرب إلى السوق السوداء من أيدى أنصار الوفد، فجاء تعميم البطاقات ضامناً لكل فرد بقدر الاستطاعة نصيبه من مواد التموين والأقمشة الشعبية، دون اضطرار إلى الالتجاء للسوق السوداء.

تيسير الاستيراد

وعقد وزير المالية (مكرم عبيد) فى أواخر سنة ١٩٤٤ اتفاقًا مع ممثلى الحكومة البريطانية بشأن توسيع استيراد الحاجات والسلع الضرورية للبلاد، والتخفيف من القيود والصعوبات التى كانت مفروضة على الاستيراد فى السنوات السابقة، فوفقت الحكومة إلى التوسع فى استيراد بعض الأصناف الضرورية، ووضعت الحكومة البريطانية تحت تصرفها من النقد الأجنبى ما يسدّ بعض حاجاتها من البضائع المستوردة، وتعهدت بزيادة شحن البضائع والمنتجات إلى مصر.

وقد يسر هذا الاتفاق للحكومة المصرية حريتها فى استيراد بعض الأصناف الضرورية والاضطلاع بمسئوليتها فى هذا الصدد، وإلغاء رقابة مركز تموين الشرق الأوسط على استيراد معظم السلع، وكان هذا المركز يمثل الحكومتين البريطانية والأمريكية ويتحتم الحصول على توصيته فى رخص الاستيراد المصرية قبل نفاذها.

وتضمن الاتفاق أيضًا زيادة أنواع ومقادير الأصناف التى يرخص باستيرادها، وتقرير حرية استيراد مصر من البلاد التى تتعامل بالإسترلينى ومن الدول ذات العملة السهلة من بلدان أوروبا المحررة، وحرية التصرف فى العملة الأجنبية المخصصة للأصناف المستوردة من الولايات المتحدة وكندا وسويسرا والبرتغال، وزيادة المقادير المستوردة فى سنة ١٩٤٥ بنحو ٥٠٪ عما كانت عليه سنة ١٩٤٤، وقد حدد لنفاذ هذا الاتفاق وسريانه عام ١٩٤٥.

المآخذ على وزارة أحمد ماهر

يؤخذ عليها أنها أحالت طائفة من كبار الموظفين المعروفين بميولهم الوفدية إلى المعاش، منهم وكيل وزارة الأشغال، ووكيل وزارة العدل، ووكيل وزارة الشئون الاجتماعية، ووكيل وزارة الدفاع (الحربية)، والمستشار الفنى لوزارة المعارف، ونائب المدير العام للسكك الحديدية، وسكرتير عام مجلس الوزراء، والمراقب العام للشئون الدينية برياسة مجلس الوزراء، ووكيل إدارة التفتيش بوزارة الداخلية، ووكيل إدارة الأمن العام، ومدير المطبعة الأميرية إلخ.، وفصلت طائفة من أواسط الموظفين للسبب نفسه.

ولا ريب فى أن إحالة هؤلاء الموظفين إلى المعاش بدون محاكمة عمل يخالف روح العدالة والقانون.

اجتماع جلالة الملك فاروق بالرئيس روزفلت
(فبراير سنة ١٩٤٥)

على أثر انتهاء مؤتمر القرم الذى انعقد فى مدينة «يالتا» وجمع أقطاب الحلفاء فى أوائل فبراير سنة ١٩٤٥، عرج المستر روزفلت رئيس الولايات

المتحدة بمصر قبل عودته إلى أمريكا، واجتمع بجلالة الملك فاروق يوم ١٤ فبراير على ظهر الطراد الأمريكى الذى نزل به الرئيس ورسا فى مياه البحيرات المرة على مقربة من مدينة الإسماعيلية، وقد تبادلا الرأى فى العلاقات بين مصر وأمريكا، وفى علاقات مصر عامة بالحلفاء، وكان يصحب جلالة الملك فى هذه المقابلة أحمد محمد حسنين رئيس الديوان الملكى، وقابل جلالة الملك أيضًا المستر تشرشل رئيس الوزارة البريطانية.

وكذلك قابل روزفلت أثناء مروره بمصر الملك عبد العزيز آل سعود عاهل المملكة العربية السعودية، والإمبراطور هيلا سلاسى إمبراطور الحبشة، وشكرى القوتلى رئيس الجمهورية السورية، وقابلهم أيضًا المستر تشرشل.

وكانت هذه المقابلات تمهيدًا لتقريب هذه الدول من الحلفاء، ولكنها لم تسفر عن نتيجة إيجابية فى توطيد استقلال الدول العربية، واحترام حقوقها، وقد عرض روزفلت وتشرشل فى خلالها قرار مؤتمر القرم القاضى بأن لا يشترك فى مؤتمر سان فرانسيسكو الذى تحدد لانعقاده يوم ٢٥ أبريل سوى الدول التى تكون قد أعلنت الحرب على المحور قبل أوّل مارس سنة ١٩٤٥، واقتنع جلالة الملك بمصلحة مصر فى إعلان الحرب.

مقتل أحمد ماهر
(٢٤ فبراير سنة ١٩٤٥)

كان البرلمان مجتمعًا مساء يوم السبت ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٥ ليبحث مسألة إعلان مصر الحرب على ألمانيا واليابان تمهيدا لاشتراكها فى مؤتمر سان فرانسيسكو وانضمامها إلى هيئة الأمم المتحدة، وكانت الوزارة قد أعدّت بيانًا وافقت فيه على إعلان الحرب.

وبعد أن ألقى الدكتور أحمد ماهر هذا البيان فى مجلس النواب، انتقل رحمه الله إلى مجلس الشيوخ لكى يدلى ببيانه فيه، وفيما كان يجتاز البهو الفرعونى الذى يفصل المجلسين، أطلق عليه محام شاب متهوس يدعى محمود العيسوى الرصاص فأصابه إصابات قاتلة أودت بحياته.

كان لهذا الاعتداء المنكر وقع أليم فى النفوس، ولقد علل القائل فعلته الشنعاء بأن أحمد ماهر تسبب فى إعلان مصر الحرب على ألمانيا.

لعمرى إن ماهر لم يرتكب بذلك إثمًا، بل كان عمله هو السبيل إلى قبول مصر عضوًا فى مؤتمر سان فرانسيسكو الذى أنشئت فيه هيئة الأمم المتحدة، ذلك أن أقطاب الحلفاء الذين اجتمعوا فى مؤتمر القرم اشترطوا لقبول أى دولة فى هذا المؤتمر أن تعلن الحرب على المحور قبل أوّل مارس سنة ١٩٤٥، وكانت الحرب العالمية قد أشرفت على نهايتها، ولم يكن إعلان الحرب إلّا إجراءً شكليا، وقد بادرت كل دولة غير محاربة وقتئذ إلى إعلان الحرب على ألمانيا واليابان، وفى مقدمة هذه الدول تركيا وسوريا ولبنان، لكى تظفر بعضوية المنظمة الدولية الجديدة، فلا جرم كان عمل الفقيد وسعيه فى أن تعلن مصر الحرب على ألمانيا واليابان عملاً قوميا سليمًا، لم تخسر مصر فيه شيئًا، بل أفادت بقبولها عضوا فى هيئة الأمم المتحدة لها من الحقوق (نظريا) مثلما لبقية الدول الأعضاء.

ولكن الوفديين استغلوا هذا الموقف، وأثاروا النفوس على أحمد ماهر، موهمين الناس أنه يسعى للزج بالبلاد فى أتون الحرب وإرسال المصريين إلى الخارج ليحاربوا فى ميادين القتال البعيدة، ونشر النحاس بيانًا بهذا المعنى احتوى على شرّ أساليب الإغراء وإثارة الأحقاد فى النفوس، فافتتن الأغرار من هذه الدعاية المغرضة، وكان من أثر هذه الفتنة تلك الجناية الفظيعة التى ذهب ضحيتها زعيم من خيرة رجالات مصر وعلم من أعلام الجهاد.

تأليف وزارة النقراشى
(٢٤ فبراير سنة ١٩٤٥)

فى ساعة متأخرة من الليلة التى قتل فيها الدكتور أحمد ماهر، تم تأليف وزارة محمود فهمى النقراشى الأولى، وقد ألّفها من أعضاء وزارة أحمد ماهر دون تغيير أو تبديل، وتولى هو الرآسة والداخلية والخارجية، وفى نوفمبر سنة ١٩٤٥ استقال حافظ رمضان وزير العدل، وفى فبراير سنة ١٩٤٦ استقال مكرم عبيد وزميلاه السيد سليم وطه السباعى.

إعلان الحرب على ألمانيا واليابان
(٢٦ فبراير سنة ١٩٤٥)

انعقد كل من مجلس النواب ومجلس الشيوخ فى جلسة سرية ونوقشت فيها سياسة الحكومة فى إعلان الحرب على ألمانيا واليابان، فأقرّ المجلسان بجلسة ٢٦ فبراير قيام حالة الحرب الدفاعية بين مصر وهاتين الدولتين، وصدر مرسوم فى اليوم نفسه باعتبار المملكة المصرية «فى حالة حرب مع الريخ الألمانى وإمبراطورية اليابان».

وفى ٧ مارس عين عبد الحميد بدوى وزيرًا للخارجية وتولى بهذه الصفة رآسة وفد مصر فى مؤتمر سان فرانسيسكو الذى أبرم فيه ميثاق هيئة الأمم المتحدة.

* * *

الفصل الثامن

مصر بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية

فى ٧ مايو سنة ١٩٤٥ استسلمت ألمانيا بلا قيد ولا شرط لبريطانيا والولايات المتحدة وروسيا جميعًا، وبذلك انتهت الحرب العالمية فى أوروبا، بعد خمس سنوات وثمانية أشهر وستة أيام من نشوبها.

وفى أغسطس سنة ١٩٤٥ أذعنت اليابان كذلك بلا قيد ولا شرط أيضًا للولايات المتحدة وحلفائها، ووقع مندوبوها وثيقة الاستسلام يوم أوّل سبتمبر سنة ١٩٤٥ وباستسلامها انتهت الحرب فى العالم

تطور الحركة الوطنية

مقارنة بين عهدين ١٩١٩ - ١٩٤٥

لأجل أن نفهم حق الفهم الحوادث والأحداث التى تعاقبت على البلاد منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، يجمل بنا أن نتبين مدى تطور الحركة الوطنية فى السنوات التى سبقتها أو عاصرتها، ومبلغ استعداد الأمة للكفاح والنضال فى السنوات التى أعقبتها وجاءت بعدها.

يبدو لمن يمعن التأمل فى أعماق الحوادث التى ترادفت فى هذه الفترة من الزمن، أن تطورًا خطيرًا قد أصاب الروح العامة للحركة الوطنية، ويتبين مدى هذا التطور من المقارنة بين الروح التى تجلّت فى ثورة سنة ١٩١٩، فى أعقاب الحرب العالمية الأولى، والروح التى ظهرت سنة ١٩٤٥ على مسرح الحوادث السياسية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية.

فالروح التى تجلت سنة ١٩١٩ وما بعدها هى روح الوطنية الحقة، روح البذل والتضحية، وإيثار الصالح العام على المنافع الشخصية، روح الوحدة

والاعتصام بحبل الوطنية، والحرص على الألفة وصفاء النية فى النفوس، من أجل ذلك كانت الحركة الوطنية عامة شاملة، موفقة ناجحة، اشتركت فيها البلاد من أقصاها إلى أقصاها، ريفها وحضرها، وساهمت فيها طبقات الأمة كافة، شيبها وشبابها، رجالها ونساؤها، أثرياؤها ومتوسطوها وفقراؤها، متعلموها وجهالها، وأثمرت هذه الروح العالية جهادًا رائعًا، أفردنا لتطوره ووقائعه كتاب «ثورة سنة ١٩١٩».

ولكن الحال قد تبدلت فى أعقاب الحرب العالمية الثانية، وظهرت الأمة متراخية متخاذلة، فالطبقات الممتازة تؤثر الراحة وتستنيم إلى مهاد الدعة، فلم تشترك اشتراكا فعليا فى الجهاد، واقتصرت طوائف الشعب فى الجملة على إبداء التمنيات، والإعراب بالقول عن المطالبة بالجلاء ووحدة مصر والسودان، وأبت أغلبيتها أن تساهم بنصيب فعلى فى الجهاد والتضحيات، حتى التضحية المالية.

لم يضرب الموظفون كما فعل أسلافهم سنة ١٩١٩، ولم يضرب العمال ولا التجار ولا أصحاب المهن الحرة، واكتفى المحامون بالإضراب بضعة أيام متفرقة، لمناسبات محدودة، ثم عادوا إلى الانصراف إلى أعمالهم ومشاغلهم اليومية.

وترتب على تقاعد طبقات المجتمع عن النضال أن انفرد الطلبة وحدهم بالإضراب والقيام بالمظاهرات وما إلى ذلك، وليس هذا حال أمة جادّة فى النضال، لا تبالى ما تبذل فى جهادها من مرتخص وغال، بل هو ولا ريب نقص كبير فى الروح العامة وتراجع بعيد عما كانت عليه منذ نيف وربع قرن، فإن كل الطبقات قد تضامنت وساهمت فى الجهاد سنة ١٩١٩، واحتملت ما احتملت من المتاعب والحرمان والتضحيات، فكان للجهاد روعته وجلاله، أما أن ينحصر الكفاح تقريبًا فى طلبة المدارس والجامعات، فهذا لعمرى مظهر يؤسف له من خمود فى الروح القومية، وذبول فى الشعلة الوطنية.

لقد كان الظن أن تبدو الأمة بروح أقوى مما كانت عليه سنة ١٩١٩، اتباعًا لسنّة التقدم فى الحياة القومية، ولكن الذى حدث هو العكس، فقد

تضاءلت روح الإخلاص والجد والبذل والتضحية فى النفوس، وهذا طبعًا ليس مرجعه إلى الشعب، فإن فطرة الشعب سليمة، واستعداده للتقدم والجهاد حقيقة لا شك فيها، ولكن قد تمر به فترات من التراجع والانتكاس، مثل التى مرت به فى السنين الماضية وظهرت آثارها خلال الحرب العالمية الثانية وفى أعقابها.

وهذه النكسة ترجع أكثر ما ترجع إلى السياسة التى ترسمها «الوفد» منذ أن دبّ فيه الفساد، فقد خذل على تعاقب السنين روح الوطنية الصادقة، وأنكر جهاد المجاهدين، وتضحيات المضحين، واعتبر الإخلاص للوطن منحصرًا فى السير فى ركابه، والإذعان لأوامره، والتقلب معه أينما دار، واعتبر أهم مميزات المواطن الصالح (فى نظره) أن يلغى عقله وضميره، وينافق لبضعة النفر الذين أوصلتهم المصادفات التعسة والأيام السود إلى زعامة الوفد، وأن يبتغى الزلفى لديهم، وبذلك وحده يستحق أن يكون له نصيب فى المراكز النيابية والاجتماعية أوالمناصب الحكومية أوالمغانم المادية، أما الوطنية الصادقة، أما الخدمات التى يجب أن يؤديها المواطن الصالح للبلاد، فهذه أمور لا وزن لها ولا اعتبار فى نظر الوفد، بل هى فى الغالب من أسباب تنكره لمن ساهموا فيها.

وهذه السياسة ولا ريب كان لها أثرها البعيد فى انصراف النفوس عن الإخلاص والجهاد والتضحية، إذ رآها الناس موضع الزراية والاستخفاف، بل مبعث الحرب ومصدر العداوة والبغضاء من جمهرة الوصوليين والنفعيين.

فالوفد هو أوّل من خذل روح الإخلاص فى نفوس المواطنين، ولا غرابة – وهذه تعاليمه فى تربية الشعب السياسية – أن تظهر النتائج السيئة لهذه التربية مع الزمن، وأن تبدو الأمة فى أعقاب الحرب العالمية الثانية متراخية، يتجنب أبناؤها فى الجملة طريق البذل والتضحية، ويؤثرون الراحة والعافية.

إن الوفد هو المسئول الأوّل عن خمود الروح الوطنية وتحوّل الحياة القومية إلى حياة فردية، لأنه هو الذى أشاع فى عدد كبير من المواطنين روح

النفعية والانتهازية، واتخذ زعماؤه وأتباعه وأسياعه الاشتغال بالسياسة وسيلة للاستغلال والجاه، والكسب والثراء، والذين ناصروا الوفد منذ أن دبّ فيه الفساد إنما ناصروه على هذا الأساس، وعلى اعتبار أنه الطريق المعبّد لوصولهم إلى المراكز النيابية أو المناصب الحكومية أو استغلال النفوذ، فهذه الروح النفعية التى أشاعها الوفد قد أفسدت الحياة الوطنية والحياة الاجتماعية على السواء، وللزعامات ولا ريب أثرها فى مصاير الأمم وحياتها، فالزعامة الصالحة تبعث فى نفوس المواطنين روح الصدق والإخلاص، وإيثار المصالح الوطنية على المنافع الشخصية، والزعامة النفعية تستثير فى النفوس غرائز الفساد والأنانية، والانصراف إلى الانتفاع والاستمتاع بالأعراض الزائلة، والتنكر للمثل العليا، والناس على دين زعمائهم، وإذ قد خلت زعامة الوفد من الإخلاص والاستقامة، والصدق والتضحية، فإن المنتمين إليه قد درجوا على سنته، واتبعوا طريقته، فمعظمهم من الوصوليين طلاب المنافع والمراكز والمناصب، وقد استشرى الفساد حتى دبّ إلى الطلبة، فأشاع الوفد فى كثير منهم روح النفعية والانتهازية، وتسلل دعاته بين صفوف الطلبة يغرونهم بالمنافع المادية العاجلة من الأموال يوزعونها على المتظاهرين منهم، وبالآمال فى أن ينالوا بعد تخرجهم من معاهدهم ما ينالون من مزايا الحكم، وإيثارهم على غيرهم فى الظفر بمغانمه، فالطلبة الذين ينشأون على هذا الطراز وهم عماد المستقبل هيهات أن يكونوا مواطنين صالحين، بل أغلب الظن أن يظلوا طوال حياتهم من الوصوليين الذين لا يرجى منهم لبلادهم خير ولا نفع.

فهذا التحول والتخاذل فى نفوس المواطنين، هو نتيجة لتربية الوفد السياسية للأمة، وبذلك كله أفسد الحركة الوطنية وأفسد النفوس معها.

وهنا يتبين الفارق بين تربية الحزب الوطنى للأمة قبل الحرب العالمية الأولى وبعدها، وتربية الوفد لها.

فمصطفى كامل ومحمد فريد، وأنصارهما وتلاميذهما، قد تولوا تربية الشعب السياسية من سنة ١٨٩٠ على عهد مصطفى كامل، ومن سنة ١٩٠٨ على عهد محمد فريد، فكانت تربية صحيحة مثمرة، وكان لجهادهم أثر كبير فى

بعث الحركة الوطنية وسيرها على صراطها المستقيم، ذلك بما غرسوا فى النفوس من روح الجهاد الخالص لله والوطن، جاعلين من أنفسهم القدوة الصالحة لمواطنيهم، ومن ثم أدركت الأمة حظا كبيرًا من الوطنية الصادقة بحيث مهدت هذه التربية القوية لثورة سنة ١٩١٩، فالثورات كما قلت فى كتابى عن (مصطفى كامل) ليست حركات ميكانيكية تبدو فجأة للناظرين، بل هى حوادث اجتماعية تتمخض عنها حياة الشعوب تبعًا لدرجة استعدادها، ونتيجة لسريان روح الوطنية فى نفوس أبنائها، فالسنوات التى قضاها الحزب الوطنى فى تربية الشعب السياسية كانت بمثابة المدرسة التى تلقت فيها الأمة مبادئ الوطنية الحقة، وهى الفترة التى بُعثت فيها الحركة الوطنية من مرقدها وكانت الغذاء الصالح لثورة سنة ١٩١٩.

إن جهود هذا الحزب العتيد الذى حاربه الوفد وجحد فضله، كان لها فضلها فى ظهور الثورة، كما بقى لها طابعها الثابت وأثرها المستمر على مر السنين حتى اليوم فى توجيه الحركة الوطنية الوجهة الصالحة وجهة الجلاء والاستمساك بوحدة وادى النيل والجهاد البرئ النزيه.

أما مدرسة الوفد السياسية فقد أشاعت الفساد فى النفوس، وبعدت بالمواطنين عن المثل العليا، وغرست فيهم روح النفعية والوصولية، وحببت إليهم الفرقة والانقسام، والعداوة والخصام، بحيث واجهت الأمة الأحداث التى تعاقبت عليها خلال الحرب العالمية الثانية وبعد انتهائها متخاذلة مفككة، ومن هنا نتبين ناحية من نواحى الضعف الذى أصاب الجبهة الوطنية، وهو ولا ريب ضعف طارئ، لا يلبث أن يزول بزوال أسبابه، وتعود الأمة سيرتها الأولى، قوية متماسكة، سائرة قدمًا إلى الأمام إن شاء الله.

تقدم الوعى القومى

وإلى جانب هذا الضعف الطارئ، قد وجدت الأمة بعض العوض فى تقدم وعيها القومى، فإن هذا الوعى قد تقدم بلا مراء فى الخمس عشرة سنة الأخيرة، ومرجع ذلك إلى انتشار العلم، ونضج العقول، وارتقاء المدارك

والأفكار، وتقدم البلاد عامة، مما كان له أثره فى فهم الشعب بعض الحقائق السياسية.

ومن نتائج هذا التقدم إدراك الأمة أهمية الجلاء، وأنه جوهر الاستقلال، وازدياد تعلقها به بحيث أصبح شعارًا لها، وموضع الإجماع منها، وكذلك زاد تمسكها بوحدة مصر والسودان.

ومن مظاهر الوعى القومى كراهية الأمة لمعاهدة سنة ١٩٣٦، وكفاحها للتحرر منها، وتحطيم قيودها، وفهمها إياها على حقيقتها، برغم ما روج لها الوفد سنين عديدة، وبرغم ما قال النحاس عنها إنها معاهدة الشرف والاستقلال، فأدرك الشعب بفضل تقدم الوعى القومى أن لا شرف فيها ولا استقلال، بل فيها المهانة والإذلال.

فذيوع فكرة الجلاء والوحدة بين مصر والسودان، والتنكر لسياسة التحالف والمعاهدات الباطلة، كل أولئك يدلّ على ارتقاء الأفكار وتقدم الوعى القومى، وأن السعوذة قد أصبحت إلى زوال.

الحريات الأربع وميثاق الأطلنطى

وفى خلال الحرب العالمية الثانية أعلنت عهود ومواثيق دولية كان لها أثرها الصالح فى نشاط الحركة الوطنية وتقدم الوعى القومى معًا، وحفزت النفوس إلى مواصلة الكفاح لتحقيق الأهداف الوطنية، إذ رأت الأمة فى هذه العهود والمواثيق حججًا جديدة لمطالبها، وسندًا دوليا لقضيتها، وكان لها من الأثر فى النفوس مثلما كان لمبادئ الرئيس ويلسن التى أعلنها سنة ١٩١٧ و١٩١٨ خلال الحرب العالمية الأولى، وكانت من العوامل فى استثارة روح الاستقلال والحرية فى الشعوب، بالرغم من إخلاف ويلسن لوعوده وعهوده[١].

وأهم هذه العهود وأبعدها أثرًا تصريح الرئيس روزفلت رئيس الولايات المتحدة عن (الحريات الأربع)، فقد أذاع على العالم تصريحًا فى ٥ يوليه

---

(١) كتابنا «ثورة سنة ١٩١٩» ج ١ ص ٤٤ (طبعة سابقة).

سنة ١٩٤٠ بشأن حريات البشر الأساسية ووجوب التمسك بها قال:

«نأمل أن يطلع علينا المستقبل الذى نعمل على إعداده فى الوقت الحاضر بحضارة تقوم دعائمها على حريات البشر الأساسية.

وأولى هذه الحريات: حرية القول والرأى.

والثانية: الحرية التى تجعل فى استطاعة كل إنسان أن يعبد الله وفق معتقده.

والثالثة: الحرية التى يحصل عليها الإنسان بالتحرير من نير البؤس والعوز.

والرابعة: الحرية التى تنتج عن التحرر من الخوف.

«وليست هذه الحريات أحلامًا بعيدة المنال يتطلب تحقيقها أجيالاً طويلة، ولكنها مبادئ حقيقية ملموسة يجب على جيلنا الحاضر أن ينشرها فى العالم أجمع».

تم جاء ميناق الأطلنطى باعثًا جديدًا على الأمل فى مستقبل زاهر تشرق فيه على الأمم شمس الحرية والاستقلال، وهو وثيقة هامة أعلنها الرئيس روزفلت والمستر تشرسل رئيس الوزارة البريطانية فى ١٤ أغسطس سنة ١٩٤١ حين اجتمعا على ظهر بارجة حربية وسط المحيط الأطلنطى، وتتضمن المبادئ الآتية التى أعلنا أنهما يعقدان عليها أملهما فى إيجاد عالم جديد أفضل من العالم الحالى وهى:

أولاً: أن بلديهما لا يسعيان إلى أى توسع إقليمى أو غيره.

ثانيًا: أنهما يريدان أن لا يقع أى تبدل إقليمى يخالف رغبة الشعوب صاحبة الشأن.

ثالثًا: أنهما يحترمان حق جميع الشعوب فى اختيار شكل الحكومات التى تدير شئونها وأنهما يرغبان فى أن تسترد الأمم التى غلبت على أمرها حقوقها وحكوماتها الحرة.

رابعًا: أنهما سيحاولان – مع احترام التزاماتهما القائمة الآن – منح جميع الدول صغيرة كانت أو كبيرة. ظافرة أومقهورة. حق الوصول إلى اتفاقات تجارية متساوية والحصول على مواد العالم الأولية التى تحتاج إليها لرخائها الاقتصادى.

خامسًا: أنهما يرغبان من الوجهة الاقتصادية فى الحصول على التعاون التام بين جميع الأمم لتأمين أحوال أوفق للعمل وضمان التوازن الاقتصادى والسلامة الوطنية.

سادسًا: أنهما يأملان بعد سحق الاستبداد النازى أن تتوطد دعائم السلم الذى يتيح لجميع الأمم وسائل العيش بسلام فى دائرة حدودها وتمكين الناس فى جميع أنحاء المعمورة من العيش فى مأمن من الشقاء والخوف.

سابعًا: أن مثل هذا السلم يجب أن يمنح جميع الرجال حق مباشرة التجارة الحرة عبر البحار والتمتع دون قيد بالمواصلات البحرية.

ثامنًا: أنهما يعتقدان أنه يجب على جميع أمم العالم – لأسباب أدبية ومادية – أن تعدل عن استخدام سلاح القوّة. وما دام لا يمكن المحافظة على أى سلم فى المستقبل إذا ظلت الأمم التى تهدد أو يمكنها أن تهدد جيرانها بالاعتداء أن تستخدم الأسلحة البرية والبحرية والجوية فهما يريان أن تجريد هذه الأمم من السلاح أمر جوهرى إلى أن يتم وضع نظام دائم واسع النطاق للطمأنينة العامة وهما فى الوقت نفسه يشجعان جميع التدابير العملية الأخرى المؤدية إلى تخفيف أعباء التسلح عن عاتق الشعوب المحبة للسلام.

وقد دخلت الولايات المتحدة الحرب العالمية الثانية فى ديسمبر سنة ١٩٤١ على أساس هذا الميثاق.

وأعلنت الحكومة المصرية فى نوفمبر سنة ١٩٤٣ انضمامها إلى مبادئ ميثاق الأطلنطى، وأرسلت بذلك تبليغًا إلى كل من الحكومة البريطانية والحكومة الأمريكية، وأجابت وزارة الخارجية البريطانية على هذا التبليغ بأنها ترحب به ترحيبًا حارا وأنها «تشاطر الحكومة المصرية اقتناعها بأنه (الميثاق) سيوطد

العلاقة القائمة بين مصر وبين جميع الأمم الأخرى التى تحدوها الرغبة فى أن تكفل للعالم مستقبلًا أسعد، وهى تعترف بالمساعدة التى قدمتها مصر إليها عن طيب خاطر فى الكفاح الحاضر على أساس معاهدة التحالف المصرية البريطانية - كما أنها موقنة أن الحكومة المصرية والشعب المصرى لن يكونا أقل استعدادًا للمساهمة فى المهمة العظيمة الشاقة - مهمة إعادة بناء العالم بعد فوز الأمم المتحالفة - وهى المهمة التى ستظل تقتضى بذل جميع الجهود.

وأجابت وزارة الخارجية الأمريكية بخطاب ترحيب حار بانضمام مصر إلى ميثاق الأطلنطى.

حقاإن هذه المعانى ألسامية قد تضاءلت، وتبددت مبادئ ميثاق الأطلنطى بعد أن وضعت الحرب أوزارها، مثلما تبددت مبادئ الرئيس ويلسن بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، ولكن من الحق أن نقول أيضًا إن هذه العهود والمواثيق قد استثارت فى نفوس السعوب روح الجهاد لتحقيق آمالها وإدراك الأهداف التى نادى بها أقطاب الحلفاء، وكانت عاملًا من عوامل تقدم الحركة الوطنية بين مختلف الشعوب.

والآن وقد ألقينا نظرة عامة على مدى التطور الذى بلغته الروح الوطنية عند ما وضعت الحرب العالمية أوزارها، فلنتابع الحوادث التى تعاقبت على البلاد منذ انتهاء تلك الحرب.

توقيع ميثاق جامعة الدول العربية
(٢٢ مارس سنة ١٩٤٥)

اجتمعت وفود الدول العربية فى القاهرة فى شهر مارس سنة ١٩٤٥، وتم توقيعها على «ميثاق جامعة الدول العربية» فى قصر الزعفران يوم ٢٢ مارس سنة ١٩٤٥، وتبودلت بهذه المناسبة الخطب المعتادة فيما يعلقونه من الآمال على إبرام هذا الميثاق.

مؤتمر سان فرنسيسكو وميثاق الأمم المتحدة
(إبريل - يونيه سنة ١٩٤٥)

أخفقت «عصبة الأمم» التى أنشئت بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى فى مهمتها الأولى وهى إقرار السلام فى العالم، وشبّت الحرب العالمية الثانية، وأخذ أقطاب الساسة من دول الحلفاء يبحثون والحرب قائمة فى إنشاء هيئة عالمية جديدة تكفل للإنسانية استقرار الصلح والسلام بعد أن تضع الحرب أوزارها.

فاجتمع فى خريف سنة ١٩٤٤ مندوبو الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا والاتحاد السوفيتى (روسيا) وجمهورية الصين، فى «دومبارتون أوكس» بالولايات المتحدة، لوضع افتراحات لإنشاء هيئة عالمية لحفظ السلم والأمن الدولى، وفى ٩ أكتوبر أذاعت الحكومات الأربع مشروعا «لهيئة دولية عالمية» عرف فيما بعد «بمقترحات دومبارتون أوكس».

وقد حدد هذا المشروع المبادئ والأوضاع التى تقوم عليها الهيئة الدولية الجديدة.

على أن مؤتمر «دومبارتون أوكس» لم يصل إلى حلّ مشكلة إجراءات التصويت فى مجلس الأمن، وهو العامل الأهم فى الهيئة الجديدة، فترك المشكلة معلقة، كما أنه لم يتعرض لبعض المسائل الأخرى، ومنها مسألة تنظيم الوصاية الدولية على البلاد التى يرى أنها غير أهل للحكم الذاتى.

وفيما بين ٤ و١١ فبراير سنة ١٩٤٥ اجتمع الرئيس روزفلت والمارشال ستالين والمستر تشرشل فى مؤتمر القرم الذى انعقد بمدينة يالتا، واتفقوا على إجراءات التصويت فى مجلس الأمن، فجعلوا للدول الخمس الكبرى: الولايات المتحدة وروسيا وبريطانيا وفرنسا والصين الكلمة النافذة فى التصويت، بأن يكتفى بأكثرية سبعة أصوات من أحد عشر بالنسبة لجميع قرارات المجلس، على أنه إذا كانت المسألة تتعلق بالإجراءات فيكفى سبعة أصوات، دون تمييز بين الدول الخمس ذوات المركز الدائم وغيرها، أما فى

المسائل الأخرى فيجب أن تصدر القرارات فيها بموافقة سبعة أعضاء يكون من بينهم جميع الأعضاء الدائمين، وهذا الوضع هو الذى أقرّه ميثاق سان فرنسيسكو.

وفى ١٨ فبراير سنة ١٩٤٥ اجتمع الدكتور أحمد ماهر رئيس الوزارة المصرية بالمستر أنتونى إيدن وزير خارجية بريطانيا، وأبلغه المستر إيدن أن مؤتمر القرم قرر عقد مؤتمر دولى فى مدينة سان فرنسيسكو يوم ٢٥ أبريل سنة ١٩٤٥، كما قرر ألّا يشترك فى هذا المؤتمر إلّا الدول التى تكون قد أعلنت الحرب على المحور قبل أوّل مارس سنة ١٩٤٥، وزاد بأن إعلان الحرب يتيح لتلك الدول – فوق اشتراكها فى هذا المؤتمر – أن تكون من الأعضاء المؤسسين للهيئة الدولية المزمع تكوينها بعد الحرب لكى تخلف عصبة الأمم القائمة وقتئذ.

ونظر البرلمان فى الأمر، فوافق المجلسان فى يوم ٢٦ فبراير سنة ١٩٤٥ على إعلان الحرب على ألمانيا واليابان كما أسلفنا.

وفى ٥ مارس سنة ١٩٤٥ تلقت مصر الدعوة التى أرسلتها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية – بالأصالة عن نفسها وبالنيابة عن حكومات بريطانيا العظمى والجمهوريات السوفيتية والجمهورية الصينية – إلى تسع وثلاثين دولة منها مصر، لحضور مؤتمر يعقد بسان فرنسيسكو فى ٢٥ أبريل سنة ١٩٤٥ لإعداد ميثاق للهيئة الدولية العالمية الجديدة، على أساس مقترحات «دومبارتون أوكس»، مضافاً إليها النصوص الخاصة بإجراءات التصويت فى مجلس الأمن، التى اتفق عليها فى مؤتمر القرم، وأما الأحكام الخاصة بالوصاية الدولية، فلم تكن الدول الداعية قد اتفقت عليها بعد.

وقبلت مصر الدعوة إلى مؤتمر سان فرنسيسكو، وألّفت وفدها إلى المؤتمر من عبد الحميد بدوى وزير الخارجية رئيساً، وإبراهيم عبد الهادى وزير الصحة، وعلى الشمسى، ومحمود حسن وزير مصر المفوض فى واشنطون أعضاء، ومن هيئة من الخبراء ضمت إلى الوفد مؤلفة من ممدوح رياض وطه السيد نصر ومحمد عوض محمد وعدلى أندراوس إلخ.

وسبق هؤلاء سفر وفد لتمثيل مصر فى اللجنة التشريعية التى عهد إليها وضع نظام محكمة العدل الدولية، وهذا الوفد مؤلف من حافظ رمضان وزير العدل وعبد المنعم رياض وحلمى بهجت بدوى.

واشترك وفد مصر فى المؤتمر الذى افتتح فى ٢٥ أبريل سنة ١٩٤٥، وأبدى فيه وجهة نظر مصر فى المقترحات المعروضة، مما سجل فى مضابط المؤتمر ومحاضره الرسمية.

وبرغم الجهود التى بذلها وفد مصر ووفود بلاد أخرى عديدة منها المتوسطة والصغيرة فى مؤتمر سان فرنسيسكو فى سبيل تعديل كثير من أحكام الميثاق المقترح، لتقريب الشقة بين ما تبتغيه الدول الكبرى من سلطة، وما نرجوه الدول الصغيرة من مساواة، فإن الدول الداعية قد تمسكت بالأوضاع وبالصيغ الجوهرية التى كانت قد اتفقت عليها فيما بينها فى «دومبارتون أوك» وفى مؤتمر «القرم» زاعمة أنه لابدّ من النزول فى الميثاق على حكم الأمر الواقع، بحجة أن الدول الكبرى هى التى تقع على عاتقها المسئولية فى حفظ الأمن العالمى، وهى التى تستطيع، دون غيرها، بمالها من قوّات وموارد، أن تسهر على السلم الدولى فيستقر (هكذا قالوا وأرجفوا)، وقد برهنت الحوادث على عكس ما ادّعوا، ورُئى وقتئذ أن يجعل لتلك الدول فى الميثاق نصيب من السلطة يتناسب ومسئولياتها التى انتحلتها.

ولذلك جاء الميثاق الذى انتهى إليه مؤتمر سان فرنسيسكو محتفظًا بالأوضاع الجوهرية التى تضمنتها مقترحات «دومبارتون أوكس»، ولم تستطع وفود الدول المتوسطة والصغيرة أن تحمل الدول الداعية على تعديل مقترحاتها إلّا فى بعض المواضع الثانوية.

توقيع الميثاق
(٢٦ يونيه سنة ١٩٤٥)

عقد ميثاق الأمم المتحدة بمدينة سان فرنسيسكو فى يوم ٢٦ يونيه سنة ١٩٤٥، واشتركت فى توقيعه بادئ الأمر ٥٣ دولة.

القواعد الأساسية للميثاق

لامراء فى أن هذا الميثاق يعد من أعظم المواثيق الدولية شأنًا، افتتحت به الإنسانية عهدًا جديدًا فى حياتها المليئة بالانقلابات والتطورات، وكان خلاصة الأفكار والاتجاهات التى استقبلت بها الإنسانية عهد السلام بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، فلا غرو أن اتجهت إليه الشعوب قاطبة وعلقت عليه آمالاً كبارًا فى أن يكون أداة لإقرار السلام فى العالم حقبة طويلة من الزمن، لأن ما عاناه العالم من ويلات الحرب العامة كان كفيلاً بتوجيه الجهود وتضافر القوى لابتكار خير الوسائل وأنجعها فى سبيل تجنيب العالم ويلات حرب أو حروب جديدة.

واقتبس الميثاق بعض مبادئ ميثاق الأطلنطى الذى أعلن فى أغسطس سنة ١٩٤١ (ص ١٦٦) وإن كان لم يشر إليه ولم يقرّه فى مجموعه.

واحتوى من الأحكام ما جعل الأمم تنتظر أن يكون له أثره المحمود فى العلاقات الدولية وإقامتها على أسس جديدة من العدل والمساواة والسلام، واحترام استقلال الأمم كبيرها وصغيرها.

ففى ديباجة الميثاق تعهدت شعوب الأمم المتحدة عهدًا صريحًا جاء فيه: «قد آلينا على أنفسنا أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التى فى خلال جيل واحد جلبت على الإنسانية مرتين أحزانًا يعجز عنها الوصف، وأن نؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان، وبكرامة الفرد وقدره، وبما للرجال والنساء، والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية.

وفى ديباجة الميثاق أيضًا عهد صريح بعدم استخدام القوّة المسلحة فى العدوان على حقوق الأمم، وبحقها فى تقرير مصيرها، والمساواة بين الشعوب، هذا نصّه: «وفى سبيل هذه الغايات اعتزمنا أن نأخذ أنفسنا بالتسامح، وأن نعيش معًا فى سلام وحسن جوار، وأن نضم قوانا كى نحتفظ بالسلم والأمن الدولى، وأن نكفل بقبولنا مبادئ معينة ورسم الخطط اللازمة لها ألّا تستخدم القوّة المسلحة فى غير المصلحة المشتركة».

وفى مقاصد الهيئة ومبادئها نصّت المادة الأولى من الميثاق فيما نصّت عليه أن من مقاصد الأمم المتحدة:

١ – حفظ السلم والأمن الدولى، وتحقيقًا لهذه الغاية تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التى تهدد السلم ورفعها، وتقمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الإخلال بالسلم، والتذرع بالوسائل السلمية وفقًا لمبادئ العدل والقانون الدولى، لحل المنازعات الدولية، التى قد تؤدّى إلى الإخلال بالسلم أو تسويتها.

٢ – إنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذى يقضى للشعوب بحقوق متساوية، ويجعل لها تقرير مصيرها، واتخاذ التدابير الأخرى الملائمة لتعزيز السلم العام.

وفى المادة الثانية فقرة ١ نصّ صريح على أنه «تقوم الهيئة على مبدأ المساواة فى السيادة بين جميع أعضائها».

والفقرة ٤ من هذه المادة تقضى بأنه «يمتنع أعضاء الهيئة جميعًا فى علاقاتهم الدولية عن أن يهددوا بالقوّة أو أن يستخدموها ضدّ سلامة الأراضى أو الاستقلال السياسى لأية دولة أو على أى وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة».

فاحترام استقلال الدول، وسلامة أراضيها، والمساواة فى السيادة بين أعضاء الأمم المتحدة، والمساواة فى الحقوق بين الأمم كبيرها وصغيرها، وحقها فى تقرير مصيرها، ومنع أعمال العدوان، هذا هو الأساس الأوّل فى الميثاق.

تقررت هذه القواعد، ووافقت عليها الدول المشتركة فى مؤتمر سان فرنسيسكو، وتوكيدًا وتثبيتًا لها وتغليبًا لها على كل الأوضاع السابقة عليها والمنافية لها، نصّت المادة الثالثة بعد المائة من الميثاق على أنه «إذا تعارضت الالتزامات التى يرتبط بها أعضاء «الأمم المتحدة» وفقًا لأحكام هذا الميثاق مع أى التزام دولى آخر يرتبطون به فالعبرة بالتزاماتهم المترتبة على هذا الميثاق».

أعضاء الهيئة

تتكون الهيئة من الدول التى اشتركت فى مؤتمر سان فرنسيسكو والتى وقعت الميثاق وصدقت عليه. والعضوية مباحة لجميع الدول الأخرى المحبة للسلام، على أن نقبل هذه الدول بقرار من الجمعية العامة بناء على نوصية مجلس الأمن، ويصحّ أن يوقف أى عضو أو يفصل فى ظروف يحددها الميثاق.

فروع الهيئة

يكون للهيئة الفروع الرئيسية الآتية:

جمعبة عامة، ومجلس أمن، ومجلس اقتصادى واجتماعى، ومجلس وصاية ومحكمة عدل دولية، وأمانة.

الجمعية العامة

تتألف الجمعية العامة من جميع الأمم المتحدة، ويحدد الميثاق وظائف الجمعية وسلطاتها فى مواده من العاشرة إلى السابعة عشرة، ولها أن تناقش أية مسألة تدخل فى نطاق الميثاق، وأن توصى أعضاء الهيئة أومجلس الأمن بما تراه فى تلك المسائل، مع مراعاة بعض القيود الواردة فى الميثاق، ولها أن تنظر فى المبادئ العامة فى شأن حفظ السلم ونزع السلاح وتنظيم التسليح، وأن تقدم توصياتها بصدد هذه المبادئ، وأن تناقش أية مسألة تكون لها صلة بحفظ السلم والأمن الدولى يرفعها إليها أى عضو من أعضاء الأمم المتحدة، أومن غير الأعضاء، على أن كل مسألة يكون من الضرورى فيها القيام بعمل ما، ينبغى أن تحيلها الجمعية إلى مجلس الأمن فبل بحثها أو بعده، ولها أن تسترعى نظر المجلس إلى الأحوال التى تعرّض السلم والأمن الدولى للخطر، وعندما يباشر مجلس الأمن بصدد نزاع أوموقف ما الوظائف التى رسمت له فى المبثاق، فليس للجمعية العامة أن تقدم أية توصية فى شأن هذا النزاع أو الموقف إلّا إذا طلب ذلك منها مجلس الأمن ولها أن تنشئ دراسات، وتشير

بتوصيات لإنماء التعاون الدولى فى ميادين السياسة والاقتصاد والثقافة والاجتماع والصحة والتعليم.

ولكل عضو فى «الأمم المتحدة» صوت واحد فى الجمعية العامة، وتصدر قراراتها فى المسائل الهامة بأغلبية ثلثى الأعضاء الحاضرين، والمسائل الأخرى بأغلبية الأعضاء الحاضرين، وتشمل «المسائل الهامة» التوصيات الخاصة بحفظ السلم، وانتخاب أعضاء مجلس الأمن غير الدائمين، وأعضاء المجالس الأخرى، وقبول أعضاء جدد فى الأمم المتحدة، ووقف الأعضاء وفصلهم، والمسائل المتعلقة بسير نظام الوصاية والمسائل الخاصة بالميزانية.

وتجتمع الجمعية العامة فى أدوار انعقاد عادية سنوية، وإذا اقتضى الحال فى أدوار انعقاد استثنائية، بناءً على طلب مجلس الأمن أو أغلبية أعضاء الأمم المتحدة.

مجلس الأمن

يقوم إلى جانب الجمعية العامة «مجلس الأمن»، ويتألف من أحد عشر عضوًا من الأمم المتحدة، منهم خمسة أعضاء دائمين هم: الصين، وفرنسا، والاتحاد السوفييتى (روسيا)، وبريطانيا العظمى، والولايات المتحدة الأمريكية، وستة أعضاء آخرين غير دائمين تنتخبهم الجمعبة العامة من بين الأمم المتحدة، ويراعى فى الانتخاب بوجه خاص وقبل كل شيء مساهمة الأعضاء فى حفظ السلم والأمن الدولى، كما يراعى أيضًا التوزيع الجغرافى العادل.

وينتخب الأعضاء غير الدائمين لمدة سنتين، والعضو الذى انتهت مدّته لا يجوز إعادة انتخابه على الفور، ويكون لكل عضو فى مجلس الأمن مندوب واحد.

ويعهد إلى مجلس الأمن بالتبعات الرئيسية فى أمر حفظ السلم والأمن الدولى، ويتعهد أعضاء «الأمم المتحدة» بقبول قرارات مجلس الأمن وتنفيذها، ويختص المجلس بوضع منهاج لتنظيم التسليح.

ويجعل الميثاق لمجلس الأمن سبيلين للمحافظة على السلم العالمى، سبيلاً لحل المنازعات بالوسائل السلمية – كالمفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية – وسبيلاً لتدارك حالات تهديد السلم والإخلال به وقمع العدوان باتخاذ تدابير قد لا تتطلب استخدام القوّات المسلحة (مثل وقف الصلات الاقتصادية والمواصلات جميعها وقطع العلاقات الدبلوماسية)، أو باتخاذ تدابير قسرية بطريق القوّات الحربية التابعة لأعضاء الأمم المتحدة، أو الموضوعة تحت تصرف مجلس الأمن بناءً على طلبه وطبقًا لاتفاقات خاصة تبرم بين مجلس الأمن وبين أعضاء «الأمم المتحدة» وتصدق عليها الدول الموقعة وفق مقتضيات أوضاعها الدستورية.

وهذه الاتفاقات الخاصة هى التى تحدد أيضًا «المساعدات والتسهيلات الضرورية» التى يضعها الأعضاء وقتئذ تحت تصرف مجلس الأمن، فى سبيل مساهمتهم فى حفظ السلم والأمن الدولى، وعلاقة مجلس الأمن بكل من الدول فى هذه الشئون تحددها مواد الميثاق.

التصويت فى مجلس الأمن

ينصّ الميثاق على أن يكون لكل عضو بالمجلس صوت واحد، وتصدر القرارات فى المسائل الإجرائية بموافقة سبعة من الأعضاء، وفى المسائل الأخرى كافة بموافقة سبعة من الأعضاء، تكون من بينها أصوات الأعضاء الدائمين متفقة بشرط أنه فى القرارات المتخذة تطبيقا لأحكام الفصل السادس من الميثاق (وهو الفصل الخاص بحلّ المنازعات حلًّا سلميًا، ويشمل المواد ٣٣ إلى ٣٨)، والفقرة الثالثة من المادة ٥٢ (التى تجعل لمجلس الأمن أن يشجع على استكنار الحل السلمى للمنازعات المحلية بطريق التنظيمات والتوكيلات والإقليمية)، يمتنع من كان طرفًا فى النزاع عن التصويت.

وبعبارة أخرى لا تمنع الدولة صاحبة الشأن فى النزاع عن التصويت فى الشئون الأخرى، وإذا كانت من الدول الخمس التى لها مقعد دائم فى مجلس الأمن، فلا يصدر القرار فى النزاع الخاص بها إلّا بموافقة رأيها، وهذا وذاك هو ما يعبر عنه بحق الفيتو (الاعتراض).

وينصّ الميثاق على أنه ليس فيه ما ينتقص الحق الطبيعى للدول فى الدفاع عن أنفسها إذا اعتدت قوّة مسلحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة، وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدولى، ولا تؤثر التدابير التى يتخذها الأعضاء فى سلطة مجلس الأمن ومسئولياته المستمدة من الميثاق فى أن يتخذ فى أى وقت، ما يرى ضرورة لاتخاذه من الأعمال لحفظ السلم أو إعادته إلى نصابه.

وينصّ الميثاق أيضًا على أنه ليس فيه ما يحول دون قيام تنظيمات أو توكيلات إقليمية تكون متلائمة فى نشاطها مع مقاصد الأمم المتحدة، ويستخدم مجلس الأمن التنظيمات الإقليمية فى ظل سلطانه كلما رأى ذلك ملائمًا فى أعمال القسر، ويجب أن يحاط مجلس الأمن فى كل وقت إحاطة تامة بما يجرى من الأعمال بمقتضى تنظيمات إقليمية لحفظ السلم والأمن الدولى.

فى التعاون الدولى الاقتصادى والاجتماعى

أسار الميثاق فى مواده ٥٥ إلى ٦٠ إلى الأغراض الاقتصادية والاجتماعية التى ترمى إليها الأمم المتحدة، وأهمها تحقيق مستوى أعلى للمعيشة، وتوفير أسباب الاستخدام المتصل لكل فرد، وتيسير الحلول للمشاكل الدولية والاقتصادية والاجتماعية والصحية وما يتصل بها، والعمل على أن ينتشر فى العالم احترام حقوق الإنسان، والحريات الأساسية للجميع، بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين، ولا تفريق بين الرجال والنساء.

ويتعهد جميع الأعضاء بأن يتخذوا ما يجب عليهم، بالتعاون مع الهيئة، لإدراك هذه المقاصد، وتقع مسئولية تحقيق هذه المقاصد على عاتق الجمعية العامة للهيئة، كما تقع على عاتق «المجلس الاقتصادى والاجتماعى» فى ظل سلطان الجمعية العامة.

ويتألف المجلس الاقتصادى والاجتماعى من ثمانية عشر عضوًا من «الأمم المتحدة» تنتخبهم الجمعية العامة، وللمجلس أن يقوم بدراسات، ويضع تقارير عن المسائل الدولية فى سئون الاقتصاد والاجتماع والثقافة والتعليم والصحة،

وله أن يمدّ مجلس الأمن بالمعلومات، وعليه أن يعاونه متى طلب إليه ذلك، وينفذ توصيات الجمعية العامة فيما يدخل فى اختصاصه، ويقوم بالخدمات التى يطلبها منه الأعضاء بعد موافقة الجمعية العامة.

وتصدر قرارات المجلس بأغلبية أعضائه الحاضرين المشتركين فى التصويت، ويجتمع المجلس الاقتصادى والاجتماعى كلما دعت الحاجة لذلك، وفقًا للائحة التى يسنّها، ويجتمع إذا طلب ذلك أغلبية أعضائه.

وينصّ الميثاق على أن تقوم فى ظل المجلس الاقتصادى والاجتماعى «توكيلات أخصائية» يشير إليها الميثاق فى المواد ٥٧ وما بعدها فى فصل «التعاون الدولى الاقتصادى والاجتماعى»، وهى معاهد اختصاصية تنشأ بمقتضى اتفاقات بين الحكومات، وتضطلع بمهام وتبعات دولية فى ميادين الاقتصاد والاجتماع والثقافة والتعليم والصحة، ويتضمن الميثاق الأحكام التى توطد الصلات بين هذه التوكيلات وبين شتى فروع الهيئة، لتنسيق الجهود، وتعميم الفائدة، وأهمها مكتب العمل الدولى، والتوكيلات التى أنشئت على أثر المؤتمرات التى عقدتها الأمم فى السنين الأخيرة، كمؤتمر النقد والزراعة والأطعمة، وما ينتظر إنشاؤه منها فى المستقبل فى ميادين التعليم والتعاون الثقافى والتجارة الدولية والصحة وما إلى ذلك.

فى نظام الوصاية الدولية

ينصّ الميثاق على أن الأهداف الأساسية لنظام الوصاية طبقًا لمقاصد «الأمم المتحدة» هى توطيد السلم والأمن الدولى، والعمل على ترقية سكان الأقاليم المشمولة بالوصاية فى شئون السياسة والاجتماع والاقتصاد والتعليم، واضطراد تقدمها نحو الحكم الذاتى أو الاستقلال حسبما يلائم الظروف الخاصة لكل إقليم وشعوبه، ويتفق مع رغبات هذه الشعوب التى تعرب عنها بملء حريتها، وطبقًا لما قد ينصّ عليه فى شروط كل اتفاق من اتفاقات الوصاية، وتشجيع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع، بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين.

وتنصّ المادة ٧٧ على أن نظام الوصاية يطبق على الأقاليم الداخلة فى الفئات الآتية:

(أ) الأقاليم المنسمولة سنة ١٩٤٥ بالانتداب.

(ب) الأقاليم التى قد تقتطع من الدول أعداء الحلفاء نتيجة للحرب العالمية الثانية.

(ج) الأقاليم التى تضعها فى الوصاية بمحض اختيارها دول مسئولة عن إدارتها.

وجاء فى المادة النامنة والسبعين أن نظام الوصاية لا يطبق على الأقاليم التى أصبحت أعضاء فى هيئة الأمم المتحدة، فتقوم العلاقات بينها على احترام مبدأ المساواة فى السيادة.

أما البلاد الواقعة تحت نير الانتداب أو الاستعمار من التى لم تمكن من أن تصبح أعضاء فى هيئة «الأمم المتحدة» فلم يأت لها الميثاق بجديد، وترك سئونها على حالتها حين أبرم الميثاق، وأحال إلى اتفاقات لاحقة «تحدد أى الأقاليم من الفئات سالفة الذكر يوضع فى نظام الوصاية وطبقًا لأى شروط».

وينصّ الميناق بعد ذلك على أنه يتفق على شروط الوصاية لكل إقليم يوضع فى ذلك النظام... برضا الدول التى يعنيها هذا الأمر بالذات، ومنها الدولة المنتدبة فى حالة الأقاليم المشمولة بانتداب أحد اعضاء «الأمم المتحدة».

محكمة العدل الدولية

ينصّ الميناق على إنشاء محكمة عدل دولية تكون الأداة القضائية الرئيسية للأمم المتحدة، وتقوم بعملها وفق نظامها الأساسى الملحق بالميثاق، وهو مبنى على النظام الأساسى للمحكمة الدائمة للعدل الدولى فى عهد عصبة الأمم، وبقى عدد قضاتها ١٥ كما كانوا، وانتخابهم بيد الجمعية العامة ومجلس الأمن معًا، ويعتبر جميع أعضاء (الأمم المتحدة) بحكم عضويتهم أطرافًا فى النظام الأساسى لهذه المحكمة، ويجوز لدولة ليست من (الأمم المتحدة) أن تنضم إلى

النظام الأساسى لمحكمة العدل الدولية بشروط تحددها الجمعية العامة لكل حالة بناء على توصية مجلس الأمن، ويتعهد كل عضو من أعضاء (الأمم المتحدة) أن ينزل على حكم هذه المحكمة فى أية قضية يكون طرفًا فيها، وإذا امتنع أحد المتقاضين فى قضية ما عن أن يقوم بما يفرضه عليه حكم تصدره المحكمة، فللطرف الآخر أن يلجأ إلى مجلس الأمن، ولهذا المجلس إذا رأى ضرورة لذلك، أن يقدم توصياته أو يصدر قرارًا بالتدابير التى يجب اتخاذها لتنفيذ هذا الحكم.

هذا، وقد أثبت وفد مصر فى اللجنة التسريعية التى وضعت النظام الأساسى لمحكمَة العدل الدولية (ص ١٧٢) أن الشريعة الإسلامية لها من المقوّمات والمميزات ما يجعلها من النظم القانونية الرئيسية فى العالم التى ينبغى أن يكفل تمثيلها فى المحكمة، وقررت اللجنة ضم مذكرة الوفد فى هذا الصدد إلى أعمالها.

الأمانة العامة

هى سادس فروع الهيئة، وتشمل الأمين العام (السكرتير العام) ومن تحتاجهم الهيئة من الموظفين، والأمين العام هو الموظف الإدارى الأكبر فى الهيئة، وقد زيدت سلطته عما كانت عليه فى عهد عصبة الأمم، إذا أصبح له أن ينبّه مجلس الأمن إلى أية مسألة يرى أنها قد تهدد السلم والأمن الدولى.

والأمانة العامة (نظريا) مستقلة عن الحكومات والسلطات الممثلة فى الهيئة.

أثر الميثاق فى العلاقات الدولية

منذ إبرام هذا الميتاق فى يونيه سنة ١٩٤٥، والناس فى مختلف أصقاع المعمورة يتطلعون إلى عهد جديد يستقر فيه السلام فى العالم على هذه القواعد، فلا يشهدون سلامًا أساسه القوّة والعدوان، كما كان الشأن بعد انتهاء الحروب الماضية، فإن هذا الأساس – أساس القوّة والعدوان – كان بلا مراء السبب فى نشوب تلك الحروب التى خضبت العالم بالدماء.

تطلع الناس إلى عهد جديد للأمن الدولى، يطول مداه وتسعد الإنسانية فى ظلاله الوارفة، إذ يكون أساسه أمن كل أمة على نفسها أوّلاً، أو بعبارة أخرى أمنها على أمنها، أمنها على استقلالها وكيانها، أما إذا كان أساس السلام تضحية أمن فريق من الأمم فى سبيل الأمن العالمى، فإن هذا لا يكون أمناً ولا سلامًا، بل عدوانًا وخصامًا، ولا تقبل الأمم أن تكون ضحية للسلام العالمى، ولا يطلب منها ولا يحق لها أن تضحى باستقلالها وأمنها فى سبيل ذلك السلام، وقديما قالوا: (إذا مت ظمآنا فلا نزل القطر!).

إن القواعد التى اشتمل عليها ميثاق سان فرانسيسكو كان لها أثرها الطيب فى العلاقات الدولية، هنيهة من الزمن، تقرب أن تكون عامًا وبعض عام من يوم توقيعه.

ولعلّ الذين أبرموا هذا الميثاق رأوا أن يلتزموا به فى المرحلة الأولى من تنفيذه، أى فى الفترة التى لم يجفّ فيها بعدُ المدادُ الذى حرّر به.

فى هذه الفترة عُرضت قضايا بعض الدول المتوسطة والصغيرة فى نزاعها مع الدول الكبيرة، فأنصف الأولى. أذكر على سبيل المثال إيران وسوريا ولبنان، فقد عرضت قضاياها على مجلس الأمن فى فبراير ومارس سنة ١٩٤٦، فأصدر فيها قرارات مؤيدة لحقها فى جلاء القوات الأجنبية عن ديارها، ونفذ الجلاء فعلاً على أثر هذه القرارات.

كما أصدرت هيئة الأمم المتحدة فى جمعيتها العامة المنعقدة فى ١٤ ديسمبر سنة ١٩٤٦ قرارًا بوجوب جلاء قوات أية دولة عن أراضى دولة أخرى من أعضاء الهيئة، ولما لهذا القرار من الأهمية البالغة من حيث كونه قاعدة عامة واجبة الاحترام والتنفيذ أذكر هنا نصّه وهو:

«توصى الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة الحكومات أعضاء هذه الهيئة بأن تسحب دون إبطاء قوّاتها المرابطة فى أراضى الدول الأعضاء بغير رضاها الصادر عن حرية وفى صورة علنية تشمله معاهدات أو اتفاقات تنطبق على أحكام الميثاق ولا تتعارض مع الاتفاقات الدولية».

والمقصود بهذا الرضا أن يكون:

١ – رضاء حرًّا لا أن ينتزع بطريق القسر والإرغام.

٢ – ويجب أيضًا أن يكون متفقًا مع مبناق سان فرنسيسكو فى نصّه فى روحه، أى أن يكون الغرض منه التعاون مع دولة أخرى على رد اعتداء مشترك، ومما لا ريب فيه أنه لا يتفق مع أحكام المبناق تخويل دولة أخرى فى معاهده إبقاء قوّات مستديمة لها فى أرض دولة أخرى، لأن هذا ينافى بداهة المساواة فى حقوق السيادة، إذ أنه تطبيقًا للمادة ٥١ من الميناق لا يجوز إيجاد قوّات لدولة فى أراضى دولة أخرى إلاّ إذا اعتدت قوّة مسلحة على هذه الدولة الأخيرة، ويكون هذا التدبير مع ذلك تدبيرًا وقتيًّا ينبغى تبليغه فورًا إلى مجلس الأمن.

لذلك يمكن اعتبار عام ١٩٤٦ هو العصر الذهبى لميثاق سان فرنسيسكو، إذ فيه سارت العلاقات الدولية، فى الجملة، وفق أحكام هذا الميثاق.

ولكن مما يؤسف له حقًّا أن سنة ١٩٤٧ قد شهدت تحولاً صارخًا عن أحكام الميناق، واستمر هذا التحول إلى سنة ١٩٤٨ وما بعدها حتى اليوم (١٩٥١)، وعادت العلاقات الدولية توجهها القواعد القديمة التى سادتها، وعكرت صفو السلام العالمى، وهى النزعات الاستعمارية، وغلبة الأقوياء على الضعفاء، فكأنما تحركت فى نفوس الساسة الذين أبرموا الميناق من ممثلى الدول القوّية، تحركت فى نفوسهم نزعة الفتح والسلطان، وشهوة السيطرة على العالم، لاستخدامه فى سبيل تحقيق أطماعهم الاستعمارية، وهكذا بدأت قواعد ميثاق سان فرنسيسكو تتضاءل وتنكمش أمام هذه النزعات العدوانية، وبدا كأن العالم سيعود إلى الصراع القديم بين الدول المتآمرة على حرية الأمم واستقلالها، وبرزت القوّة تحلّ محل الحق والعدل، وتصير أساسًا لحلّ المشاكل الدولية.

وإذا استمر هذا الوضع فإنه عائد بالإنسانية حتمًا إلى الوراء، على أنه مهما يكن من خروج هيئة الأمم المتحدة عن قواعد الميثاق سواء فى الجمعية العامة أو فى مجلس الأمن، فإن هذه المنظمة هى منبر عام لكل دولة من أعضائها تستطيع من فوقه أن ترفع فى كل آن صوتها عاليًا، على مسمع من دول الأرض

جميعًا، وأن تناضل عن حقها وتدافع عنه، وتحمل على العدوان بكل ما أوتيت من حول وقوّة، وإن الأمم المهضومة الحقوق لتجد من هذا المنبر مثل ما تجده على الأقل من الصحافة العالمية فى مختلف البلدان، فإنها ولا ريب منبر عام لكل أمة تذود عن حقها وتناضل عنه على ملأ العالم، وإذا كان من المسلم به أن الدعاية فى الخارج بواسطة الصحف هى من وسائل الكفاح الوطنى، فأجدر بمنظمة الأمم المتحدة أن تكون أيضًا من وسائل هذا الكفاح، أما وسيلته الأولى فهى القوّة، وأعنى بها قوّة الأمة الذاتية، واعتمادها على نفسها وعلى نضال أبنائها داخل حدودها.

إن قوة الأمم الذاتية هى السياج الأوّل لحقوقها، والحصن الحصين لكيانها واستقلالها فعلى الأمم التى تريد أن يحترمها الأقوياء أن تأخذ بأسباب القوّة والنهوض والمنعة، وإذا قويت الأمة يصبح صوتها أرفع وكلمتها أعلى فى المحافل الدولية وغير الدولية.

انتهاء الرقابة على الصحف
منع الاعتقال وإباحة الاجتماعات العامة
(يونيه سنة ١٩٤٥)

قرر مجلس الوزراء فى ٩ يونيه سنة ١٩٤٥ انتهاء الرقابة على الصحف والنشرات الدورية وغيرها من المطبوعات، إلّا فيما يتعلق بما ينشر عن المسائل العسكرية، وإباحة الاجتماعات العامة، ومنع اعتقال أى فرد بواسطة السلطة القائمة على الأحكام العرفية.

وقد صدر هذا القرار تمهيدًا لرفع الأحكام العرفية الذى تم فى أكتوبر سنة ١٩٤٥ بعد انتهاء الحرب مع اليابان.

الانتخابات البريطانية
(يوليه سنة ١٩٤٥)

جرت الانتخابات البريطانية لمجلس العموم (النواب) فى شهر يوليه سنة ١٩٤٥ وفاز فيها حزب العمال على المحافظين فوزًا كبيرًا، إذ نال ٣٩٠ مقعدًا،

ولم ينل المحافظون سوى ١٩٥، وكانت هذه النتيجة صدمة سديده للمستر تشرشل زعيم المحافظين، فقد خذله الشعب البريطانى برغم أنه قاد بلاده إلى النصر فى الحرب العالمية الأخيرة، واستقال من رآسة الوزارة عقب ظهور النتائج الأولى للانتخابات، وتولى المستر كليمنت أتلى زعيم حزب العمال تأليف الوزارة البريطانية الجديدة، فألفها فألفها من حزبه، وكان من أعضائها البارزين المستر هربرت موريسون نائب رئيس الوزراء، والمستر أرنست بيفن وزير الخارجية (الذى توفى سنة ١٩٥١).

رفع الأحكام العرفية
(أكتوبر سنة ١٩٤٥)

فى ٤ أكتوبر سنة ١٩٤٥ صدر المرسوم برفع الأحكام العرفية فى جميع أنحاء المملكة ابتداءً من ٧ أكتوبر من تلك السنة، وبإلغاء المرسوم السابق صدوره فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلانها، وإلغاء مرسوم تعيين حاكم عسكرى عام.

قرار مجلس الوزراء
بالمطالبة بالجلاء ووحدة وادى النيل
(سبتمبر سنة ١٩٤٥)

اجتمع مجلس الوزراء يوم ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٤٥، وأقرّ البيان الذى أصدرته «الهيئة السياسية»[٢] يوم ٢٢ سبتمبر وهذا نصّه: «ترى الهيئة السياسية بإجماع الآراء أن حقوق مصر الوطنية كما أجمع عليها رأى الأمة وأعلنتها الحكومة هى جلاء القوات البريطانية وتحقيق مشيئة أهل وادى النيل فى وحدة مصر والسودان كما ترى الهيئة أن الوقت الحاضر هو أنسب الأوقات للعمل على تحقيق أهداف البلاد القومية واتخاذ الوسائل لمفاوضة الحليفة

(٢) هى هيئة ألفها الدكتور أحمد ماهر تضم لفيفًا من زعماء الأحزاب والمستقلين ليستشيرها فى المسائل الهامة، وسار النقراشى على سنته فى الاسترشاد برأيها.

للاتفاق على هذه الأسس، وترى الهيئة أن قيام التحالف على هذه الأسس يزيد ما بين البلدين من علاقات الصداقة والتعاون توثقا ومتانة».

مذكرة الحكومة المصرية إلى بريطانيا بشأن المفاوضات
(٢٠ ديسمبر سنة ١٩٤٥)

فى ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٤٥ سلم سفير مصر فى لندن (عبد الفتاح عمرو) إلى وزارة الخارجية البريطانية مذكرة من الحكومة المصرية طلبت فيها الدخول فى مفاوضات بين الدولتين لإعادة النظر فى معاهدة سنة ١٩٣٦.

ردّ الحكومة البريطانية
(٢٦ يناير سنة ١٩٤٦)

وفى ٢٦ يناير ١٩٤٦ ردّت الحكومة البريطانية على هذا الطلب بمذكرة أعلنت فيها أن المبادىء الأساسية التى قامت عليها معاهدة سنة ١٩٣٦ سليمة فى جوهرها، وأن سياسة الحكومة البريطانية هى أن تدعم بروح من الصراحة والودّ التعاون الوثيق (كذا) الذى حققته مصر ومجموعة الأمم البريطانية والإمبراطورية فى أثناء الحرب، وأن تقيم هذا التعاون على أساس المشاركة الحرّة الكاملة بين ندين للدفاع عن مصالحهما المتبادلة، وأبدت استعدادها لإعادة النظر مع الحكومة المصرية فى أحكام المعاهدة على ضوء تجاربهما المشتركة ومع مراعاة أحكام ميثاق الأمم المتحدة التى تهدف إلى ضمان السلم والأمن الدولى، وأنها سترسل قريبًا إلى سفيرها فى مصر تعليمات لإجراء محادثات تمهيدية مع الحكومة المصرية لهذا الغرض.

مظاهرات متعددة
(٩ - ١٠ فبراير سنة ١٩٤٦)

على أثر إذاعة مذكرة الحكومة المصرية إلى بريطانيا وردّ الحكومة البريطانية، تبين للرأى العام مبلغ سوء نية الإنجليز نحو مصر، وإصرارهم على إبقاء قواعد معاهدة سنة ١٩٣٦ كأساس للعلاقات بين البلدين، فكأن انتهاء

الحرب العالمية، وإعلان ميثاق الأطلنطى والحريات الأربع، والمبادئ الحديثة التى قررها ميثاق الأمم المتحدة، كل أولئك لم يغير من سياسة الإنجليز الاستعمارية حيال مصر، فاشتدّ سخط الأمة على هذه السياسة، وتجلى هذا السخط فى مظاهرات عمّت أرجاء البلاد.

فى القاهرة - حادثة كوبرى عباس

ففى يوم السبت ٩ فبراير سنة ١٩٤٦ قامت فى القاهرة مظاهرة من طلبة جامعة فؤاد الأوّل ضمّت بضعة آلاف منهم، ساروا من فناء الجامعة قاصدين قصر عابدين يهتفون بالجلاء ولا مفاوضة إلّا بعد الجلاء.

وما أن وصلوا إلى كوبرى عباس حتى رأوه مفتوحًا لمرور المراكب. فنزل بعضهم فى القوارب وأغلقوا الكوبرى ليكون صالحًا للمرور من فوقه. وأخذ الطلبة يقتحمونه قاصدين البر الشرقى للنيل، واصطدموا بقوّات البوليس التى أرادت أن تصدّهم عن متابعة موكب المظاهرة وتردهم إلى برّ الجيزة. فأصرّ الطلبة على السير فاعتدى عليهم رجال البوليس بالضرب بالعصى الغليظة بقسوة متناهية، وأسفر التصادم عن إصابة نحو ٨٤ من الطلبة إصابات بليغة، ونقل الكثير منهم إلى مستشفى قصر العينى فى حالة مؤثرة.

سميت هذه الحادثة حادثة كبرى عباس، وبالغ الرواة فى تصويرها، إذ جعلوا منها فيها بعد دعاية سياسية ضدّ وزارة النقراشى، وزعموا أن بعض الطلبة قتلوا فيها، وبعضهم غرقوا فى النيل من أعلى الكوبرى، وقد تحققنا أنه لم يقتل أحد ولا غرق أحد فى هذه الواقعة بالذات، ولو قتل أو غرق أحد لذكر اسمة ولو بعد حين، وإنما توفى فى اليوم التالى شاب من أبناء الجنوب اسمه محمد على محمد الطالب بكلية التجارة، وكانت وفاته بفناء الجامعة إثر سقوطه من سيارة كانت تمر أمام الجامعة وأراد الطلبة ركوبها، ولم يكن للبوليس دخل فى مقتله.

وليس من شك فى أن الاعتداء بالضرب على المتظاهرين عمل منكر فى ذاته، لأنه كان واجبًا تركهم يذهبون إلى قصر عابدين، إذ لم تكن هتافاتهم

عدائية للحكومة، ولكن ليس من الإنصاف فى رواية الوقائع المبالغة فيها وإخراجها عن حقيقتها إرضاءً للمآرب والسهوات.

وقد تجددت مظاهرات الطلبة فى اليوم التالى (١٠ فبراير)، فصدّها رجال البوليس بالقوّة.

فى المدن الأخرى

وحدثت مظاهرات أخرى فى الإسكندرية وبعض المدن كالزَقازيق والمنصورة وأسيوط، تصدّى لها رجال البوليس بالقوّة، وحدث تصادم واستباك بينهم وبين المتظاهرين، وقتل ثلاثة من هؤلاء فى الإسكندرية، وثلاثة فى الزقازيق، وواحد فى المنصورة.

كان لهذه الحوادث وقع ألبم فى النفوس، واشتد سخط الرأى العام على مسلك الوزارة تجاه المظاهرات عامة، وقد كان واجبًا عليها أن لا تقابلها بهذا العنف وبتلك القسوة، فإنها كانت فى الحق مظاهرات سلمية بريئة لا يراد منها إلّا إعلان السخط على الاحتلال وسياسته، ولو لم يمنعها البوليس لانتهت بسلام، ولكن التصدّى لها بالقوّة أدّى إلى هذه النتائج المؤلمة وألقى على الحكومة عبئًا جسيما من المسئولية تزلزل لها مركز الوزارة.

استقالة وزارة النقراشى
(١٥ فبراير سنة ١٩٤٦)

على أثر هذه الحوادث رفع النقراشى استقالة الوزارة فى ١٥ فبراير سنة ١٩٤٦، بعد أن سلخت فى الحكم اثنى عشر شهرًا، ويبدو من ملابسات الاستقالة أن أهم سبب لها تحرّج مركزها بعد الحوادث الدامية التى وقعت فى مظاهرات ٩ و١٠ فبراير، فجاءت الاستقالة تهدئة للأفكار التى أثارها مسلك الحكومة بإزاء هذه المظاهرات.

وإذا كان هذا المسلك مما يؤخذ على وزارة النقراشى، فمن الحق أن نذكر لها فى عداد المآثر والحسنات أنها أوّل وزارة سجلت فى وثائقها الرسمية

المطلبين الرئيسين للحركة الوطنية وهما (الجلاء ووحدة وادى النيل)، فلم تسبقها وزارة أخرى إلى هذا الإعلان.

هذا إلى ما عرف عنها فى الجملة من النزاهة والاستقامة، والنزاهة والاستقامة من دعائم الحكم الصالح، ومن أركان نهضة البلاد ونقدمها، ولا ريب أن ميزة النقراشى الكبرى هى استقامته ونزاهته، وهى ميزة يجب أن يكون لها المقام الأوّل فى المفاضلة بين الرجال والأنداد.

تأليف وزارة إسماعيل صدقى (الثانية)
(١٧ فبراير سنة ١٩٤٦)

عهد جلالة الملك إلى إسماعيل صدقى تأليف الوزارة الجديدة، فألفها يوم ١٧ فبراير سنة ١٩٤٦ على النحو الآتى: إسماعيل صدقى للرآسة والداخلية والمالية. أحمد لطفى السيد وزير دولة ويتولى الخارجية. سابا حبشى للتجارة والصناعة والتموين. عبد القوى أحمد للأشغال. عبد الجليل أبو سمرة للشئون الاجتماعية، إبراهيم دسوقى أباظة للأوقاف. حفنى محمود للمواصلات. اللواء أحمد عطية للدفاع. محمد كامل مرسى للعدل. محمد حسن العشماوى للمعارف. حسين عنان للزراعة. الدكتور سليمان عزمى للصحة.

وقد سعى صدقى باشا فى أن يشرك معه السعديين فى وزارته، فأبى النقراشى، وأدلى بتصريح قال فيه: «زارنى دولة إسماعيل صدقى باشا فى منزلى صباح تكليف دولته بتأليف الوزارة وتحدث معى طويلاً وطلب أن نتعاون مع دولته فى الحكم، ولكنى اعتذرت، أما لماذا اعتذرت عن الاشتراك مع دولته فى هذه الوزارة فأظنكم تعلمون أن هناك من اختلاف الخطة والأسلوب بيننا وبين دولته فى الأعمال العامة ما لا يسمح لنا بأن نتعاون معًا».

وهذا لم يمنع أن وزارة إسماعيل صدقى قد نالت ثقة مجلس النواب، وأغلبيته من السعديين، وهكذا يبدو أن المجالس النيابية عندنا ليس لها أثر يذكر فى قيام الوزارات وسقوطها.

تعديلات فى الوزارة

فى أواخر يونيه سنة ١٩٤٦ عين عبد الرحمن البيلى وزيرًا للمالية.

وفى سبتمبر من تلك السنة حدث تعديل فى هيئة الوزارة باشتراك السعديين فيها، فعين إبراهيم عبد الهادى وزيرًا للخارجية، وعبد الرزاق السنهورى وزير دولة، وعبد المجيد بدر وزيرًا للشئون الاجتماعية، ومحمود حسن رئيس لجنة قضايا الحكومة وزيرًا للعدل، وجعل أحمد لطفى السيد نائبًا لرئيس الوزارة وعبد الجليل أبو سمرة وزير دولة.

وعين محمد كامل مرسى الذى كان وزيرًا للعدل رئيسًا لمجلس الدولة الذى أنشىء فى عهد هذه الوزارة.

وفى نوفمبر استقال أحمد لطفى السيد وسابا حبشى وعبد الجليل أبو سمرة، وعين صاب سامى وزيرًا للتجارة والصناعة وأحمد عبد الغفار وزير دولة.

سياسة الوزارة بإزاء المظاهرات

رأى إسماعيل صدقى أن منع المظاهرات إطلاقًا وصدّها بالقوّة كان من الأسباب التى أدّت إلى زلزلة وزارة النقراشى ثم استقالته، فسلك نحو المظاهرات سبيلاً وسطًا، بالسماح بقيامها مع الاحتياط لحفظ النظام وصيانة ممتلكات الأجانب، وتلك كانت سياسة حكيمة من صدقى باشا كسب بها انعطاف الرأى العام فى أوائل عهد وزارته.

مظاهرات الجلاء
(الخميس ٢١ فبراير سنة ١٩٤٦)

امتازت الحركة الشعبية التى أعقبت الحرب العالمية الأخيرة بذيوع فكرة الجلاء، واعتناق طبقات الشعب لها، فالأهداف القومية تحدّدت بالجلاء ووحدة

وادى النيل، والهتافات فى المجمعات والمظاهرات كانت تدوى بالجلاء والوحدة.

ووضع المواطنون على اختلاف طبقاتهم شارة تحمل فى عروة الجاكتة، سميت شارة الجلاء، وهى عبارة عن قطعة مستديرة من البرونز أو الميناء كتب عليها (الجلاء)، وعمّ استعمال هذه الشارة وكانت علامة على انتشار عقيدة الجلاء بين المصريين.

واتفقت طبقات الشعب على الإعراب عن تمسّكها بالجلاء بتحديد يوم سمى (يوم الجلاء) يحدث فيه إضراب عام من جميع الطوائف وتقوم مظاهرة كبرى عامة تهتف بالجلاء، وتألفت لجنة عليا تمثل الطلبة والعمال لتنظيم المظاهرة، والإضراب.

حدّد لإنفاذ هذه الفكرة يوم الخميس ٢١ فبراير سنة ١٩٤٦، ففى هذا اليوم المشهود أضربت جميع الطوائف فى القاهرة، وقامت مظاهرة عامة، انتظمت جموع الشباب والطلبة والعمال، وأخذت تطوف بأهم شوارع العاصمة، هاتفة بالجلاء ومرت بتمثال مصطفى كامل تحييه باعتباره زعيم الجلاء.

وبدا الطابع القومى على هذه الحركة الشعبية، إذ كان مما تنادى به ألوف المتظاهرين (لا حزبية بعد اليوم)، وأعادت إلى الأذهان ذكرى مظاهرات سنة ١٩١٩ وسنة ١٩٣٥، ولم يكن يشوبها شىء من الهتافات والتدابيرات الحزبية، بل كانت تعمّ الجموع روح وطنية عالية، لا أثر فيها للحزبية الممقوتة.

اعتداءات دامية

كان يوم ٢١ فبراير سنة ١٩٤٦ سيمر بهدوء وسلام، لولا ما وقع فيه من اعتداءات دموية صدرت عن الإنجليز، فلم تكد المظاهرة تصل إلى ميدان الإسماعيلية حتى تصدّت لها سيارات بريطانية مسلحة، واقتحمت جموع المتظاهرين فى غير مبالاة، مما أدّى إلى أزهاق أرواح عدد كبير من

المتظاهرين، وإصابة الكثيرين منهم بجروح بالغة، فبلغ عدد القتلى ٢٣ قتيلاً والجرحى ١٢١ جريحًا.

رُوِّعت البلاد من هذا الاعتداء الأثيم، وعّمها الحزن الأليم على أولئك الضحايا الأبرياء.

وكان الحزب الوطنى قد أعدَّ اجتماعًا فى مساء ذلك اليوم بحديقة الأزبكية لإحياء ذكرى مصطفى كامل، فمنعت الحكومة إقامته، ومنعت المظاهرات بعد أن رخصت بها فى بداية تأليفها.

وقامت فى الإسكندرية ومعظم عواصم المديريات مظاهرات على غرار مظاهرات القاهرة تهتف بالجلاء.

وقُتل فى مظاهرات المنصورة طالب بالمدرسة الثانوية إثر إصابته بمقذوف نارى من رجال البوليس.

وقد وقف كل من مجلس النواب ومجلس الشيوخ جلستيهما يوم ٢٥ فبراير سنة ١٩٤٦ حدادًا على ضحايا هذه الحوادث.

يوم الشهداء
(الاثنين ٤ مارس سنة ١٩٤٦)
حوادث دامية بالإسكندرية

توافقت جماعات الأمة وطوائفها على جعل يوم الاثنين ٤ مارس سنة ١٩٤٦ يوم حداد وطنى عام على شهداء ٢١ فبراير.

أعلنت الأمة الحداد فى هذا اليوم المشهود بالإضراب العام فى العاصمة والإسكندرية ومعظم المدن، فأقفلت المدارس والمتاجر والمقاهى والمحال العامة، وكان الحداد فى العاصمة عاما، والإضراب شاملًا رائعًا، والصحف كلها محتجبة مشاركة فى الحداد والإضراب، واحتاط الناس لهذا اليوم، فاشتروا حاجاتهم من الطعام فى مساء الأحد، وبدت العاصمة فى صباح يوم الاثنين صامتة ساكتة، ولزم الناس أجمعين منازلهم، وخَلَت الطرقات من المارّة، ولم يبق بها إلّا دوريات

الجنود تسير إحتياطًا للمحافظة على الأمن والنظام، على أن الأمن كان مستتبا والنظام شاملاً، فلم يكن لهذه الدوريات عمل ما.

مرّ هذا اليوم بسلام فى العاصمة وفى سائر المدن الأخرى، عدا الإسكندرية، فقد وقعت فيها حوادث دامية مروّعة، ذلك أنه قبيل الساعة التاسعة صباحًا سارت مظاهرة سلمية من الطلبة والعمال ومرّت بأحياء عديدة من المدينة وبمنشئات بريطانية دون أن يحدث منهم أى اعتداء.

على أن البوليس قد فرق هذه المظاهرة بالقوّة، ثم ما لبثت أن عادت وتجمعت بشارع سعيد الأوّل، ولما وصل المتظاهرون أمام فندق «أطلانطيك» الذى كان مخصصًا لإقامة بعض رجال البحرية البريطانية، شاهدوا العلم البريطانى مرفوعًا على الفندق، وكان رفعه فى هذا اليوم بالذات تحديًا بالغًا للكرامة القومية، فاستفزّ هذا المنظر شعور المتظاهرين، وأراد بعضهم انتزاع العلم من بناء الفندق، فمنعهم رجال البوليس، ولكنهم تمكنوا من إنزاله وتمزيقه، فبادر رجال البوليس إلى تفريق المتظاهرين، وأطلق عليهم عدة أعيرة نارية فتفرقوا، ثم هاجم بعض المتظاهرين المنزل رقم ١٤ شارع سعيد الأوّل على أثر إطلاق عيارين منه على المتظاهرين، وكان يسكن الأدوار العلوية منه بعض الجنود الإنجليز، ففرق البوليس المهاجمين، ثم تابعوا السير إلى أن وصلوا إلى كشك البوليس الحربى البريطانى الكائن بميدان سعد زغلول، وكان عليه لافتة خشبية مكتوبة بالإنجليزية، فانتزعوها، فأطلق الجنود الذين به النار عليهم، وأصيب كثيرون منهم إصابات قاتلة وبلغ عدد القتلى فى هذه الحوادث الأليمة ٢٨ قتيلًا، والجرحى ٣٤٢، وقتل اثنان من الجنود البريطانيين وجرح أربعة.

سُمى هذا اليوم يوم الشهداء، وسمى الشارع الذى وقع فيه معظم القتل «شارع الشهداء»، وكان اسمه شارع أفيروف.

مساعى الشباب فى توحيد الصفوف وإخفاقها

ظهرت الأمة فى يوم الجلاء (٢١ فبراير سنة ١٩٤٦) وفى يوم الحداد العام (٤ مارس سنة ١٩٤٦) بروح وطنية عالية خالية من شوائب الحزبية

والانقسام؛ وكان الظن أن تؤدّى الحوادث الدامية التى وقعت فى هذين اليومين المشهودين إلى توحيد الصفوف، كما كان لحوادث نوفمبر سنة ١٩٣٥ من أثر صالح فى هذا الصدد (كتابنا ج٢ ص ٢٠٠) (طبعة سابقة)، وسعى الشباب سنة ١٩٤٦ كما سعى أسلافهم سنة ١٩٣٥ فى توحيد جبهة المقاومة الوطنية، والتقريب بين الأحزاب، ولكنهم مع الأسف أخفقوا فيما نجح فيه أسلافهم سنة ١٩٣٥، ووقفت أنانية الأحزاب – وبخاصة الوفد – حجر عثرة دون نجاح الشباب فى مسعاهم سنة ١٩٤٦، فقد دأب الوفد على رفض كل فكرة ترمى إلى توحيد الصفوف وإزالة الأحقاد من النفوس، وكانت سياسته ولم تزل تهدف إلى هدم كل هيئة أو جماعة أو أى شخصية تخالفه فى الرأى وتأبى العبودية التى يدين بها أشياعه وأتباعه لبضعة النفر الذين يتسلطون عليه.

نقل اللورد كيلرن
وتعيين السير رونالد كامبل سفيرًا لبريطانيا فى مصر
(فى فبراير سنة ١٩٤٦)

حدث تغيير شكلى هام فى منصب السفير البريطانى فى مصر خلال شهر فبراير سنة ١٩٤٦، فقد نقل اللورد كيلرن من هذا المنصب، وجعل مندوبًا ساميًا لدولته فى جنوب شرقى آسيا، وأقيم بدله السير رونالد كامبل، وكان نائب وزير الخارجية البريطانية فى مؤتمر وزراء خارجية الدول العظمى.

كان هذا التغيير الذى وقع قبيل بدء المفاوضات بين الحكومتين المصرية والإنجليزية، ترضية شكلية لمصر؛ إذ لا يخفى أن على يد اللورد كيلرن وقع حادث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ المشئوم الذى حاصرت فيه الدبابات الإنجليزية القصر الملكى وتألفت وزارة النحاس بناء على الإنذار البريطانى، ومع أن إقصاء كيلرن عن منصبه فيه ترضية شكلية لمصر، فإن جوهر السياسة البريطانية لم يتغير من بعده، ولعل الغرض من تلك الترضية تخدير أعصاب أولى الأمر فى مصر لكى يلينوا أمام الجانب البريطانى ويجاملوه ولا يتعجلوا مواجهته بمطالب البلاد الحقيقية، فتكون هذه المجاملة بمثابة الشكر له على هذا التغيير الشكلى، وقد تحقق بعض ما كان يصبو إليه الجانب البريطانى.

ولعمرى إن الترضية الحقيقية للبلاد ليست فى إبدال سفير بسفير، بل بالجلاء الحقيقى عن الوادى.

نقل اللورد كيلرن من منصبه فى مصر بعد أن تولاه زهاء اثنى عشر عامًا، واشترك اسمه فى أحداث جسام توالت على البلاد، كتوقيع معاهدة سنة ١٩٣٦، وحادث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢، وما إلى ذلك، فخلفه السير رونالد كامبل بقفازه الحريرى، ينفذ نفس السياسة الاستعمارية للحكومة البريطانية فى إطار من مظاهر الودّ والاحترام، وهكذا يعرف الساسة البريطانيون كيف يعالجون العقلية الشرقية. وكيف يستغلون مواطن الضعف والنقص فى نفوس الساسة الشرقيين.

ولم يكن السير رونالد كامبل جديدًا على مسرح السياسة المصرية، فلقد عمل فى دار المندوب السامى البريطانى حين كان صدقى باشا يتولى وزارته الأولى ١٩٣١ - ١٩٣٤، وكان السير برسى لورين مندوبًا ساميًا فى مصر، وقام بأعماله عندما تغيب هذا فى أجازته، وحين قدم إلى مصر لم يعمل إلّا ما رسمته خطوط السياسة الاستعمارية البريطانية.

الوفد السودانى قدومه إلى مصر والحفاوة به
(مارس - أبريل سنة ١٩٤٦)

جاء إلى مصر فى مارس سنة ١٩٤٦ الفوج الأوّل من الوفد السودانى برآسة الأستاذ إسماعيل الأزهرى، وهو وفد تألف ليعلن مطالب السودانيين باسم مؤتمر الخريجين وباسم أغلبية الشعب السودانى الذين يدينون بوحدة مصر والسودان، معارضين فى ذلك سياسة الانفصاليين الذين يتأثرون بالدعايات الاستعمارية.

وفى أبريل وصل الفوج الثانى من الوفد، وتكامل عدد أعضائه المؤسسين ومن انضموا إليهم، أو من نحا نحوهم، نذكر منهم: إسماعيل الأزهرى. محمد نور الدين. أحمد خير. عبد الله ميرغنى. إبراهيم المفتى. أحمد يوسف هاشم. الدرديرى أحمد إسماعيل. خضر عمر. مبارك زروق. حماد توفيق. خلف خالد.

توفيق أحمد البكرى. محمد المهدى. يحيى الفضلى. مالك إبراهيم. يوسف مصطفى التنى. على البرير. محيى الدين البرير. عقيل أحمد. عبد الله عبد الرحمن... إلخ.

وقوبل الوفد فى مصر بكل مظاهر الحماسة والترحيب والحفاوة والتكريم، وكان مجيئه لمناسبة المباحثات الدائرة بين الحكومة المصرية والحكومة البريطانية والتى تناولت مسألة السودان.

وقد خدم قضية الوحدة وناضل عنها فى دأب وثبات، ولكن حدث انقسام بين رجاله فى صيف ١٩٥١، وهو ما يأسف له كل محبٍّ لوحدة الكلمة، فعسى أن يتلافى الفريقان أسباب الشقاق ويعيدوا الوحدة إلى الصفوف.

المفاوضات ومشروع معاهدة صدقى - بيفن

فى ٧ مارس سنة ١٩٤٦، أى بعد تأليف وزارة إسماعيل صدقى بسبعة عشر يومًا، صدر مرسوم ملكى بتأليف الوفد الرسمى لمفاوضة الحكومة البريطانية لتعديل المعاهدة، وأُلِّف الوفد على النحو الآتى: إسماعيل صُدقى رئيس مجلس الوزراء رئيسًا. ومحمد شريف صبرى. وعلى ماهر. ومحمد حسين هيكل. وعبد الفتاح يحيى. وحسين سرى. ومحمود فهمى النقراشى. وأحمد لطفى السيد. وعلى الشمسى ومكرم عبيد. وحافظ عفيفى. وإبراهيم عبد الهادى أعضاء.

وقد رفض الحزب الوطنى الاشتراك فى هذا الوفد تمسكا بسياسة «لا مفاوضة إلا بعد الجلاء».

أما الوفد المصرى فقد رفض أيضًا الاشتراك فيه لأنه اشترط أن تكون له الرآسة وأغلبية المفاوضين...

وعينت الحكومة البريطانية من جانبها وفدًا رسميا للمفاوضة برآسة اللورد ستانسجيت وزير الطيران، ومن أعضائه السير رونالد كامبل سفير بريطانيا فى مصر. والأميرال تينانت القائد العام للأسطول البريطانى فى

الشرق الأوسط. والجنرال باجت القائد العام لجيش الشرق الأوسط. والجنرال جاكوب من هيئة أركان الحرب العامة، وجاء هذا الوفد إلى مصر فى منتصف أبريل سنة ١٩٤٦.

فى هذا الوقت العصيب كانت إيران وسوريا ولبنان تعرض قضاياها رأسًا على مجلس الأمن، ولا تنشغل أوقاتها سدى بما يضيع عليها الفرص، ففى فبراير ومارس سنة ١٩٤٦ عرضت إيران وسوريا ولبنان على هذا المجلس قضايا الجلاء وانتهت بجلاء الجنود الأجنبية عن أراضيها.

أما فى مصر، فقد شغلت الأمة بانقساماتها الداخلية وبالمفاوضات ومن يتولاها، أهو النحاس أم صدقى؟ تمامًا مثلما حدث سنة ١٩٢١! بين سعد وعدلى، ومن سخرية القدر أنه فى الوقت الذى قبلت فيه الحكومة المصرية التورط فى المفاوضات قبل جلاء الاحتلال، أدلى المستر بيفن وزير خارجية بريطانيا يوم ١٤ مارس سنة ١٩٤٦ بتصريح أمام مجلس العموم البريطانى قال فيه: «إن الحكومة البريطانية لتأسف إذ تلجأ الحكومة السوفييتيه بطريق الضغط للوصول إلى تسوية مع إيران بينما تحتل جزءًا من أراضيها»

وألقى فى ٢٠ مارس خطبة فى برستول قال فيها: «ليس من اللائق أن **تفاوض دولة كبيرة أو تحاول المفاوضة أو الحصول على امتيـازات من دولة صغيرة عن طريق احتلال هذه الدولة الصغيرة بقوّات جيش الدولة الكبيرة**، إن هذا ليس سوى استعمار القرن التاسع عشر، وهو فى الواقـع ما يجب أن نتركه وراء ظهرانينا، وإنى لأعتقد أن الحلّ سيوجد وأن الكل سيقبلون مبدأ أننا - ممثلى الدول العظمى - لن نلجأ إلى مثل هذا».

ذلك ما كان يقوله المستر بيفن عن المفاوضات واستنكاره لها بينما تحتل جنود الدولة الغاصبة أراضى الدولة التى تفاوضها، ومع ذلك فإن الهيئات السياسية (عدا الحزب الوطنى) والحكومة عندنا قد استساغت أن تضيع من عمر الأمة سنين عديدة فى مفاوضات عقيمة لا جدوى ولا فائدة منها ما دام الاحتلال قائما، وتجاهلت الحقائق التى أيدتها الحوادث، وأغفلت الشواهد التى جاءت على لسان المستر بيفن نفسه.

سير المفاوضات فى مصر

بدأت المفاوضات فى مصر منذ النصف الثانى من شهر أبريل سنة ١٩٤٦، وكانت منحصرة بادئ الأمر بين صدقى باشا من جهة واللورد ستانسجيب والسير رونالد كامبل من جهة أخرى، وبدا من مطالب الجانب البريطانى أنه مصرّ على إستبقاء قاعدة حربية فى منطقة قناة السويس فى وقت السلم والحرب فى شكل دفاع مشترك، وكان هذا الإصرار كافيًا لقطع المفاوضات، ولكنها استمرت ثم انتقلت إلى هيئة المفاوضات الرسمية.

بيان الحكومة البريطانية بشأن الجلاء والمفاوضات
(٧ مايو سنة ١٩٤٦)

فى ٧ مايو سنة ١٩٤٦ أذاعت السفارة البريطانية بيانًا عن المفاوضات هذا تعريبه: «إن السياسة المقررة لحكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة (بريطانيا) هى توطيد محالفتها مع مصر على أساس المساواة بين أمتين تجمع بينهما مصالح مشتركة، وعملًا بهذه السياسة بدأت المفاوضات فى جوّ من الودّ وحسن النية، فعرضت الحكومة البريطانية أن تسحب جميع قوّاتها البحرية والبرية والجوية من الأراضى المصرية وأن تجرى المفاوضة لتحديد مراحل جلائها والموعد الذى يتم فيه والتدابير التى تتخذها الحكومة المصرية لتحقيق التعاون فى حالة الحرب أو خطر حرب وشيكة الوقوع طبقًا للمحالفة».

ولم يكن الغرض من هذا البيان إلّا توكيد تمسّك بريطانيا باتخاذ مصر قاعدة حربية، واستدامة سيطرتها عليها فى شكل محالفة مستديمة بينهما، أما قولها إنها عرضت إجلاء قوّاتها عن مصر فلم يكن إلّا خداعًا وتغريرًا، فقد ربطت هذا العرض بإجراء مفاوضات لتحديد مراحل الجلاء وللاتفاق على التدابير التى تتخذها مصر لتحقيق التعاون بين البلدين على أساس المحالفة، أى أنها علقت الجلاء بمعاهدة تحالف على القواعد التى تمليها.

وهذا العرض، أو هذا الوعد، لا يختلف عن وعود إنجلترا المتكررة فى

الجلاء، بل لا يختلف عن اتفاقية ٢٢ مايو ١٨٨٧ التى عرضتها إنجلترا على تركيا أثناء مفاوضات درومندوولف وتعهدت فيها بالجلاء عن مصر مع تحديد مدّة ثلاث سنوات (تنتهى سنة ١٨٩٠) لإتمام هذا الجلاء «إلّا إذا تبين فى ذلك الحين احتمال خطر داخلى أو خارجى يقتضى تأجيل موعد الجلاء[٣]، ولم تكن تنوى الجلاء لا فى تلك السنين الثلاث ولا بعدها.

وقد تبين من مفاوضاتها سنة ١٩٤٦ أنها تصرّ على استبقاء احتلالها فى شكل «قاعدة حربية» لها فى جزء كبير من الدلتا ومنطقة قناة السويس تحت ستار الدفاع المشترك، وهذه القاعدة الحربية هى ولا شك مهدرة للاستقلال، وفى ذلك يقول المستر بيفن نفسه فى خطبته بمجلس العموم البريطانى يوم ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٤٦ لمناسبة مطالب روسيا فى الدردنيل: «أما فيما يختص برغبة روسيا فى الحصول على قاعدة فى الدردنيل فإن الحكومة البريطانية أوضحت أنها ترى أنه لو تم ذلك لكان مؤدّاه «تدخلا غير مشروع فى سيادة تركيا، ولكان من آثاره وضعها فى ظل سيطرة أجنبية»، وقال فى نفس هذه الخطبة: «إن الاقتراح الذى يقضى باشتراك تركيا والاتحاد السوفييتى فى تنظيم الدفاع عن المضايق ليس مستساغًا، وترى الحكومة البريطانية أن على تركيا أن تكون هى المسئولة عن الدفاع عن المضايق والإشراف عليها، وقد أعربت الولايات المتحدة عن نفس هذا الرأى أيضًا».

وكرر هذا المعنى فى مؤتمر حزب العمال يوم ٢٩ مايو سنة ١٩٤٧ إذ قال: «إن روسيا تريد الحصول على قاعدة فى الدردنيل، ومن شأن ذلك أن يجعل تركيا تفقد جانبًا لا يستهان به من استقلالها، ولهذا نرى لزامًا علينا أن نرفض طلب روسيا».

فهل ما قاله المستر بيفن عن الدردنيل لا ينطبق على قناة السويس؟ وهل المنطق بالنسبة لتركيا ليس هو المنطق السليم بالنسبة لمصر؟ لعمرى إنّ المنطق يجب أن يكون واحدًا، لأن معنى الاستقلال واحد لا يختلف باختلاف

(٣) راجع كتابنا «مصر والسودان فى أوائل عهد الأحتلال» الفصل السادس (مفاوضات درومندوولف بشأن الجلاء) ص٨٢. (طبعة سابقه).

الدول والشعوب، ولكن بريطانيا أرادت أن تعامل مصر على غير القواعد التى تعامل بها الدول التى تحترم استقلالها.

فالبيان الذى أصدرته السفارة البريطانية فى مصر لم يكن مما يبشر بالخير، ومع ذلك استمرت المفاوضات..

المفاوضات بين الوقف والوصل

عقدت الجلسة الأولى للمفاوضات الرسمية بين الهيئتين المصرية والبريطانية يوم الخميس ٩ مايو سنة ١٩٤٦ بسراى وزارة الخارجية، وتبودلت الخطب المعتادة، واستمرت على غير جدوى؛ إذ تبين من مشروع المعاهدة الجديد الذى عرضه الجانب البريطانى أنه لا يختلف فى جوهره وقواعده عن معاهدة سنة ١٩٣٦، ولم يشأ الجانب المصرى أن يصارح الأمة بهذه الحقيقة، تفاديًا من هياج الأفكار، فأزمع وقف المفاوضات بشكل لا يثير الخواطر، وأصدر الجانبان بلاغًا مشتركا يوم ٢٢ مايو بأن «تبادل الآراء بين الوفدين قد أظهر أن هناك بعض المسائل رأى الوفد البريطانى ضرورة الرجوع فيها إلى المستر بيفن ويتطلب هذا بعض الوقت»، وهذا معناه وقف المفاوضات.

واستؤنفت فى يوليه سنة ١٩٤٦ بالإسكندرية، ثم أوقفت للمرة الثانية فى أواخر سبتمبر لتعذر الاتفاق، وتبين فى خلال هذه المراحل إصرار الجانب البريطانى على اتخاذ مصر قاعدة حربية لبريطانيا.

الجلاء عن القلعة
(٤ يوليه سنة ١٩٤٦)

يبدو أن الإنجليز، بعد أن وضحت نياتهم الاستعمارية فى المفاوضات، أرادوا تهدئة للخواطر الثائرة أن يعملوا عملًا يحتوى على مظهر للجلاء الجزئى، فقرروا الجلاء عن قلعة القاهرة وتسليمها إلى الجيش المصرى.

وقد تم جلاؤهم عنها وتسليمها للجيش المصرى يوم الخميس ٤ يوليه سنة ١٩٤٦، وأنزل العلم البريطانى الذى كان يرفرف عليها طوال أربعة وستين

عامًا، فكان هذا اليوم يومًا مشهودًا، أدخل على القلوب غبطة وسرورًا؛ إذ عدّته الأمة فألًا حسنًا وبداية للجلاء التام.

وقد رفع جلالة الملك العلم المصرى على القلعة فى احتفال عسكرى مهيب يوم الجمعة ٩ أغسطس سنة ١٩٤٦.

المساعى فى تأليف وزارة قومية وفشلها

فى أواخر سبتمبر سنة ١٩٤٦ حينما تحرجت الأحوال وتبين أن إنجلترا تستضعف مصر لتفرقها شيعًا، رؤى أن يعهد إلى شريف صبرى باشا تأليف وزارة قومية تشترك فيها كل الأحزاب، وقدم صدقى باشا فى ٢٨ سبتمبر استقالته ليفسح الطريق لتأليف وزارة تكون رمزًا لتوحيد الصفوف.

ولكن لم يكد شريف صبرى يخطو الخطوة الأولى فى التوفيق بين الأحزاب حتى عُدل عن تكليفه تأليف الوزارة وأمر صدقى باشا بالبقاء فى رآسة الوزارة، وأرسل إليه جلالة الملك جوابًا بهذا المعنى فى أوّل أكتوبر سنة ١٩٤٦.

سفر صدقى باشا إلى لندن
ومشروع معاهدة صدقى – بيفن

رأى إسماعيل صدقى، وقد تعثرت المفاوضات فى مصر، أن يباحث بنفسه المستر بيفن وزير الخارجية البريطانية، لعله يصل معه إلى الاتفاق، فسافر إلى لندن فى ١٧ أكتوبر سنة ١٩٤٦ يصحبه إبراهيم عبد الهادى وزير الخارجية، وهناك تباحث صدقى مع بيفن، ووصلا معًا إلى مشروع معاهدة وقعها الطرفان يوم ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٤٦ بالحروف الأولى من أسمائهم، وهم: صدقى، بيفن، ستانسجيت، إبراهيم عبد الهادى، رونالد كامبل.

نصّ مشروع معاهدة صدقى – بيفن

وفيما يلى نصّ مشروع معاهدة صدقى – بيفن كما ترجمه صدقى باشا عن الأصل الموضوع باللغتين الفرنسية والإنجليزية:

صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وأيرلنده والممتلكات البريطانية وراء البحار وإمبراطور الهند.

وصاحب الجلالة ملك مصر.

مدفوعين برغبتهما الخالصة فى تمكين علاقات الصداقة وحسن التفاهم فيما بينهما، وتأسيس هذه العلاقات على أسس أدعى لتقوية هذه الصداقة.

وراغبين فى عقد معاهدة مساعدة متبادلة هدفها تدعيم ما بينهما من روابط المودة، والعمل – بوساطة تبادل المعاونة والمساعدة – على تقوية النصيب الذى يستطيع كل منهما الاضطلاع به فى سبيل حفظ السلام وصيانة الأمن الدولى، طبقاً لميثاق هيئة الأمم المتحدة.

فقد عينا المذكورين بعد:.... بصفة كونهم مفاوضين عنهما.

المادة الأولى

ينتهى العمل بمعاهدة التحالف الموقع عليها بلندن فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ والمذكرة المقبولة الملحقة بها، وكذلك المذكرات والاتفاق المؤرخة فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ بخصوص الإعفاءات والمزايا، الملحقة أيضا بهذه المعاهدة.

المادة الثانية

اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على أنه فى حالة ما إذا أصبحت مصر محل اعتداء مسلح، أو فى حالة ما إذا اشتبكت المملكة المتحدة فى حرب كنتيجة لوقوع اعتداء مسلح على البلاد المتاخمة لمصر، فإنهما يتخذان بالتعاون الوثيق، وبعد المشاورة، أى إجراء تتبين ضرورته، ريثما يتخذ مجلس الأمن الوسائل اللازمة لإعادة السلم.

المادة الثالثة

تحقيقا للتعاون وتبادل المساعدة بين الطرفين الساميين المتعاقدين وتمكينا

من تنسيق التدابير التى تتخذ لدفاعهما المشترك، تنسيقًا فعالا، قد اتفقا على تكوين لجنة دفاع مشتركة من السلطات الحربية المختصة لدى الحكومتين يعاونها من ترى الحكومتان ضمه إليها من المندوبين.

وهذه اللجنة هى أداة استشارية مهمتها أن تدرس – لكى تقدم اقتراحاتها إلى الحكومتين عما توصى به من الإجراءات – المسائل الخاصة بالدفاع المشترك عن الطرفين الساميين المتعاقدين فى البر والبحر والجو، بما فى ذلك مسائل العتاد والرجال المتعلقة بها، وخصوصًا ما يتعلق من الشروط الفنية بتعاون الفريقين، والتدابير التى تتمكن بها قواتهما المسلحة، بصفة فعالة، من مقاومة الاعتداء.

وتجتمع هذه اللجنة كلما اتضحت ضرورة ذلك لمزاولة مأموريتها. وعند الاقتضاء تدرس اللجنة أيضا – بناء على دعوة الحكومتين وعلى أساس المعلومات المقدمة من كلتيهما – العواقب العسكرية للحالة الدولية، وبخاصة أية حوادث من شأنها تهديد الأمن فى الشرق الأوسط، وتقدم فى هذا الصدد إلى الحكومتين التوصيات الملائمة، ويكون على الحكومتين فى حالة وقوع حوادث مهددة لأمن أى بلد من البلدان المجاورة لمصر، أن تتشاورا لكى تتخذا بالاتفاق بينهما أية إجراءات قد ترى ضرورتها.

المادة الرابعة

يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان بأن لا يعقدا محالفة ما، ولا يندمجا فى حلف قائم، تكون أغراضهما مضادة لمصالح أحدهما.

المادة الخامسة

لا يجوز أن أى شرط من شروط هذه المعاهدة يحدث تأثيرًا، بأية صورة كانت، فى الحقوق والالتزامات المترتبة أو التى قد تترتب، لواحد أو لآخر من الطرفين الساميين المتعاقدين، على ميثاق هيئة الأمم المتحدة.

المادة السادسة

اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على أنه - مع عدم المساس بما صار إعلانه من كليهما تطبيقًا للفقرة ٢ من المادة ٣٦ من نظام محكمة العدل الدولية - كل خلاف على تطبيق أو تفسير نصوص هذه المعاهدة يكون قد تعذر عليهما حلّه بمفاوضات تجرى بينهما، يصفى طبقًا لنصوص هيئة الأمم المتحدة.

المادة السابعة

يجب التصديق على هذه المعاهدة (التى يعتبر نصّاها الإنجليزى والعربى رسميين) وتتبادل وثائق التصديق فى القاهرة فى أقرب وقت مستطاع، وتدخل المعاهدة فى دور التنفيذ من تاريخ تبادل هذه الوثائق، وتبقى هذه المعاهدة نافذة المفعول لمدة عشرين عامًّا من تاريخ دخولها فى دور التنفيذ، كما أنها تستمر بعد ذلك نافذة المفعول إلى أن تنقضى مدة عام بعد أن يعلن عدم تجديدها من أحد الطرفين الساميين المتعاقدين إلى الطرف الآخر بالطرق الدبلوماسية.

وتأييدًا لما تقدم..

بروتوكول خاص بالسودان

إن السياسة التى يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان باتباعها فى السودان، فى نطاق الوحدة بين مصر والسودان تحت تاج مشترك هو تاج مصر، سيكون هدفها الأساسى رفاهية السودانيين وتقدم مصالحهم وتهيئتهم تهيئة مجدة للحكم القانونى ومزاولة ما يترتب عليه من حق اختيار نظام الحكم فى السودان مستقبلاً.

وانتظارًا لأن يستطيع الطرفان الساميان المتعاقدان بالاتفاق بينهما وبعد استشارة السودانيين تحقيق الهدف الأخير يحتفظ بمعاهدة سنة ١٨٩٩ كما أن

المادة ١١ من معاهدة سنة ١٩٣٦ وملحقاتها والفقرتين ١٤ و١٦ من المذكرة المرفقة بالمعاهدة المذكورة تبقى نافذة المفعول، دون اعتبار لحكم المادة الأولى من هذه المعاهدة.

بروتوكول خاص بالجلاء

اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على أن الجلاء التام عن الأراضى المصرية (مصر) بوساطة القوات البريطانية يجب أن يكون قد تم فى أوّل سبتمبر سنة ١٩٤٩.

وأن مدينتى القاهرة والإسكندرية والدلتا يجب أن تكون قد أخليت قبل ٣١ مارس سنة ١٩٤٧، وأن يستمر فى إخلاء باقى الأراضى المصرية غير منقطعة أثناء المدة المنتهية بالتاريخ المقرر فى الفقرة الأولى.

وتستمر نصوص اتفاقية ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ الخاصة بالإعفاءات والمزايا نافذة، بصفة انتقالية، لصالح القوات البريطانية أثناء سحبها من مصر وكل تعديل للاتفاقية البادى ذكرها تتضح ضرورته لداعى لزوم إخلاء الدلتا والمدينتين قبل ٣١ مارس سنة ١٩٤٧ يصير تقريره باتفاق جديد تحصل المفاوضة فيه بين الحكومتين قبل ذلك التاريخ.

قد اتفق على أن المستندات المرفقة طيّه لم توضع إلّا على سبيل المراجعة، على أنه من المقرر أنه فى حالة ما إذا لم يدخل عليها من جانب الحكومة المصرية أى تعديل بعد عرضها عليها رسميًّا، فإن المستر بيفن سيوصى الحكومة البريطانية بقبولها.

ملحقات

١ – مشروع معاهدة إنجليزية مصرية.
٢ – مشروع بروتوكول خاص بالسودان.
٣ – مشروع بروتوكول خاص بالجلاء.

وضعت الحروف الأولى الآتية على هذا المستند:

(أ. س.) أى إسماعيل صدقى باشا. (أ. ب.) أى المستر أرنست بيفن.
(س.) أى اللورد ستانسجيت. (هـ) أى إبراهيم عبد الهادى باشا.
(ر. ك.) أى السير رونالد كامبل.

رفض سبعة من أعضاء الوفد الرسمى للمشروع

وبعد عودة صدقى باشا من لندن عرض هذا المشروع على هيئة الوفد الرسمى للمفاوضات مرفقًا به مذكرة تفسيرية لشرح بعض النقط الواردة فيه.

وبعد أن درسته الهيئة قرر سبعة من أعضائها رفضه، وأصدروا بذلك بيانًا إلى الرأى العام فى ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٤٦ مذيلًا بتوقيعاتهم وهم: شريف صبرى. على ماهر، عبد الفتاح يحيى، حسين سرى، على الشمسى، أحمد لطفى السيد، مكرم عبيد.

ونرى أن ننشر هنا هذا البيان، لأنه صادر من سبعة من أعضاء وفد المفاوضة، ممن ارتضوا المفاوضة سبيلًا لتحقيق مطالب البلاد وممن لم يعرف عنهم التطرف أو التشدد، فها هم أولاء يرفضون المشروع، وهذا وحده يعطيك فكرة عن التعارض بينه وبين الاستقلال الصحيح، وهاك نصّ البيان:

«كان لنا الشرف أن عهد إلينا بمقتضى المرسوم الملكى الكريم الصادر فى ٧ مارس سنة ١٩٤٦ أن نساهم فى المفاوضات بين مصر وبريطانيا لعقد وإبرام معاهدة تحقق مطالب البلاد.

«ولقد بدأت المفاوضات فعلًا على أساس المطلبين الحيويين اللذين أجمعت عليهما الأمة وهما الجلاء ووحدة وادى النيل وارتضت هيئة المفاوضات المصرية فى مقابل تحقيق هذين المطلبين كاملين أن تتفاوض فى عقد معاهدة جديدة بدلًا من معاهدة سنة ١٩٣٦ التى سلّم الطرفان بأنها أصبحت غير صالحة للبقاء، على أن تكون المعاهدة الجديدة لتبادل المساعدة بين البلدين وبشرط أن تكون فى نصوصها وروحها مطابقة لأحكام ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، بما فى ذلك الحق فى عقد معاهدات إقليمية.

«ولقد استمرت المحادثات والمفاوضات مدة طويلة وانتهى الأمر أخيرًا إلى أن سافر دولة إسماعيل صدقى باشا ومعه معالى وزير الخارجية إلى لندن، بوصفهما ممثلين للحكومة، ولم يلبثا طويلاً حتى رجعا باتفاق مع الوفد البريطانى بكامل هيئته وعلى رأسه جناب وزير الخارجية، ووقع الجميع على مشروع هذا الاتفاق بالحروف الأولى من أسمائهم، وقد جاء فى ديباجته أنه «اتفق على أن الوثائق المرافقة قد أعدّت فقط قيد النظر فيها فيما بعد، على أنه إذا قدمت رسميًّا من الحكومة المصرية دون أى تغيير فإن المستر بيفن سيزكيها لدى حكومة صاحب الجلالة الإمبراطورية».

«وعلى أثر عودة صاحب الدولة إسماعيل صدقى باشا من لندن يحمل مشروع الاتفاق دعيت هيئة المفاوضات المصرية إلى اجتماع عرض عليها فيه هذا المشروع فناقشت المقترحات التى تضمنها وبحثتها بحثًا مبدئيًّا أثيرت خلاله جملة اعتراضات من بعض الأعضاء، وعقد اجتماع آخر استأنفت فيه الهيئة بحث المقترحات الجديدة والمذكرة التى أعدّها صاحب الدولة صدقى باشا للرد على الاعتراضات التى أبديت فى الجلسة الأولى وجلاء ما هو غامض من نصوص المقترحات.

«وقد تبين من البحث والمناقشة فى هذا الاجتماع أن سبعة من أعضاء الهيئة لا يرون إقرار المقترحات على صورتها المعروضة والتى قرر دولة صدقى باشا أنها نهائية وغير قابلة للتعديل، كما تبين أن المذكرة المرفقة بها لم تقلل من أهمية الاعتراضات الموجهة إلى المقترحات إذ أن هذه المذكرة فضلاً عن تحميلها النصوص تفسيرات لا تحتملها، فهى مذكرة من جانب واحد لا تلزم الطرف الآخر سيما وأنها اقترنت بتصريحات من جانب الحكومة البريطانية فى البرلمان وبتصرفات من الحاكم العام فى السودان تناقض هذه التفسيرات.

«وكان المفهوم أن يتخذ فى هذا الاجتماع قرار نهائى لولا أن سعادة هيكل باشا طلب إعطاءه مهلة لإتمام بحث المقترحات والمذكرة المرفقة بها، وقد وافقت الهيئة على التأجيل لهذا الغرض على أن تدعى إلى الاجتماع فى أجل قريب.

«وانقضت فترة أطول مما ينبغى دون أن تدعى الهيئة إلى هذا الاجتماع، فرأينا أن نعهد إلى حسين سرى باشا فى الاتصال بدولة صدقى باشا فى هذا الشأن، فعلم منه أنه لا ينوى دعوة الهيئة إلى الاجتماع قبل يوم الثلاثاء «اليوم» (٢٥ نوفمبر سنة ١٩٤٦)؛ لذلك لم نر بدًّا من إصدار هذا البيان نجمل فيه الأسباب الرئيسية التى حملتنا على رفض المشروع بحالته الراهنة.

«١ – بتاريخ ١٧ سبتمبر سنة ١٩٤٦ تقدم الجانب البريطانى بمشروع اتفاق، نصّ فى الفقرة الثانية من المادة الثانية منه على أنه «فى حالة تهديد سلامة أى دولة من الدول المجاورة لمصر اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على أن يتشاورا معًا لأجل القيام بالعمل الذى تتبين ضرورته وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لإعادة السلم إلى نصابه».

«ولكن الهيئة رفضته فى مذكرتها الإجماعية التى أقرتها بجلسة ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٤٦، لما تبين لها من أن الارتباط به قد يؤدّى إلى اتخاذ مصر قاعدة لأعمال حربية وما يستتبع ذلك من احتمال عودة القوات البريطانية إلى احتلال أراضيها فضلاً عن أن عبارة «تهديد السلامة» عبارة مطاطة تحتمل تأويلات متباينة.

«وبمراجعة مشروع «بيفن – صدقى» يتبين أن هذا النصّ وإن كان قد حذف من المادة الثانية إلّا أنه أضيف بما يحقق كل معناه، ويكاد يتفق مع حرفه، إلى المادة الثالثة.

«ولم يكن من المستطاع أن نقبل ما سبق أن تقرر رفضه بالإجماع، ولا أن نجيز نصًّا يجر البلاد إلى الاشتراك فى اتخاذ تدابير غير محددة، وقد يكون منها تعكير صفو العلاقات الودية بين مصر ودولة أخرى أو تسليم مرافقنا أو بعضها إلى السلطات العسكرية البريطانية مما يؤدّى – كما سبق القول – إلى إتخاذ مصر قاعدة لأعمال حربية.

أما إبدال كلمة «عمل» بكلمة «تدابير» فإنه لا يغير من الموقف شيئًا لأن من التدابير ما قد ينتهى إلى أعمال عدائية أو ذات نتائج خطيرة.

«٢ – أما عن مطلبى الأمة الأساسيين: الجلاء ووحدة وادى النيل، فقد وقع إجماع الهيئة – فيما يختص بالجلاء – على أن تقدير ثلاث سنوات أجلاً لإتمامه تقدير مبالغ فيه، وأن الجلاء مستطاع فى أقل من هذا الأجل بكثير من الناحية المادية، وخاصة إذا لوحظ أن العمليات الحربية توقفت توقفًا تامًّا منذ أكثر من سنة، وكان من المفروض أن تبدأ القوات البريطانية التى جلبت بسبب الحرب فى الجلاء عن المدن والأراضى المصرية عقب توقف العمليات الحربية مباشرة، سيما وأن معاهدة سنة ١٩٣٦ نفسها لم تجز لهم إلّا البقاء فى منطقة محددة وبقوات محددة العدد لا تزيد على عشرة آلاف جندى وأربعمائة طائرة.

«٣ – وقد كان البروتوكول الخاص بالسودان طبقًا للنصّ الذى اقترحته الهيئة يتضمن تعهد الطرفين «بالدخول فورًا فى مفاوضات بقصد تحديد نظام الحكم فى السودان فى نطاق مصالح الأهالى السودانيين على أساس وحدة وادى النيل تحت تاج مصر».

«وجاء النصّ فى مشروع الاتفاق الأخير بأن «السياسة التى يتعهد الطرفان باتباعها فى السودان فى نطاق وحدة مصر والسودان تحت تاج مصر المشترك ستكون أهدافها الأساسية تحقيق رفاهية السودانيين وتنمية مصالحهم وإعدادهم إعدادًا فعليًّا للحكم الذاتى وتبعًا لذلك ممارسة حق اختيار النظام المستقبل للسودان وأنه إلى أن يتسنى للطرفين بالاتفاق بينهما تحقيق هذا الهدف بعد التشاور مع السودانيين تظل اتفاقية سنة ١٨٩٩ سارية وكذلك المادة ١١ من معاهدة سنة ١٩٣٦ مع ملحقها والفقرات من ١٤ إلى ١٦ من المحضر المتفق عليه المرافق للمعاهدة المذكورة نافذًا».

«ومن المقارنة بين النصّين يتبين:

أولًا: أنه بينما يشير مشروع بيفن – صدقى فى الفقرة الأولى إلى السياسة التى يتعهد الطرفان باتباعها فى السودان فى نطاق وحدة مصر والسودان تحت تاج مصر فإن الفقرات التى تليها تجرد الوحدة من كل خصائصها.

ثانيًا: يحتفظ النصّ المشار إليه بالحالة الراهنة فى السودان، دون أن يعد

بإجراء أية مفاوضات لتعديلها بما يتفق مع الاعتراف بوحدة البلدين تحت تاج مصر.

ثالثًا: إن النصّ على تخويل السودان حق اختيار نظامه المستقبل يمهد السبيل لفصل السودان عن مصر، ويلزمنا منذ الآن بقبول هذا الفصل، وفى ذلك هدم حتى للوحدة الاسمية فى ذاتها - فإذا قورن ذلك بما هو جار فعلاً فى السودان الآن تبينت خطورة النتائج المترتبة على هذا النص.

«ولا عبرة بما جاء فى المذكرة التفسيرية التى أعدّها دولة صدقى باشا من أن كل تعديل يطرأ على نظام الحكم فى السودان إنما يكون فى نطاق الوحدة فإنه فضلاً عن أن عبارة النصّ جلية فى هذا الصدد فإن تفسير دولة صدقى باشا تفسير من جانب واحد غير ملزم للطرف البريطانى.

«وغنى عن البيان أن حرصنا على تحقيق وحدة وادى النيل وحدة فعلية لا ينطوى على أية نية من نوايا التوسع أو الاستعمار ولكنه حرص جاء محققًا لما تجلى من رغبة شعب وادى النيل فى تأليف وحدة تؤكدها الروابط التاريخية والجغرافية والاقتصادية والروحية، ولا تتعارض مع رغبة المصريين والسودانيين معًا فى إقرار الحكم الذاتى للسودان بل تساعد عليه.

«لهذه الأسباب رفضنا المشروع فى وضعه الجديد ورأينا إصدار هذا البيان الموجز توضيحًا للموقف الذى آثرناه قيامًا بواجبنا وتأدية للأمانة الموكولة إلينا».

شريف صبرى، على ماهر، عبد الفتاح يحيى، حسين سرى، على الشمسى، أحمد لطفى السيد، مكرم عبيد.

حل وفد المفاوضة
(نوفمبر سنة ١٩٤٦)

كان جواب صدقى باشا على هذا البيان أن استصدر مرسومًا فى ٢٦ نوفمبر بحلّ الوفد الرسمى للمفاوضة، جاء فيه: «إن أغلبية أعضاء هذا الوفد قد أعلنوا جهارًا رأيهم فى المفاوضات الجارية وأصدروا قرارهم فى

موضوعها فى بيان مذيّل بإمضاءاتهم بعثوا به إلى الصحف ونشر فيها، وبما أن مهمة الوفد المذكور تكون قد أصبحت بعد ذلك غير ذات موضوع، وبناءً على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء وموافقة رأى ذلك المجلس رسمنا بما هو آت:

المادة الأولى

يلغى المرسوم سالف الذكر الصادر فى ٧ مارس سنة ١٩٤٦ (بتأليف الوفد الرسمى للمفاوضة).

المادة الثانية

على رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية تنفيذ هذا المرسوم».

تعقيبى على مشروع المعاهدة

أوضحتُ مضار هذا المشروع فى مقال نشرته «الأهرام» (عدد ٨ ديسمبر سنة ١٩٤٦) أودّ أن أقتبس هنا معظم فقراته.

المعاهدة والميثاق

قلتُ فى معرض الرد على ما قيل من اتساق أحكام المشروع مع الأوضاع الدولية الحديثة التى تتجه إليها هيئة الأمم المتحدة:

إنى أراها على العكس تناقض هذه الأوضاع وتتعارض معها، بل هى رجوع إلى الأوضاع القديمة التى يئن منها العالم ويتوق إلى التخلص منها، تلك الأوضاع التى قوامها فرض سيطرة الأقوياء على الأمم المتوسطة والصغيرة. واقتسام العالم مناطق نفوذ بين الدول القوية، أما الأوضاع الحديثة التى ينادى بها ساسة العالم وتشتمل عليها المواثيق الجديدة فهى المساواة فى السيادة والاستقلال بين جميع أعضاء الأمم المتحدة، وأين المساواة فى معاهدة تعلق الجلاء على قبول مصر محالفة عسكرية بينها وبين إنجلترا بالذات تجعلها تبعًا لها فيما تؤدّى إليه سياستها من حروب فى مصر والبلاد المتاخمة أو أخطار تتهدد

الأمن فى الشرق الأوسط. فهل تعليق الجلاء وهو حق معترف به من الجميع، وموعود به من إنجلترا أكثر من ستين مرة بلا شرط ولا قيد - هل تعليقه على عقد هذه المحالفة يتفق مع مبدأ المساواة فى السيادة بين الأمم، وهل يتفق مع هذا المبدأ تعليق الجلاء على وجوب إنشاء لجنة دفاع مستديمة تشترك فيها إنجلترا لتنسيق وسائل الدفاع عن البلاد والمسائل الخاصة به فى البر والبحر والجو بما فى ذلك مسائل العتاد والمستخدمين؟ وهل يتفق مع هذا المبدأ إقرار اتفاقية سنة ١٨٩٩ التى هى أساس فصل السودان فعلاً عن مصر والتمكين لإنجلترا من اتخاذه مستعمرة بريطانية تحت أسماء وبأشكال متنوعة؟.

إن الجلاء هو جوهر الاستقلال، فإذا كان استقلالنا معتدى عليه ومن حقنا أن يكون مطلقًا من كل قيد، والأوضاع الحديثة تؤيدنا فى هذا الحق فكيف نرتضى أن نكبله بقيود تفقده معناه وكيف نرضى بوعد بالجلاء مقترن بمعاهدة تبيح للطرف الآخر أن ينقضه باسم درء الخطر عن البلاد؟

يقولون إن من الأوضاع والتطورات الحديثة أن إنجلترا نبذت فكرة الاستعمار القديم.

وإنى لا أساطرهم هذا الرأى. فإذا كان معنى الاستعمار هو سيطرة القوى على الضعيف واستغلاله فإن هذا المعنى لم تنبذه إنجلترا بل هو باق مع الأسف مع تغير فى أشكاله وأوضاعه، فبالأمس كانت حماية سافرة والآن وقبل الآن توضع الحماية فى شكل محالفات ثنائية تربط الدولة الضعيفة بالدولة التى لها فيها مطامع. فالمحالفات الثنائية بين دولة قوية ودولة ضعيفة هى سبيل سيطرة الأولى على الثانية. وإذا لم يكن هذا هو الغرض من المحالفة فلماذا تصرّ عليها إنجلترا وتريد أن تجعلها ثمنًا للجلاء أو للوعد بالجلاء؟

ثم كيف نصدق بأن إنجلترا قد نبذت فكرة الاستعمار وها هى تضع فى المعاهدة شروطًا وأحكامًا تضمن بها بسط نفوذها على الشرق الأوسط؟ أليس الاعتداء عليها فى البلاد المتاخمة معناه أنها تريد أستبقاء هذه البلاد فى حوزتها أو تحت سيطرتها؟ أليس إصرارها على سريان اتفاقية سنة ١٨٩٩ على السودان توكيدًا وتنبيًا لروح الاستعمار فى وادى النيل؟ ومنذا الذى ينكر أن

هذه الاتفاقية هى وليد الروح الاستعمارية القديمة؟

فالاستعمار السياسي يتمشى فى نصوص المعاهدة ومعانيها. والاستعمار الاقتصادى لا يزال أيضًا قائمًا. ولا تدلّ القرائن والملابسات على نبذه. ولا أريد أن أطيل فى إثبات هذه الحقيقة المؤلمة. ويكفينى أن أستدلّ بهذه الأرصدة الاسترلينية التى لنا على إنجلترا والتى قاربت الخمسمائة مليون جنيه. فأى استعمار أشدّ وأقوى من هذه الوسيلة التى تمثل قرضًا إجباريًّا فرضته إنجلترا القوية الغنية على مصر الفقيرة الضعيفة. وها هى الأرصدة لا تزال كما كانت بل هى تسير فى سبيل الزيادة ما دامت العملة المصرية تابعة للعملة الإنجليزية أى ما دامت مصر فى تبعية مالية لإنجلترا. فكيف مع ذلك يمكن أن نقنع أنفسنا بأن إنجلترا قد نبذت فكرة الاستعمار. وإذا لم يكن هذا وأشباه هذا هو الاستعمار الاقتصادى فما هو إذن معنى الاستعمار؟

معاهدة سنة ١٩٣٦

وقلتُ فى المقارنة بين المشروع ومعاهدة سنة ١٩٣٦:

إن هذه المعاهدة ما كان يجوز لمصر أن تقبلها. ولكن الأمم إنما تستفيد من أخطائها الماضية. ولقد أخطأ جمهرة السياسيين فى مصر إذ قبلوا هذه المعاهدة فى حينها. ولكن ليس معنى التنويه بهذا الخطأ أن يسمح فريق من الساسة لأنفسهم أن يقعوا فى الخطأ الذى وقعوا فيه أوّل مرة. فما معاهدة سنة ١٩٤٦ إلّا من نوع معاهدة ١٩٣٦. ولست أريد المقارنة أو الموازنة بينهما. لأن كلتيهما تهدر الاستقلال الحقيقى وتهدر وحدة وادى النيل. وما بمثل هذه المعاهدات تحقق الأمم أهدافها القومية.

إن معنى هذه المعاهدة التى يريدون عقدها أن تستمر مصر دائرة فى المحور البريطانى لمدة عشرين عامًا. تدور فيه حيثما يدور هذا المحور. وإن عقدها لمما يضعف مركزنا الدولى. فى حين أن مركز مصر بالنسبة إلى معاهدة سنة ١٩٣٦ يكون أقوى إذا لم ترتبط بمعاهدة جديدة تشتق منها لأن معاهدة سنة ١٩٣٦ وليدة القوّة والإكراه، فهى باطلة. وبطلانها تؤيده الأوضاع الدولية الحديثة.

فلقد صرح المستر بيفن فى شهر مارس الماضى أن المفاوضات والاتفاقات التى تعقد فى ظل القوات الأجنبية تعتبر وليدة الضغط والإكراه، قال ذلك بالنسبة لإيران. وهو قول صحيح بالنسبة إلى مصر أيضًا. ويبدو لى أن الوزارة الحاضرة قبل أن يصيبها التبديل والتعديل قد اتجهت وقتًا ما إلى هذه الناحية أو ما يقرب منها عندما صرح سعادة لطفى السيد باشا وزير الخارجية السابق بأن معاهدة سنة ١٩٣٦ أصبحت «غير ذات موضوع» وعندما صرحت الحكومة فى مجلس النواب بجلسة ٨ مايو الماضى أنها إنما تعتزم عقد معاهدة مع مجلس الأمن طبقًا للمادة ٤٣ من ميثاق الأمم المتحدة. وكان الظن بعد هذا التصريح أن الحكومة تريد حقًّا أن تستند إلى الأوضاع الحديثة وتجعل للقضية المصرية صبغة دولية لا تمييز فيها لدولة أجنبية على دولة أخرى. ولكن سرعان ما تغير هذا الاتجاه وعادت الحكومة تربط القضية المصرية بالمحور البريطانى. وبذلك رجعت بها إلى الوراء وانحدرت من الأفق الدولى إلى التحالف الثنائى.

وقلت ردًّا على اقتراح أبدى من لجنة حزب الأحرار الدستوريين بإعادة النظر فى المعاهدة الجديدة عندما يتولى مجلس الأمن سلطاته العسكرية والتنفيذية المنصوص عليها فى ميثاق الأمم المتحدة:

إن هذا الاقتراح لا يقدم فى الأمر ولا يؤخر. لأن عقد مثل هذه المعاهدة يضر بقضيتنا فى الجلاء أمام أية هيئة دولية. فالجلاء حق ثابت لنا، فإذا كنا نقبل أن نعلقه على شروط تهدره من عقد محالفة عسكرية وتأليف لجنة دفاع مشترك وإقرار اتفاقية سنة ١٨٩٩ فماذا يكون موقفنا أمام أية هيئة دولية إذا كنا نرتضى لأنفسنا هذه الشروط؟

ألم يأتنا نبأ ذلك الاقتراح الذى تقدم به مندوب مصر فى هيئة الأمم المتحدة فى الشهر الماضى ومضمونه أنه طبقًا لنصّ الميثاق وروحه لا يحق لأية دولة أن ترابط بقواتها المسلحة فى أراضى دولة أخرى؟

لقد أجاب المستر نويل بيكر المندوب البريطانى على هذا الاقتراح بقوله إنه يمكن أن ترابط جنود فى أراضى بلد آخر بموافقة حكومة هذا البلد. وألمع

إلى قرار مجلس النواب المصرى بالثقة بالوزارة لمناسبة استجواب المفاوضات وقال إنه يحتمل أن يكون مجلس النواب المصرى قد أقرّ المعاهدة بين مصر وبريطانيا ومن تم لا يكون هناك خلاف بينه وبين مندوب مصر. فانظر كيف طيرت الأسلاك البرقية قرار الثقة بالوزارة وكيف استند إليه المندوب البريطانى فى الرد على الاقتراح المصرى. فإذا كان مجرد قرار من مجلس النواب بالثقة بالوزارة على أساس المضى فى المفاوضات قد أضعف حجة مصر فى الجلاء فكم تكون حجتها أضعف بعد إبرام المعاهدة.

وقد يقال ولكن المعاهدة تتضمن الجلاء فى مدّة تقل عن ثلاث سنوات.

وجوابى: إن مصر فى خلال هذه السنوات الثلاث لا يكون لها إذا قبلت المعاهدة أن تطالب بالجلاء. وإذا انتهت هذه المدة فمن يضمن أن لا تستند إنجلترا إلى المادة الثانية أو المادة الثالثة منها لتستبقى قواتها حتى يزول اضطراب الموقف الدولى أو تزول الأحداث التى قد تهدّد أمن الشرق الأوسط؟

يؤلمنى جدًّا أن أقول لمؤيدى المعاهدة. اذهبوا إلى منطقة فايد الواقعة على مسافة تسعين ميلاً شرقى القاهرة وعشرين ميلاً جنوبى الإسماعيلية. وانظروا إلى تصميم المنشئات التى يقيمها الإنجليز هناك. وعندئذ تستطيعون أن تطمئنوا أو لا تطمئنوا إلى هذا الوعد بالجلاء. وإذا قلتم إنه إذا لم يتم الجلاء نحتكم إلى مجلس الأمن أو إلى هيئة الأمم المتحدة فأجيبكم أننا فى هذه الحالة نحتكم إلى مقيدين بنصوص والتزامات المعاهدة الجديدة التى تكون مصر قد عقدتها تحت سمع هيئة الأمم المتحدة وبصرها وفيها ما يتيح لإنجلترا أو تبرر بقاء قوّاتها المسلحة فى البلاد بحجة مواجهة اضطراب الموقف الدولى. فأية مصلحة لمصر إذن فى قبول هذه المعاهدة.

الحماية وسدّ الفراغ

وقلت توضيحًا للغرض من تأليف لجنة الدفاع المشترك وما قيل من الاطمئنان إلى بيان السفارة البريطانية الذى أذاعته فى ٧ مايو سنة ١٩٤٦

(ص ١٩٨) وإن القول بأن أعضاء لجنة الدفاع المشترك من المصريين سينزلون على رأى الأعضاء الإنجليز هو طعن فى وطنية المصريين.

وإنى أتساءل أوّلاً أين الجلاء الحقيقى فى المعاهدة؟ إنه وعد بالجلاء مؤجل إلى سبتمبر سنة ١٩٤٩ ومعلق على محالفة عسكرية فيها من النصوص ما يسمح لإنجلترا إما بتأخير موعد الجلاء وإما بنقضه إذا تم. فليس هذا بالجلاء الذى تطالب به مصر. وأن بيان الوفد البريطانى فى ٧ مايو كان صريحًا فى عرض الجلاء معلقًا على شرط التحالف العسكرى بين مصر وإنجلترا وعلى وضع التدابير التى تحلّ محله. ولا شك أن تعليق الجلاء على هذه الشروط هو انتقاض على الجلاء. وليس هذا هو الجلاء الذى قبلته الحكومة البريطانية بالنسبة إلى سوريا ولبنان إذ قبلته بغير اشتراط تحالف عسكرى معهما.

أما القول بأنه لا يجوز لنا أن نتشكك فى وطنية أعضاء لجنة الدفاع المشترك فهو قول لا ينهض حجة للدفاع عن اللجنة لأن طبيعة التحالف العسكرى بين دولة كبيرة ودولة ضعيفة تجعل الرأى الذى تبديه الدولة الحليفة الكبرى له قيمته فى الميزان لأنها بداهة تؤيد رأيها بقوّتها الحربية أوّلا ثم بدعواها أنها أقدر على اختيار وسائل الدفاع ومعرفة العناصر التى يتولد عنها خطر الحرب.

إن هذه المعاهدة تذكرنى بالاتفاقية المعروفة باتفاقية الآستانة المؤرخة فى ٢٢ مايو سنة ١٨٨٧ خلال مفاوضات درومندولف بشأن الجلاء عن مصر. فقد تضمنت أن تجلو إنجلترا عن مصر بعد ثلاث سنوات من إبرامها (ويظهر أن الثلاث السنوات هى مدة تقليدية فى المفاوضات البريطانية بشأن مصر) إلّا إذا تبين فى ذلك الحين (أى فى سنة ١٨٩٠) احتمال خطر خارجى أو داخلى يقتضى تأخير موعد الجلاء ففى هذه الحالة يؤجل انسحاب الجنود البريطانية. وقد رأت الدول صاحبة الشأن أن مثل هذا الشرط يجعل الاتفاق على الجلاء صوريًّا فلم تصدّق تركيا على هذه الاتفاقية ولم تقبلها الدول الأخرى.

فسدّ الفراغ الذى يقصده وزير خارجية إنجلترا ليس هو انتظار تمام التكوين لمجلس الأمن بل استدامة سيطرتها على مصر فى ظل المعاهدة

الجديدة. وإذا قبلت مصر هذه المعاهدة فهى تسدّ الطريق أمامها لطرح قضيتها أمام مجلس الأمن أو هيئة الأمم المتحدة لأنها تكون قد سوّت خلافاتها وديًّا مع إنجلترا فلا يكون لمجلس الأمن أن يتدخل بينهما.

إن مهمة مجلس الأمن الأولى هى إقرار السلام فى العالم. فإذا كانت إحدى الدول قد قبلت أن تقرّ السلام فيما يختص بها أو بما يجاورها على وضع ترتضيه. ولو كان فيه هدر لحقوقها فليس لأية هيئة دولية أن تتطوّع لتستخلص لها هذه الحقوق.

السودان

وقلتُ تعقيبًا على بروتوكول السودان: إن أهم وأخطر ما فيه هو ماجاء فى الفقرة الأخيرة منه التى تنصّ على أنه إلى أن يتسنى لمصر وإنجلترا بالاتفاق التام المشترك بينهما تحقيق هذا الهدف بعد التشاور مع السودانيين تظل اتفاقية سنة ١٨٩٩ سارية. فالمعاهدة إذن فيها إقرار صريح لهذه الاتفاقية. وقبول لسريانها لمدة غير محدودة ولا نهاية لها إلّا بالاتفاق التام بين مصر وإنجلترا. وهذا معناه صراحة فصل السودان عن مصر عملاً وحكماً، لأن هذه الاتفاقية خوّلت إنجلترا حق الاشتراك فى إدارة شئون الحكم فى السودان ورفع العلم الإنجليزى إلى جانب العلم المصرى فى أرجائه كافة وحصر سلطة الحكم فى يد الحاكم العام الذى يعين بناء على طلب الحكومة البريطانية. فإقرار هذه الاتفاقية الباطلة هو ولا شك نزول عن نصف المملكة وتوكيد لوضع غير مشروع يفصم عرى الوحدة بين مصر والسودان، فكيف مع ذلك يقال إن هذا تقرير لوحدة وادى النيل؟ إن نظرية إعداد السودانيين للحكم الذاتى مع بقاء الإنجليز فيه هى نظرية بريطانية يقصد منها فصل السودان عن مصر وجعله مستعمرة من مستعمرات التاج البريطانى. لأن أى حكم ذاتى يقوم فى ظل الاحتلال وبرآسة حاكم عام بريطانى هو حكم ذاتى صورى لا يقصد منه إلا استدامة الحكم البريطانى فى أرجاء السودان. فكيف تقبل مصر هذا الوضع الذى هو أساس جوهرى للمعاهدة؟ إن الأمم لا يجوز لها أن تفرط فى كيانها ولا فى وحدتها. ولا يجوز لها أن تتجاهل الحقائق والمصاير التى يراد بها. فليس

صحيحًا أن الإنجليز يريدون للسودان استقلالًا أو حكما ذاتيا. بل يريدون فقط فصله عن مصر لكى يضمنوا لأنفسهم بسط سيطرتهم على مصر والسودان معًا.

المعاهدة والبرلمان

وقلتُ ردًّا على دعوة الأمة إلى الاطمئنان على مصيرها لأن المعاهدة ستعرض على البرلمان بمجلسيه وأن المجلسين قد عوّدا هذه الأمة أن يمحّصا كل ما يعرض عليها تمحيصًا مجردًا عن الغرض...

وعندى أن الظروف والملابسات لا تبعث كثيرًا على هذا الاطمئنان. ولا أقصد بقولى هذا طعنًا ولا تجريحًا بل أرى أنه لا يحق للحكومة أن تقرر مصير البلاد ولمدة عشرين سنة دون الرجوع إلى الأمة. فالأمة هى التى ستتحمل الالتزامات والتعهدات والنتائج التى تفرضها عليها المعاهدة. فمن حقها أن تكون هى المرجع الأخير فى تقرير مصيرها. وإذا كانت الدول الكبرى قد اعترفت للأمم جميعها بحقها فى تقرير مصيرها. فأجدر بالحكومة أن لا تعترض على ممارسة الأمة لهذا الحق. وليس من الإنصاف فى شىء أن يقال عن مجلس النواب الحالى الذى انتخب فى سنة ١٩٤٥ فى ظل الأحكام العرفية وقبل أن تتمخض نهاية الحرب عن أحداث وتطورات دولية هامة أنه يمثل الأمة فى تقرير مصيرها. ولقد صرح دولة صدقى باشا خلال المفاوضات أنها إذا أسفرت عن معاهدة فسيجرى استفتاء الشعب بواسطة انتخابات حرّة. فماذا جدّ حتى يتغير هذا الوضع الطبيعى؟

هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى فليس فى الأفق ما يدلّ على أن الحكومة تترك الحرية الكاملة لأعضاء البرلمان فى إبداء الرأى فى المعاهدة. بل هناك شىء من التوجيه المقرون بضغط معنوى نحو إبرامها. وآخر الدلائل على ذلك هو المصير الذى انتهت إليه هيئة المفاوضات، فهذه الهيئة التى اختارتها الحكومة وأضفت على أعضائها ما أضفت من صفات التقدير والتعظيم كان جزاؤها الحل وأصبحت بين عشية وضحاها «غير ذات موضوع» لمجرد أنها

أبدت رأيها فى رفق ولين برفض مشروع المعاهدة. أليس فى هذا المصير درس لمجلس النواب وتلويح له بما سيؤول إليه أمره إذا هو جنح للمعارضة فى المعاهدة؟ وكيف تؤمن سلامة الرأى فى مثل هذا الجو؟ أما مجلس الشيوخ فليس لى وأنا عضو فيه أن أتحدث عنه وكل ما أرجوه هو الاعتراف لهذه الأمة بحقها فى تقرير مصيرها[٤].

هذا ما قلتُه سنة ١٩٤٦، ولم تمهلنا الأيام حتى أضافت دليلاً جديدًا على أن الإنجليز لم يكونوا جادّين فى الوعد بالجلاء، فقد أدلى السير رالف ستيفنسن سفير بريطانيا فى مصر بتصريحات لمندوبى الصحف المصرية فى يونيه سنة ١٩٥٠ لمناسبة تعيينه فى منصبه، تنم عن نقض الجلاء، إذ سئل: هل لو كانت مصر وقعت معاهدة صدقى - بيفن فهل كانت بريطانيا تنفذ البند الخاص بجلاء قواتها عن منطقة القناة فى موعد لا يتجاوز شهر سبتمبر من عام ١٩٤٩؟ فأجاب: «إنه على فرض بدءِ الجلاء فى ذلك الوقت فلم يكن بدٌّ وقد وصلت الحالة الدولية إلى ما وصلت إليه من إيجاد طريقة لوقف الجلاء».

ولعمرى إن فى هذا التصريح ما يغنى عن كل تعليق.

تصريح صدقى باشا عن السودان
وردّ رئيس الوزارة البريطانية
(أكتوبر سنة ١٩٤٦)

لما عاد صدقى باشا من لندن أدلى بحديث لمندوب روتر يوم ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٤٦ قال فيه: «لقد صرحت فى الشهر الماضى أننى سأجىء بالسودان إلى مصر، واليوم أقرر أنى نجحت فى مهمتى، ذلك أن الوحدة بين مصر والسودان تحت التاج المصرى قد تقررت بصفة نهائية».

نشر هذا التصريح قبل إذاعة نصوص مشروع المعاهدة وفيها ما ينقض هذه الأقوال، ومع ذلك فقد هاج الانفصاليون فى السودان لتصريح صدقى باشا واحتجوا عليه، وأعلنوا أنهم لا يقبلون الوحدة بين مصر والسودان!

---

(١) جريدة الأهرام - عدد ٨ ديسمبر سنه ١٩٤٦.

وقامت مظاهرات عنيفة فى الخرطوم ضدّ الوحدة دبّرها الانفصالبون، وتركت حكومة السودان المتظاهرين فيها يتسلحون ويعتدون على أنصار الوحدة ويهاجمون نادى الخريجين بأم درمان ويحطمون أثاثه تحطيما وحشيا، ولم تحرك ساكنًا لدفع عدوانهم، بل اغتبطت به اغتباطًا عظيمًا لأنها هى الموعزة به والمحرضة على وقوعه، وأعقب هذا العدوان قيام مظاهرات كبيرة من أنصار الوحدة فى السودان أعلنوا فيها تعلقهم بوحدة الوادى.

وكان من نتائج تصريح صدقى باشا أيضا أن نارت عاصفة من الاحتجاج عليه فى الدوائر الاستعمارية البريطانية بلندن، فأدلى المستر أتلى رئيس الوزارة البريطانية فى مجلس العموم يوم ٢٨ أكتوبر بتصريح مضاد قرر فيه «إن الحكومة لا تفكر فى إدخال أى تغيير على وضع السودان الحالى أو على الإدارة فيه، ذلك لأنه قد جاء فى الأنباء أن صدقى باشا رئيس الوزراء المصرية ذكر أنه تقرر بصورة قاطعة تحقيق الوحدة بين مصر والسودان تحت التاج المصرى»، وزاد على ذلك قوله ردًّا على استفسار أحد الأعضاء المحافظين عما إذا كانت التصريحات المنسوبة إلى رئيس وزراء مصر غير صحيحة: «يبدو لى أنها تصريحات مغرضة مضللة فيما إذا قصد منها التعبير عن الوصول إلى اتفاق، فإن الذى جرى لا يعدو أن يكون محادثات تمهيدية بحتة ولم نتفاوض على شىء بصفة نهائية».

وقد قوبل تصريح المستر أتلى فى مجلس العموم بعاصفة من الهتاف والتصفيق.

وأعقب هذا التصريح إمعان حاكم السودان العام فى تصرفاته التى ترمى إلى الفصل بين شقّى الوادى.

الصلح بين فريقى الحزب الوطنى
(نوفمبر سنة ١٩٤٦)

ما فتئت المساعى تبذل من وسطاء الخير فى إزالة أسباب الخلاف والانقسام فى الحزب الوطنى، وكنتُ من ناحيتى أرحب بكل مسعى لهذا

الغرض، بل كنت أسعى بنفسى لذلك؛ لأنى لم أكن مرتاحًا مطلقًا لوجود لجنتين إداريتين للحزب كل منهما تعارض الأخرى، وإذ كان الاشتراك فى الحكم هو سبب الانقسام فإنى كنت أسعى لصيغة للاتفاق تكون مقبولة من الطرفين، وقد اتفق الرأى على أن لا يشترك الحزب فى وزارة إذا كان برنامجها يتعارض مع مبادئه، وأن يكون هذا هو أساس الاتفاق، لأن الأصل فى تأليف الوزارات وقيامها وتغييرها أن تقوم على تحقيق مبادئ وغايات معينة تؤمن بها الجماعات والأشخاص الذين يشتركون فيها، وقد بدأ هذا السعى فى سنة ١٩٤٣، ولكنه أخفق ثم استمر إلى سنة ١٩٤٦، وكان من أبرز وسطاء الخير فى هذا الصدد محمد زكى على باشا وفكرى أباظة باشا، فإنهما والحق يقال كان لهما فضل كبير فى إزالة أسباب الانقسام، وقد تم الصلح فى نوفمبر سنة ١٩٤٦، واتفقنا على صيغة عامة أبلغناها إلى الصحف وهى:

«فى الظروف العصيبة التى تجتازها البلاد وحيال الأحداث التى تهددها فى كيانها ووحدتها واستقلالها رأى رجال الحزب الوطنى أن يزيلوا ما بينهم من خلاف لكى يعيدوا الوحدة إلى صفوفهم ولتكون دعوتهم إلى وحدة صفوف الأمة أقوى وأدعى إلى الاستجابة؛ ولذلك اجتمعوا وتم الاتفاق بينهم وعادوا إخوانًا متضامنين فى العمل والجهاد».

وقد نشرت «الأهرام» هذه الصيغة بعدد ٧ / ١١ / ١٩٤٦ مع تعديل عبارة (فى العمل والجهاد) وجعلها (فى خدمة البلاد) وكانت الرقابة على الصحف لا تزال قائمة، ولعلها أشارت بهذا التعديل الذى لا يغير من جوهر البيان شيئًا.

ولم ندخل فى البيان شيئًا عن الاشتراك فى الحكم، على أنه فى صدد أحاديث الصلح كان الاتفاق على أن لا يدخل الحزب الوطنى الحكم منفردًا أو مشتركا إلّا إذا كان برنامج الوزارة لا يتعارض مع مبادئه، وأن الأمر فى هذا الصدد يكون موكولًا للجنة الإدارية، واتفقنا على أن تكون اللجنة الإدارية مؤلفة من فريقى اللجنة، ومن انضموا إلى كل منهما أثناء الخلاف.

وقد حدث مع الأسف صدع جديد فى الحزب سنة ١٩٥٠، أرجو أن يتلافاه وسطاء الخير ويعيدوا إلى الحزب وحدته.

استقالة وزارة إسماعيل صدقى
(ديسمبر سنة ١٩٤٦)

قدم صدقى باشا استقالة وزارته يوم ٨ ديسمبر سنة ١٩٤٦، وبناها على المرض، والواقع أنها ترجع إلى فشله فى مفاوضاته وارتطامه مع الإنجليز فى شأن السودان، مما ظهر أثره فى التعارض بين تصريحاته وتصريح رئيس الوزارة البريطانية فى هذا الصدد، فاشتدت الأزمة تعقدًا وازداد مركزه حرجًا، وتدلّ ملابسات هذه الأزمة على أن الإنجليز رأوا أن صدقى باشا أعجز من أن يقنع البلاد بالمشروع الذى انتهى إليه مع مستر بيفن، وخاصة بعد أن رفضه سبعة من أعضاء هيئة المفاوضة، فكان هذا الرفض فى داخل هذه الهيئة نذيرًا بما سيئول إليه مشروع المعاهدة من الإخفاق، فآثروا أن يستردوه بهذه الوسيلة التى عمد إليها رئيس الوزارة البريطانية فى تصريحاته بمجلس العموم، وهى تصريحات تحمل فى طياتها معنى الرجوع عما تم الاتفاق عليه، فلم ير صدقى بدا بإزاء هذا الموقف من تقديم استقالته، بعد أن أخفق فى مهمته، وبنى الاستقالة على المرض، وقبلها جلالة الملك فى اليوم التالى (٩ ديسمبر سنة ١٩٤٦).

أعمال وزارة صدقى باشا
إنشاء مجلس الدولة

إن أهم وأكبر عمل تشريعى لهذه الوزارة إنشاؤها «مجلس الدولة»، وقد صدر به القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦، ويعد من أعظم الإصلاحات القضائية بعد إنشاء المحاكم الأهلية (الوطنية) سنة ١٨٨٣، وجاء مكملًا لصرح العدالة فى البلاد، ومنبتًا لحقوق الأفراد وحرياتهم.

ذلك أن المحاكم العادية كانت ممنوعة بموجب لائحة ترتيبها من القضاء بإلغاء الأوامر الإدارية التى تصدرها جهات الحكومة مهما كانت مخالفة للقوانين واللوائح، ولم يكن لها تأويلها أو وقف تنفيذها، وكان اختصاصها

مقصورًا على الحكم بتضمين الحكومة عما يقع من هذه الأوامر مخالفًا للقانون، ولا يمكن أن تكفل حقوق الأفراد وحرياتهم فى ظل هذا النظام؛ لأن أحكام التعويض لا تزيل المخالفة الإدارية ولا توقف العمل الباطل ولا تغلّ يد الحكومة عن الخروج على أحكام القوانين واللوائح.

فجاء قانون «مجلس الدولة» ومن أهم أحكامه إنشاء «محكمة القضاء الإدارى» وقد أسست لأوّل مرة فى تاريخ مصر القضائى، وهى محكمة تملك إلغاء القرارات الإدارية المخالفة للقوانين واللوائح، وتختص بالفصل فى المسائل الآتية ويكون لها فيها دون غيرها ولاية القضاء الكاملة:

١ – الطعون الخاصة بانتخابات الهيئات الإقليمية والبلدية.

٢ – المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة لموظفى الحكومة ومستخدميها أو لورثتهم.

٣ – الطلبات التى يقدمها ذوو الشأن بالطعن فى القرارات الإدارية الصادرة بالتعيين فى وظائف الحكومة أو بالترقية أو بمنح علاوات متى كان مرجع الطعن مخالفة القوانين أو اللوائح.

٤ – الطلبات التى يقدمها الموظفون العموميون بإلغاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية إذا وقعت مخالفة للقوانين أو اللوائح.

٥ – الطلبات التى يقدمها الموظفون العموميون بإلغاء القرارات الإدارية النهائية الصادرة بفصلهم من غير الطريق التأديبى إذا كان مرجع الطعن مخالفة القوانين أو اللوائح أو إساءة استعمال السلطة.

٦ – الطلبات التى يقدمها الأفراد بإلغاء القرارات الإدارية النهائية، إذا كان مرجع الطعن عدم اختصاص الهيئة التى أصدرت القرار المطعون فيه أو وجود عيب فى الشكل أو مخالفة للقوانين أو اللوائح أو الخطأ فى تطبيقها أو تأويلها أو إساءة استعمال السلطة، ويعتبر فى حكم القرارات الإدارية رفض أو امتناع السلطة الإدارية عن اتخاذ قرار كان من الواجب عليها اتخاذه وفقًا للقوانين أو اللوائح.

وإلى جانب «محكمة القضاء الإدارى» يشمل مجلس الدولة قسمى الرأى والتشريع.

وينصّ قانون إنشاء المجلس على أنه لا يجوز لأى وزارة أو مصلحة من مصالح الدولة أن تبرم أو تقبل أو تجيز أى عقد أو صلح أو تحكيم أو تنفيذ قرار محكمين فى مادة تزيد قيمتها على خمسة آلاف جنيه بغير استفتاء إدارة الرأى المختصة، ويبدى قسم الرأى مجتمعًا رأيه فى مسائل هامة نصّت عليها المادة ١٤.

أما قسم التشريع فيتولى صياغة مشروعات القوانين التى تقترحها الحكومة والمراسيم واللوائح والقرارات التنفيذية للقوانين والمراسيم.

هذا، وقد أدّى مجلس الدولة منذ إنشائه ويؤدّى على تعاقب السنين خدمات جليلة للبلاد، برفع المظالم، وكفالة الحقوق والحريات للمواطنين، والحدّ من طغيان الحكومة فى علاقاتها مع الأفراد والجماعات.

تأليف وزارة النقراشى الثانية
(٩ ديسمبر سنة ١٩٤٦)

فى اليوم الذى قبل فيه جلالة الملك استقالة إسماعيل صدقى، عهد إلى محمود فهمى النقراشى تأليف الوزارة الجديدة، وهى وزارته الثانية، وقد ألفها فى اليوم نفسه على النحو الآتى: محمود فهمى النقراشى للرآسة والداخلية والخارجية، أحمد محمد خشبه للعدل. إبراهيم عبد الهادى للمالية. أحمد عبد الغفار للزراعة. عبد المجيد إبراهيم صالح للأشغال، إبراهيم دسوقى أباظة للمواصلات، محمد على علوبه للأوقاف، عبد الرزاق السنهورى للمعارف، عبد المجيد بدر للتجارة والصناعة، اللواء أحمد عطية للدفاع، محمود حسن للشئون الاجتماعية، الدكتور نجيب إسكندر للصحة.

وهى مؤلفة من ستة وزراء من السعديين وستة من الدستوريين.

وفى مارس سنة ١٩٤٧ عين على عبد الرازق وزيرًا للأوقاف بدلاً من محمد على علوبة الذى استقال.

يوم الحداد احتجاجًا على إتفاقية السودان
(١٩ يناير سنة ١٩٤٧)

تجلى تمسك الشعب بوحدة وادى النيل فيما قررته الأحزاب والطوائف فى أوائل سنة ١٩٤٧ من اعتبار يوم ١٩ يناير الذى يوافق ذكرى توقيع اتفاقية السودان الباطلة سنة ١٨٩٩ يوم حداد عام، ولأوّل مرة ظهرت مصر بمظهر الحداد احتجاجًا على هذه الاتفاقية منذ توقيعها، وكان هذا الشعور دليلاً على تمسك الأمة بوحدة مصر والسودان، وقد لبس الناس فى هذا اليوم شارات الحداد، وتعطلت المسارح ودور السينما والملاهى جميعًا.

وقرر مجلس نقابة الصحافة مشاركة للأمة فى حدادها أن تصدر الصحف فى ذلك اليوم مجللة بالسواد، ونفذت الصحف جميعها على اختلاف مذاهبها السياسية هذا القرار، وظهرت فى هذا اليوم موشحة بإطارات سوداء، وفاضت أعمدتها بالبحوث المستفيضة فى اتفاقية السودان وبطلانها وملابساتها وتدابير السياسة الاستعمارية فى السودان، فكان هذا اليوم يومًا مشهودًا فى تاريخ الحركة القومية.

الجلاء عن بعض المواقع

سبق القول بأن الإنجليز جلوا عن القلعة فى ٤ يوليه سنة ١٩٤٦، على عهد وزارة صدقى باشا، وقد جلوا أيضًا فى عهد هذه الوزارة عن مطار حلوان وعن وادى النطرون (أكتوبر وديسمبر سنة ١٩٤٦).

وفى عهد وزارة النقراشى جلوا عن المواقع الأخرى فى الإسكندرية والقاهرة، وهاك بيان هذه المواقع وتاريخ الجلاء عن كل منها:

المعسكرات التى على الطريق الصحراوى

بين القاهرة والإسكندرية مخيم وراء الأهرام – الكيلو ٢٦ – الكيلو ٤٠ الكيلو ١٨٧.	فبراير سنة ١٩٤٧

قلعة رأس التين التى يتوسطها الفنار الكبير.	فبراير سنة ١٩٤٧
ثكنات مصطفى باشا برمل الإسكندرية	٨ فبراير سنة ١٩٤٧
قلعة كوم الدكة بالإسكندرية	١٥ فبراير سنة ١٩٤٧
مطار هليوبوليس.	١٠ مارس سنة ١٩٤٧
قشلاق باب الحديد.	١٧ مارس سنة ١٩٤٧
معسكر الحلمية (ضواحى القاهرة).	١٨ مارس سنة ١٩٤٧
النادى البريطانى الرياضى بالمعصرة.	١٩ مارس سنة ١٩٤٧
العامرية (طريق الإسكندرية).	٢٠ مارس سنة ١٩٤٧
تكنات العباسية.	٢٧ مارس سنة ١٩٤٧
ثكنات قصر النيل.	٢٩ مارس سنة ١٩٤٧

الاحتفال برفع العلم المصرى على ثكنات قصر النيل
(٣١ مارس سنة ١٩٤٧)

انتهى بجلاء الإنجليز عن ثكنات قصر النيل احتلال الإنجليز للقاهرة وضواحيها، بعد أن دخلوها بجنودهم يوم ١٥ سبتمبر سنة ١٨٨٢، أى أنهم ظلوا يحتلونها خمسًا وستين سنة.

وقد احتفل يوم الاثنين ٣١ مارس سنة ١٩٤٧ برفع العلم المصرى على هذه التكنات، وحضر جلالة الملك الاحتفال، ورفع بيده العلم المصرى على السارية الوسطى بين هتاف الحاضرين وعزف الموسيقى، واشترك الشعب فى هذا الاحتفال بإظهار غبطته وابتهاجه بهذا الجلاء الجزئى، وعدّ هذا اليوم يوم (الجلاء عن القاهرة).

وفيه أوفد جلالة الملك مندوبًا وضع إكليلًا من الأزهار على قبر مصطفى كامل زعيم الجلاء، وإكليلًا آخر على قبر سعد زغلول، وإكليلًا ثالثًا على النصب التذكارى لشهداء الجامعة.

وبجلاء الإنجليز عن ثكنات قصر النيل تم جلاؤهم عن القاهرة والإسكندرية وجزء كبير من أراضى الدلتا.

تعيين إبراهيم عبد الهادى رئيسًا للديوان الملكى

كان منصب رئيس الديوان الملكى شاغرًا منذ وفاة المرحوم أحمد محمد حسنين فى فبراير سنة ١٩٤٦.

وفى فبراير سنة ١٩٤٧ عين جلالة الملك فى هذا المنصب إبراهيم عبد الهادى الذى كان وزيرًا للمالية فى وزارة النقراشى، وظل يشغله إلى مقتل المرحوم النقراشي (ديسمبر سنة ١٩٤٨)، حيث خلفه فى رآسة الوزارة.

وبعد تعيين إبراهيم عبد الهادى رئيسًا للديوان عين عبد المجيد بدر وزيرًا للمالية، وممدوح رياض وزيرًا للتجارة والصناعة (فبراير سنة ١٩٤٧).

تعيين السير روبرت هاو حاكما عاما للسودان
(مارس سنة ١٩٤٧)

فى مارس سنة ١٩٤٧ رأت الحكومة البريطانية إنهاء خدمة السير هدلستون الحاكم العام للسودان، وتعيين السير روبرت هاو الوكيل المساعد لوزارة الخارجية البريطانية خلفًا له، فوافقت الحكومة المصرية على هذا التغيير، وصدر المرسوم الملكي بتعيين الحاكم العام الجديد فى ١٧ مارس سنة ١٩٤٧، وكان السيرهدلستون يتولى هذا المنصب منذ أكتوبر سنة ١٩٤٠.

وبدهيٌّ أن هذا التغيير، فى هذا المنصب الخطير، لا يعنى تغييرًا فى السياسة البريطانية، فقد استمرت هذه السياسة كما كانت، تعمل على فصل السودان عن مصر وجعله مستعمرة إنجليزية.

صدر مرسوم التعيين بناءً على ترشيح الحكومة البريطانية، ولم يكن لمصر فيه سوى الموافقة وإصدار المرسوم، على أنه قد خلا فى ديباجته مما كانت تتضمنه المراسيم السابقة من الإشارة إلى اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩، ومن الإشارة أيضًا فى بعضها إلى معاهدة سنة ١٩٣٦، وكان هذا هو الفارق الشكلى الوحيد بين مرسوم تعيين السير روبرت هاو والمراسيم الأخرى.

قطع المفاوضات وعرض القضية المصرية على مجلس الأمن
(يناير سنة ١٩٤٧)

استأنف النقراشى المفاوضة مع السير رونلد كامبل السفير البريطانى فى مصر، فلقى إصرارًا من الحكومة البريطانية على موقفها، فقرر مجلس الوزراء يوم السبت ٢٥ يناير سنة ١٩٤٧ عرض قضية البلاد على مجلس الأمن، وأعلن النقراشى هذا القرار فى بيان ألقاه بمجلسى الشيوخ والنواب بجلستهما المنعقدة يوم الاثنين ٢٧ يناير، وختم بيانه بقوله:

«إن قضية وادى النيل قضية واحدة لا تتجزأ؛ ولذلك فقد تقرر طرحها على مجلس الأمن برمتها، وإذا كان لى بعد هذا البيان ما أقول فهو أن نتوجه إلى أبناء وادى النيل شماله وجنوبه أن يقضوا على الجدل بينهم وأن يقفوا من قضيتهم صفًّا واحدًا، بنيانًا مرصوصًا يشدّ بعضه بعضًا، ولقد علمتنا التجارب أن اللجاجة طريق الفرقة ومدعاة الخلاف، وأن شرّ ما تطعن به الأمم المجاهدة لإدراك حرياتها وحقوقها الانقسام والتفرق، فلنولّ وجوهنا شطر الوطن وسلامته، مخلصين لله فى سعينا وجهادنا، متناسين أشخاصنا، متمثلين واجبنا، حريصين على ضم صفوفنا وجمع قوانا، فالوطن فى أحرج ساعاته أحوج ما يكون لجهود أبنائه، والله يهدى إلى سبيل الرشاد».

وتألف وفد مصر لمجلس الأمن برآسه محمود فهمى النقراشى رئيس مجلس الوزراء، وعضوية كل من عبد الرزاق السنهورى وزير المعارف، وممدوح رياض وزير التجارة والصناعة، وعبد المجيد إبراهيم صالح وزير الأشغال، وأحمد رمزى عضو مجلس الشيوخ، ومحمود حسن سفير مصر فى واشنطون، ومحمود فوزى وزيرها المفوض لدى هيئة الأمم المتحدة، ومن هيئة من المستشارين نذكر منهم: عبد الحكيم الرفاعى. طه السيد نصر. حلمى بهجت بدوى. حامد سلطان. سعد كامل إلخ.

القضية المصرية أمام مجلس الأمن
(أغسطس - سبتمبر ١٩٤٧)

فى ١١ يولية سنة ١٩٤٧ قدم محمود حسن سفير مصر وقتئذ فى الولايات المتحدة إلى سكرتير هيئة الأمم المتحدة عريضة دعوى مصر إلى مجلس الأمن، وقد وقعها محمود فهمى النقراشى رئيس الوزارة بتاريخ ٨ يوليه، ولأنها من أهم الوثائق فى تاريخ المسألة المصرية فإننا ننشرها هنا بنصّها:

«جناب السكرتير العام[٥].

«تحتل القوّات البريطانية الأقاليم المصرية على الرغم من إرادة الشعب الإجماعية، وإن وجود قوّات أجنبية فى أراضى دولة من أعضاء الأمم المتحدة فى زمن السلم بغير رضائها رضاءً حرًّا يعدّ امتهانًا لكرامتها، وحائلًا يحول دون تقدمها الطبيعى، كما أنه خرق للمبدأ الأساسى - مبدأ المساواة فى السيادة - وهو بذلك يناقض ميثاق الأمم المتحدة فى نصّه وروحه وقرار الجمعية العامة الصادر بالإجماع فى ١٤ ديسمبر سنة ١٩٤٦.

«إن احتلال القوات البريطانية غير المشروع لمصر فى سنة ١٨٨٢، واحتلالها للجزء الجنوبى من وادى النيل، أى السودان، تبعًا لذلك، قد مكن حكومة المملكة المتحدة منذ سنة ١٨٩٩ من أن تفرض على مصر اشتراكها معها فى إدارة السودان وأن تنفرد بعدئذ بالسلطان فيه، وقد استخدمت حكومة المملكة المتحدة هذا الوضع لكى تتبع سياسة ترمى إلى فصل السودان عن مصر، عاملة على تشويه سمعة مصر والمصريين، وبذر بذور التفرقة بين المصريين والسودانيين، وبثّ الانقسام بين السودانيين أنفسهم، وإثارة حركات انفصالية مصطنعة والحضّ عليها، وقد سعت حكومة المملكة المتحدة بهذه السياسة، وما زالت تسعى، إلى فصم وحدة وادى النيل على الرغم من أن هذه الوحدة تقتضيها مصالح سكان هذا الوادى وأمانيهم المشتركة.

---

(٥) المستر تريجفى لى الأمين العام (السكرتير العام) لهيئة الأمم المتحدة.

«ولما كان احتلال القوات البريطانية المسلحة لوادى النيل والمضى فى هذه السياسة العدائية، كلاهما، تهديدًا غير مشروع لحرية أمة مستقلة ووحدتها، فقد أثار نزاعًا بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة من شأن استمراره تعريض السلم والأمن الدولى للخطر.

«ووفقًا للمادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة(٦) وعلى الرغم من أن وجود القوات الأجنبية لا يتلاءم بذاته مع حرية المفاوضات، سعت الحكومة المصرية فى حسن نية إلى الوصول إلى حل عادل لهذا النزاع عن طريق مفاوضات مباشرة مع حكومة المملكة المتحدة، وإذ أخفقت هذه المفاوضات الطويلة المضنية، حاولت حكومة المملكة المتحدة التمسك بمعاهدة سنة ١٩٣٦ التى لا يمكن أن تلتزم مصر بها إذ أنها استنفدت أغراضها فضلاً عن أنها تتعارض مع أحكام الميثاق.

«لذلك ترفع الحكومة المصرية النزاع القائم بينها وبين المملكة المتحدة إلى مجلس الأمن تطبيقًا للمادتين ٣٥ و٣٧ من الميثاق(٧) طالبة:

(أ) جلاء القوات البريطانية عن مصر والسودان جلاءً تاما ناجزًا.

(ب) إنهاء النظام الإدارى الحالى للسودان.

---

(٦) المادة ٣٣: يجب على أطراف أى نزاع من شأن استمراره أن يعرض حفظ السلم والأمن الدولى للخطر أن يلتمسوا حلّه بادئ ذى بدء بطريق المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية، أو أن يلجأوا إلى التوكيلات والتنظيمات الإقليميه أو غيرها من الوسائل السلمية التى يقع عليها اختيارها، ويدعو مجلس الأمن أطراف النزاع إلى أن يسوّوا ما بينهم من النزاع بتلك الطرق إذا رأى ضرورة لذلك.

(٧) المادة ٣٥: لكل عضو من الأمم المتحدة أن ينبّه مجلس الأمن أو الجمعية العامة إلى أى نزاع أو موقف من النوع المشار إليه فى المادة ٣٤.

ولكل دولة ليست عضوًا فى الأمم المتحدة أن تنبه مجلس الأمن أو الجمعية العامة إلى أى نزاع تكون طرفًا فيه إذا كانت تقبل مقدمًا فى خصوص هذا النزاع التزامات الحل السلمى المنصوص عليها فى هذا الميثاق

وتجرى أحكام المادتين ١١، ١٢ على الطريقة التى تعالج بها الجمعية العامة المسائل التى تنبه إليها وفقًا لهذه المادة.

المادة ٣٧ – إذا أخفقت الدول التى يقوم بينها نزاع من النوع المشار إليه فى المادة ٣٣ فى حله بالوسائل المبينه فى تلك المادة وجب عليها أن تعرضه على مجلس الأمن.

وإذا رأى مجلس الأمن أن استمرار هذا النزاع فى الواقع من شأنه أن يعرض للخطر حفظ السلم والأمن الدولى قرر ما إذا كان يقوم بعمل وفقا للمادة ٣٣ أو يوصى بما يراه ملائما من شروط حل النزاع

«والحكومة المصرية إذ تطلب إليكم إدراج هذا النزاع فى جدول أعمال المجلس تبدى استعدادها لشرح هذا النزاع وتقديم الوثائق اللازمة حين يطلب إليها ذلك وفقًا للمادة ٣٢[٨].

«وأنتهز هذه الفرصة للإعراب عن فائق إحترامى.

القاهره فى ٨ يوليه سنه ١٩٤٧

محمود فهمى النقراشى
رئيس مجلس الوزراء
ووزير خارجية المملكة المصرية

ولئن قيل فى الاعتراض على طريقة عرض القضية إنه لم يسبقه إعلان بطلان معاهدة سنة ١٩٣٦، فإن هذا لا يؤثر فى جوهر العريضة؛ إذ تضمنت الجلاء عن مصر والسودان، وتقديمها بهذا الأسلوب وبهذه الصراحة شجاعة تحمد للنقراشى

ومهما كانت صيغة العريضة، أو طريقة عرضها، فإن ذلك ما كان ليغير المصير الذى الت إليه القضية أمام مجلس الأمن، وهو انحياز أغلبية المجلس إلى جانب بريطانيا.

كانت قضية مصر من أهم القضايا التى نظرها مجلس الأمن، وهى قضية عادلة واضحة جلية، طلبت فيها حقًا طبيعيا تؤيده أحكام ميثاق سان فرنسيسكو، طالبت بجلاء القوات المسلحة البريطانية عن مصر والسودان جلاء حالا كاملا غير مسروط بشرط، وحقها فى الجلاء واضح صريح، فإن احتلال القوّات البريطانية المسلحة لأى جزء من الأراضى المصرية والسودانية مخالف مخالفة صارخة لروح الميثاق فى ديباجته، وللمادة الأولى والثانية منه، ولأن إحتلال إنجلترا مصر وقع باطلا، وعلى خلاف العهود

(٨) المادة ٣٢: كل عضو من أعضاء الأمم المتحدة لس بعضو فى مجلس الأمن وأية دوله لبست عضوا فى الأمم المتحدة إذا كان أيهما طرفا فى نزاع معروض على مجلس الأمن لبحثه بدعى إلى الإشراك فى المناقشات المتعلقة بهذا النزاع دون أن يكون له حق فى التصويت، ويضع مجلس الأمن الشروط التى يراها عادلة لاشتراك الدولة التى ليست من أعضاء الأمم المتحدة.

والمواثيق الدولية، وأهمها العهد المعروف بميثاق النزاهة الذى أبرم فى «ترابيا» (ضواحى الآستانة) يوم ٢٥ يونيه سنة ١٨٨٢، وتعهدت فيه الدول بما فيها بريطانيا بعدم احتلال أى جزء من أراضى مصر، ومعاهدة الآستانة المقررة والمنظمة لحياد قناة السويس والمعقودة فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ التى أقرّت فيها الدول أن الدفاع عن هذا الطريق الحيوى موكول إلى مصر، هذا إلى اعتراف إنجلترا ببطلان الاحتلال منذ وقوعه سنة ١٨٨٢ بإعلانها المرة بعد المرة أنها ستجلو عن البلاد، وتكرارها وعودها وعهودها فى الجلاء نيفًا وستين مرة.

طالبت مصر أمام مجلس الأمن بجلاء القوّات البريطانية عن مصر والسودان، ولكن بريطانيا طلبت شطب القضية المصرية متذرعة بمعاهدة سنة ١٩٣٦ التى خوّلتها إبقاء قوّاتها فى مصر والسودان، وباتفاقية سنة ١٨٩٩ التى فرضتها على مصر وانتزعت بمقتضاها مشاركتها فى إدارة السودان ثم استئثارها هى بإدارته، وعبثًا أوضحت مصر أن هاتين الاتفاقيتين باطلتان لمخالفتهما لأحكام ميثاق سان فرنسيسكو، لأن هذا الميثاق يقوم على مبدأ المساواة فى السيادة بين أعضاء هيئة الأمم المتحدة، ويحظر استخدام القوّة المسلحة فى إملاء إرادة دولة على دولة أخرى، ويمنع استخدام هذه القوّة ضدّ سلامة الأراضى أو الاستقلال السياسى لأية دولة، فمعاهدة سنة ١٩٣٦ هى ولا شك باطلة؛ لأنها فرضت على البلاد تحت ضغط الاحتلال العسكرى، وأقرّت احتلالا يهدر بطبيعته سلامة أراضى مصر واستقلالها السياسى، فهى متعارضة قطعًا مع أحكام الميثاق، هذا إلى أن الميثاق قد أنشأ نظامًا للأمن الجماعى ضمَّنه الوسائل الكفيلة بتأمين كل عضو من أعضائه، ولا يجوز فى ظل هذا النظام لدولة من أعضاء الأمم المتحدة أن تحتل أراضى دولة أخرى من أعضائها، ومن ثم فمعاهدة سنة ١٩٣٦ واتفاقية سنة ١٨٩٩ لا وجود لهما طبقًا لحكم المادة التالتة بعد المائة من الميثاق.

ومع وضوح هذه الحجج وقوّتها، فإن مجلس الأمن امتنع عن أن يصدر قرارًا بجلاء القوات الإنجليزية عن مصر والسودان، ووقف موقفًا سلبيا محضًا، وترك القضية المصرية معلقة دون أن يصدر فيها قرارًا، وبذلك سكت

عن العدوان المسلح الواقع من بريطانيا على مصر والسودان. ولم يشأ له دفعًا ولا رفعًا، وهكذا تحطمت مبادئ الميثاق بتأثير محاباة مجلس الأمن للسياسة الاستعمارية.

ومن الحق علينا فى صدد الحديث عن عرض القضية المصرية أمام مجلس الأمن أن ننوّه بالجهود التى بذلها وفد مصر وهيئة مستشاريه فى إعداد البحوث العميقة التى اكتمل بها عرض القضية على المجلس عرضًا قيما مدعمًا بالحجج التاريخية والبيانات السديدة، وأن ننوّه أيضا بالدعاية التى بذلها فى أمريكا محمود حسن باشا سفير مصر فى واشنطن، وقتئذ، ومحمود فوزى بك وزير مصر المفوض لدى هيئة الأمم المتحدة، وأحمد حسين رئيس حزب مصر الفتاة، وإذا كانت هذه الدعاية لم تحقق الغرض المنشود منها، فإن هذا لا يغضّ من قيمتها ولا ينال من فائدتها.

كلمات مشرفة للنقراشى أمام مجلس الأمن

وقف النقراشى أمام مجلس الأمن موقفًا منسرفا، فقد خاصم بريطانيا على ملأ العالم فى أكبر المحافل الدولية الرسمية، اختصمها بقوّة وشجاعة، ويطيب لنا أن نسجل هنا بعض كلماته القيمة فى خطبه بمجلس الأمن.

فمما قاله فى أوّل خطاب له ألقاه بالمجلس فى ٥ أغسطس سنة ١٩٤٧:

«نطلب إليكم أن تقرروا إجلاء القوّات البريطانية جميعها عن وادى النيل، عن السودان وعن أى جزء آخر من الأراضى المصرية، وأن يكون هذا الجلاء حالا كاملا غير مشروط بشرط».

وقال فى هذه الخطبة عن طبيعة معاهدة سنة ١٩٣٦ وأنها وليد الضغط والإكراه:

«إن معاهدة سنة ١٩٣٦ لا تعبر عن رضائنا الحرّ وإنها جاءت مناقضة لأحكام اتفاقات دولية فضلا عن كونها لاتتلاءم مع أحكام الميثاق.

إن مصر لم تكن طرفًا حرًّا عند إبرام معاهدة سنة ١٩٣٦، ذلك أن

القوات البريطانية كانت تحتل أراضيها، فضلا عن أن الجانب البريطانى لم يدع عند المفاوضين المصريين مجالًا للشك فيما يترتب من نتائج على رفضهم التسليم بمطالب بريطانيا، فقبل بدء المفاوضات مباشرة وجه المندوب السامى الريطانى إلى ملك مصر وإلى رئيس وزرائها مذكرة شفهية أوضح فيها «أن الإخفاق فى عقد اتفاق قد تترتب علبه نتائج جدّية وأن بريطانيا تحتفظ فى هذه الحالة بحق إعادة النظر فى سياستها نحو مصر»، والتهديد الذى تنم عليه المذكرة بإعادة فرض الحماية أو ما هو شرّ منها كان تهديدًا سافرًا لم يحجبه التصريح الذى أضاف إليه أنه لم يقصد به تهديد أو إرهاب وإنما قصد به تقرير الواقع، وقد احتج رئيس وزارء مصر على ذلك فورًا، فكتب فى ردّه إن محادثات أو مفاوضات تعالج فى ظل متل هذه التصريحات لا يمكن أن تكون خالصة أو حرّة، فأجابه المندوب السامى بأن حكومته تحتفظ لنفسها بحرية العمل بالنسبة لمستقبل مجهول المدى».

وقال فى هذا الخطاب أيضا تحت عنوان (سندهم القوّة لا الحق):

«لقد بينت لكم أن قبضة بريطانيا على مصر والسودان إنما سندها القوة لا الحق، وأن احتلال وادى النيل يصدم إرادة أهاليه ويخرق أحكام القانون الدولى خرقًا صارخًا، وأن قيام هذا التحدى المستمر يثير حفيظة الشعب المصرى».

وقال أيضًا:

«إننا لم نعد نعيش فى ظلمات القرن التاسع عشر، بل نحن نحيا فى عالم اليوم، عالم الميثاق، عالم الأمن الجماعى، فى عالم يرنو إلى النظام والسلم، فى عالم لا يطيق مغامرات التوسع والاستعمار».

وقال فى خطابه أمام المجلس فى ١١ أغسطس تحت عنوان (معاهدة سنة ١٩٣٦ رتبت الاحتلال):

«إن ما ورد فى نصّ المادة الأولى من «أن إحتلال مصر عسكريا بواسطة قوّات صاحب الجلالة الملك والإمبراطور قد انتهى» ليس إلّا تمويهًا ينطبق

أيضا على ما ورد فى المادة الثامنة التى تنصّ على أنه «لا يكون لوجود تلك القوّات صفة الاحتلال بأى حال من الأحوال كما أنه لا يخلّ بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية»، إذ أن ملحق هذه المعاهدة ينصّ على استمرار الاحتلال العسكرى فى بقعة واسعة وينطوى على أهداف بعيدة المدى».

وقال فى هذا الخطاب أيضا تحت عنوان (تحالف غير شريف):

«لقد بينت أيضا أن التحالف الأبدى الذى نصّت عليه هذه المعاهدة هو تحالف مصطنع خلا من التوازن ومن الدواعى الكريمة المشرفة ولا يتفق وميثاق هيئة الأمم المتحدة علاوة على أن هذه المعاهدة تتعارض كما بينتُ من قبل مع اتفاقية قناة السويس التى عقدت فى سنة ١٨٨٨».

وقال تحت عنوان (بريطانيا دخيلة علينا):

«وأستطيع يا سيدى الرئيس أن أشير هنا صراحة إلى مسلك الحكومة فى شأن هذه المسألة (مسألة السودان)، إننا نرى أن العلاقات بين السكان الذين يقطنون شطرى وادى النيل مسألة داخلية بل أهلية، فما كان لنا أن نساوم مع الدخيل فى هذا المضمار ولو كان من شأن تلك المساومة الظفر ببعض أمانينا الوطنية، فلن نهدر على السودانيين مستقبلهم ولن ندع المسألة رهنا بأهواء السياسة الاستعمارية، بل إن الأمر سيعالجه المصريون والسودانيون على أن يتحدث هؤلاء عن أنفسهم، لا أن يتحدث عنهم لسان حكومة أجنبية فى لندن النائية».

وقال تحت عنوان (تحالف غير طبيعى):

«والآن ما الذى تستطيع مصر أن تتوقعه؟ إن البريطانيين يريدون استمرار هذا التحالف غير الطبيعى لكى يطيلوا الاحتلال العسكرى البغيض، إنهم يسلكون هذا المسلك حتى بعد أن غدا ميثاق هيئة الأمم المتحدة حجر الزاوية فى صرح العلاقات الدولية».

وقال تحت عنوان (الاحتلال يثير مشاعر المصريين):

«وليسمح لى سيدى الرئيس أن أبسط السبب الذى من أجله ربما يؤدى استمرار هذا النزاع إلى تهديد السلم والأمن الدولى رغم ما تنطوى عليه أعمال الحكومة المصرية من مقاصد سامية، لقد ظلّ الملايين من سكان وادى النيل خلال خمسة وستين عامًا يضمرون السخط بسبب مرابطة القوّات البريطانية فى الأراضى المصرية، وكانت آمالهم فى تسوية هذا النزاع تبوء بالخيبة المرة تلو المرة، حتى صارت توكيدات الغزاة المتكررة بأنهم سيجلون عن البلاد مدعاة إلى السخرية والتهكم» إلى أن قال: «وأودّ يا سيدى الرئيس أن أكرر أنه مادام الاحتلال باقيًا فلن يكون فى الطوق تهدئة سخط الشعب ولا هناك سبيل إلى إخماده إذا اشتعل، وإن زمام الأمر ليفلت بسهولة فى مثل هذه الأحوال، وحينئذ فلن تغنِ النيات السلمية لحكومتى شيئًا».

وقال فى خطابه يوم ٢٦ أغسطس تحت عنوان (تقرير مستقبل السودان):

«وأعتقد أنى قد أوضحت بجلاء فى هذا البيان رغبتنا فى تقرير مستقبل السودان بالتشاور مع السودانيين أحرارًا فى إرادتهم، لا مع البريطانيين، ولا مع السودانيين مقيدين بالاحتلال البريطانى.

«ليس لحكومة المملكة المتحدة دخل فى الموضوع، ولن نبحثه معها، وإنى لعلى يقين من أنه متى أصبح السودانيون أحرارًا فى الإعراب عن آرائهم، فإنهم والمصريين خليقون بالوصول إلى حلٍّ يرتضيه الطرفان ويكون متفقًا مع مبادئ الميثاق والديمقراطية».

وقال فى خطابه يوم ٢٨ أغسطس تحت عنوان (معاهدة سنة ١٩٣٦ فقدت حيويتها):

«لقد فقدت معاهدة سنة ١٩٣٦ فى فترة الإحدى عشرة سنة الوجيزة قوّتها وحيويتها، لقد أخرستها الحوادث ولم يعد صداها إلاّ كصدى الأشباح، وظلت حتى اليوم على أنها أثر من آثار أيام القرصنة التى يجهد العالم فى نسيانها، ولم يبق فيها اليوم إلاّ ما يهدد السلام».

وقال تحت عنوان (أمل مصر):

«وإنى أودّ بوصفى ممثل دولة عضو فى هيئة الأمم المتحدة وكانت عضوًا فى مجلس الأمن عامًا من الزمان أن أعرب عن أملى فى أن لا يضع مجلس الأمن نفسه فى موقف الحرج بأن يقرر بأن هذا النزاع من شأن استمراره تهديد السلم ثم لا يتخذ خطوة إيجابية إنشائية للأخذ بناصر مصر التى تقف أمامكم فريسة لغزو دولة استعمارية عاتية.

«لقد هال سير ألكسندر كادوجان (ممثل بريطانيا فى مجلس الأمن) تأييد ممثل سوريا (السيد فارس الخورى) المطلق لقضيتنا حتى لقد أشار إليه بأنه مضعف لهيبة مجلس الأمن، كأنما يرى أن هيبة المجلس تتوقف على تأييده للامتيازات المغتصبة وعلى موافقته على العدوان والغزو البريطانى.

«وإنى بوصفى ممثل دولة صغيرة أودّ أن أعزز هيبة مجلس الأمن، أودّ أن أعززها بأن أحفزكم على الأخذ بعكس ذلك وبأن أطلب إليكم أن تؤيدوا مطلب أمة صغيرة تريد من أمة قوية أن تحترم مبدأ مساواتها لها فى السيادة، وأن أطلب إليكم أن تخلّصوا مصر من آثار وجود القوّات البريطانية فى أراضينا وأن تهيئوا لنا مكاننا الحق بمقتضى الميثاق».

وقال بجلسة ١٠ سبتمبر سنة ١٩٤٧ ردًّا على اقتراح مندوب الصين استئناف المفاوضات بين مصر وبريطانيا للتعجيل بالجلاء:

«أرى لزامًا علىّ أن أدلى بملاحظاتى عن هذا الاقتراح، فأودّ أن أوضح أنه **مادامت القوّات البريطانية مرابطة فى الأراضى المصرية فإنى لا أرى ثمرة ترجى من المفاوضة مع حكومة المملكة المتحدة**، فمرابطة قوّات أجنبية مسلحة فى أراضينا من شأنها أن تضع مصر فى مركز لا يكفل لها الوقوف على قدم المساواة مع بريطانيا عند بحث أى نقطة من نقط النزاع لأننا نكون دائمًا هدفًا للضغط المستمر»

قرار المجلس

استغرق نظر القضية المصرية أمام مجلس الأمن عدة جلسات، كان آخرها جلسة ١٠ سبتمبر سنة ١٩٤٧، حيث عرض فيها الاقتراع على اقتراحات

من بعض المندوبين ترمى إلى الرجوع إلى المفاوضات الثنائية، ولم يوافق على أى اقتراح منها؛ إذ لم يجد العدد الكافى من الأصوات لإقراره، وعلى ذلك أعلن رئيس المجلس (الرفيق جروميكو مندوب الروسيا) «أن المجلس لم يتمكن من اتخاذ قرار بشأن هذه القضية وستظل المسألة المصرية مدرجة فى جدول الأعمال وستعقد الجلسة القادمة بناًء على طلب أى عضو من أعضاء المجلس أو أى طرف من الطرفين المتنازعين».

ومعنى ذلك أن المجلس لم يصدر قرارًا إيجابيا فى القضية المصرية، وتركها معلقة أمامه، وأحجم عن أن يؤدّى واجبه فى أن يقرر إجلاء القوات البريطانية عن أرض الوادى تطبيقًا لمبادئ الحق والعدل، ولأحكام ميثاق الأمم المتحدة.

أسباب فشل القضية المصرية أمام مجلس الأمن

لابدّ أن نتبين السبب الجوهرى لفشل القضية المصرية أمام مجلس الأمن فى سبتمبر سنة ١٩٤٧، وهو سيطرة النزعة الاستعمارية على هذا المجلس، وتكاتف الدولة الاستعمارية وتآمرها على مصر للحيلولة دون تحقيق مطالبها العادلة.

لم يكن هذا المجلس حين نظر فى قضيتها محكمة تحكم بالحق والعدل، بل كان هيئة سياسية تمثل مصالح الدول الممثلة فيه، وتسيطر عليه الدول الكبرى.

فهذه الدول تجرّ فى تيارها الدول الأخرى الصغيرة أو معظمها، بحيث كان الاستعمار ممثلا فى مندوبى الدول الاستعمارية والدول التى تجاملها وتسير فى فلكها.

هذا هو السبب الجوهرى لفشل القضية المصرية أمام مجلس الأمن، وقد بدا من هذا الفشل عبث الاعتماد على المنظمات الدولية فى المسائل الجوهرية الكبرى، أى التى ترتبط بكيان الاستقلال، فالاستقلال إنما يؤخذ بجهود الأمة وجهادها لا بالالتجاء إلى الهيئات الدولية، حقا إن هذه الهيئات قد تنصف الدول الصغيرة فى المسائل الثانوية، أو فيما إذا رأت من مصلحة استقرار السلام معاضدتها، أما فيما عدا ذلك فهذه المنظمات إنما تقرّ الأوضاع الواقعية

التى تستند إلى قوّة الدول وحيوية الشعوب، فعلى الأمم المناضلة عن حقوقها أن تعتمد على قوّتها وعلى إخلاص بنيها فى الجهاد، وعندئذ تنصفها المنظمات الدولية.

على أن ثمة أسبابًا أخرى ثانوية، كان لها دخل فى فشل القضية فى سبتمبر سنة ١٩٤٧.

من ذلك أن الحكومة المصرية تأخرت فى عرض قضيتها على مجلس الأمن.

فالوقت المناسب لعرضها كان فى فبراير ومارس سنة ١٩٤٦، حيث عرضت إيران وسوريا ولبنان قضاياها على المجلس، وكان المجلس لا يزال فى بداية عهده، والأنظار متطلعة إلى ما سيجيء على يده من الخير للإنسانية، فأنصف إيران وسوريا ولبنان، وقرر جلاء القوات الأجنبية عنها، فلو أن مصر عرضت قضيتها فى ذلك الحين لكان من المرجح أن لا يرفض الجلاء عنها فى الوقت الذى قرره بالنسبة لإيران وسوريا ولبنان، فالقضية المصرية قد تأخر عرضها على مجلس الأمن عامًا ونصف عام، وهذا التأخير يرجع إلى التجاء الحكومة والهيئات السياسية إلى الوسيلة التقليدية العقيمة التى أضرّت بالقضية المصرية وهى وسيلة المفاوضات، فأضاعت وقتًا طويلًا وضيعت الفرصة المواتية لعرض قضيتها على مجلس الأمن.

إن مرحلة كبيرة من مراحل الجهاد ضاعت على البلاد منذ وضعت الحرب العالمية أوزارها، ضاعت فى تهافت الأحزاب (عدا الحزب الوطنى) على المفاوضات، واختلافها على من يتولاها، فذهبت الفرصة المواتية، لأن سنة ١٩٤٦ تختلف عن سنة ١٩٤٧ وما تلاها، لقد تغيرت الظروف الدولية، وعادت النزعات والأطماع الاستعمارية تنبعث وتتجدد، والآمال والوعود الكاذبة تتقلص وتتبدد.

وإلى هذا المعنى أشار المستر بيفن وزير خارجية بريطانيا فى يناير سنة ١٩٤٧، إذ قال بأنه مؤمن بأن الجو السياسى فى هذا العام (١٩٤٧) سيكون لصالح بريطانيا التى لم يكن فى استطاعتها أن تطمئن إلى ذلك من

قبل، وأن عليها أن تنتهز هذه الفرصة وتحصل على اعتراف دولى بأن سياستها فى الشرق الأوسط تسير على ما يرام.

فمركز بريطانيا فى سنة ١٩٤٧ كان أقوى منه فى سنة ١٩٤٦، ولقد كان لهذا التطور أثره فى رجحان كفتها عندما عرضت القضية المصريـة أمام مجلس الأمن فى أغسطس وسبتمبر سنة ١٩٤٧، ولو أن قضيتنا عرضت فى فبراير ومارس سنة ١٩٤٦، لما كان فى مقدور الحكومة البريطانية أن تجابه مندوبى مصر بمعاهدة سنة ١٩٣٦، لأن سوريا ولبنان قد قبلتا أيضًا فى سنة ١٩٣٦ معاهدة مع فرنسا على غرار المعاهدة التى عقدت بين مصر وبريطانيا، ولم يحل ذلك دون تقرير مجلس الأمن جلاء فرنسا عن هذين البلدين.

ولابدّ من الإشارة إلى أن من أسباب فشل القضية المصرية أمام مجلس الأمن أن الخلافات الحزبية والحزازات الشخصية قد برزت حتى فى أثناء عـرض القضية عـلى هذا المجلس العـالمى، وأضعفت بلاريب جبهـة مصـر فى النضال، على حين كان من الواجب أن تختفى هذه الخلافات وقتًا ما فى هذه الآونة الخطيرة التى تطلعت فيها أنظار العالم إلى كفاح مصر فى سبيل حريتها واستقلالها، ولكن الأمر جرى مع الأسف على غير هذه القاعدة السليمة، فإن الوفد المصرى برآسة مصطفى النحاس قد بعث إلى مجلس الأمن وإلى السكرتير العام لهيئة الأمم المتحدة قبيل نظر القضية برسالة برقية أعلن فيها أن الحكومة المصرية التى رفعت دعوى مصر أمام المجلس لا تمثل على أى وجه شعب وادى النيل الذى تؤيد أغلبيته الساحقة الوفد المصرى.. وأنها على أكثر تقدير تمثل الأشخاص الذين تتألف هى منهم، وأنها تدعى لنفسها حق التصرف فى سياسة مصر الدولية رغم أنفها ووفقًا لما تمليه مصالح سياسية رجعية وإقطاعية رفضها الشعب المحكوم حكما دكتاتوريا، وأن شكوى تلك الحكومة إلى مجلس الأمن لا يمكن أن تكون لها قيمة الوثيقة القومية المعبرة عن مطالب الشعب..

فمثل هذه البرقية كانت فى الواقع ضربة أصابت مصر فى أشدّ الأوقات حرجًا وأحوجها إلى أن تظهر أمام الخطر الخارجى - ولو مؤقتًا - موحدة

الكلمة متحدة الجبهة، ولكن الأنانية والأهواء الشخصية جعلت الوفد يطعن مصر من الخلف فى الوقت الذى كانت تصارع فيه الجبابرة وتعرض قضيتها على تلك الهيئة الدولية العالمية.

بعد العودة من مجلس الأمن

عاد النقراشى إلى مصر يوم ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٤٧، فاستقبلته الأمة استقبالاً وطنيا حافلا، وفى الحق أن موقفه فى مجلس الأمن كان موقفًا مشرفًا، إذ رفع صوت الوادى عاليا وتمسك بمطالبه الوطنية وخاصم بريطانيا علنًا أمام هيئة دولية تمثل العالم بأسره، فكان جديرًا بالشكر والتكريم.

وقد صرح فى نيويورك قبل عودته بأن مصر لن ترضى استئناف المفاوضات مع انجلترا إلّا بعد جلاء قوّاتها عن البلاد، فجاء هذا التصريح رجوعًا إلى السياسة القويمة، كما جاء كسبًا لقضية الجلاء، ولكن النحاس بعد أن أقرّ هذا المبدأ وقتًا ما وهو فى المعارضة انقلب بعد أن تولى الحكم فى سنة ١٩٥٠ فنقضه وتنكر له.

وقال النقراشى بعد عودته موضحًا سياسته تجاه الإنجليز: «وخطتى الآن وإلى أن يجدّ الجديد المنتظر فى الموقف تتلخص فى تجاهل انجلترا تجاهلا تاما، فنحن فى خصومة سافرة معها، وهى ليس لها وجود عندنا، وسنتصل بمن نشاء من الدول، ونطلب مساعدة ومشورة من نشاء من أخصائى أية دولة، وسنستعين بخبراء من كل جنس حسبما تقتضيه الحال، وسنولى وجهنا شطر الجيش المصرى سياج الوطن فنقوّيه بزيادة عدده والاستعانة بالدول الأخرى لجلب عُدده والخبراء والمستشارين اللازمين له، وسندعم الإصلاح الداخلى بكل ما فى وسعنا لكى لا نترك لأمثال إنجلترا فرصة للتقول علينا بما لا يليق».

وهى سياسة حكيمة تلك التى أعلنها النقراشى بعد عودته من مجلس الأمن، ولكن الظروف لم تساعده على تحقيقها، ووقفت السياسة الإنجليزية له

بالمرصاد ونقمت منه أن جاهرها بالعداء على ملأ العالم، فأخذت تنصب له الشباك وتدبر له المكايد لإسقاطه.

وقد أراد أن يستعين بخبراء عسكريين من الأمريكان، ولكن السياسة الإنجليزية وضعت العقبات فى سبيل ذلك ووجدت من مجاملة الأمريكان لها ما أحبط المشروع.

ظهور وباء الكوليرا والتغلب عليه
(سبتمبر سنة ١٩٤٧)

ظهر وباء الكوليرا فى سبتمبر سنة ١٩٤٧، وبدأ ظهوره فى بلدة «القرين» بالشرقية، وسرى منها إلى كثير من بلاد الشرقية، وإنتقل منها إلى الوجه البحرى ثم إلى الوجه القبلى، وبلغ عدد المدن والقرى التى أصيبت به ٢,٢٧٠ مدينة وقرية، واستولى الفزع على النفوس من جراء سرعة تنقله واستفحاله، وكان من عوامل انتشاره المياه غير الصالحة للشرب، وكثرة الذباب، والقذارة.

ومات منه نيف وعشرة آلاف نسمة.

وقد جندت الحكومة ما استطاعت من القوى لمكافحة هذا الوباء، وأبدت وزارة الصحة جهدًا مشكورًا فى هذا السبيل، ونشط الأطباء والطبيبات والممرضون والممرضات إلى محاربته فى مختلف أرجاء البلاد، وكان لهم الفضل الكبير فى الحد من انتشاره وإنقاذ البلاد من ويلاته، وعاونهم فى ذلك رجال البوليس والإدارة، وهبّت الجمعيات النسائية للمساهمة فى هذه الحملة، وتطوع الكثيرات من أعضائها لحقن الآلاف من الناس بالمصل الواقى من الكوليرا ومعاونة المنكوبين من الناقهين وعائلات المتوفين بالملابس والإعانات.

وظهرت طبقات الشعب فى هذا الوباء متضامنة فى مكافحته، واعية للوسائل التى تقى الناس والبلاد شرّه، ودلّ مسلك الشعب فى هذه الفترة على مبلغ إدراكه وتقدمه فى ميدان الحضارة والثقافة والوعى القومى.

وكانت نهايته فى أوائل ديسمبر من تلك السنة، وكان التغلب عليه فى هذه المدة الوجيزة مظهرًا من مظاهر التقدم فى أداة الحكم وفى نفسية الشعب.

التعديل الوزارى
(نوفمبر سنة ١٩٤٧)

هو تعديل لم يكن له باعث جوهرى سوى تحقيق الرغبة فى إسناد وزارة الدفاع الوطنى (الحربية) إلى الفريق محمد حيدر، وكان من قبل مديرًا لمصلحة السجون.

حدث هذا التعديل فى شهر نوفمبر سنة ١٩٤٧، إذ استقال اللواء أحمد عطية وزير الدفاع الوطنى (الحربية) أو على الأصح أمر بالاستقالة، وحل محله الفريق محمد حيدر، وهى أول مرة تولى فيها هذا المنصب، وعين أحمد مرسى بدر وزيرًا للعدل، وأحمد محمد خشبة وزيرًا للخارجية، ومحمود حسن وزير دولة، وجلال فهيم وزيرًا للشئون الاجتماعية، وتولى النقراشى وزارة المالية مع بقائه وزيرًا للداخلية، وتخلى عن وزارة الخارجية.

والوزراء الجدد فى هذا التعديل أى الذين دخلوا الوزارة لأول مرة هم: محمد حيدر، وأحمد مرسى بدر، وجلال فهيم.

وفى ديسمبر سنة ١٩٤٨ استقال عبد المجيد إبراهيم صالح وزير الأشغال وعين بدله رياض عبد العزيز سيف النصر.

قرار الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة تقسيم فلسطين
(٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٧)

لم يكد ينتهى مجلس الأمن من خذلان القضية المصرية فى سبتمبر سنة ١٩٤٧، حتى أعقب هذا الظلم الدولى ظلم آخر زاد عنه فظاعة وإثمًا، ارتكبته هذه المرة الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة، وأعنى به القرار الجائر الذى أصدرته هذه الجمعية فى ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٧ بتقسيم فلسطين إلى

دولة يهودية ودولة عربية، وهذا معناه الموافقة على إنشاء دولة صهيونية فى فلسطين.

إن قرار مجلس الأمن فى القضية كان قرارًا سلبيا، فقد تركها معلقة ولم يمسّها فى صميمها بسوء، أما قرار الجمعية العامة فى مسألة فلسطين فكان قرارًا إيجابيا، أقرّ فيه إنشاء دولة صهيونية، أى القضاء على كيان فلسطين وعروبتها، فجاء أمعن فى الظلم والعدوان من قرار مجلس الأمن فى القضية المصرية.

صدر هذا القرار باتفاق ٢٣ دولة ضد ١٣، وامتناع ١٠ عن الاقتراع.

والدول التى وافقت على التقسيم هى: الاتحاد السوفييتى (روسيا) والولايات المتحدة وفرنسا واستراليا وبلجيكا وهولندا والسويد والنرويج وبولندا وتشيكوسلوفاكيا والدنمارك ولوكسمبورج وأوكرانيا وروسيا البيضاء وبوليفيا والبرازيل وكندا وكوستاريكا وسان دومينجو وإكوادور وجواتيمالا وهايتى وإيسلندا وليبريا ونيوزلندا ونيكاراجوا وبناما وباراجواى وبيرو والفيليبين وجنوب أفريقيه وارجواى وفنزَويلا.

وعارض فى التقسيم كل من: مصر وأفغانستان والعراق وسوريا ولبنان وكوبا واليونان والهند والباكستان وإيران والمملكة العربية السعودية وتركيا واليمن.

وامتنع عن التصويت كل من: بريطانيا والصين وشيلى والأرجنتين وكولومبيا وسلفادور وأتيوبيا وهندوراس والمكسيك ويوغسلافيا.

وكان لضغط أمريكا وروسيا على الدول السائرة فى فلكهما أثر كبير فى صدور هذا القرار، وامتنعت بريطانيا عن التصويت لكى تتظاهر بأن لا شأن لها فى صدوره، على أنها كانت مؤيدة له راضية به عالمة بالأغلبية الكفيلة بتحقيقه.

ويبدو عجيبًا أن الكتلتين الغربية والشيوعية قد اتفقتا فى هذا القرار، مع وقوف كل منهما للأخرى بالمرصاد فى معظم المسائل السياسية، وهكذا يتجلى للناس جميعًا أن هاتين الكتلتين مهما اختلفتا، فإنما تحركهما النزعات

الاستعمارية والمطامع الأشعبية، وأنها حرب على العرب والدول العربية.

كان لصدور هذا القرار وقع أليم فى نفوس العرب جميعًا[٩]، فهو أكبر ضربة صوبها الاستعمار الغربى باسم هيئة الأمم المتحدة إلى فلسطين والعرب، والغرض منه إنشاء دولة أجنبية فى صميم البلاد العربية تكون قاعدة للاستعمار، لا فى فلسطين وحدها بل فى الدول العربية جمعاء، وتهديدها فى استقلالها وكيانها، وإفساد معنوياتها، وتعطيل نهضتها.

العبرة فى هذا القرار

لقد كشفت هيئة الأمم المتحدة عن خداعها وفقدت هيبتها واحترامها أمام الضمير العالمى بموافقتها على مشروع تقسيم فلسطين، وبخاصة بعد أن تبين ما كان للدولار ولإغراء الرأسماليين الأمريكان والإنجليز ودهاء الدبلوماسيين الروس، من الأثر البالغ فى إفساد ضمائر فريق كبير من مندوبى الدول فى هذه الهيئة.

فأين مبادئ ميثاق الأمم المتحدة في قرار تقسيم فلسطين؟ أين ما نصّ عليه من حق الشعوب فى تقرير مصيرها؟ لقد أهدرت جمعية الأمم هذه المبادئ بالنسبة لشعب فلسطين العربى الصميم، وسلبته حقه فى تقرير مصيره، بل قررت إخراجه من أرضه ودياره، وإقطاعها لجماعة من الأجانب النازحين من شتى أصقاع المعمورة، فهى بهذا القرار عاونت على تشريد هذا الشعب وتقتيله واغتصاب بلاده وسلب أملاكه وأمواله.

إن هذا القرار هو أكبر وصمة فى جبين هيئة الأمم المتحدة، وكانت عاقبته أن زلزل الآمال التى كان الناس يعلقونها على ميثاق سان فرانسيسكو.

ويدخل فى هذا السياق أن هيئة الأمم المتحدة وقفت جامدة أمام مأساة الشعوب العربية فى تونس والجزائر ومراكش التى تعانى الظلم والطغيان من

---

(٩) من نتائج هذا القرار صدور قرار آخر من الجمعية العامه لهيئة الأمم المتحدة فى مايو سنة ١٩٤٩ بقبول إسرائيل عضوا فى هيئة الأمم.

الاستعمار الفرنسي، وتغافلت عن النصوص الواردة فى الفصل الحادى عشر من الميثاق خاصة بالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتى، والتزام الدول التى تسيطر على هذه البلاد بجعل مصالح أهلها فى المقام الأوّل، والعمل على رفاهيتهم إلى أقصى حدٍّ مستطاع، وتعهدها بكفالة تقدمهم ومعاملتهم بإنصاف وحمايتهم من ضروب الإساءة مع مراعاة الاحترام الواجب لثقافة هذه الشعوب (مادة ٧٣ فقرة أ) وإنماء الحكم الذاتى وتقدير الأمانى السياسية لهذه الشعوب قدرها وإنماء نظمها الحرة نموًّا مطردًا (فقرة ب من نفس المادة).

فهذه النصوص لم ترعها هيئة الأمم المتحدة سواء فى مجلس الأمن أو فى الجمعية العمومية، وصمّت آذانها عن صيحات الاستغاثة التى تنبعث من شعوب شمال أفريقيه من ضروب العسف والتنكيل.

إن المنظمة الدولية التى أنشأها الميثاق قد مضى عليها منذ إنشائها حتى اليوم (١٩٥١) نحو ست سنوات، فالسنة الأولى يصحّ اعتبارها خير السنين فى عمر هذا الميثاق كما أسلفنا. والسنة التالية سنة ١٩٤٧ تعتبر فترة الرجعة والانتكاس، والسنوات التالية هى استمرار لهذا الانتكاس وانحدار فى المساوئ التى تمليها غلبة الأقوياء على الضعفاء.

ولعمرى إن أبلغ درس، نتلقاه عن هذا الانحدار أن لا نسترسل فى الاعتماد على هذه المنظمة الدولية، وأن لا ننظر إليها إلّا كوسيلة من وسائل الدعاية فحسب، وأن نعتمد على قوّتنا وعلى جهودنا وإخلاصنا لبلادنا.

فبالقوّة والإخلاص فى الجهاد، وبالتكتل وتوحيد الكلمة، تصلح حال الأمم المناضلة عن حقوقها، وتأمن على استقلالها وكيانها، وعندئذ تجد المعاونة والاحترام من هيئة الأمم المتحدة، أما إذا استنامت إلى هذه المنظمة ولم تعتمد على قوّتها الذاتية فإنها لن تجد منها سوى الزراية والخذلان.

ومن رعى غنمًا فى أرض مسبعة ... ونام عنها تولى رعيها الأسد

اتفاقات الأرصدة الإسترلينية
(١٩٤٧ - ١٩٤٨)

أسلفنا القول عن منشأ هذه الأرصدة وتفاقمها، ولقد كانت هذه الديون من الجسامة بحيث أعلن مندوب بريطانيا فى مؤتمر النقد الدولى الذى اجتمع بعد انتهاء الحرب العالمية أنها «سترد بشرف ما أعطيته بشرف وكرم».

فهل أوفت بريطانيا بعهدها؟ إنها لجأت إلى تجميد هذه الأرصدة، أى وقف دفعها نقدًا أو ثمنًا لسلع أو على أى نحو آخر، فزادت المشكلة حدّة.

أصاب هذا التجميد قيمة النقد المصرى فى الداخل والخارج، فاستحكمت حلقات التضخم، وحرمت مصر من الانتفاع بمدخراتها فى استيراد حاجات الاستهلاك ومعدات الإنتاج ما بقيت هذه الأرصدة مجمدة.

ولقد سعت وزارة النقراشى إلى مفاوضة الحكومة البريطانية فى استرداد الأرصدة الإسترلينية، فلم توفق إلّا فى حدود ضيقة، إذ عقدت اتفاقين مؤقتين، الأوّل فى ٣٠ يونيه سنة ١٩٤٧، والثانى فى ٥ يناير سنة ١٩٤٨، وأبرم الاتفاقان على قاعدة تجميد الأرصدة الإسترلينية مع الإفراج عن النزر اليسير منها.

اتفاق ٣٠ يونيه سنة ١٩٤٧

عُنى هذا الاتفاق على الأخص بمواجهة حاجة مصر من العملات الصعبة فى المدة من منتصف يوليه إلى آخر ديسمبر سنة ١٩٤٧، وكان مجموع الأرصدة عند عقده ٣٥٦ مليونا من الجنيهات، فاتفق على أن يفرج عن عشرين مليونا (فقط) قابلة للتحويل إلى أية عملة أخرى، كما أفرج عن عشرة ملايين لمواجهة الاعتمادات المؤيدة قبل آخر يونيه سنة ١٩٤٧، وعن خمسة عشر مليونا لمواجهة التزام مصر فى شراء الأسلحة ومخلفات الجيش البريطانى، ودفع قيمة كوبونات وسندات الدين العام، وإذا أضيف إلى هذا مليون جنيه المعادل

لما أفرج عنه فى يناير سنة ١٩٤٦، أصبحت جملة المفرج عنه طبقًا لهذا الاتفاق حوالى ٤٦ مليون جنيه، وبذا نقصت الأرصدة المجمدة المملوكة للبنوك حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٤٨ إلى ٣١٠ مليون جنيه.

وترتبت على هذا الاتفاق نتيجة أخرى، وهى خروج مصر من منطقة الإسترلينى، فأصبحت مسئولة عن تنظيم نقدها، واستلزم ذلك أمرين:

١ – فرض رقابة من الحكومة على عمليات النقد الأجنبى تمكنها من وضع يدها على ما لدى الهيئات والأفراد من عملات أجنبية، والتصرف فيها بما يقتضيه الصالح العام، وقد نظم ذلك بموجب القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧، وأسندت رقابة النقد إلى موظف مصرى يشرف عليه.

٢ – فرضت الرقابة على الاستيراد لكى يستخدم ما يستولى عليه من العملات وما يحرر من الأرصدة فى شراء السلع الضرورية.

وقضى هذا الاتفاق أيضًا بأن تقبل مصر الاسترلينى سدادًا للمعاملات الجارية من أية دولة، على أن يحول الإسترلينى الموضوع تحت يدها إلى أية عملة أخرى سواء أكانت ثمنًا لصادرات مصرية أم نتيجة لاتفاق الأرصدة.

نقض هذا الاتفاق

على أنه لم يكد يجف مداد هذا الاتفاق حتى نقضته الحكومة البريطانية فى أغسطس سنة ١٩٤٧ بقرار من جانب واحد، قضى بوقف تحويل الاسترلينى إلى الدولارات الأمريكية والكندية، وزاد الأمر تعقيدًا أن رفضت بلجيكا والبرتغال والأرجنتين أيضا قبول تحويله إلى عملاتها سدادًا لثمن صادراتها إلى مصر.

ولم تسارع مصر إلى إصدار رخص الاستيراد اللازمة للاستفادة من الأرصدة المفرج عنها، بحيث جاء قرار الحكومة البريطانية فشلَّ معاملاتها التجارية وأثر تأثيرًا سيئًا فى مختلف أعمالها الإنشائية، وكان عاملًا من عوامل الغلاء، ولم يخفف من وقع هذا الأمر مبلغ الستة ملايين دولار التى وضعتها

الحكومة البريطانية بعد قرارها المذكور تحت تصرف الحكومة المصرية؛ لأن هذا المبلغ اليسير لم يكف بحال لسد حاجات مصر المختلفة.

اتفاق ٥ يناير سنة ١٩٤٨

أما الاتفاق الثانى فقد أبرم فى ٥ يناير سنة ١٩٤٨ للعمل به فى مدة تبدأ من يناير وتنتهى فى آخر ديسمبر سنة ١٩٤٨، وأدى إلى النتائج الآتية:

١ - أفرج عن مبلغ ٣٢ مليون جنيه إسترلينى تستعمل مضافة إلى حصيلة صادرات مصر الظاهرة والخفية فى مواجهة مدفوعات مصر خلال هذا العام، كما أفرج عن مبالغ أخرى هى قيمة ما لم يصرف من حصة مصر من العملة الصعبة قبل ١٥ يوليه سنة ١٩٤٧، وقيمة ما يشترى من مخلفات الجيوش البريطانية، وقيمة ما يدفع من كوبونات بعض القراطيس المالية إلى المقيمين فى الخارج بسبب الحرب.

٢ - حدد نصيب مصر من العملة الصعبة بمبلغ ٢٥ مليونا من الدولارات، على أن تدفع قيمتها بالإسترلينى القابل للتحويل، وقد ضمنت الحكومة البريطانية فوق ذلك أن تسدّد بالإسترلينى قيمة ما يستورد من أسمدة شيلى، وثمن البترول المشترى من شركات بريطانية توزعه فى مصر فروع مستقلة لشركات أمريكية، وثمن المهمات اللازمة لشركتى انجلو إچيبشيان اويل فيلدز وشل من منطقة الدولار.

٣ - اتفق أيضا على أن تحتفظ مصر بإيراداتها من العملة الصعبة والعملات الأجنبية التى تحصل عليها من شركة القنال طبقًا لأحكام قانون الرقابة على النقد.

٤ - وافقت الحكومة البريطانية على بيع الذهب اللازم لسداد زيادة حصة مصر فى صندوق النقد الدولى، وزيادة اشتراكها فى البنك الدولى للإنشاء والتعمير، وتبلغ قيمته نحو أربعة ملايين من الدولارات.

٥ - استردت مصر حريتها فى التعامل بالإسترلينى، ونصّ على أن لها أن

تمتنع عن قبوله من أية دولة لا تقبل التعامل معها على أساسه حتى يكون هناك تبادل فى المعاملة.

وأضافت الحكومة المصرية إلى ذلك تحفظين جاءا نتيجة لخروجها من دائرة الإسترلينى، ويرمى أولهما إلى نصيب مصر فى ذهب بريطانيا الذى يعتبر احتياطيا لكل منطقة الإسترلينى التى كانت عضوًا فيها، ويطالب الآخر بضمان الأرصدة بشرط الذهب تأمينًا لمصر من أى تغيير يطرأ على الإسترلينى، وهذان تحفظان لهما أهميتهما، ولكن الحكومة البريطانية لم تقبلهما، وقد كان من نتائج هذا الاتفاق إلغاء أو تخفيف بعض قيود الاستيراد فى التعامل مع بعض الدول الأجنبية.

وثمة اتفاق آخر عقد فى ٣١ مارس سنة ١٩٤٩، فى عهد وزارة إبراهيم عبد الهادى، سنتكلم عنه فى موضعه.

استمرار الإنجليز فى سياستهم الاستعمارية بالسودان ومشروعات السودنة

لم يكد ينتهى مجلس الأمن من نظر القضية المصرية، وينفض يده منها، حتى أصدر حاكم السودان العام بالنيابة يوم ١٣ سبتمبر سنة ١٩٤٧ – أى بعد انقضاء يومين من قرار المجلس – إعلانا قال فيه:

«انتهت مباحثات مجلس الأمن فى النزاع المصرى الإنجليزى إلى مأزق، وسواء استؤنفت المباحثات أو المفاوضات فى تاريخ قريب أو لم تستأنف، فإن واجب حكومة السودان والسودانيين بين واضح، فالحكومة مصممة على أن تعجل بأسرع ما يمكن بمشروعاتها الخاصة بالجمعية التشريعية الجديدة والمجلس التنفيذى، متبعة بدقة توصيات مؤتمر السودان الإدارى، ولن تسمح بأى تدخل فى سياستها العامة والخاصة بالسودنة والتقدم الاقتصادى، وستضمن المحافظة على الأمن العام والقانون والنظام باتخاذ إجراءات شديدة ضدّ من يريد أن يخلّ بالأمن والطمأنينة أو من يروجون لأغراضهم بوسائل غير مشروعة».

وهذا الإعلان هو إيذان باستمرار حكومة السودان في سياستها الاستعمارية، وقمع الحركة الشعبية التي ترمي إلى التحرر من الاستعمار البريطاني.

ومؤتمر السودان الإداري الذي ورد ذكره في هذا الإعلان هو مؤتمر ألّفه الحاكم العام السابق (السير هدلستون) في أبريل سنة ١٩٤٦ لدراسة النظام الجديد المزمع وضعه، وقد شكل برآسة المستر روبرتس السكرتير الإداري، وضم بعض كبار الموظفين البريطانيين وبعض السودانيين المعروفين بالولاء للسياسة الاستعمارية، وانتهى إلى وضع مقترحات النظام الجديد، وقوامه إنشاء جمعية تشريعية ومجلس تنفيذي، وهما أساس المشروعات التي أسمتها حكومة السودان في وثائقها «مشروعات السودنة»، وهو تعبير لا ينطبق على الواقع في شيء، والصحيح أنها مشروعات «جلنزة» السودان لا سودنته، فالغرض منها بسط الحكم الإنجليزي بصفة مستديمة على السودان مقترناً بمظاهر صورية من الحكم الذاتي المزيف، وهي القاعدة الإنجليزية المتبعة في كثير من مستعمراتها.

وأعقب إعلان حاكم السودان العام بالنيابة إمعان حكومة السودان في تحدي مصر، وقد زادت مظاهر هذا التحدي وضوحاً، فمن ذلك أنها منعت في شهر سبتمبر سنة ١٩٤٧ بعثة من الأساتذة والطلاب المصريين اعتزمت وزارة المعارف إيفادها إلى السودان للقيام برحلة علمية ثقافية، واعتذرت حكومة السودان بأن حالة التوتر السياسي تحول دون الموافقة على مجيء هذه البعثة.

وفي شهر أكتوبر سنة ١٩٤٧ عينت الشيخ أحمد الطاهر أحد علماء السودان قاضياً لقضاة السودان، وكان هذا المنصب شاغراً منذ يناير سنة ١٩٤٧ على أثر انتهاء خدمة الشيخ حسن مأمون آخر القضاة المصريين، وكان تعيين عالم من علماء مصر في هذا المنصب توكيداً للرابطة الدينية والروحية بين شمال الوادي وجنوبه، فجاء تعيين عالم سوداني خلفاً له دون موافقة مصر إمعاناً في الاستهانة بها وفصم عرى هذه الرابطة.

نظام المجلس التنفيذى والجمعية التشريعية
(يونيه سنة ١٩٤٨)

أذاع الحاكم العام للسودان يوم ١٩ يونيه سنة ١٩٤٨ «قانونًا» بإنشاء المجلس التنفيذى، وقد حل محل مجلس الحاكم العام (ص١٢٧)، والجمعية التشريعية، وقد حلت محل المجلس الاستشارى (ص١٢٧).

صدر هذا القانون دون موافقة الحكومة المصرية، واعترضت عليه قبيل صدوره، فلم تأبه حكومة السودان لاعتراضها ومضت فى تنفيذه.

وخلاصة أحكامه أن «المجلس التنفيذى» يكون مسئولاً أمام الحاكم العام، ويتألف من وزراء ووكلاء وزارات، ولا يقل عدد أعضائه عن اثنى عشر عضوًا ولا يزيد على ثمانية عشر، ويتولى كل وزير إدارة مصلحة من مصالح السودان، ويقوم الوكيل بهذه الإدارة فى المصلحة التى لم يعين لها وزير، ومن أعضاء المجلس أعضاء بحكم وظائفهم وهم السكرتير المالى والسكرتير الإدارى والسكرتير القضائى وقائد قوّة الدفاع السودانية.

والوزراء مسئولون أمام الحاكم العام، ويجب أن يكونوا سودانيين، إلّا الوزراء بحكم وظائفهم، أما وكلاء الوزارات فيجب أن يكونوا سودانيين.

ويرأس الحاكم العام هذا المجلس، وقراراته رهن بتصديقه، وله أن يلغى منها ما يشاء ويستبدل بها قرارات أخرى.

والحاكم العام هو الذى يحدد مرتبات الوزراء والوكلاء بعد مشاورة المجلس.

«والجمعية التشريعية» هى هيئة استشارية مؤلفة من أعضاء بحكم وظائفهم وأعضاء منتخبين وأعضاء معينين.

ويشترط فى العضو أن يكون سودانيا وألّا تقل سنّه عن ثلاثين سنة وأن يكون سليم العقل...

ومدة الجمعية ثلاث سنوات، وللحاكم العام أن يحلّها وأن يسترد سلطاتها لنفسه.

ولا يجوز للجمعية أن تعدّل فى العلاقات بين حكومة السودان والحكومتين الإنجليزية والمصرية، أو أية حكومة أجنبية، ولا يجوز لها تعديل قانون إنشائها أو النظر فى تحديد الجنسية السودانية.

وبعض أعضاء الجمعية التشريعية يعينهم الحاكم العام، والباقون منتخبون، ولكن طريقة انتخابهم أقرب إلى التعيين، فالأعضاء الذين يمثلون جنوب السودان يعينهم حكام الأقاليم، أما فى شمال السودان فالانتخاب يختلف باختلاف المناطق، وترك ذلك لحكام الأقاليم، ويجوز انتخاب موظفى الحكومة أعضاء فى الجمعية التشريعية مع بقائهم فى وظائفهم.

وليس لهذه الجمعية سلطة قطعية فى أى أمر من الأمور، والسلطة كلها ركزت فى الحاكم العام للسودان ومعاونيه الأربعة الذين يعتبرون بحكم وظائفهم أعضاء فى المجلس التنفيذى، وهم السكرتير الإدارى والسكرتير المالى والسكرتير القضائى وقائد قوّة الدفاع السودانية، وكلهم من الإنجليز.

فالنظام لذى أعلنه السير روبرت هاو فى يونيه سنة ١٩٤٨ يجعل من حاكم السودان العام الإنجليزى دكتاتورًا (حاكما بأمره) يقبض بيده على جميع السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وله تعيين الوزراء ووكلاء الوزارات وإقالتهم، وله نقض قرارات المجلس التنفيذى (مجلس الوزراء)، وله حلّ الجمعية التشريعية وتعيين أعضاء المجلسين بمحض إرادته، فهو نظام صورى لا يدع للسودانيين شيئا من سلطة الحكم ومظاهره.

الحركة الشعبية فى السودان لمقاومة هذا النظام

فطن المجاهدون السودانيون إلى أن هذا النظام لا يقصد منه إلّا تثبيت دعائم الحكم الإنجليزى فى السودان، وفصم عرى الوحدة بين شمال الوادى وجنوبه، فقرروا مقاطعته وعدم الاشتراك فى تنفيذه، والامتناع عن المساهمة فى الانتخابات المزيفة التى ترتبت عليه، وقامت فى السودان حركة شعبية ترمى

إلى إحباط هذا النظام، وتألفت المظاهرات وتعددت الاجتماعات احتجاجًا عليه، وقابلت حكومة السودان هذه الحركة بأقسى وسائل القمع والإرهاب، فصدّت المظاهرات بالقوّة المسلحة مما أدّى إلى قتل عشرات من الأبرياء، واعتقلت الكثيرين من زعماء الحركة وقدمتهم للمحاكمة، وتفاقمت الحركة فى شهر نوفمبر سنة ١٩٤٨.

بعثة المحامين المصريين إلى السودان، ومنعها من دخوله
(نوفمبر - ديسمبر سنة ١٩٤٨)

ساهمت نقابة المحامين بمصر فى هذه الحركة على أثر برقية تلقتها فى نوفمبر سنة ١٩٤٨ من الأستاذ محمد نور الدين وكيل الوفد السودانى يطلب فيها انتداب بعض المحامين المصريين للسفر إلى السودان للدفاع عن الأحرار الذين أحيلوا إلى المحاكمة، فقررت النقابة إيفاد بعثة مؤلفة من المحامين: مكرم عبيد، عبد الرحمن الرافعى، على أيوب، على بدوى، عبد الفتاح الشلقانى، أحمد حسين، على عبد العظيم، صلاح عبد الحافظ، حنفى عبود.

وأبرقت إلى الأستاذ نور الدين باستعدادهم العاجل للسفر إلى السودان.

ولكن لم يكد يصدر هذا القرار من النقابة حتى أخذت حكومة السودان تضع العقبات والعراقيل أمام المحامين، وكانت تصرفات الحاكم العام للسودان والسكرتير القضائى لحكومته من يوم أن تألفت البعثة إلى إعادتها بالقوّة من وادى حلفا سلسلة من الاعتداءات الجائرة التى لا يقرّها حق ولا قانون، وهى من أوّلها إلى آخرها مظاهر سافرة للحنق على كل صلة بين شقّى الوادى، والسعى الحثيث فى الفصل بينهما.

فأوّل هذه التصرفات أن السكرتير القضائى رفض طلب الأستاذ نور الدين اختيار أعضاء البعثة محامين للدفاع عنه أمام محكمة (عطبرة)، وكانت حجته فى هذا الرفض أن المحامين المصريين غير ملمّين بقوانين السودان! وهى لعمرى حجة واهية.

وأعقب هذا التصرف تصرف آخر، لا يقل عنه شذوذًا واعتسافًا، وذلك أن

الأستاذ نور الدين طلب من المحامين أن يحضروا إلى السودان ولو كمراقبين إذا لم يتسنّ لهم المرافعة فيها، فاعتزمنا الذهاب إلى السودان تلبية لهذه الدعوة الصادقة، وهنا اعترضتنا عقبة أخرى، وانتقلت المسألة إلى مرحلة جديدة من مراحل التحدى والاعتساف، فإن حكومة السودان رفضت الترخيص لنا بالسفر إلى السودان ولو كزائرين، فجاء هذا التصرف معلنًا لسياسة العنت والاضطهاد التى اتبعها الحاكم العام، ولا شك أن المحامين المصريين وكل مصرى ليسوا فى حاجة إلى ترخيص بالسفر إلى السودان، وليس فى قوانين البلاد أى نصّ يحتم هذا الترخيص، ولا غرو فإن مصر والسودان وطن واحد، ولا يحتاج المواطن إلى ترخيص للذهاب من بلدة إلى أخرى فى أرض الوطن.

ذهبنا إلى السودان بهذه العقيدة، واستأجرنا طائرة من طائرات شركة مصر للطيران لتقلنا إلى الخرطوم.

من وحى الطائرة

تحركت الطائرة صبيحة يوم الجمعة ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٤٨، وحلقت بنا فى الجوّ قاصدة إلى السودان، فشعرنا بشتى الخواطر والأحاسيس تتجاذبنا، وتخفق لها قلوبنا.

فى تلك اللحظات العلوية التى حلقت بنا الطائرة على ارتفاع بلغت ذروته نحو عشرة آلاف متر، يحملنا الأثير على متن الهواء، بين الأرض والسماء، خشعت قلوبنا لله جلّت قدرته، وازددنا إيمانًا بعظمته، سبحانه وتعالى، خالق كل شىء، وواهب كل خير، له الملك وله الحمد، وهو على كل شىء قدير!

رأينا الأرض تبدو لنا من هذا العلو الشاهق ضئيلة صغيرة، حسًّا ومعنى، فالمدن والقرى، والمعالم والمساهد، والمصانع والمزارع، والقفر والحضر، والجبال والوديان، نلمحها كأنها رقعة صغيرة من الطبيعة، أو لوحة دقيقة من الرسوم الصامتة، أما الخلائق والناس، فلا يدركهم البصر، ولا يتناولهم النظر، ولا نسمع لهم صوتًا، أو نحسّ لهم ركزا!.

غير أن منظرًا واحدًا كان يبدو لنا من نوافذ الطائرة رائعًا أخّاذًا، جليلا

مهيبًا، وهو منظر النيل، ينساب فى هدوء وعظمة، سائرًا باسم الله، يتهادى فى مشيته، ويطوى الآلاف من الكيلومترات، من منبعه فى أقاصى السودان، إلى مصبه فى شمال الوادى، حاملاً على طول مجراه عوامل الخصب والحياة، والحضارة والعمران، وقد ازددنا إيمانًا حينما كنّا نشاهده بين آن وآخر، بأنه الرمز الخالد لوحدة الوادى، يصل جنوبه بشماله، ويربط شماله بجنوبه، ويجعل منهما دولة واحدة، ووطنًا واحدًا، وتذكرت وأنا أحسّ بهذا الشعور كلمات المرحوم محمد بك فريد إذ قال سنة ١٩١٧ :

«يجب أن يكون وادى النيل لنا وحدنا - أى المصريين والسودانيين - غير مقسم ولا مجزأ، كما كان كذلك منذ أن وجد الأب البار لهذا الوادى ألا وهو النيل».

فى أثناء الرحلة تلقت الطائرة فى عرض الجو رسالة لاسلكية بأنه غير مسموح لها أن تواصل الرحلة إلى الخرطوم وأنها مأمورة بأن تهبط فى وادى حلفا، وهى مدينة من مدن السودان.

وهنا ابتدأت المرحلة الثالثة من الاعتساف والعدوان، وذلك أن الطائرة اضطرت إلى الهبوط فى مطار وادى حلفا، وما كان لها أن لا تذعن لهذا الأمر، وإلّا تعرضت وتعرض ركابها للخطر المحقق، إذا هى استمرت فى سيرها، فنزلت الطائرة فى مطار وادى حلفا فى منتصف الساعة الواحدة بعد الظهر، أى أنها قطعت المسافة بين القاهرة ووادى حلفا فى ثلاث ساعات، وهذه المسافة يقطعها المسافر بالقطار والباخرة فى ثلاثة أيام تقريبًا، نزلنا من الطائرة، فاستقبلنا المستر (بن) مفتش الإقليم ومن معه، وذهبوا بنا إلى فندق النيل فى وادى حلفا، وهناك أنبأنا المستر (بن) بأن حكومة السودان لا توافق على ذهابنا إلى الخرطوم، وتأمرنا بالبقاء حيث نحن، وبعد أخذ وردّ أنهى إلينا فى مساء اليوم نفسه (يوم الجمعة) أن الحكومة قررت عدم بقائنا فى السودان، ولا فى وادى حلفا ذاتها، وأنها تأمرنا بالرحيل والعودة إلى مصر فى الصباح الباكر من اليوم التالى.

فلم نذعن لهذا الأمر، وحاججناهم بأن من حقّنا الذهاب إلى الخرطوم وإلى

العطبرة لكى نؤدّى واجب الدفاع عن مواطنينا السودانيين الذين ندبونا لهذه الغاية، ولكن هذه الحجج ذهبت أدراج الرياح أمام قوم لا منطق لهم إلّا القوّة، وأصرّوا على موقفهم، وأصررنا على البقاء إلى أن نتابع السير إلى الخرطوم، وهنالك هددونا باستعمال القوّة لإعادتنا إلى مصر، وجاءوا فعلاً بقوّة مسلحة حاصرت الفندق ونقلوا أمتعتنا منه وأجلونا عنه بالقوّة وأركبونا باخرة من بواخر حكومة السودان أقلعت بنا إلى أسوان، فوصلناها ظهر يوم الأحد ٢٨ نوفمبر، وهكذا منعنا بالقوّة من البقاء فى السودان، وهو جزء من أرض الوطن، ومنعنا بالقوّة من الوصول إلى الخرطوم أو العطبرة، ومنعنا بالقوّة من أداء مهمة الدفاع عن مواطنينا فى السودان.

كل هذه التصرفات أساسها العدوان والطغيان، وقوامها القوّة والاستهتار بأقدس الحقوق والحريات، ولا يمكن أن تصل القوّة الغشوم إلى أبلغ من هذا المدى.

كان أكبر عزاء لنا فى هذه المحنة هو شعورنا أن التجاء الحاكم العام للسودان إلى هذه التصرفات الجائرة جاء أقوى برهان على تعلق السودانيين بمواطنيهم المصريين، واعتقاد الإنجليز أن قلوب السودانيين معنا؛ ولذلك حاولوا بيننا وبينهم، وهى حجة جديدة تدحض مزاعم الإنجليز أن السودانيين يريدون الانفصال عنا، وتثبت أن ما يدعونه من أنهم يهدفون إلى رفاهية السودانيين واستقلالهم إنما هى دعوى زائفة تستر نياتهم الاستعمارية، وأنهم إنما يعملون على جعل السودان مستعمرة بريطانية فحسب، وفى سبيل هذه الغاية يريدون قطع كل صلة بينه وبين مصر.

إن علينا واجبًا وطنيًّا تقتضيه منا مصلحة مصر والسودان على السواء، وهو أن نكافح كفاحًا مستمرًّا لإحباط هذه التدابير وتحرير السودان من ربقة الاستعمار، فإذا أدّينا واجبنا فى ثبات وإخلاص ومثابرة وصلنا ولا ريب إلى غايتنا؛ إذ لا تستطيع القوّة مهما بلغت أن تقطع ما أمر الله به أن يوصل.

أثارت هذه الرحلة العاصفة الرأى العام فى مصر، فقامت المظاهرات فى جميع المحطات الرئيسية التى مر بها القطار العائد بالمحامين، واستقبلتهم

الجموع الحاشدة فى محطة العاصمة يوم وصولهم، وكان يومًا مشهودًا.

كان لهذه الرحلة صداها فى السودان، فقد أثارت الخواطر، وجرت المحاكمات فى جوّ استبدادى، وامتنع المحامون السودانيون عن الدفاع عن المتهمين، احتجاجًا على تصرفات الإنجليز وعلى منع زملائهم المصريين من الحضور إلى السودان.

وقضت المحاكم بعقوبات شديدة على كثير من الأحرار.

وأضرب المحامون فى مصر إضرابًا عامًّا يوم الأحد ٢٨ نوفمبر احتجاجًا على هذه السياسة الإنجليزية الغاشمة.

افتتاح الجمعية التشريعية بالسودان
(٢٢ ديسمبر سنة ١٩٤٨)

بالرغم من مقاطعة الوطنيين والمجاهدين فى السودان للنظام الذى ابتدعته السياسة الاستعمارية – نظام الجمعية التشريعية والمجلس التنفيذى – فإن الحكومة قد نفذت هذا النظام الزائف، وافتتحت الجمعية التشريعية يوم ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٤٨، وألقى السير روبرت هاو الحاكم العام خطبة افتتاح الجمعية باللغة الإنجليزية، وبعد انتهائه منها ألقى أحد السكرتيرين ترجمتها إلى اللغة العربية.

وأعقبه السيد محمد صالح الشنقيطى رئيس الجمعية، فألقى كلمة وجيزة أعرب فيها عن أمله فى أن تكون الجمعية خطوة لوضع أساس الحكم الذاتى فى السودان، وأن هدف الأعضاء هو إنشاء حكم ديموقراطى صحيح... وختم كلمته بشكر السير روبرت هاو الحاكم العام وسلفه السير هدلستون.

وبالرغم من المظاهر الرسمية التى أحيط بها الاحتفال، فإن المجاهدين والوطنيين عقدوا فى هذا اليوم اجتماعات كبيرة فى الخرطوم وأم درمان للاحتجاج على هذا النظام، والمطالبة بتحرير السودان من الاستعمار، وتألفت مظاهرات للهتاف بسقوط الجمعية وسقوط الاستعمار صدّها البوليس بالقوّة.

إضراب ضباط البوليس
(أبريل سنة ١٩٤٨)

لأوّل مرة فى مصر أضرب رجال البوليس وعلى رأسهم ضباطه عن العمل فى شهر أبريل سنة ١٩٤٨، وقد سبق هذا الإضراب أن تقدموا بمطالب لهم ترتبط بتحسين حالتهم، أهمها زيادة رواتبهم وقصر وظائف هيئات البوليس والأمن العام على خريجى كلية البوليس من الضباط، ومعاونى الإدارة حملة الليسانس دون غيرهم، ومساواة العسكريين منهم برجال الجيش، والإداريين برجال القضاء فى المرتبات والعلاوات والامتيازات كافة.

قدموا هذه المطالب، فلم تعن الحكومة بالبت السريع فيها، فهددوا بالإضراب، فلم تكترث لهذا التهديد.

فنفذوا عزمهم وامتنعوا عن العمل يوم ٥ أبريل سنة ١٩٤٨ فى العاصمة والإسكندرية والأقاليم.

ووقعت حَوادث نهب فى الإسكندرية ارتكبها بعض الأشرار، اعتمادًا على امتناع رجال البوليس عن قمع العدوان، وأمرت الحكومة فصائل من الجيش النزول إلى المدينة لحفظ الأمن، ولولا نزول الجيش فى المدينة لاستفحلت الفتنة واتسع مداها.

كان هذا الإضراب صدمة شديدة لوزارة النقراشى، لأنه باعد بينها وبين الرجال الذين تعتمد عليهم فى حفظ الأمن والنظام، وقد عاد رجال البوليس إلى عملهم بعد أن هددتهم الحكومة بالفصل، ورغم عودتهم وإخلادهم إلى السكينة فإن قلوبهم قد اضطغنت بالكراهية لوزارة النقراشى، مما بدا أثره فى انتخابات يناير سنة ١٩٥٠، إذ انحازوا فى معظم الدوائر للوفديين وساعدوهم على الظفر بأغلبية المقاعد النيابية.

إضراب الممرضين

وأعقب انتهاء إضراب البوليس إضراب الممرضين بمستشفى قصر العينى،

طالبين زيادة أجورهم وتحسين حالتهم، وقد اعتصموا بالمستشفى وأشعلوا النار فى بعض أقسامه، مما اضطر الحكومة إلى الاستعانة بالجيش والبوليس على إجلائهم عنها وقدمت المسئولين منهم إلى المحاكمة، وأصدر القضاء فيهم أحكامًا رادعة.

حرب فلسطين
(١٥ مايو سنة ١٩٤٨ - ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٩)

على أثر صدور قرار هيئة الأمم المتحدة فى نوفمبر سنة ١٩٤٧ بتقسيم فلسطين، أعلنت بريطانيا أنها ستنهى انتدابها على تلك البلاد، وحددت لانتهائه يوم ١٥ مايو سنة ١٩٤٨.

وكان مفهومًا ومعروفًا أن الإنجليز متفقون مع اليهود على أن يحلّوا محلهم فى فلسطين، فقبل جلائهم عنها استوردوا السلاح والعتاد، وأنشأوا معاقلهم، وأعدّوا قوّاتهم تحت سمع الإنجليز وبصرهم، وبمعاونتهم ومساعداتهم، وقبيل جلائهم سلموهم مدينة حيفا ثغر فلسطين الهام.

وقد اتفقت الدول العربية على أن تدخل فلسطين بجيوشها بمجرد خروج القوات الإنجليزية منها، لكى يعيدوها إلى أهلها العرب ويخرجوا منها قوّات اليهود.

على أن سياسة الدول العربية فى هذه المسألة الخطيرة كانت خرقاء متخاذلة، سايرت إلى حد كبير مقاصد السياسة البريطانية.

فقد كان واجبًا عليها لو كانت جادة فى إنقاذ فلسطين، أن تمدّ المجاهدين فيها بالعتاد والسلاح والمال والمتطوعين قبل انتهاء الانتداب البريطانى، وعلى الأخص منذ صدر قرار التقسيم من هيئة الأمم المتحدة، وكان يكفى هذا المدد والعون لكى يحول دون تمكين اليهود من وضع أيديهم على البلاد، فإن المجاهدين العرب قد قاوموا الانتداب البريطانى واليهود معًا سنين عديدة من قبل، فلو أنهم لقوا من الدول العربية العضد والعون دون إعلانها الحرب، لكان ذلك كافيًا لمنع اليهود من إنشاء دولتهم، ولكن الدول العربية مسايرة

منها للسياسة البريطانية وإبقاءً على صلاتها الودّية بها، لم تحرك ساكنًا حتى انتهى الانتداب البريطانى، وتركت الوقت يضيع سدى فى اجتماعات عقيمة وتصريحات جوفاء لم تقترن بأى عمل جدى، ولم تتحرك جيوشها إلّا بعد خروج الإنجليز من فلسطين وتسليمهم إياها إلى اليهود.

ثم إن هذه الجيوش – مع الأسف – كان ينقصها العتاد والسلاح والقيادة الصالحة، وكان ينقصها أيضًا الحزم وخلوص النية والتعاون الصادق بين الحكومات العربية نفسها، فأدّى هذا النقص والتخاذل إلى هزيمة هذه الجيوش أمام شراذم اليهود المنظمة المستبسلة فى الحرب والقتال.

وقد ثبت من الحقائق التى تكشفت بعد انتهاء هذه الحرب أن هذه الجيوش لم تكن على تمام الأهبة والاستعداد، وتبين أن الجيش المصرى بالذات، وهو الذى وقع عليه العبء الأكبر فى هذه الحرب، لم يكن مستعدًّا الاستعداد الكافى للقتال.

على أن الجيش المصرى – ضباطه وجنوده – قد أدّى واجبه كاملًا وبرهن على بطولته فى ميدان القتال، رغم الفوضى التى كانت تسيطر على قيادته والنقص فى سلاحه وذخيرته ومئونته، وخططه الحربية، وقد أبدى المتطوعون من المصريين، شجاعة فى القتال تسطر لهم بمداد الشكر والثناء، مما برهن على أن الأمة المصرية تتوافر فيها الروح الحربية وصفات الجندية والشجاعة والاستعداد لخوض غمار الحروب، ولا ينقصها إلّا القيادة الصالحة والعتاد والذخيرة.

وقد اعترفت الولايات المتحدة الأمريكية بالدولة الصهيونية فى ١٤ مايو سنة ١٩٤٨، وكانت أوّل دولة اعترفت بها، فكان هذا الاعتراف بعد قرار التقسيم الصادر من هيئة الأمم المتحدة نصرًا معنويًا وماديًا كبيرًا للدولة الصهيونية.

ولم تكد تمضى ثلاثة أسابيع على بداية الحرب حتى تدخل مجلس الأمن وطلب إلى الفريقين عقد هدنة بينهما، فسرعان ما استجابت الدول العربية،

واستجاب اليهود أيضًا إلى هذا الطلب، وقبلاً عقد هدنة لمدة أربع أسابيع، واشترطت الدول العربية منعَ هجرة اليهود إلى فلسطين ومنع إمداد القوّات اليهودية فيها بالعتاد والسلاح من الخارج، وقد نفذت الهدنة، ولم يكترث اليهود لهذه الشروط.

وتنفيذًا لهذه الهدنة وقف القتال من يوم الجمعة ١١ يونيه سنة ١٩٤٨.

وخرق اليهود شروط الهدنة غير مرة، ولم تحرك الدول العربية ساكنًا، واقتصرت على احتجاجات عقيمة إلى مجلس الأمن، وتلقى اليهود الإمداد من أمريكا وأوروبا خلال الهدنة، وتقوّى مركزهم العسكرى أكثر مما كان.

وندبت هيئة الأمم المتحدة الكونت فولك برنادوت للتوفيق بين العرب واليهود، ووضع تسوية فى فلسطين، ولكنه أخفق فى وساطته.

وانتهت مهلة الهدنة دون جدوى، واستؤنف القتال يوم الجمعة ٩ يوليه سنة ١٩٤٨.

ثم وقف للمرة الثانية فى ١٨ منه استجابة لطلب مجلس الأمن الذى قرر وقف إطلاق النار فى مدينة القدس وفى فلسطين كافة «إلى أن يوجد حل سلمى لمشكلتها»

وخرق اليهود شروط الهدنة هذه المرة أيضًا، فقابلت الدول العربية هذا العدوان بالاحتجاجات المنمقة، واشتدّ القتال فى مدينة القدس.

وكان الكونت برنادوت يواصل مفاوضاته لإيجاد حل بين العرب واليهود، وقد اتهمه هؤلاء بانحيازه إلى جانب العرب، فأطلقوا عليه الرصاص من مدفع رشاش يوم ١٨ سبتمبر سنة ١٩٤٨ وهو فى القدس، فمات لوقته.

كان قتل «وسيط هيئة الأمم المتحدة» جناية مروعة، دلّت على استهانة اليهود بهذه الهيئة ووسيطها، ومع ذلك ظلوا موضع عطفها وتعضيدها وتحيزها.

وعين مجلس الأمن الدكتور رالف بانش وسيطًا مؤقتًا خلفًا للكونت برنادوت لمتابعة مساعى التوفيق بين العرب واليهود.

وبالرغم من قيام الهدنة رسميًّا هاجم اليهود القوّات المصرية غدرًا فى شهر أكتوبر سنة ١٩٤٨، وهو أشدّ هجوم شنّوه فى حرب فلسطين، وكان غرضهم أن يأخذوا الجيش المصرى على غرّة ويضربوه ضربة قاصمة، ولكن تراجعه وتقصير خطوطه أنقذ الموقف، وكان اللواء أحمد فؤاد صادق القائد العام للجيش المصرى فى المرحلة الأخيرة من الحرب فضل كبير فى هذا الإنقاذ، وقد اشتد القتال بين الفريقين، وعظمت الخسائر من الجانبين، ووقفت جيوش الدول العربية الأخرى جامدة لا تحرك ساكنًا، ولا تمدّ للجيش المصرى يد المساعدة والمعاونة، واستقال وزير الدفاع اللبنانى احتجاجًا على ترك مصر تواجه وحدها العدوان الصهيونى، وأخذ الناس يتساءلون فى مصر: أين الجيوش العربية؟ وأين جامعة الدول العربية؟

وهاجم اليهود المجدل وحاصروا (الفالوجه).

واستمر هجوم اليهود على المواقع المصرية فى نوفمبر وديسمبر سنة ١٩٤٨ فثبت الجيش المصرى لهجماتهم، وسكتت جيوش الدول العربية مرة أخرى، وتركته يتلقى وحده عبء القتال، حتى كأن الجامعة العربية اسم لا حقيقة له ولا وجود!

حصار الفالوجه

حاصر اليهود الفالوجه، وهى قرية تقع على بعد ٤٠ كيلو مترًا من غزة و٧٥ كيلو مترًا من القدس، وكان يرابط بها فى شهر أكتوبر سنة ١٩٤٨ اللواء الرابع بقيادة القائممقام (الأميرالاى) السيد طه، وقد بدأ حصارها فى ١٦ أكتوبر، واستمر مائة وثلاثين يومًا كاملة والقوّة المصرية صامدة أمام هذا الحصار لا تذعن ولا تستسلم، واحتمل أفرادها عناء القتال والحصار بثبات وشجاعة وصبر جعل منهم مفخرة من مفاخر الجيش المصرى، وظلت روحهم قوية عالية إلى أن تم توقيع الهدنة الدائمة فى جزيرة رودس، وكان من شروطها أن تبارح القوّات المصرية الفالوجه بأسلحتها ومعداتها وعتادها ابتداء من ٢٦ فبراير سنة ١٩٤٩.

وقد استقبل الشعب أبطال الفالوجه واحتفلت العاصمة بعودتهم فى ١٠ مارس سنة ١٩٤٩ احتفالاً قوميًا رائعًا.

الهدنة الدائمة بين مصر وإسرائيل

وتدخل مجلس الأمن من جديد وتدخلت الولايات المتحدة، فقبلت مصر وقبل اليهود وقف القتال ابتداءً من ٧ يناير سنة ١٩٤٩، وجرت بعد ذلك مفاوضات فى جزيرة رودس بين مندوبين عن مصر ومندوبين عن حكومة إسرائيل، ووسيط هيئة الأمم المتحدة الدكتور رالف بانش لعقد هدنة دائمة بين مصر واليهود، وأسفرت هذه المفاوضات عن توقيع اتفاق بمدينة رودس يوم الخميس ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٩ بإقرار هدنة دائمة بين مصر واليهود، وهى الهدنة التى انتهت بها عمليات القتال فى فلسطين، وقد تم توقيع هذه الهدنة فى عهد وزارة إبراهيم عبد الهادى، ومن أهم شروطها ما يلى:

١ – يصبح القطاع الساحلى من حدود مصر إلى نقطة تبعد ١٥ كيلو مترًا شمالى غزّة تحت سيطرة القوّات المصرية.

٢ – تنسحب القوّات المصرية من الفالوجة على أن يبدأ ذلك فى ٢٦ فبراير.

٣ – يجرى تبادل الأسرى بين الفريقين فى العشرة الأيام التالية.

٤ – يمتنع الفريقان عن القيام بأى حركات عسكرية أو زيادة الذخائر أو المهمات الحربية.

٥ – يمتنع الفريقان عن إنشاء أى مطارات فى فلسطين.

٦ – يمنح كل من الفريقين أربعة أسابيع لتخفيض قوّاتها حتى تكون الهدنة نافذة المفعول.

شهداء الجيش المصرى فى حرب فلسطين

إن أنصع صفحة فى حرب فلسطين هي صفحة الضباط والجنود والمتطوعين الذين جادوا بأرواحهم فى ميدان القتال، فسطروا بدمائهم مجدًا خالدًا للجيش المصرى، يزين تاريخه الحديث، ويصل حاضره بماضيه العظيم، ومن حق هؤلاء الأبطال الشهداء أن نسجل هنا أسماءهم بمداد الفخر والإعجاب، تمجيدًا لشجاعتهم وبطولتهم، واعترافًا بفضلهم على الجيش المصرى وعلى الوطن عامة:

قائممقام أحمد عبد العزيز	استشهد فى ٢٢ أغسطس سنة ١٩٤٨	بالقرب من عراق المنشية.
قائممقام أحمد فهيم بيومى	استشهد فى ٥ يناير سنة ١٩٤٩	رفح.
قائممقام أحمد عبد السلام عفيفى	استشهد فى ١٧ أكتوبر سنة ١٩٤٨	معركة تقاطع الطرق.
يوزباشى أنور محمد الصيحى	استشهد فى ٢٠ مايو سنة ١٩٤٨	بير سبع.
صاغ عز الدين صادق الموجى	استشهد فى ٢١ مايو سنة ١٩٤٨	دير سنيد.
يوزباشى مصطفى كمال محمود عثمان	استشهد فى ٢١ مايو سنة ١٩٤٨	دير سنيد.
الملازم الأوّل أحمد تيسير بشير	استشهد فى ٢١ مايو سنة ١٩٤٨	دير سنيد.
يوزباشى محمد إبراهيم الموجى	استشهد فى ٢٣ مايو سنة ١٩٤٨	دير سنيد.
الملازم الثانى عبده السيد قاسم	استشهد فى ٢٩ مايو سنة ١٩٤٨	
الصاغ الدكتور محمد السايح عدلى	استشهد فى ٢ يونيه سنة ١٩٤٨	عراق سويدان.
يوزباشى صلاح الدين محمد إبراهيم	استشهد فى ٢ يونيه سنة ١٩٤٨	أسدود.
بكباشى أحمد فؤاد	استشهد فى ٧ يونيه سنة ١٩٤٨	اجمامه.
صاغ عبد المنعم إسماعيل خليفه	استشهد فى ٧ يونيه سنة ١٩٤٨	غزة.
يوزباشى محمد حسن أحمد	استشهد فى ٧ يونيه سنة ١٩٤٨	المجدل.
ملازم أوّل مصطفى حامد حميد	استشهد فى ٧ يونيه سنة ١٩٤٨	المجدل.
صاغ أنطون إبراهيم جرجس	استشهد فى ٨ يوليه سنة ١٩٤٨	دير سنيد.
يوزباشى محمد رفعت على فهمى	استشهد فى ٩ يوليه سنة ١٩٤٨	عبديس.

البكباشى محمد وجيه أحمد خليل	استشهد فى ١٠ يوليه سنة ١٩٤٨	نجبا.
يوزباشى إسماعيل محيى الدين	استشهد فى ١٠ يوليه سنة ١٩٤٨	جوليس.
يوزباشى محمود فهمى حافظ	استشهد فى ١٠ يوليه سنة ١٩٤٨	نجبا.
صاغ مصطفى كامل محمد	استشهد فى ١١ يوليه سنة ١٩٤٨	نجبا.
يوزباشى صالح عبد السلام العطار	استشهد فى ١١ يوليه سنة ١٩٤٨	نجبا.
صاغ أبو بكر إبراهيم نزلاوى	استشهد فى ١٥ يوليه سنة ١٩٤٨	بيرون إسحق.
صاغ فؤاد نصر هندى	استشهد فى ١٥ يوليه سنة ١٩٤٨	بيرون إسحق.
صاغ محمد عبد المنعم العديسى	استشهد فى ١٥ يوليه سنة ١٩٤٨	بيرون إسحق.
يوزباشى عبد المنعم حمزة صديق	استشهد فى ١٥ يوليه سنة ١٩٤٨	بيرون إسحق.
يوزباشى محمد عزت طولان	استشهد فى ١٥ يوليه سنة ١٩٤٨	أسدود.
البكباشى شفيق معوض	استشهد فى ١٦ يوليه سنة ١٩٤٨	بيرون إسحق.
البكباشى فليب حنا بقطر	استشهد فى ١٦ يوليه سنة ١٩٤٨	أسدود.
يوزباشى مصطفى كمال حسين زكى	استشهد فى ١٦ يوليه سنة ١٩٤٨	أسدود.
صاغ محمد سالم عبد السلام	استشهد فى ١٨ يوليه سنة ١٩٤٨	السلوج.
يوزباسى محمد جمال الدين برعى	استشهد فى ٢٣ يوليه سنة ١٩٤٨	بير سبع.
ملازم أوّل إبراهيم محمود سالم	استشهد فى ٣ أكتوبر سنة ١٩٤٨	المجدل.
ملازم أول أحمد عوض إبراهيم	استسهد فى ٧ أكتوبر سنة ١٩٤٨	
يوزباشى أنور محمد طعمة	استشهد فى ١٦ أكتوبر سنة ١٩٤٨	معركة تقاطع الطرق.
يوزباشى يسرى راغب فهمى	استشهد فى ١٦ أكتوبر سنة ١٩٤٨	المجدل.
الصاغ الدكتور حسن محمود الحلوانى	استشهد فى ١٨ أكتوبر سنة ١٩٤٨	مستشفى المجدل.
صاغ بيومى على شافعى	استشهد فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٤٨	الحليقات.
صاغ جلال السيد حجاج	استشهد فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٤٨	غزة.
يوزباشى حسن إسماعيل يسرى	استشهد فى ١٩ أكتوبر سنه ١٩٤٨	الحليقات.
يوزباشى مصطفى كمال شمس الدين أبو زهرة	استشهد فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٤٨	الحليفات.
صاغ حلمى جمعة سليمان	استشهد فى ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٤٨	بير سبع.
يوزباشى محمود طه على عطعوط	استشهد فى ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٤٨	غزة.
صاغ محمود سامى	استشهد فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٤٨	

صاغ محمد محمد جلال	استشهد فى ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٨	الفالوجه.
الملازم الثانى عبدالعزيز إبراهيم أحمد الحوت	استسهد فى ١٩ نوفمبر سنة ١٩٤٨	
الملازم الثانى أحمد عبدالوارث أحمد	استشهد فى ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٨	
صاغ محمد جمال الدين ملش	استسهد فى ٦ ديسمبر سنة ١٩٤٨	الشيخ نوران.
صاغ حلمى شلبى عبده	استشهد فى ٧ ديسمبر سنة ١٩٤٨	خان يونس.
صاغ السيد محمد أبو شادى	استشهد فى ٢١ ديسمبر سنة ١٩٤٨	رفح.
يوزباشى على سلام	استشهد فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٤٨	دير البلح.
يوزباشى محمد نهاد طه فهمى	استشهد فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٤٨	دير البلح.
الملازم الأوّل بسيونى محمود بسيونى	استشهد فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٤٨	دير البلح.
الملازم الأوّل شوقى نيقولا دميان	استشهد فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٤٨	دير البلح.
الملازم الأوّل عباس أحمد محمد الشربينى	استشهد فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٤٨	دير البلح.
الملازم محمود صدقى محمد	استشهد فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٤٨	دير البلح.
بكباشى أحمد جلال	استشهد فى ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٤٨	العوجة.
صاغ عبد الرءوف نور الدين	استشهد فى ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٤٨	العسلوج.
صاغ محمد صلاح الدين شعبان على أحمد	استشهد فى ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٤٨	العسلوج.
يوزباشى محمد أنور عوض	استشهد فى ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٤٨	العسلوج.
بكباشى حسن سليمان مجدى	استشهد فى ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٤٨	العسلوج.
صاغ سعد حنفى حسن	استشهد فى ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨	أبو عجيلة.
قائد سرب سعد صادق الدوينى	استشهد فى ٢٢ مايو سنة ١٩٤٨	
قائد أسراب نصر الدين محمد نصر الدين زغلول	استشهد فى ٢٢ مايو سنة ١٩٤٨	
قائد سرب محمد عبدالكريم محمد محرم	استشهد فى ٢٢ مايو سنة ١٩٤٨	
قائد سرب تحوتمس كامل إبراهيم غبريال	استشهد فى ٢٢ مايو سنة ١٩٤٨	
الملازم الثانى عبدالوهاب خليفة	استشهد فى ٣ يونيه سنة ١٩٤٨	
الملازم الثانى بطرس القمص جرجس	استشهد فى ٤ يونيه سنة ١٩٤٨	
يوزباشى محمد عبدالرحمن إسماعيل	استسهد فى ١٢ يوليه سنة ١٩٤٨	نجبا.

قائد أسراب سيد عفيفي الجنزوري	استشهد في ١٨ يوليه سنة ١٩٤٨	أسدود.
قائد جناح نجيب عبدالعزيز بسيوني	استشهد في ٢٩ أغسطس سنة ١٩٤٨	
قائد أسراب محمد عبدالحميد أبو زيد	استشهد في ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٤٨	
قائد سرب مختار سعيد	استشهد في ٢١ أكتوبر سنة ١٩٤٨	العريش.
قائد أسراب محمد عدلي كفافي	استشهد في ٩ نوفمبر سنة ١٩٤٨	
قائد أسراب مصطفى صبري عبدالحميد حسني	استشهد في ٩ نوفمبر سنة ١٩٤٨	
قائد سرب خليل جمال الدين العروسي	استشهد في ١٧ نوفمبر سنة ١٩٤٨	الفالوجة.
طيار أوّل إبراهيم نور الدين عبدالفتاح	استشهد في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨	
قائد أسراب مصطفى كامل نصر	استشهد في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٨	قرب أبو عجيلة.
ملازم أوّل محمد السيد أحمد توفيق قرطام	استشهد في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨	أبو عجيلة،
ملازم أوّل كمال أحمد شافعي	استشهد في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٨	العوجة.
بكباشي محمد لبيب عاطف السادوتي	استشهد في ٤ يناير سنة ١٩٤٩	رفح.
صاغ صبحي إبراهيم فهمي	استشهد في ٤ يناير سنة ١٩٤٩	رفح.
صاغ محمد جمال خليفة	استشهد في ٤ يناير سنة ١٩٤٩	العوجه.
يوزباشي سيد أبو العلا إبراهيم	استشهد في ٤ يناير سنة ١٩٤٩	العوجه.
ملازم أوّل محمد سامي يوسف فخر	استشهد في ٤ يناير سنة ١٩٤٩	رفح.
ملازم ثان نجيب إسحاق ميخائيل	استشهد في ٤ يناير سنة ١٩٤٩	رفح.
يوزباشي عبدالعظيم محمد الطيب أحمد	استشهد في ٥ يناير سنة ١٩٤٩	رفح.
ملازم أوّل حلمي كمال عبدالقوي	استشهد في ٦ يناير سنة ١٩٤٩	رفح.
صاغ محمد عبدالهادي محمد	استشهد في ٧ يناير سنة ١٩٤٩	رفح.
يوزباشي أحمد جمال الدين محمد يونس	استشهد في ٧ يناير سنة ١٩٤٩	رفح.
يوزباشي عبدالسلام إبراهيم فريد	استشهد في ٧ يناير سنة ١٩٤٩	رفح.
يوزباشي علي شاكر الروبي	استشهد في ٨ يناير سنة ١٩٤٩	الدنجور.
بكباشي محمود علي عيسى	استشهد في ١١ يناير سنة ١٩٤٩	
صاغ مصطفى محمد رجب	استشهد في ١١ يناير سنة ١٩٤٩	
صاغ إبراهيم جمال الدين بخيت	استشهد في ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٩	

يوزباشي جمال الدين محمد محمود	استشهد في ١ يوليه سنة ١٩٤٨	الشيخ نوران.
ملازم أول مصطفى راشد		
ملازم أول بشارة كامل بشارة		
ملازم أول وفقي علي رضا		
ملازم أول كمال حسين المنيري	استشهد في ٢٠ أبريل سنة ١٩٤٩	غزة.
ملازم ثان عوض محمد عوض حوصل	استشهد في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٤٨	الفالوجة.

* * *

وهناك شهداء آخرون لم يشملهم الإحصاء بعد، وشهداء عديدون من الجنود والمتطوعين، جديرون بأن تضم أسماؤهم إلى قائمة الشرف في حرب فلسطين، رحمهم الله جميعًا. ولهم المجد والخلود.

إعلان الأحكام العرفية
(١٣ مايو سنة ١٩٤٨)

في ١٣ مايو سنة ١٩٤٨ صدر مرسوم بإعلان الأحكام العرفية ابتداءً من ١٥ مايو من تلك السنة، وعين محمود فهمي النقراشي رئيس الوزارة حاكما عسكريا.

وقد صدر هذا المرسوم لمناسبة حرب فلسطين، ولما كان القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ الخاص بنظام الأحكام العرفية لا يجيز إعلان هذه الأحكام في مثل هذه الحالة، فقد أصدرت الوزارة بعد موافقة البرلمان قانونًا جديدًا (رقم ٧٣ لسنة ١٩٤٨) بإضافة حالة جديدة يجوز فيها إعلان الأحكام العرفية، وهي حالة تأمين سلامة الجيوش المصرية وضمان تموينها وحماية طرق مواصلاتها وغير ذلك مما يتعلق بحركاتها وأعمالها العسكرية خارج المملكة المصرية، على ألّا يكون ذلك إلّا فيما تقتضيه سلامة هذه الجيوش.

ولما كان قانون سنة ١٩٢٣ يجيز لمجلس الوزراء توسيع اختصاصات

السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية، فقد حتم القانون الجديد أن يعرض قراراته الصادرة فى هذا الشأن على البرلمان فى خلال أسبوع من تاريخ صدورها، فإذا لم تعرض فى هذه المدة أو لم يقرّها أحد المجلسين بطل العمل بها.

ونصّ هذا القانون على أن يسرى مفعوله لمدة أقصاها سنة، ابتداءً من تاريخ العمل به، أى من يوم نشره فى الجريدة الرسمية، وقد نشر فيها يوم صدوره (١٣ مايو سنة ١٩٤٨).

موجة القتل والإرهاب
(١٩٤٥ - ١٩٤٩)

اجتاحت البلاد فى أعقاب الحرب العالمية الثانية موجة من القتل والإرهاب والإجرام، بدأت بمقتل المرحوم الدكتور أحمد ماهر فى فبراير سنة ١٩٤٥، ثم أخذت تتطور وتتنوع مظاهرها حتى أوائل سنة ١٩٤٩.

وإن المرء ليتساءل كيف استفحلت هذه الحركة المفزعة، فى حين أن البلاد فى إبان ثورة سنة ١٩١٩ التى بلغ فيها الالتجاء إلى وسائل العنف أقصى مداه لم تشهد مثل هذه الاعتداءات الفردية المروعة.

إنى لا أجد تعليلاً لهذه الظاهرة - أنا الذى استنكر هذه الاعتداءات وأدين بمبدأ عدم العنف - إلاّ أنها مظهر ضعف فى الحركة الوطنية، فحيث كانت الحركة عامة شملت البلاد من أقصاها إلى أقصاها لم تكن فى حاجة إلى مثل هذه الاعتداءات، ولكن الحركة الوطنية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية تضاءلت فيها تلك الروح التى تميزت بها ثورة سنة ١٩١٩، فظهرت متخاذلة متثاقلة، منحصرة فى فئة قليلة من الشباب، ففقدوا النظام الذى عرف به أسلافهم، كما فقدوا التوجيه والإرشاد الضروريين لنجاح كل حركة وطنية، ومن ثم ساورت بعض الرءوس لوثة عصبية أفسدت عليهم التفكير السليم، وأوحت اليهم ارتكاب جرائم القتل والتخريب.

وقد ساعد على استفحال هذه الروح تمجيد هذه الجرائم على لسان المحامين المدافعين عن المتهمين فيها، وإفساح المحاكم صدرها أحيانا لسماع عبارات التحبيذ والتمجيد، مع إباحة نشرها وإذاعتها، وجنوحها فى بعض المحاكمات إلى الاسترسال فيها، وصدور أحكام مخففة فى بعض جرائم القتل، بدت كأنها تحريض على ارتكابها، وأخص بالذكر قضية مقتل أمين عثمان سنة ١٩٤٧ - ١٩٤٨، ومحاكمة قتلة المرحوم أحمد الخازندار سنة ١٩٤٨.

وكان لأسلوب بعض الصحف أيضًا أثر فى التحريض على القتل، بإضفاء صفات البطولة على كثير من مرتكبى هذه الجرائم، والتنويه «بتضحياتهم»، والإشادة بمواقفهم، ورفعهم إلى مصاف العظماء والأبطال، وترديد أقوالهم وأقوال المحامين عنهم، ووضعها فى إطارات ومواضع تلفت الأنظار وتثير إعجاب الجماهير.

وجاءت حرب فلسطين فكان لها أثرها فى إشاعة روح القتل والتدمير، فإن الشباب الذين تطوعوا فى هذه الحرب واعتادوا حياة القتل والقتال وألفوا دوى الرصاص والمدافع والقنابل، عادوا من الميدان وقد أشربوا روح العنف وسفك الدماء.

وكان لحوادث القتل والتدمير التى ارتكبها اليهود فى فلسطين ضدّ الإنجليز أثر كبير أيضًا فى التحريض على مثل هذه الجرائم، عن طريق التقليد فى الكفاح

ومما زاد فى تفاقم موجة القتل والإجرام أن العنصر الإرهابى من جماعة «الإخوان المسلمين» اعتنقها وعدّها وسيلة لقلب نظام الحكم فى البلاد.

إن العنصر الإرهابى فى هذه الجماعة كان يرمى من غير شك إلى أن يؤول إليها الحكم، ولعلهم استبطأوا طريقة إعداد الرأى العام لتحقيق هذه الغاية عن طريق الانتخابات، فرأوا أن القوّة هى السبيل إلى إدراك غايتهم، وهم لا يلامون على التفكير فى الوصول إلى الحكم؛ لأن من حق كل جماعة أو هيئة سياسية أن تسعى إلى الحكم إذا كان غرضها الإصلاح، ولكن

الوصول إليه إنما يكون بالطرق المشروعة، لا بطريق القتل والتدمير، أو سفك الدماء والتخريب.

أما تطلع الإخوان المسلمين إلى الحكم، فأمر لاريب فيه، وقد بدا من تصريحات الأستاذ حسن البنا المرشد العام للإخوان المسلمين أنه واصل إلى الحكم يومًا ما، ولعله كان يعتقد أنه يصل إليه عن طريق انضمام غالبية الشعب إليه، قال فى هذا الصدد فى حديث له بمجلة (المصور) – عدد ١ مارس سنة ١٩٤٦ – «إن الإخوان المسلمين لا يسعون إلى تولى الحكم ولا يجعلون هذا مقصدًا من مقاصدهم لأن مهمتهم التى حددوها لأنفسهم هى إيضاح مبادئ عليا وطبع النفوس على هذه المبادئ، فمهمتهم الأولى تربية الشعب لا تولّى الحكم، ولكنّ النتيجة الدستورية لهذا الموقف أنه إذا انتشرت هذه المبادئ واجتمع الناس عليها وصار المؤمنون بها أغلبية، أفضى الحكم إلى من يعملون لها ويمثلونها، فنحن لا نسعى للحكم ولكنه هو الذى سيسعى إلينا فيما نعتقد، وحينئذ نفكر فى تحديد موقفنا منه أنقبله أم نرفضه»

فالأستاذ البنا كان يريد كما يبدو من ظاهر أقواله انقلابًا فى الحكم لا عن طريق القتل والإرهاب، بل عن طريق انضمام غالبية الشعب إلى دعوته.

ولكن الإرهابيين من أنصاره لم يرتضوا الطريق الدستورى، واندفعوا إلى وسائل القتل والإرهاب، ومن هنا جاءت حملات بعض الإخوان المسلمين وقتًا ما على النظم الدستورية.

مما تقدم يتبين أن موجة القتل والإجرام التى اجتاحت البلاد من سنة ١٩٤٥ كانت نتيجة عوامل مختلفة أفضت إلى سلسلة من الحوادث الدامية التى روّعت البلاد، والآن نذكر أهم هذه الحوادث وأبرزها فى هذا الصدد:

فأوّل هذه الجرائم كما أسلفنا مقتل المرحوم الدكتور أحمد ماهر فى فبراير سنة ١٩٤٥، وقد سبق الكلام عنها (ص ١٥٨).

وفى ختام هذا العام – ٦ ديسمبر سنة ١٩٤٥ – ألقى حسين توفيق قنبلة على سيارة النحاس أثناء مروره بشارع قصر العينى فى طريقه إلى النادى

السعدى، وقد انفجرت القنبلة ولكن لم يصب النحاس ولا سيارته بسوء، وفرّ حسين توفيق ولم يضبط ولم يعرف أنه هو الجانى إلاّ من اعترافاته فى قضية مقتل أمين عثمان.

مقتل أمين عثمان
(٥ يناير سنة ١٩٤٦)

وفى مساء ٥ يناير سنة ١٩٤٦ أطلق حسين توفيق هذا ثلاث رصاصات من مسدسه على أمين عثمان باشا أصابته فى مقتل وأودت بحياته.

وقد قبض على الجانى وتعرف عليه الشهود وثبتت عليه التهمة واعترف بها كما اعترف على شركائه فيها، وكانت لذلك قضية هامة عرفت بقضية «الاغتيالات السياسية» إذ تناولت اعترافاته الإقرار بجرائم قتل أخرى وقعت على بعض أفراد من الإنجليز.

وقدم المتهمون فى هذه الحوادث إلى محكمة جنايات القاهرة (دائرة عبد اللطيف محمد بك).

وكانت محاكمتهم مسرحًا للمظاهرات السياسية وتحبيذ القتل والإجرام، واستجابت المحكمة فى إجراءاتها وفى حكمها (٢٥ يوليه سنة ١٩٤٨) إلى هذه النزعة، وخففت الحكم على القاتل والمشتركين فى القتل إلى حدود التبرئة، وكان ذلك من العوامل التى أفضت إلى تفاقم موجة الإجرام والقتل السياسى لأوهى الأسباب، بحيث يمكن القول إن هذه العوامل مجتمعة قد مهدت لقتل الخازندار والنقراشى والمحاولات الإجرامية فى النسف والتدمير التى وقعت بعد ذلك.

وتعددت حوادث إلقاء القنابل فى سنة ١٩٤٦، وسنة ١٩٤٧، وأخطرها وضع قنبلة شديدة الفتك فى دار سينما (مترو) يوم ٦ مايو سنة ١٩٤٧ انفجرت أثناء ازدحام الدار بروادها، فكان لانفجارها دوى فظيع وأودى بحياة خمسة من النظارة وأصيب كثيرون من الانفجار، وتهدم جانب من الدار، وكان لهذا

الحادث وقع أليم لكثرة ضحاياه من الأبرياء الوادعين، ولأنه وقع يوم عيد جلوس الملك فاروق على عرش مصر.

وتكررت فى الإسكندرية فى سنة ١٩٤٦ حوادث إلقاء القنابل على الجنود البريطانيين.

مقتل أحمد الخازندار - وكيل محكمة استئناف مصر
(٢٢ مارس سنة ١٩٤٨)

كان المرحوم احمد الخازندار بك وكيل محكمة استئناف مصر ورئيس دائرة الجنايات بها يقيم بحلوان بالمنزل رقم ٢٨ بشارع رياض باشا، وفيما كان خارجا من داره الساعة السابعة من صباح يوم ٢٢ مارس سنة ١٩٤٨ قاصدًا إلى محطة حلوان سيرًا على قدميه ليستقل القطار الذاهب إلى القاهرة، اعترضه شابان مجرمان وأطلقا عليه أربع طلقات نارية سقط على أثرها فاقد الحياة ولاذا بالفرار.

وإذ سمع الأهلون صوت الطلقات وشاهدوا القتيل مضرجًا بدمائه، فقد طاردوا الجناة واتصل بعضهم بقسم حلوان وأبلغوه الخبر، فنهض بضعة جنود وذهبوا سراعًا إلى مكان الحادث، وعرفوا أن الجناة قد فروا إلى الجبل، فتعقبوهم حتى أدركوهم وألقوا القبض عليهم.

وما أن انتشر نبأ هذا الحادث الأثيم حتى روّع الناس لوقوعه، واضطربت نفوسهم، إذ رأوا يد الإجرام تمتد إلى قدس القضاء، وتصيب علمًا من أعلامه، وهو فى طريقه إلى حرم العدالة، لقد كان الفقيد قاضيًا نزيهًا وعالمًا فاضلًا، فكانت الجريمة أفظع اعتداء على استقلال القضاء وحرمته، وتبين من التحقيق أن القاتلين من شباب الإخوان المسلمين، وأنهما قتلاه انتقامًا منه لحكم أصدره حين كان رئيسًا لمحكمة الجنايات بالإسكندرية على متهمين من الإخوان المسلمين فى حوادث القنابل.

ومن مآسى القدر أن هذه الجناية قد وقعت فى الوقت الذى كانت محكمة جنايات القاهرة تنظر فى هوادة وعلى مهل فى قضية مقتل أمين عثمان، وتدلل

المتهمين فيها، وتسمح لقاعة الجلسة أن تكون مسرحًا لتمجيد القتل والجريمة، ولم يكن من قبيل المصادفات، هذا التوافق بين ما كان يجرى فى ساحة القضاء، وما جرى فى ميدان القتل والإجرام.

وبرغم فظاعة جناية مقتل الخازندار فقد استعملت محكمة الجنايات (دائرة عبد الفتاح البشرى بك) الرأفة مع القاتلين، وقضت عليهما فى شهر نوفمبر سنة ١٩٤٨ بالأشغال الشاقة المؤبدة، وكان الظن أن تحكم بإعدامهما زجرًا لروح الشرّ واستئصالاً لنزعة الإجرام، ومما يذكر عن وقع هذا الحكم فى نفس القاتلين أنهما ما كادا يسمعانه حتى قابلاه بالبشر والفرح العظيم، وتعانقا وتبادلا التهانى كأنما قد حكم ببراءتهما!.

وفى ليلة ٢٥ أبريل سنة ١٩٤٨ شرع جماعة من الجناة فى نسف دار النحاس بجاردن سيتى بواسطة انفجار سيارة مملوءة بقنابل الديناميت بجوار الدار، وكان لانفجار هذه القنابل دوى هائل روّع أهل الحى جميعًا ونسف جزءًا من الدار وأتلف جانبًا من محتوياتها، ونجا النحاس من هذا الحادث ولم يعرف الجناة.

وفى يولية سنة ١٩٤٨ شرع مجهولون فى نسف دار وكالة حكومة السودان بشارع توفيق بواسطة الديناميت، ولكن المحاولة أخفقت لضبط الديناميت قبل انفجاره.

وفى الشهر نفسه ألقى طوربيد من الديناميت بين محل شيكوريل ومحل أوريكو بشارع فؤاد، فأتلف جانبًا كبيرًا من المحلين، وانفجرت قنبلة شديدة الفتك فى محل عدس بشارع عماد الدين.

وفى أغسطس حدث انفجاران شديدان أمام محل بنزيون بميدان مصطفى كامل، ومحل جاتينيو بشارع محمد فريد، وتسبب عنهما إتلاف كبير، وحدث انفجار آخر بالمعادى فى مبنى شركة أراضى المعادى.

وإذ كانت المحال التى وقع الانفجار فيها أو أمامها محالاً يهودية، فقد

وضعت حراسة مشددة على محال اليهود عامة تفاديًا من وقوع الاعتداء عليها.

وفى سبتمبر من نفس السنة حدث انفجار هائل فى حارة اليهود اودى بحياة ٢٠ قتيلا وإصابة ٦١ وترتب عليه انهيار أربعة منازل وتصدع ستة.

وفى نوفمبر هاجمت سيارة مسلحة دار النحاس ليلًا حين عودته من النادى السعدى ودخوله الدار، وأطلقت عليه عدة مقذوفات نارية قضت على حياة اثنين من حراسه وأصابت حارسين آخرين وأحد الجنود، ولاذت السيارة بالفرار ونجا النحاس من هذا الاعتداء.

وفى الشهر نفسه حدث انفجار مروع فى شارع جلال المتفرع عن شارع عماد الدين فى مبنى شركة الإعلانات الشرقية أدّى إلى تخريب مبنى الشركة وإتلاف مطبعتها وأدواتها وأصاب التلف بعض المبانى القريبة منها.

وفى ذات الشهر (١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٨) ضبطت بحى الوايلى بالقاهرة سيارة من نوع (الجيب) مملوءة مواد ناسفة ومفرقعات وأسلحة ومسدسات وما إلى ذلك، وضبط ركاب السيارة وآخرون وهم المتهمون فى القضية المعروفة بقضية «سيارة الجيب» وقد حوكموا وحكم عليهم فى سنة ١٩٥١.

مقتل اللواء سليم زكى – حكمدار العاصمة
(٤ ديسمبر سنة ١٩٤٨)

من الحوادث المؤسفة التى دلّت على تفاقم روح القتل والإجرام مقتل اللواء سليم زكى حكمدار العاصمة يوم السبت ٤ ديسمبر سنة ١٩٤٨، فقد ألقيت عليه قنبلة من سطح كلية الطب بقصر العينى بينما كان على رأس قوّة من البوليس ترابط أمام الكلية، وكان طلبة الكلية ومن انضم إليهم من المحرضين قد اعتصموا بسطوح مبانى الكلية وأشعلوا النار فى أماكن متفرقة وأخذوا يرجمون رجال البوليس المرابطين أمام الكلية بالحجارة وقطع الأخشاب، وألقوا قنابل انفجرت إحداها فقتلت اللواء سليم زكى.

واضطربت الدراسة فى جامعة فؤاد الأول وأضرب بعض طلبة المدارس الثانوية واستعمل الطلبة المضربون بالمدرسة الخديوية القنابل اليدوية!.

حلّ جماعة الإخوان المسلمين
(٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨)

أصدر النقراشى بصفته حاكما عسكريا أمرًا عسكريا يوم ٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨ بحل جماعة الإخوان المسلمين وشُعبها، وغلق الأمكنة المخصصة لنشاطها، وضبط أوراقها ووثائقها وسجلاتها ومطبوعاتها وأموالها، وكافة الأشياء المملوكة لها، وتعيين مندوب خاص مهمته استلام جميع أموال الجمعية وتصفية ما يرى تصفية لها.

وبنى الأمر على مذكرة قدمت من عبد الرحمن عمار بك وكيل الداخلية لشئون الأمن العام، ذكر فيها وقائع عديدة من القتل والنسف والتدمير ارتكبها أفراد من هذه الجماعة، وخلص منها إلى أنها قد انحرفت عن أهدافها الدينية والاجتماعية التى تأسست من أجلها، وأنها لم تكد تجد لها أنصارًا وتنعر بأنها اكتسبت شيئًا من رضا بعض الناس عنها حتى سفر القائمون على أمرها عن أغراضهم الحقيقية وهى أغراض سياسية ترمى إلى وصولهم إلى الحكم وقلب النظم المقررة فى البلاد بالقوّة والإرهاب، وأن هذه الجماعة أمعنت فى نشاطها واتخذت الإجرام وسيلة لتنفيذ مراميها وعمدت إلى طرق شتى يسودها طابع العنف فدرّبت أفرادًا من شبابها أطلقت عليهم اسم «الجوالة» وأنشأت لهم مراكز رياضية تقوم بتدريبات عسكرية مستترة وراء الرياضة، كما أخذت تجمع الأسلحة والقنابل والمفرقعات وتخزنها لتستعملها فى الوقت الذى تتخيره، وساعدها على ذلك ما كانت تقوم به بعض الهيئات من جمع الأسلحة والعتاد بمناسبة قضية فلسطين، وأنها انغمست فى النضال السياسى، وانتهت المذكرة إلى القول بأنه يتبين من استعراض الحوادث التى عددتها أن جماعة الإخوان المسلمين قد أمعنت فى شرورها بحيث أصبح وجودها يهدد الأمن العام والنظام تهديدًا بالغ الخطر، وأنه بات من الضرورى اتخاذ التدابير

الحاسمة لوقف نشاط هذه الجماعة التى تروّع أمن البلاد فى وقت هى أحوج ما تكون فيه إلى هدوء كامل وأمن شامل ضمانًا لسلامة أهلها فى الداخل وجيوشها فى الخارج.

هذه هى خلاصة المذكرة التى بنى عليها الأمر العسكرى بحلّ جماعة الإخوان المسلمين.

ولعمرى إن النقراشى لم يكن موفقًا فى إصدار هذا الأمر، فإنه ليس من العدل أن تؤخذ الجمعيات والأحزاب بتصرفات أو جرائم وقعت من بعض أعضائها، بل يجب أن يقتصر الجزاء والقصاص على من ارتكبوا هذه الجرائم «ولا تزر وازرة وزر أخرى»، وإذا كانت الحكومة قد أعجزها أن تأخذ المجرمين بإجرامهم أو تتخذ الوسائل الوقائية لمنع ارتكاب الجرائم، فليس من حقها أن تعمد فى مكافحتهم إلى وسائل يحرمها الدستور والقانون، فالدستور يحرم إلغاء الجمعيات إلاّ فى حدود القانون، ولم يكن صدر قانون الجمعيات بعد، والدستور يحرم مصادرة الأموال والأملاك، وقد صادرت الحكومة أموال الجماعة وأملاكها ووضعت دورها وشعبها ومنشآتها وسجلاتها وأوراقها تحت يد البوليس، وصادرت ما أنشأته من معاهد للعلم ومستوصفات ومعامل، بل إن شركات مدنية وتجارية صادرتها بحجة أن لها صلة بهذه الجماعة، كشركة المناجم والمحاجر العربية وشركة الإعلانات العربية وشركة الإخوان للنسيج ودار الإخوان للصحافة والطباعة ومدارس الإخوان بالإسكندرية وما إلى ذلك.

كل هذه تصرفات لا يجيزها القانون والدستور، وإذا كانت الأحكام العرفية من شأنها تعطيل أحكام الدستور والقانون العام، فكان واجبًا على الحكومة أن تقصر هذا التعطيل على ما تقتضيه حالة الحرب فى فلسطين، وما يستدعيه حفظ النظام، لكن هذا الأمر العسكرى قد خرج عن مدلول هذه الحكمة.

مقتل النقراشى
(٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨)

وصل المرحوم النقراشى إلى وزارة الداخلية يوم الثلاثاء ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨ الساعة العاشرة صباحًا، ونزل من سيارته أمام المبنى الرئيسى للوزارة، وصعد فى درجات المدخل يحيط به كالمعتاد حرس الوزراء، وقبيل وصوله إلى المصعد الموصل إلى الطابق الثانى صوب إليه مجرم أثيم يرتدى زى ضابط مسدسه وأطلق عليه من الخلف ثلاث رصاصات أصابت الفقيد فى ظهره وقضت على حياته.

وتبين أن القاتل طالب بمدرسة الطب البيطرى يدعى عبد المجيد أحمد حسن تزيّى بزى ضابط خصيصًا ليندسّ فى فناء الوزارة ويرتكب جريمته الفظيعة فى غفلة من أعين الحراس، وقد قبض عليه واعترف بأنه من الإخوان المسلمين وأنه ارتكب فعلته انتقامًا من الفقيد لتصرفاته من هذه الجماعة.

وتبين من التحقيق أن هذا الطالب بالذات كان مطلوبًا اعتقاله منذ بضعة أيام ضمن جماعة من الشبان رأت الجهات المختصة أنهم نزاعون إلى أحداث القلاقل، ولكن الفقيد رفض اعتقاله وقال: إنى لا أحبّ التوسع فى اعتقال الطلاب، إننى والد ولى بنون، وأنا أقدر أثر هذه الاعتقالات فى نفوس الآباء والأمهات.

ومما يذكر أيضا أن والد الجانى كان موظفًا بوزارة الداخلية ومات فقرر الفقيد تعليم ابنه بالمجان.

فالجانى الذى يرفض الفقيد اعتقاله ويتعلم بالمجان بفضله، هو الذى ارتكب هذه الجناية الشنعاء! وقد ارتكبها بخسّة ونذالة؛ إذ أطلق عليه الرصاص من الخلف، وهى طريقة المجرمين الأنذال.

روعت الأمة لهذه الجناية المنكرة، وعم الحزن على الفقيد أرجاء البلاد، وشيع رفاته فى جنازة شعبية هائلة فى اليوم التالى (الأربعاء ٢٩ ديسمبر) ودفن

إلى جوار المرحوم الدكتور أحمد ماهر في المدفن الذى أقيم له بشارع الملكة نازلى فى طريق مصر الجديدة.

ولقد بدا الندم على الجانى بعد ارتكاب فعلته، وأعلن ندمه فى التحقيق على ما اقترفت يداه، وهى من الأحوال النادرة التى يندم فيها المجرمون السياسيون على جرائمهم، وحوكم هو وشركاؤه وحكم عليه بالإعدام وعلى ثلاثة من شركائه بالأشغال الشاقة المؤبدة.

الشهيدان – ماهر والنقراشي

حزنتُ وجزعت لمقتل الشهيد أحمد ماهر، وحزنت وجزعت لمقتل الشهيد النقراشي، لقد كانت تجمعني بهما منذ الشباب صلات الودّ والصداقة الخالصة، كان أحمد ماهر زميلاً وصديقًا لى منذ كنّا فى مدرسة الحقوق، وتخرجنا منها معًا سنة ١٩٠٨، وترجع صداقتى للنقراشى إلى أواخر سنة ١٩١٨ حيث جمعتنا الحركة الوطنية فى أعقاب الحرب العالمية الأولى، كنا زملاء فى الجهاد وقتًا طويلا، ولئن اختلفنا فى بعض الاتجاهات السياسية فإن صداقتى لهما لم تنقطع، وظللت أحفظ على مرّ السنين تقديرًا خالصًا، وأرى شخصيهما ومواهبهما ركنًا مكينًا فى صرح الحياة السياسية والقومية فى البلاد، وكانا رحمهما الله يبادلاننى الشعور والتقدير، وإن أنس لا أنسى يوم دعوت فى أواخر سنة ١٩٣٩ إلى اكتتاب عام لإصلاح ضريح «مصطفى كامل» فكان أحمد ماهر فى مقدمة من لبّوا دعوتى، وظهر اسمه فى أوّل قائمة للمكتتبين فى هذا المشروع، وكان وقتئذ رئيسًا لمجلس النواب.

كان أحمد ماهر يمتاز منذ أن كان طالبًا بمدرسة الحقوق بشجاعته وصراحته وإقدامه، وذكائه المتوقد، ومنطقه السليم، وأفقه الواسع، وصفاء نفسه، ورحابة صدره، وقد لازمته هذه الصفات طول حياته.

وكان النقراشى يشاركه فى هذه المزايا، وخاصة فى الشجاعة والصراحة والإقدام، ولئن كان يقلّ عنه فى الذكاء والألمعية، فإنه يفوقه فى صلابته فى الحق، وصرامته فى العدل والاستقامة، كلاهما مكمل لصاحبه، وهما فى ميدان

الجهاد صنوان، وفرسا رهان، ومنذا الذى ينسى للنقراشى مواقفه فى مجلس الأمن سنة ١٩٤٧، حين تولى عرض القضية الوطنية، وكيف أعلن على ملأ العالم حق مصر وباطل إنجلترا، وتمسك بالأهداف القومية فى جلاء القوات الأجنبية عن مصر والسودان، ووحدة وادى النيل، وكيف خاصم الاحتلال والمحتلين، وسجل عليهم بغيهم وعدوانهم، واستهدف من أجل ذلك لغضبهم وسخطهم، إنها حقا لمواقف مجيدة فى تاريخ الجهاد القومى.

ليس من السهل ظهور رجال كثيرين من طراز ماهر والنقراشى، إن مواهبهما، وصفاتهما وأخلاقهما، وماضيهما فى الجهاد، وحوادث السنين، وتجارب الأيام، كل أولئك كان له دخل فى تمام تكوينهما واكتمال رجولتهما وبطولتهما، فمن أين لكثير من الرجال أن تتوافر لهم هذه المزايا كلها؟

لقد آلمنى وحزّ فى نفسى أن يلقى المجاهدان الشهيدان مصرعهما من أيد مصرية، وهما اللذان طالما عرّضا حياتهما للخطر واستهدفا للموت فى سبيل مصر والمصريين، فما أقسى تصاريف القدر! وما أقل الوفاء فى هذه الدنيا، وما أشدّ ما يعبث الضلال بالعقول والأفهام.

إن بلادنا أحوج ما تكون إلى الشجاعة الأدبية، وإلى الصدق والإخلاص، والاستقامة والنزاهة، ولقد كانت هذه الصفات مجتمعة فى ماهر والنقراشى، فما أعظم مصاب البلاد بفقدهما!

إن مصرعهما لخليق بأن يزيدنا بغضًا فى اتخاذ القتل ذريعة للتناحر السياسى الداخلى، ولعمرى ليس التقاذف بالرصاص سبيل الوعى القومى والنضج السياسى، ولا هو الوسيلة الصالحة لحرب الآراء فى المجتمعات المتقدمة، بل هو لا يعدو أن يكون معولاً للهدم، وأداةً للفوضى والإجرام، وقى الله البلاد شرّ هذه الآثام.

رحم الله الشهيدين ماهر والنقراشى، وإلى روحهما الفاتحة!

أعمال وزارة النقراشى

نذكر فيما يلى بعض أعمال وزارة النقراشى وخاصة أعمالها الإنشائية فى مختلف نواحى الإصلاح.

فمن أعمالها إنشاء كلية للبحرية فى الإسكندرية لتخريج ضباط البحرية، واختير طلبتها ممن أتموا دراستهم الثانوية والتحقوا وقتاً ما بالكلية الحربية.

ومن أعمالها تحرير الجيش من البعثة العسكرية البريطانية (ديسمبر سنة ١٩٤٧)، وكانت هذه البعثة تتولى مهمة تدريب الجيش والسيطرة عليه تحت ستار تنظيمه.

كهربة خزان أسوان

ومن أهم أعمالها تعجيلها فى تنفيذ مشروع كهربة خزان أسوان، وكان يكتنفه الركود من قبل، والغرض من هذا المشروع الاستفادة من سقوط المياه المخزونة فى توليد قوّة كهربائية ضخمة تكفى للنهوض باقتصاد البلاد القومى فى الصناعة والزراعة وخاصة فى استخراج السماد وصناعة الحديد.

ويرجع التفكير فى توليد الكهرباء من خزان أسوان إلى سنة ١٩١٢ عندما تمت التعلية الأولى للخزان، وتداولت المشروع الأفكار والآراء شدًّا وجذبًا، إلى أن أخذت وزارة إسماعيل صدقى الأولى تفكر جديا سنة ١٩٣١ فى تحقيقه، ووضع فى عهدها تصميم هذا المشروع، وسارت الخطوات الأولى فى سبيل تنفيذه تم وقف سنة ١٩٣٧ للخلاف على طريقة التنفيذ وهل تكون بمناقصة عالمية أو بالممارسة (انظر ص ٥١).

واستمر المشروع فى ركود إلى أن قرر مجلس الوزراء فى يونيه سنة ١٩٤٥، على عهد وزارة النقراشى الأولى البدء فى تنفيذه بعد طرحه فى مناقصة دولية عالمية، وأنشئت إدارة خاصة لتنفيذه تولى رآستها عبد العزيز أحمد بك.

وفى سنة ١٩٤٧ على عهد وزارة النقراشى الثانية وافق مجلس الوزراء على

تعيين ثلاثة خبراء عالميين أحدهما أمريكى والثانى سويسرى والثالث سويدى للاشتراك فى فحص العطاءات التى قدمت، ثم وافق فى أبريل على تقريرهم الذى أوصى باختيار المشروع الذى وضعته وزارة الأشغال.

وفى هذه السنة أقرّ البرلمان الاعتماد اللازم للمشروع وصدر به قانون فى ١٣ يوليه سنة ١٩٤٧ يقضى بأن يؤذن للحكومة بأن ترتبط بتنفيذه فى حدود عشرة ملايين جنيهًا ونصف مليون، وبأن تصدر فى مصر قرضًا لتمويله بالمقدار المذكور، وأن يؤذن لوزير المالية بأن يأخذ مؤقتًا من المال الاحتياطى العام ما يلزم لتنفيذ المشروع.

وفى ١٩ مارس سنة ١٩٤٨ أرسى جلالة الملك الحجر الأساسى فى محطة توليد القوى الكهربائية من خزان أسوان.

أعمال اقتصادية واجتماعية

ومن أعمال وزارة النقراشى إنشاء البنك الصناعى.

وإصدار قانون الشركات رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧، وقد اشترط لأوّل مرة فى تاريخ مصر المالى والاقتصادى أن يكون للمصريين أكثر من النصف على الأقل من أسهم كل شركة تتألف فى مصر، واشترط نسبة معينة من الموظفين المصريين يتحتم على كل شركة مراعاتها، ولهذا القانون الأثر الكبير فى تمصير الشركات المساهمة فى مصر.

وإنشاء قناطر إدفينا، وقد بدىء العمل فيها فى مايو سنة ١٩٤٨، وهى من أعظم منشآت الرى الحديثة، وستنتفع منها المناطق الشاسعة الواقعة فى شمال مديريتى البحيرة والفؤادية.

وتأميم شركة النور بالقاهرة فصارت ملكا للدولة.

والتخفيف عن صغار الملاك الزراعيين بإصدار القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٤٥ بزيادة حدّ الإعفاء من الضريبة على صغار ملاك الأراضى الزراعية، فقضى بإعفاء كل مموّل لا تتجاوز الضريبة المربوطة على أرضه

جنيهين فى السنة إعفاءً كاملا، بعد أن كان حدّ الإعفاء خمسين قرشا، وإعفاء المموّلين الذين تتجاوز الضريبة على أطيانهم جنيهين فى السنة ولا تزيد على عشرة من مائتى قرش فى السنة، وهؤلاء يبلغون نحو مليونين ونصف مليون نسمة من السكان يمثلون بمجموع عائلاتهم نحو عشر سكان المملكة المصرية تقريبًا.

ووضع قانون الضريبة التصاعدية (قانون ضريبة الإيراد العام) وجعلها ذات فئة تصاعدية تحقيقًا لجانب من العدالة الاجتماعية وتخفيفًا لأعباء الضرائب عن صغار المموّلين، ويعدّ هذا القانون من أهم التشريعات الاجتماعية والاقتصادية، وقد صدر فى ٢٤ يوليه سنة ١٩٤٩ فى عهد وزارة إبراهيم عبد الهادى.

وبناء مدينة للعمال فى إمبابة.

وإنشاء المستشفيات والوحدات الصحية فى الأقاليم والمدن.

وتوصيل المياه الصالحة للشرب إلى كثير من القرى.

ومنع إعطاء رخص لبيع الخمور فى الأحياء الوطنية.

القانون المدنى الجديد

ومن أجلّ أعمالها التشريعية إصدار القانون المدنى الجديد (رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨)، وهو أضخم عمل تشريعى صدر بعد الدستور، وهو مؤلف من ١١٤٩ مادة، ويُعد من أحدث وأرقى القوانين المدنية، وقد حلّ محل القانون المدنى الأهلى القديم الذى صدر سنة ١٨٨٣، وحل أيضا محل القانون المدنى المختلط الصادر سنة ١٨٧٥، ودلّت تجارب خمس وستين سنة فى المحاكم الوطنية، وثلاث وسبعين سنة فى المحاكم المختلطة، على وجوب تنقيح القانون القديم، وإزالة ما به من غموض فى بعض نصوصه، واقتضاب ونقص فى نواحى أخرى، وإدخال مبادئ وقواعد جديدة عليه لمسايرة مقتضيات التطور الاجتماعى والاقتصادى، وبدأت الجهود فى تعديله من سنة ١٩٣٦، وفى

سنة ١٩٣٨ عهدت وزارة العدل إلى الدكتور عبد الرزاق السنهورى مهمة وضع المشروع المعدل للقانون القديم، وفى سنة ١٩٤٢ تم إعداده وعرضته وزارة العدل على رجال القضاء وأساتذة القانون وسائر الهيئات للإدلاء بمختلف الآراء والملاحظات فيما تضمّنه من أحكام، وفى سنة ١٩٤٥ ألفت وزارة العدل لجنة برآسة الدكتور السنهورى وعضوية طائفة مختارة من رجال الفقه والقضاء والمحاماة للنظر فى هذا المشروع وفى جميع الآراء والملاحظات التى تلقتها وزارة العدل فى شأنه، وفى هذه السنة ذاتها أتمت اللجنة مهمتها وقدمت الحكومة المشروع الذى أقرته إلى البرلمان، ونظره البرلمان وأتم النظر فيه سنة ١٩٤٨ وأقرّه بعد أن أدخل فيه تعديلات يسيرة.

والقانون الجديد يستند إلى القانون المدنى القديم ذاته فى كثير من نصوصه، ثم إلى أحكام القضاء المصرى التى أوضحت ما به من غموض وأكملت ما به من نقص، ويستند أيضا إلى مبادئ اقتبسها من التشريعات المدنية الحديثة ومن الشريعة الإسلامية.

وصدر القانون بإقراره فى يوم ١٦ يوليه سنة ١٩٤٨، وبدأ العمل به من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩، وهو اليوم الذى انتهى فيه أجل المحاكم المختلطة وانتقلت سلطتها إلى القضاء الوطنى.

ومن أعمال وزارة النقراشى أيضا إصدار قانون المحاكم الحسبية، وقانون التزام المرافق العامة، وقانون إنشاء الغرف الصناعية، وقانون الخدمة العسكرية، وقانون العمد والمشايخ إلخ.

وزارة إبراهيم عبد الهادى
(ديسمبر سنة ١٩٤٨ – يولية سنه ١٩٤٩)

على أثر مقتل النقراشى، عهد جلالة الملك إلى إبراهيم عبد الهادى رئيس الديوان الملكى تأليف الوزارة الجديدة، فألفها فى ساعة متأخرة من مساء ذلك اليوم (٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨).

وبدا من خطاب الملك إلى إبراهيم عبد الهادى رغبة جلالته فى العمل على توحيد كلمة الأمة، قال فى هذا الصدد: «نسأل الله تعالى أن يوفقكم إلى تحقيق أمنيتنا نحو توحيد الصفوف وتركيز الجهود لمواجهة الظروف الداخلية والخارجية التى تجتازها بلادنا العزيزة فى هذه الآونة العصيبة».

وقد عرض عبد الهادى باشا على الوفد أن يشترك فى وزارته فأبى، وعرض على الحزب الوطنى الاشتراك فيها، فطلب مهلة للتفكير فى الأمر، وإذ كان العزم قد انعقد على أن تؤلف الوزارة فى ذلك اليوم (٢٨ ديسمبر) فقد شكلها من السعديين والأحرار الدستوريين وبعض المستقلين على النحو الآتى:

إبراهيم عبد الهادى للرآسة والداخلية والمالية، أحمد عبد الغفار للأشغال. إبراهيم دسوقى أباظة للخارجية. عبد الحميد عبد الحق للتموين. طه السباعى وزير دولة. عبد الرزاق السنهورى للمعارف. محمود حسن وزير دولة. نجيب إسكندر للصحة. ممدوح رياض للتجارة والصناعة. على عبد الرازق للأوقاف. محمد حيدر للحربية والبحرية. جلال فهيم للشئون الاجتماعية. أحمد مرسى بدر للعدل. رياض عبد العزيز سيف النصر للمواصلات. عباس أبو حسين للزراعة. مصطفى مرعى وزير دولة.

تعديلات فى الوزارة

فى ديسمبر وفبراير عين محمد زكى على وعبد العزيز الصوفانى وزيرى دولة، وبذلك اشترك الحزب الوطنى فى الوزارة. وعين حسين فهمى مدير الجمارك السابق وزيرًا للمالية وهو من المستقلين. وفى فبراير أيضا استقال رياض عبد العزيز سيف النصر لاتهام ابن أخ له فى قضية شيوعية، وعين بدله إبراهيم دسوقى أباظة، وعين أحمد محمد خشبة وزيرًا للخارجية. وعلى أيوب وزيرًا للمعارف.

وعين عبد الرزاق السنهورى وزير المعارف رئيسًا لمجلس الدولة خلفًا لمحمد كامل مرسى الذى بلغ السن القانونية للتقاعد.

استمرار موجة القتل والإجرام

استمرت موجة القتل والإجرام فى مدٍّ وجزر بعد مقتل النقراشى:

ففى ١٣ يناير سنة ١٩٤٩ حاول مجرم أثيم من شباب الإخوان المسلمين نسف دار محكمة الاستئناف بباب الخلق (ميدان أحمد ماهر). وذلك بوضع حقيبة مملوءة بالمفرقعات فى دار المحكمة وتركها حتى تنفجر، وكاد الانفجار يقع لولا أن ارتاب بعض الحجاب ورجال البوليس فى الحقيبة فسارعوا إلى نقلها خارج الدار، ولم يمض قليل حتى انفجرت فى الساعة الثامنة والدقيقة العشرين صباحًا، وكان لانفجارها دوى هائل ارتجت له المنازل المجاورة وأحدث فجوة عميقة فى الميدان وتلفًا كبيرًا فى دار المحكمة وكسر زجاجها ونوافذها وأصيب من جراء الانفجار خمسة عشر شخصًا، وقد دلت ملابسات هذا الحادث على أن الجانى كان يقصد نسف مكتب النائب العام وما فيه من أوراق ووثائق تدين بعض الإرهابيين من أعضاء الجمعية.

وقد ضبط الجانى وحكم عليه فى مارس سنة ١٩٤٩ بالأشغال الشاقة المؤبدة.

مقتل الأستاذ حسن البنا
(١٢ فبراير سنة ١٩٤٩)

وفى مساء يوم السبت ١٢ فبراير ١٩٤٩ أطلق مجهول عدّة أعيرة نارية على الأستاذ حسن البنا المرشد العام للإخوان المسلمين بينما كان يغادر دار جمعية الشبان المسلمين، ولم يمض قليل على إصابته حتى فارق الحياة؛ ولم يضبط القاتل ولم يعرف، وكان لمقتل الفقيد أسف شديد وخاصة لأن الأمل كان معقودًا بمواصلته السعى فى تنقية جمعية الإخوان المسلمين من العناصر الإرهابية والعودة بها إلى طريق الدعوة الصالحة المبنية على النصح والإرشاد، وقبل أن يلقى مصرعه بنحو شهر واحد نشر بيانًا استنكر فيه نزعة القتل

والإجرام، ودعا إلى الوئام وتوحيد الكلمة، ولكن شاء القدر أن يلقى مصرعه قبل أن يتم مهمته.

الشروع فى قتل رئيس الوزارة

وفى ٥ مايو سنة ١٩٤٩ شرع جماعة من شباب الإخوان المسلمين فى قتل رئيس الوزارة، بأن استأجروا خصيصًا منزلاً بمصر القديمة يقع على الطريق الموصل من القاهرة إلى حلوان، وكمنوا له فى هذا المنزل ليقتلوه وهو فى طريقه إلى داره بالمعادى، ففى هذا اليوم مرّت أمام المنزل سيارة الأستاذ حامد جودة رئيس مجلس النواب وقتئذ، فظنوها سيارة رئيس الوزارة وهاجموها بإلقاء القنابل وإطلاق الرصاص عليها من مدفع رشاش، فبادر سائق السيارة إلى زيادة سرعة سيرها، فتفادى القتل ولم يصب رئيس النواب بسوء، وأصيب حوذى ساقه سوء حظه إلى هذا المكان فى هذه اللحظة فقضت شظية إحدى القنابل على حياته.

مدّ الأحكام العرفية سنة أخرى

قررت الوزارة مد الأحكام العرفية سنة أخرى ابتداءً من ١٥ مايو سنة ١٩٤٩ وأصدرت فى ذلك قانونًا (رقم ٥٩ لسنة ١٩٤٩) بعد موافقة البرلمان باستمرار العمل بأحكام القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٤٨ مدة جديدة أقصاها سنة.

وقد أقرّ البرلمان هذا القانون بحجة أن حالة الحرب بين مصر وإسرائيل لا تزال قائمة برغم عقد الهدنة الدائمة بينهما كما تقدم بيانه.

أعمال وزارة إبراهيم عبد الهادى

عنيت هذه الوزارة بتوفير المواد الغذائية ومواد التموين عامة لطبقات الشعب، وأبدت نشاطًا ملحوظًا فى مكافحة الغلاء أدّى إلى توافر هذه المواد وتراخى أسعارها، وزادت مقررات البترول ومقررات السكر، ووفقت فى توفير اللحوم والزيت وحسّنت الرغيف.

وآثرت مصلحة الجمهور على مصالح الشركات والرأسماليين، وترتب على هذه السياسة الشعبية أن استهدفت لحرب بعض كبار الرأسماليين ووقوفهم لها بالمرصاد وسعيهم المتواصل فى سبيل إسقاطها.

اتفاق جديد للأرصدة الإسترلينية
(٣١ مارس سنة ١٩٤٩)

عقدت هذه الوزارة فى ٣١ مارس سنة ١٩٤٩ اتفاقًا جديدًا للأرصدة الإسترلينية تضمن الأحكام الرئيسية الآتية:

١ – الإفراج فورًا عن ١٢ مليون جنيه استرلينى.

٢ – إذا قلّ الرصيد الحرّ عن ٤٥ مليون جنيه استرلينى فإن الحكومة الإنجليزية تتعهد بالإفراج عن دفعات قيمة كل منها ثلاثة ملايين جنيه على ألّا يزيد مجموع تلك الدفعات على ١٨ مليون جنيه فى مدة سريان الاتفاق.

٣ – تبيع الحكومة الإنجليزية لمصر فى سنة ١٩٤٩ دولارات أمريكية قيمتها خمسة ملايين جنيه.

٤ – تتعهد الحكومة الإنجليزية بدفع ثمن ما قيمته خمسة ملايين جنيه استرلينى من المواد البترولية المطلوبة للاستهلاك المحلى.

٥ – تسدد بالإسترلينى قيمة ما تستورده مصر من الأسمدة من شيلى (أسوة بما اتبع فى سنة ١٩٤٧ وسنة ١٩٤٨) بسبب أن شيلى أصبحت من البلاد ذات الحسابات الإسترلينية القابلة للتحويل.

٦ – تزيد كمية البضائع التى تستورد من بريطانيا والتى كانت مصر مضطرة إلى استيرادها من بلاد العملات الصعبة بما يقرب من ثمانية ملايين جنيه إسترلينى.

٧ – تسدّد بالاسترلينى قيمة المهمات اللازمة لشركتى أنجلوا إجيبشيان أويلدفيلدز وشل من منطقة الدولار (كما كان الشأن فى الاتفاقين الماليين

السابقين) وتتعهد الحكومة المصرية بأن تصدر إلى بريطانيا كميات من الأسفلت إذا كان هناك فائض لديها من تلك المادة بشرط أن لا يؤثر ذلك فى حاجة البلاد من المازوت.

الاحتفال بعودة أبطال الفالوجة

انتهت عمليات القتال فى فلسطين بتوقيع الهدنة الدائمة بين المصريين واليهود فى فبراير سنة ١٩٤٩ كما تقدم بيانه.

وقد عادت القوات المصرية التى كانت محصورة فى الفالوجة إلى القاهرة، واحتفلت الحكومة والشعب بعودتها احتفالاً كبيرًا يوم ١٠ مارس سنة ١٩٤٩، فأقيم عرض عسكرى كبير تألّف من أبطال الفالوجة ضباطًا وجنودًا، وساروا إلى قصر عابدين حيث مرّوا أمام الملك، وعرضهم جلالته فى ساحة القصر تكريمًا لهم وتقديرًا لبطولتهم، وكان يقود هذه القوّات فى أثناء العرض اللواء أحمد فؤاد صادق القائد العام للجيش المصرى فى فلسطين والأميرالاى السيد طه قائد قوات الفالوجة.

المآخذ على هذه الوزارة

إن أهم مأخذ على هذه الوزارة أنها قررت مدّ الأحكام العرفية سنة أخرى.

ثم تمادت فى استخدام هذا النظام لاضطهاد كل من اشتبه رجال القسم السياسى بأنهم من الإرهابيين، وأهدرت فى هذا السبيل ما كفله الدستور من حقوق وحريات للمواطنين.

حقا إن موجة القتل والإرهاب كانت قد أفزعت الناس فى هذا العهد، كما يتبين من إلقاء نظرة على حوادث القتل والتدمير التى تقدم ذكرها.

ولكن هذه الحالة الشاذّة لا تصلح عذرًا للخروج على النظم المقررة فى

البلاد المتحضرة، وهبْ هذه الحالة قد وقعت فى ظروف عادية دون قيام الأحكام العرفية، أفكان يكفى ذلك للخروج على أحكام القانون العام فى تعقب الإجرام والمجرمين؟ إن الأحكام العرفية نظام استثنائى ما كان يجوز أن يتخذ وسيلة لحرمان الناس حقوقهم التى كفلها لهم القانون، وما كان يسوغ للحكومة أن تأخذ الأبرياء بالشبهات، وتلقى المئات منهم فى غيابة الاعتقال، وتسىء معاملتهم إساءات بالغة تنكرها العدالة والإنسانية.

وقد تعدّى اضطهاد المعتقلين إلى ذويهم وأقاربهم وعائلاتهم، فكم من أشخاص أبرياء اعتقلوا لأنهم من أقرباء أو أصهار المعتقلين المشتبه فى أنهم من الإرهابيين.

ومن الاضطهاد الذى لم يكن له مسوّغ وقف صرف مرتبات المعتقلين من موظفى الحكومة، فقد حرمت عائلاتهم من مرتباتهم شهورًا طويلة، فى حين أن مرتب الموظف ليس حقا له فحسب، بل هو حق له ولأولاده وعائلته، فحرمان هؤلاء من مرتب عائلهم لمجرد الاشتباه فى أنه من الإرهابيين هو ظلم لا تجيزه الشرائع ولا القوانين.

وقد أثارت هذه الاضطهادات شعور المواطنين، وكان لها أثرها البالغ فى تنكرهم للوزارة.

وزارة حسين سرى الائتلافية
(يوليه - نوفمبر سنة ١٩٤٩)

لم تنقطع المساعى طول هذا العهد فى تأليف وزارة ائتلافية تكون رمزًا لتركيز الجهود واجتماع الكلمة وتوحيد الصفوف على قدر المستطاع، ولكن الوفد كان يرفض دائما هذه الفكرة.

فلما وقع حادث اغتيال المرحوم النقراشى تجدد هذا المسعى، وبدت رغبة جلالة الملك فى تحقيق فكرة الائتلاف، وقد جنح الوفد هذه المرة إلى قبول الائتلاف مؤقتا، ولكنه اشترط أن لا يكون رئيس الوزارة الائتلافية

عبد الهادى باشا أو أى رئيس حزبى من الأحزاب غير الوفدية، ومضى إبراهيم عبدالهادى فى وزارته والمساعى تبذل فى سبيل تحقيق الائتلاف، إلى أن اتفقت الأحزاب على أن تقوم وزارة ائتلافية برآسة رئيس محايد وأن تضم وزراء من الأحزاب المؤتلفة، وترتب على ذلك استقالة وزارة إبراهيم عبد الهادى فى ٢٥ يوليه سنة ١٩٤٩.

وارتضت الأحزاب حسين سرى رئيسًا للوزارة الائتلافية، وعهد إليه جلالة الملك تأليف هذه الوزارة، فوفق إلى تأليفها من أربعة من الوفديين، وأربعة من السعديين، وأربعة من الأحرار الدستوريين، واثنين من الحزب الوطنى، وأربعة من المستقلين، وصدر المرسوم بتأليفها يوم ٢٦ يوليه سنة ١٩٤٩ على النحو الآتى:

حسين سرى للرآسة والداخلية والخارجية، أحمد محمد خشبه للعدل. عثمان محرم للأشغال. محمود غالب وزير دولة، أحمد عبد الغفار للزراعة. على أيوب للشئون الاجتماعية. إبراهيم دسوقى أباظة للأوقاف. فؤاد سراج الدين للمواصلات. مصطفى نصرت للتجارة والصناعة. نجيب إسكندر للصحة. محمد حيدر للحربية والبحرية. أحمد مرسى بدر للمعارف. مصطفى مرعى وزير دولة. محمد زكى على وزير دولة. حسين فهمى للمالية. محمد محمد الوكيل وزير دولة. عبد الرحمن الرافعى للتموين. أحمد على علوبة وزير دولة. محمد هاشم وزير دولة.

وبعد أيام قليلة من تأليف الوزارة استقال أحمد محمد خشبة وزير العدل لأنه وُعد من رئيس الوزارة بإسناد وزارة الخارجية إليه، فلما استبطأ تنفيذ هذا الوعد أصرّ على الاستقالة، وعين بدله أحمد على علوبة وزيرًا للعدل وعين أحمد رمزى وزير دولة لكى يبقى عدد الوزراء الدستوريين أربعة.

وفى شهر سبتمبر استقال مصطفى مرعى، وكتب استقالته بلهجة شديدة ضدّ رئيس الوزارة.

أعمال الوزارة الائتلافية

مما يذكر لهذه الوزارة أنها أفرجت عن معظم المعتقلين السياسيين، ومهدت السبيل لإلغاء الأحكام العرفية، وألفت لجنة وزارية لسرعة الفصل فى حالات المعتقلين والإفراج عنهم.

وألفت لجنة وزارية أخرى تمثل الأحزاب المؤتلفة لتقسيم الدوائر الانتخابية طبقًا لما أظهره التعداد الأخير للسكان.

وأعادت الحالة إلى مجراها الطبيعى، وسارت فى شئون الحكم سيرة عدل ومساواة، وامتنعت المحسوبيات والاستثناءات فى عهدها، واطمأن كل موظف على حقه، واحترمت حرية الصحافة إلى الحدّ الأقصى، واستمرت شئون التموين كما كانت فى عهد الوزارة السابقة، وكافحت الغلاء كما كافحتها هذه الوزارة، واستمرت الأسعار متراخية فى عهدها.

انتهاء أجل المحاكم المختلطة
(١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩)

وفى عهدها انتهى أجل المحاكم المختلطة، وانتقلت سلطتها إلى المحاكم الوطنية، وكان ذلك يوم ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩، وهو يوم مشهود من أيام مصر الخالدة؛ إذ ظفرت فيه باكتمال سيادتها القضائية وبسط ولايتها فى التشريع والقضاء على جميع من تظلهم سماء الوطن من مصريين وأجانب.

وقد أقامت الحكومة فى هذا اليوم احتفالاً فخمًا فى دار الأوبرا الملكية ابتهاجًا بهذا العيد القومى السعيد، تبودلت فيه الخطب تنويهًا بتمام استقلال مصر القضائى والتشريعى.

وفى هذا اليوم تسلم أعلام القضاء الوطنى دار محكمة مصر المختلطة ومحتوياتها إيذانًا بانتهاء عهدها وصارت مقرًا لمحكمة النقض ومحكمة الاستئناف.

وتسلمت إدارة القضاء دور المحاكم المختلطة بالإسكندرية والمنصورة، وبورفؤاد، وتحولت كلها إلى محاكم وطنية.

المآخذ على هذه الوزارة

يؤخذ عليها أنها عطلت مشروع كهربة خزان أسوان، إذ تجدد الخلاف القديم بين عثمان محرم وزير الأشغال فى هذه الوزارة وعبد العزيز أحمد مدير عام كهربة الخزان، وانتهى بإقصائه عن العمل، وتعطل المشروع، واستمر التعطيل زهاء سنتين فى عهد وزارة حسين سرى المحايدة وفى عهد وزارة النحاس.

روح الائتلاف

ثم إن هذه الوزارة على أنها ائتلافية لم يكن يسودها التعاون والصفاء، لم أجد فيها ما كنت أنشده وأنتظره من سريان روح الائتلاف بين أعضائها، بل رأيت تنافرًا شديدًا بين مختلف الكتل الممثلة فيها، وقد أسفت لهذه الحالة النفسية، وعددتها من نقائص حياتنا السياسية، ولطالما أفضيت لبعض زملائى فى الوزارة أن يكبحوا جماح الحزبية العنيفة، وأن يبذلوا كل جهودهم فى تدعيم الائتلاف؛ لأنه تجربة تشهدها البلاد بعد سنوات طويلة من التناحر والتشقاق، ولأن الأمة ترقب فى لهفة نجاح هذه التجربة، وإذا هى فشلت فإن الجمهور سيكون معذورًا إذا تزعزعت ثقته فى الأحزاب وقد قدرتها وكفايتها بل وإخلاصها، وبالرغم من أنى كنت أسمع تحبيذًا لآرائى من زملائى، فإن تيارات الشقاق كانت تفعل فعلها فى هدم الائتلاف، وساعدها على ذلك لهجة بعض الصحف، فإنها لم تكن تعمل على استبقائه وتدعيمه، بل كانت تخلق الأسباب والذرائع لفضّه، وكان الخلاف على أشدّه فى تقسيم الدوائر الانتخابية وتوزيعها، ويبدو لى مما كنت أشاهده أن الوزراء السعديين لم يعملوا على نقض الائتلاف، بل كانوا يسيرون فى فلكه، وكذلك شأن الوطنيين، أما الوفديون فكانوا بما تخفى صدورهم يرقبون الظروف لعلها تواتيهم بفضّ الائتلاف دون أن يكونوا فى الظاهر مسئولين عن ذلك، ورأيت الثورة على

الائتلاف تبدأ من معسكر الأحرار الدستوريين، برغم أن أغلبية وزرائهم كانوا يميلون إلى بقاء الوزارة الائتلافية، ولكن هذه الأغلبية لم تستطع التغلب على نعرة الشقاق المتغلغلة فى نفوس أقليتهم، ولعل الصخب كان أعلا صوتاً من الأغلبية العددية، وكان يمكن لرئيس الوزارة أن يتفادى تيارات الشقاق ويستمر بالائتلاف حتى نهايته، لأن عقبات جوهرية قد تخطتها الوزارة واجتازتها بسلام، ولم يبق إلّا عدد قليل من الدوائر الانتخابية تنازع فيها الوفديون والأحرار الدستوريون، وقد اتفقت اللجنة الوزارية الموكول إليها تقسيم الدوائر على تحكيم سرى باشا فى أمر هذه الدوائر، ولكن لسبب لا أعرفه تنحّى سرى باشا عن قبول هذا التحكيم، ولو أنه قبله لانتهى الخلاف على الدوائر القليلة التى كان الخلاف قائماً بشأنها، ويبدو لى أن الوزراء الوفديين أخذوا يتنكرون للائتلاف ويعملون على إسقاط الوزارة الائتلافية، لتحل محلها وزارة محايدة، وتلك كانت بغيتهم وأنشودتهم القديمة، ورأوا مصلحتهم الحزبية فى إجراء الانتخابات على يد وزارة محايدة، ويلوح لى أن سرى باشا قد انساق لرغبتهم هذه، لأن موقفه فى آخر جلسة لمجلس الوزراء فى وزارته الائتلافية لم يكن موقف من يعمل على رأب الصدع والتوفيق بين المؤتلفين المختلفين، بل لعله كان أميل إلى فضّ الائتلاف وتأليف وزارة محايدة برآسته، ومما يؤيد هذه الحقيقة أنه عندما ثار الخلاف فى هذه الجلسة بين فؤاد سراج الدين وأحمد عبد الغفار على تحديد دائرة من دوائر المنوفية – وكان ممكناً حسم هذا الخلاف فى الجلسة – ترك حسين سرى ثورة المناقشة تزداد عنفاً، ولم يرجع إلى مجلس الوزراء ليفصل فى هذا الخلاف المحدود، بل وقف غاضباً وخاطب الوزراء فى عنف وشدّة قائلاً: «سأعرض الأمر على جلالة الملك»، وبدا على الوزراء الوفديين فى هذه اللحظة بريق الغبطة والارتياح، لشعورهم بقرب التخلص من الوزارة الائتلافية، كأن الائتلاف كان كابوساً جاثماً على صدورهم ويبدو أنهم كانوا على علم بالخطوة التالية، فلم يكد سرى باشا يغادر اجتماع مجلس الوزراء، حتى قصد توّاً إلى السراى الملكية، وقدّم استقالته، فعهد إليه جلالة الملك فى الحال بتأليف الوزارة، فألّفها على الفور، ولم تنقض ساعتان على المناقشة الطارئة التى حدثت بين الوزير الوفدى

والوزير الدستورى، حتى كانت الوزارة المحايدة قد تم تأليفها؛ وتدلّ هذه الملابسات على أن الاتفاق على تأليف هذه الوزارة كان أمرًا متفقًا عليه من قبل، وأن الوفد هو العامل الجوهرى الأكبر فى سقوط الوزارة الائتلافية، يؤيد ذلك أن الوفد قابل تأليف الوزارة المحايدة بابتهاج عظيم وغبطة بالغة، وأخذ يكيل المدح والثناء لسرى باشا، ولعل سرى باشا قد ظنّ أن الوفد سيحفظ له هذا الجميل، ولكنه أخطأ التقدير فيما أظن، لأن الوفد لا يهمه إلّا أن يسخّر الأشخاص فى سبيل تحقيق أغراضه، ثم يتنكر لهم بعد أن تتحقق هذه الأغراض، ولا يهمه إلّا أن تكون الحكومة وفدية لحمًا ودمًا، ولست أشك فى أن البلاد قد خسرت بسقوط الوزارة الائتلافية، لأنها على الأقل كانت عقبة فى سبيل استغلال الوزراء للحكومة، هذا الاستغلال الذى يؤدّى إلى إفساد أداة الحكم فى المصالح والدواوين، والوزارة الائتلافية من طبيعتها أن يراقب أعضاؤها بعضهم بعضًا، وهذه الرقابة أدعى لاستقامة الحكم ونزاهته.

وزارة حسين سرى المحايدة
(٣ نوفمبر سنة ١٩٤٩ – ١٢ يناير سنة ١٩٥٠)

قدّم حسين سرى استقالته إلى جلالة الملك يوم ٣ نوفمبر سنة ١٩٤٩، وبناها على أن مشروع تقسيم الدوائر الانتخابية الذى وضعته الوزارة لم يحظ بقبول بعض المرشحين، وامتدّ سخطهم إلى أحزابهم، وامتدّ سخط أحزابهم إلى ممثليهم فى الوزارة، وأنه بذل قصارى جهده فى التوفيق ولكن تبين له أن الروح الحزبية ما زالت هى الغالبة عند بعض المنتمين إلى الأحزاب، ولذلك يضطر إلى رفع استقالته.

وقد عهد إليه الملك فى الساعة التى قدم فيها استقالته تأليف وزارة جديدة، فألفها فورًا على النحو الآتى.

حسين سرى للداخلية والخارجية. صليب سامى للتجارة والصناعة. محمد العشماوى للمعارف. حسين عنان للزراعة. محمد حيدر للحربية والبحرية.

محمد هاشم وزير دولة. محمد المفتى الجزائرلى للأوقاف. محمد عبد الخالق حسونة للشئون الاجتماعية. محمد عبد الشافى عبد المتعال للمالية. إبراهيم شوقى للصحة. محمد على راتب للتموين. مصطفى فهمى للأشغال. سيد مصطفى للعدل. محمد على نمازى للمواصلات.

أعمال هذه الوزارة

إن خير ما عملته هذه الوزارة أنها أصدرت مرسومًا بقانون يقضى بمحاكمة الوزراء والأحوال التى توجب محاكمتهم، ووضعت مشروع قانون الكسب غير المشروع المعروف بقانون (من أين لك هذا).

وكلاهما عملان جليلان كانت البلاد ولم تزل فى أشدّ الحاجة إليهما لأنهما يساعدان ولا ريب على استقامة الحكم ومحاربة الفساد.

الانتخابات النيابية
(٣ يناير سنة ١٩٥٠)

فى عهد هذه الوزارة جرت الانتخابات العامة لمجلس النواب فى ٣ يناير سنة ١٩٥٠.

وإن كل الظروف والمقدمات كانت تدل على أن الوفد سينال فيها الأغلبية، فسقوط الوزارة الائتلافية كان فى ذاته كسبًا للوفد؛ لأنه تحقيق لرغبة قديمة له كان لا يفتأ ينادى بها ويعدّها قنطرة لعودته إلى الحكم، فالاستجابة إلى هذه الرغبة توحى إلى أذهان الجماهير أن الوفد سيتخذ من وزارة حسين سرى المحايدة سلمًا للوصول إلى الحكم، وهذا أول مظهر من مظاهر فوز الوفد فى المعركة الانتخابية، وللفوز الأوّل فى مثل هذه المعارك أثر بالغ فى النفوس، وخاصة فى البيئات التى يغلب فيها الجهل والأمية، وهى مع الأسف لم تزل أكثر بيئات الأمة عددًا.

والوفد يأنس إلى كل وزارة محايدة فى إجراء الانتخابات العامة؛ لأن الوزارة المحايدة فى ذاتها ضعيفة فى تكوينها وفى أشخاص وزرائها؛ إذ هم (فى

الجملة) من كبار الموظفين السابقين الذين يشعرون بأن مهمتهم وقتية، وأنهم فى الغالب، قنطرة لكل غالب، والوفد يستطيع أن يلقى فى روعهم وفى روع الموظفين عامة أنه سينال الأغلبية فى الانتخابات، وأنه عائد قريبًا إلى الحكم، وفى يده مكافأة من يشاء وإيذاء من يشاء، وهذا الوضع من شأنه الإخلال بالتوازن فى المعركة الانتخابية، بعكس ما إذا تولّت الإشراف على الانتخابات وزارة ائتلافية، فأن التوازن بين الأحزاب فى ظلها يكون أقرب إلى الواقع، والموظفون فى عهدها يكونون أقرب إلى الحياد.

واجتمعت عوامل أخرى ساعدت الوفديين على الفوز فى هذه المعركة، منها انضمام الإخوان المسلمين والشيوعيين لهم كراهية منهم للسعديين لما لحقهم على أيديهم من الاضطهاد.

ومنها استفاضة الأنباء عن إيحاء بريطانى بالترحيب بعودة الوفد إلى الحكم، وكان لهذا الإيحاء أثره فى اتجاه الريح.

ومنها تحقيقات محمد على راتب وزير التموين فى عهد الوزارة المحايدة، فقد ترك الغلاء يتفاقم فى عهده، وحصر جهوده فى إجراء تحقيقات تناولت سمعة عدّة وزراء من السعديين، وأخذت الصحف الوفدية تنشر أنباء هذه التحقيقات بطريقة مثيرة ومضللة للأفكار، وتستخلص منها أن السعديين كانوا السبب فيما حاق بالبلاد من الغلاء، ومع أن هذه التحقيقات كان يحدوها الغرض ولم يقصد منها الصالح العام وبرغم أنها لم تسفر عن نتيجة ايجابية، فإنها كانت دعاية كبرى للوفد والوفديين خلال المعركة الانتخابية، واتخذوها سلاحًا لمحاربة خصومهم، وألقوا فى روع الجماهير الساذجة أن خصوم الوفد هم مصدر الغلاء، وأن الوفد إذا عاد إلى الحكم جاء للشعب باليسر والرخاء... وما أسهل ما تبذل الوعود ويخدع الشعب فى أوقات الفتن، ومع أن الأيام قد برهنت على أن الغلاء قد استفحل وتفاقم فى عهد الوزارة الوفدية، فإن هذا الخداع والرياء، لم ينكشف إلّا بعد أن نفذ السهم وحُمّ القضاء.

ووجد الوفديون أيضًا معاونة من معظم رجال البوليس والإدارة فى الدوائر الانتخابية، إذ كانوا حاقدين على النقراشى عدم استجابته إلى كثير من

مطالبهم، وسلوكه حيالهم مسلك الحزم والخشونة، فاتفقوا على أن ينتقموا من خصوم الوفد وأكثرهم من السعديين وحلفائهم، وكانوا حربًا عليهم فى الانتخابات، وقد تجلت مساعدتهم للوفديين على الأخص فى العواصم وأهمها القاهرة والإسكندرية، إذ تركوا الوفديين يجمعون حول لجان الانتخاب عصابات من البلطجية والأشرار يتهددون الناخبين ويمنعون كل من يرشد عنهم الوفديون أنهم ليسوا من أنصارهم من دخول اللجان، فأحجم معظم الناخبين الهادئين الوادعين عن إعطاء أصواتهم مخافة الضرب والأذى أو اجتنابا لما يتعرضون له من فحس القول وبذيئ السباب، ولذلك لوحظ أن العواصم الكبرى وفى مقدمتها القاهرة والإسكندرية كانت أقل البلاد اشتراكا فى الانتخاب، وأقلّها أصواتًا فى لجانها، مع أنها تضم معظم المتقفين والمتعلمين الذين يعطون أصواتهم عن إدراك وبصيرة، وهذا مظهر يؤسف له فى النضال الانتخابى، ويلقى شيئًا من الضوء على عيوب الانتخاب عندنا، كما أنه من مظاهر إحجام الطبقات المثقفة عن الاشتراك فى الحياة العامة؛ لأن الحياة العامة تستلزم النضال والمقاومة، لا التراخى والمسالمة، ولكن الطبقات المثقفة عندنا تميل فى الغالب إلى الراحة وحبّ السلامة، والابتعاد عن مواطن الجهد والمشقة والأذى، ولو كان أذى وهميًّا، وهذا ولا ريب من عيوبنا الاجتماعية.

وعاون الوفديين أيضا رهط من الرأسماليين الذين كانوا ولا يزالون على صلة بالإنجليز، وكانوا سفراء الوفد عندهم، وجعلوهم يرحبون بعودة الوفد إلى الحكم، على أساس أنه سيتخذ حيالهم سياسة الودّ والمجاملة، وأنه أقدر من سواه على تهدئة الأفكار وترويض غالبية المصريين على الرضا بالأمر الواقع. وقد انعقد تحالف وثيق العرى بين هؤلاء الرأسماليين من سفراء الاستعمار وبين الوفد، وخاصة منذ أن سيطر عليه جماعة الإقطاعيين والرأسماليين، فاستفحلت فيه الوصولية والانتهازية، وتضاءلت بين صفوفه معانى الرجولة والوطنية.

كل هذه العوامل وغيرها كان لها أثرها فى ظفر الوفديين بأغلبية المقاعد النيابية.

وقد ظهرت النتائج الأولى للانتخابات منبئة بهذا الفوز، إذ نال الوفد ١٦٩ مقعدًا، والسعديون ٢٤، والأحرار الدستوريون ٢٢، والوطنيون ٤، والاشتراكيون ١، والمستقلون ٢٢، وبقيت ٧٧ دائرة أعيد فيها الانتخاب يوم ١٠ يناير، فظفر الوفد بمعظمها، بحيث صارت النتائج النهائية كما يأتى: وفديون ٢٢٨ ومستقلون ٣٠ وسعديون ٢٨ وأحرار دستوريون ٢٦ ووطنيون ٦ واشتراكى واحد والمجموع ٣١٩.

أين إرادة الشعب؟

ومع ما ناله الوفد من الظفر بحسب هذه النتائج الرسمية فإن من الظلم لهذا الشعب أن يقال إن الذين نجحوا فى انتخابات سنة ١٩٥٠ يمثلون حقا إرادته، أو إرادة أغلبيته، بل إن الإحصاءات لتدل على عكس ذلك، فمن الثابت أوّلاً أن من أعطوا أصواتهم فى هذه الانتخابات لا يزيدون إلّا قليلاً على نصف مجموع الناخبين، أو بعبارة أخرى إن نحو نصف عدد الناخبين لم يشتركوا فى عملية الانتخاب، وهذا ظاهر من الإحصاء الرسمى الذى يدل على أن عدد الناخبين جميعًا ٤,١٠٥,١٨٢، وعدد الذين أعطوا أصواتهم فى جميع اللجان ٢,٨٥٩,٧٤١.

وهذا معناه أنه لم يشترك فى هذه الانتخابات إلّا نحو نصف عدد الناخبين.

ومن جهة أخرى فإن أغلبية مجموع أصوات الناخبين الذين اشتركوا فى الانتخاب كانت لغير الوفديين، فقد بلغ عدد الأصوات التى نالها الوفديون ١,١٣٥,٦٤٣ من ٢,٨٥٩,٧٤١، ومعنى ذلك أن مجموع الأصوات التى أعطيت لغير الوفديين فى جميع اللجان بلغت ١,٧٢٤,٠٩٨ صوتًا، أى بزيادة قدرها ٥٨٨,٤٥٥ على ما ناله الوفديون من الأصوات.

ومع ذلك يزعمون بأنهم يمثلون أغلبية الشعب!

استقالة الوزارة المحايدة وتأليف وزارة النحاس

على أثر ظهور نتائج الانتخابات قدّم حسين سرى استقالته يوم ١٢ يناير

سنة ١٩٥٠، وقبلت فى اليوم نفسه، وفى ذات اليوم عهد جلالة الملك إلى النحاس تأليف الوزارة الجديدة، وبعث إليه فى هذا الصدد بالكتاب الآتى:

«حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا

«إن توفير الرفاهية لشعبنا فى أمن وسلام، أعزّ رغباتنا، وأعظم ما تتجه إليه أمانينا، ورائدنا دائما أن تكون الحياة النيابية، ونظم الحكم، صورة صحيحة لأمانى البلاد، وأن تكون عامل إسعاد ودعامة استقرار.

«وبلادنا العزيزة اليوم فى مسيس من الحاجة إلى هدوء وسكينة وعمل منتج، يوفر كل أولئك، الطمأنينة لأهل البلاد وضيوفها.

«لذلك اقتضت إرادتنا تحميلكم أمانة الحكم، وإسناد رياسة مجلس الوزراء إليكم لتقوموا بتلك المسئوليات الجسام التى ستلقى على عاتقكم فى تلك الحقبة الدقيقة من حياة البلاد، والتى تقتضيكم العمل لصالح الشعب، على نهج واضح من السياسة القومية التى تهدف إلى تأليف القلوب وتوحيد الجهود، للسير بالوطن العزيز نحو الغاية التى نؤملها جميعًا لرفعته وإسعاده، وتحقيق ما ينشده أهله من مطالب طبيعية وعادلة.

«وقد أصدرنا أمرنا هذا إلى مقامكم الرفيع للأخذ فى تأليف هيئة الوزارة وعرض المشروع علينا لصدور مرسومنا به.

«نسأل الله جلّت قدرته، أن يكلأ بلادنا برعايته ويوفقنا جميعًا إلى ما يعود على رعايانا بالخير والسعادة».

فاروق

صدر بقصر القبة فى ٢٣ ربيع الأول سنة ١٣٦٩ - ١٢ يناير سنة ١٩٥٠.

وقد ألّف النحاس وزارته من أعضاء وفديين وصدر المرسوم الملكى فى هذا اليوم نفسه بتأليف الوزارة على النحو الآتى:

النحاس للرآسة، عثمان محرم للأشغال، على زكى العرابى للمواصلات، عبد الفتاح الطويل للعدل، فؤاد سراج الدين للداخلية. أحمد حمزة للزراعة،

مصطفى نصرت للحربية والبحرية، محمود سليمان غنام للتجارة والصناعة، محمد محمد الوكيل للاقتصاد الوطنى، أحمد حسين للشئون الاجتماعية، مرسى فرحات للتموين، يس أحمد للأوقاف، عبد اللطيف محمود للصحة، إبراهيم فرج للشئون البلدية، والقروية، حامد زكى وزير دولة، محمد صلاح الدين للخارجية، طه حسين للمعارف. محمد زكى عبد المتعال للمالية.

تعيين حسين سرى رئيسًا للديوان الملكى

وفى يوم ١٢ يناير سنة ١٩٥٠ أيضًا عين حسين سرى رئيسًا للديوان الملكى.

تعديلات فى الوزارة

فى نوفمبر سنة ١٩٥٠ طلب النحاس إلى يس أحمد ومرسى فرحات أن يستقيلا فاستقالا، وعين إسماعيل رمزى وزيرًا للأوقاف بدلاً من الأول، وأحمد حمزه وزيرًا للتموين بدلاً من الثانى الذى أعيد إلى القضاء، وعين رئيسًا لمحكمة استئناف الإسكندرية وطلب أيضًا إلى محمد زكى عبد المتعال الاستقالة فأبى، فأخرج من الوزارة، وعين بدله فؤاد سراج الدين وزيرًا للمالية مع بقائه وزيرًا للداخلية، وعين عبد اللطيف محمود وزير الصحة وزيرًا للزراعة بدلاً من أحمد حمزه، وحامد زكى وزير الدولة وزيرًا للاقتصاد الوطنى، وعبد الجواد حسين وزيرًا للصحة.

وفى أغسطس سنة ١٩٥١ استقال أحمد حسين معترضًا على أوضاع تتنافى مع استقامة الحكم ونزاهته، فقبلت استقالته.

وفى سبتمبر سنة ١٩٥١ نقل عبد الفتاح الطويل ومحمد محمد الوكيل كل منهما مكان الآخر، وعين عبد الفتاح حسن وزيرًا للشئون الاجتماعية، وحسين محمد الجندى وزيرًا للأوقاف، وعبد المجيد عبد الحق وزير دولة.

* * *

الفصل التاسع

الوفد فى الحكم – عودة الحكم المطلق

سياسة الوفد فى الأهداف الوطنية

كان الوفد يعيب على الوزارات المتعاقبة منذ انتهاء الحرب العالمية أنها لم تحقق الجلاء عن الوادى ولا الوحدة بين مصر والسودان، وكان يوهم البسطاء أن إبعاده عن الحكم معطل للجلاء، وأن عودته إليه تنجزه وتحققه، وألقى فى روع الجماهير الساذجة أن إقصاءه عن الحكم إنما هو مؤامرة مقصود منها الحيلولة دون تحقيق أهداف البلاد الوطنية.

وكان الوفد يعارض فى عقد معاهدة مع بريطانيا، ويعلن استنكاره لمبدأ التحالف معها، وينادى بأن لا محالفة ولا معاهدة اكتفاءً بميثاق سان فرنسيسكو، ويأخذ على الحكومة المفاوضة فى عقد معاهدة مع بريطانيا قبل إتمام الجلاء.

فلما ولى الحكم تهافت على المفاوضة حتى جعلها مهمة تكاد تكون مزمنة.

أعلن النحاس فى خطاب العرش الذى ألقاه يوم ١٦ يناير سنة ١٩٥٠ أن وزارته «لا تفتر فى بذل أصدق الجهود وأمضاهم ليتم الجلاء العاجل عن أرض الوادى بشطريه، وتصان وحدته تحت التاج المصرى من كل عبث واعتداء».

ومرت الأيام والشهور ولم يتحقق جلاء، ولا صينت الوحدة من كل عبث واعتداء، بل استفحل الاحتلال فى عهد هذه الوزارة، وتضاعف عدد الجنود البريطانية المحتلة لمنطقة قناة السويس، وزيدت المنشآت الحربية فيها، وترادف عدوان الإنجليز على وحدة الوادى فى السودان، وازدادت حالة البلاد السياسية سوءًا، فإن اللطمات التى أصابتها فى عهد وزارة الوفد لم تصب بها فى عهود الوزارات الماضية، ولعل بريطانيا رحبت بعودة الوفد إلى الحكم بل

ساهمت فى هذه العودة لتكيل الضربات الأليمة لمصر فى عهد الوزارة التى قيل عنها إنما تمثل الشعب، لكى يكون عدوانها موضع السكوت والإقرار الضمنى من الشعب..

جاء المستر بيفن وزير خارجية بريطانيا إلى مصر فى يناير سنة ١٩٥٠ فى طريقه إلى لندن عقب حضوره مؤتمر الكومنولث، وقابل النحاس، ولم يبد منه أى استعداد للاستجابة إلى مطالب مصر القومية، ومع ذلك قوبل بالحفاوة والودّ، والمجاملة والتكريم، ووصفه الوفديون بأنه صديق مصر الحميم، ولم يطالبه النحاس بمطالب مصر فى الجلاء، ولم يذكره على الأقل بأنه هو نفسه قد حدّد للجلاء عن الأراضى المصرية موعدًا كان ينتهى فى أوّل سبتمبر سنة ١٩٤٩.

وجاء المرشال سليم رئيس أركان حرب الجيش البريطانى إلى مصر أيضا فى مايو سنة ١٩٥٠، وصارح النحاس وصلاح الدين بعدم إمكان الجلاء، ومع ذلك ظلت الوزارة تنشر روح التفاؤل، وتضفى على بريطانيا صفة الودّ والرغبة فى التفاهم.

وصارح الإنجليز النحاس وشيعته المرة بعد المرة فى مباحثاتهم أو مفاوضاتهم أنهم لا يجلون عن منطقة القناة ولا يقبلون الوحدة بين مصر والسودان، ومع ذلك فإنهم مضوا فى مجاملتهم ومسالمتهم والتودّد إليهم، وجعلوا باب التفاهم مفتوحًا بينهم، كل ذلك لأن القضية الوطنية لا تهمّ النحاس وشيعته، مثلما يهمهم الاطمئنان إلى بقائهم فى الحكم، والبقاء فى الحكم يقتضى فى نظرهم اجتناب الأزمات السياسية، والبعد عن الاحتكاك والتصادم، ولا بأس عليهم بين آن وآخر أن يلهو الشعب بعبارات براقة وكلمات جوفاء لا تقدم فى الأمر ولا تؤخر، بل تكون بمثابة تخدير للأعصاب وتضليل للأفهام.

إن سياسة الوزارة الوفدية من الأهداف القومية هى إهمال القضية الوطنية، وإضاعة الوقت فى مجاملات ومباحثات، وتبادل الرسائل والمذكرات، والبعد عن كل جهاد أو عمل إيجابى يحقق الاستقلال أو يزحزح الاحتلال

عن مكانه، أو يرد اعتداءاته المتوالية فى مصر والسودان، والاكتفاء بتصريحات وأحاديث أو خطب منبرية تلقى بين آن وآخر يعلنون فيها تمسكهم بالجلاء والوحدة سترًا لموقف الاستخذاء الذى يقفونه من الإنجليز، وصارت هذه السياسة مسرحية محزنة يتمثل فيها الضعف والاستخذاء وإقرار الأمر الواقع أمام الإنجليز والخداع والتغرير ونقض العهود والمواثيق أمام المصريين، وكأن الأهداف القومية هى أن يتولى الوفديون الحكم فحسب.

وليس أضرّ بالبلاد من هذه السياسة، فلقد كان من نتائجها أن تراجعت القضية الوطنية فى عهدهم، وخيم عليها الركود والجمود، وصارت موضع الاستخفاف والزراية فى نظر الإنجليز والدول؛ لأن المقاومة والجهاد هما السبيل إلى كسب احترام الخصوم والأصدقاء على السواء، أما سياسة الاستسلام واستجداء المفاوضات، واجتناب الأزمات، والتأجيل والتسويف، فهى سياسة مدمرة، تغرى الإنجليز بالإمعان فى عدوانهم، والتمادى فى طغيانهم، ثم إنها تصعف النفوس وتفسد معنوياتها، وتروضها على قبول المذلة والهوان.

ومن عجب أن تأتى هذه النتائج على يد الهيئة التى طالما تبجّحت وادّعت أنها هى وحدها حاملة لواء الجهاد، وأنها هى وحدها التى اصطفاها الله للذود عن الاستقلال وتحقيق مطالب البلاد، وأن من عداها معطل لهذا الاستقلال، وها هى ذى الأيام قد برهنت على فساد ما يدعون، وبطلان ما يرجفون.

لقد كنا نرجو أن يتحقق ما أرجفوا به، ويتم الجلاء والوحدة على أيديهم، فنكون لهم أوّل الشاكرين، ولكن الحوادث قد أثبتت أن قضية الجلاء والوحدة فى نظرهم لا وزن لها بإزاء بقائهم فى الحكم، وما بمثل هذا الخداع والتضليل تنهض الأمم وتحقق أهدافها، بل هو السبيل إلى إغراء الطامعين بها واستخفاف المستعمرين بحقوقها.

لقد كان المستر بيفن يعزو إخفاق مفاوضات سنة ١٩٤٦ إلى أن الوزارة التى كانت تتولاها هى وزارة أقليات، فلما جاءت وزارة النحاس التى وصفوها بأنها وزارة الأغلبية، لم يتحقق شىء من الأهداف القومية، بل تراجعت

القضية الوطنية فى عهدها تراجعًا محزنًا، ورجع الإنجليز عن بعض ما سلّموا به من قبل، وتراءى الفشل والإخفاق فى سياسة الوفد، فلا جلاء ولا وعد بالجلاء، بل نذر بالبقاء، ولا وحدة بين مصر والسودان، بل تفاقم لسياسة الفصل بينهما، وعمل على تمزيق شملهما.

سياسة الوفد الداخلية
إخلافه عهوده فى مكافحة الغلاء

أخلف الوفد عهوده فى مكافحة الغلاء، بعد أن ملأ الوفديون الدنيا وعودًا بأنهم سييسرون للشعب إذا عادوا للحكم أسباب الرخاء، ورغد العيش، وبعد أن كانوا يحملون الحملات الشعواء على الوزارات السابقة، وينسبون إليها اشتداد الغلاء، فلما جاءوا إلى الحكم تفاقم الغلاء فى عهدهم، وكان لممالأتهم الإقطاعيين والرأسماليين الأثر الأكبر فى اشتداد الغلاء على أيديهم.

لم تعمل وزارتهم عملاً مجديًا فى الحدّ من موجة الغلاء، بل كان فى تصرفاتها ما زاد فى تفاقمه، كترجيحها كفة الرأسماليين على جمهرة المستهلكين، وتهاونها فى تحصيل الضرائب من الشركات الكبيرة والمحظوظين، وإهمالها المشروعات التى تزيد من الإنتاج القومى فى المواد اللازمة لتموين الشعب، وتشجيع الوسطاء من أشياعها والمقربين إليها على الاتجار فى هذه المواد، مما أدّى إلى ارتفاع أسعارها، تم تهريب كميات منها إلى الخارج حتى إلى إسرائيل، ورفع الرسوم الجمركية على كثير من السلع الواردة من الخارج، فارتفعت أسعارها فى الداخل، وقد اصطلت الطبقات المتوسطة والفقيرة بنار هذا الغلاء، وكان معظم عمل الوزارة اختراع الأسباب الباطلة لتضليل الناس بأنه ارتفاع طبيعى، وليس هذا وذاك من مكافحة الغلاء فى شىء.

الاستثناءات الجديدة وإعادة الاستثناءات القديمة

عادت وزارة الوفد إلى سياستها التقليدية فى الاستثناءات فى التعيينات والترقيات والعلاوات، تغدقها على المحاسيب والأنصار، والأقارب والأصهار،

ولم تكتف بالاستثناءات الجديدة، بل أمعنت فى المحسوبية، فأعادت الاستثناءات القديمة التى صدرت عن الوزارة الوفدية السابقة سنة ١٩٤٢ - ١٩٤٤ وألغتها وزارة أحمد ماهر.

وكان الظن أن تتورّع وزارة الوفد عن إعادة الاستثناءات القديمة، وتكفّ عن سياسة الاستثناءات عامة، ولكنها جمعت بين المنكرين، وهذا ولا ريب من أسباب اضطراب دولاب العمل فى دواوين الحكومة، وسريان روح اليأس والسخط والتراخى فى نفوس الموظفين عامة؛ إذ يرون أن لا عدل ولا مساواة فى معاملتهم، فيضعف شعورهم بالواجب ويقل إنتاجهم فى العمل.

ولم تقنع وزارة الوفد بإعادة الاستثناءات القديمة، والإيغال فى الاستثناءات الجديدة، بل زادت الطين بلة بأن منحت الموظفين الذين أعادت إليهم الاستثناءات فروق المرتبات عن المدة التى انقضت من يوم إلغائها فى سنة ١٩٤٥ حتى إعادتها فى سنة ١٩٥٠، وقد بلغت هذه الفروق نيفاً و ١٠٠٠٠٠ جنيه، ونال كل موظف أعيدت له استثناءاته من فروق الاستثناءات مبالغ جسيمة بلغت فى كثير من الحالات عدة آلاف من الجنيهات للموظف الواحد، فكانت هذه المبالغ بمثابة مكافآت غير مشروعة، عن استثناءات غير مشروعة، وفى هذا منتهى الاستهتار بأموال الخزانة العامة بالحياء الإدارى وبالعدالة والنزاهة.

اعتداء الوزارة على استقلال القضاء

بدأت هذه الوزارة سياستها نحو القضاء باعتداء خطير على استقلاله؛ إذ طلبت فى أواخر يناير سنة ١٩٥٠ من الدكتور عبد الرزاق السنهورى رئيس مجلس الدولة أن يستقيل من منصبه، بحجة أنه كان قبل ولايته هذا المنصب وزيراً حزبيا.

وتلك لعمرى حجة واهية؛ لأن الوزارات الوفدية نفسها كثيراً ما عينت فى مناصب القضاء من كانوا ينتمون إلى الوفد، ولم يلق هذا التعيين اعتراضاً لا من القانون ولا من العرف، ولا غضاضة فى إسناد أى منصب قضائى كبير

إلى وزير أو سياسى سابق، ما دام قد استقال من حزبه وقطع صلاته بالأحزاب السياسية عامة.

ولكن السبب الحقيقى لتحدّى رئيس مجلس الدولة ومحاولة إقصائه عن منصبه، أن الوزارة أرادت أن تعين فى مكانه أحد أشياعها تمهيدًا لتغلغل الوفدية فى هذا الحصن الأشمّ الذى يفصل بالحق فيما يقوم بين جهات الحكومة والأفراد من منازعات، والذى ينبغى أن يكون حَرَمًا آمنا بعيد الصلة بالسلطات جميعًا، لكى يجد الناس فيه ملاذهم وموئلهم الأخير فى رفع ما يقع عليهم من مظالم الحكام وحيف الحكومات.

ولقد كانت الوزارة جادّة فى إخراج السنهورى رغم مخالفة هذا التصرف لقانون إنشاء مجلس الدولة ورغم ما فيه من عدوان على استقلال القضاء، ولم يقفها عن إنفاذ عزمها سوى تضامن مستشارى المجلس مع رئيسه واستنكار الرأى العام لموقفها منه، فإن الجمعية العمومية لمستشارى مجلس الدولة قد اجتمعت وأصدرت قرارًا أعلنت فيه «أن فى مطالبة رئيس مجلس الدولة بالتنحى عن منصبه بهذه الطريقة مخالفة صريحة للقانون واعتداء على استقلال المجلس لا تقرّه الجمعية وتعهد إلى رئيس المجلس أن يتخذ من الإجراءات ما يكفل المحافظة على استقلاله وأن يبلغ هذا القرار إلى وزير العدل».

كان لهذا القرار الحازم أثر بالغ فى الحدّ من طغيان الحكومة، وقابل الرأى العام تصرف الوزارة بإزاء هذه الهيئة القضائية العليا بعميق السخط وبالغ الاستنكار، وإذ وجدت الوزارة أن تهديدها للسنهورى لم يكن له الأثر الذى تبغيه، فقد سكتت على مضض وعدلت مؤقتًا عن العبث باستقلال مجلس الدولة.

اعتداء آخر على استقلال القضاء

إقصاء النائب العام عن منصبه

وتجدد اعتداء الوزارة على استقلال القضاء فى مايو سنة ١٩٥١ بإقصاء النائب العام محمد محمود عزمى بك عن منصبه جزاءً له على مسلكه فى تحقيقات قضية الأسلحة الفاسدة للجيش؛ إذ تناول التحقيق بعض موظفى السراى أو بعض المنتمين إليهم، ومع أن هذا لتحقيق قد انتهى بحفظ القضية بالنسبة لهؤلاء الأشخاص، فإن هذا لم يمنع الوزارة من إقصاء النائب العام عن منصبه لمجرد أن وقفهم وقتاً ما موقف الاتهام.

وقع هذا الإقصاء بطريقة تنطوى على عدوان على استقلال القضاء، وعلى سير العدالة، فقد قرر مجلس الوزراء نقل النائب العام إلى منصب آخر دون منصبه منزلة ومكانة، فاضطر إلى طلب إحالته إلى المعاش، وسرعان ما أجيب إلى طلبه.

ولا ريب أن مسلك الوزارة حيال النائب العام إنما كان اعتداءً خطيراً على استقلال النيابة، والنيابة العامة هى إحدى الهيئات القضائية الكبرى التى لها صلات وثيقة بحريات الأفراد وحقوقهم، وأمنهم وسلامتهم، وهى القوّامة على هذه الحقوق والحريات، وبخاصة فى مراحل التحقيق، ولا تستطيع أن تؤدّى مهمتها السامية إذا تدخلت السلطة التنفيذية فى شئونها واعتدت على استقلالها بطريق التهديد والإرهاب، وما من شك فى إن إقصاء النائب العام عن منصبه فى صدد تحقيقات كان يجريها فى قضية هامة كقضية أسلحة الجيش هو إرهاب لهذه الهيئة جميعها وتأثير على سير العدالة، لا فى هذه القضية فحسب، بل فى كل القضايا الهامة وغير الهامة؛ لأنه جاء بمثابة عقاب للنائب العام على مسلك ترض عنه الوزارة.

فأين استقلال القضاء والنيابة وأين احترام القضاء فى عمل ينطوى فى ذاته على تلميح للقضاء فى قضية كبرى لم يفصل فيها بعد؟ وأين اطمئنان هيئة

النيابة إلى استقلالها وتحريها الحق والعدل فى تحقيقاتها مع هذا التهديد البالغ والتدخل السافر؟

لقد كان الأجدر بكرامة القضاء والنيابة معًا أن تدع الوزارة للقضاء أن يقول كلمته الفاصلة فى تحقيقات النيابة، أما أن تسبق أحكام القضاء بكلمتها وتبادر إلى فصل النائب العام من منصبه، فهذا لعمرى عدوان صارخ على النيابة وعلى القضاء معًا، وهو عدوان لا يمكن أن يتفق مع الاحترام الواجب للعدالة وصيانة قدسية القضاء واستقلاله.

الاعتداء على حرية الصحافة

وأمعنت الوزارة فى الاعتداء على حرية الصحافة، فصادرت كثيرًا من الصحف لأوهى الأسباب، وتعقبت على الأخصّ صحف المعارضة بالمصادرة والتعطيل وتقديم بعض أصحابها ومحرريها للمحاكمة، وصادرت صحفًا معتدلة مستقلة لم تسبق مصادراتها فى أى عهد من العهود.

وكان يجب على الوزارة التى تدعى أنها تمثل أغلبية الشعب أن تكون أكثر رعاية لحرية الصحافة؛ لأنه إذا كانت الأغلبية معها فمم تخشى من إطلاق حرية الصحافة فى التعبير عن آرائها مهما كان فيها من مهاجمة للحكومة فى تصرفاتها أو انتقاد لأعمالها؟

الحق أن ضيق وزارة الوفد بالمعارضة داخل البرلمان وتدابيرها فى إقصاء المعارضة والمعارضين عن مجلس الشيوخ والنواب قد امتد إلى المعارضة خارج البرلمان، فضاق صدرها بالصحافة المعارضة وتعقبتها بمختلف وسائل الاضطهاد والتنكيل، ولم تكتف باستخدام القيود والنصوص التى تزخر بها التشريعات الحالية المقيدة للحرية، بل شرعت فى يوليه سنة ١٩٥١ فى وضع تشريعات أخرى فيها ما فيها من الحجر والتضييق على حرية الكتابة وإطلاق يد الوزارة فى إنذار الصحف ووقفها وإلغائها بغير محاكمة، وأوعزت إلى أحد أشياعها من النواب بالتقدم بهذه التشريعات إلى البرلمان، وكادت تنفذ لولا

المعركة التى أثارتها الصحافة الحرّة ضدّ هذه التشريعات واستنكار الرأى العام لها، وانتهت المعركة مؤقتًا بسحبها والعدول عنها.

إفساد أداة الحكم

أقامت هذه الوزارة حكمًا حزبيا فاسدًا، لا نزاهة فيه ولا استقامة، فالوفديون هم المميزون فى ظل هذا الحكم، وليس هذا من الحكم القومى العادل فى شىء.

إن الحكم القومى قد يصحّ أن تتولاه وزارة حزبية، ومن قواعده أن تعدل الحكومة الحزبية بين المواطنين، وتساوى بينهم فى الحقوق والمزايا والواجبات، كما هو الحال فى البلاد الديموقراطية كبريطانيا والولايات المتحدة، أما الحكم الحزبى الذى أقامه الوفد فلا عدل فيه ولا استقامة، والتعليمات التى تمليها الوزارة على حكام الأقاليم ورؤساء المصالح والدواوين تقضى بأن لا يعدلوا بين المواطنين، بل عليهم أن يلبّوا طلبات الوفديين دون سواهم، وبخاصة الشيوخ والنواب منهم، مهما كان فيها من ظلم لغيرهم أو إخلال بالنزاهة والاستقامة أو زلزلة للعدل فى معاملة المواطنين.

وقليل من الحكام والموظفين أو رؤساء المصالح من يهمل هذه التعليمات ويراعى صوت العدل والضمير فى تصرفاته، وفى الغالب يكونون فى هذه الحالة عرضة للاضطهاد والتنكيل أو الحرمان من حقوقهم فى الدرجات والترقيات.

استغلال النفوذ والصفقات المريبة

واتسم حكم الوفد باستغلال زعمائه وأشياعه نفوذهم فى الحكومة للإثراء غير المشروع، وقد ظهر الثراء الفاحش على المحظوظين والمقربين وعائلاتهم وذويهم.

وصار عمل معظم شيوخ الوفد ونوابه بعد أن نبذوا واجبهم الدستورى فى الرقابة على الحكومة هو الوساطة لأنفسهم أو لمن يلتمسون عندهم النفع لعقد الصفقات المريبة والتصرفات غير السليمة فى مختلف فروع الحكومة، وغالبًا

ما تكون هذه الوساطات مقابل جعل من المال، وصارت هذه الوسائل غير المشروعة مألوفة فى الكثير من المناطق الانتخابية، حتى صارت منازل كثيرين من الشيوخ والنواب أو مكاتبهم مراكز للوساطات المأجورة، وفى هذا ما فيه من إفساد لأداة الحكم وتقويض لصرح الاستقامة والنزاهة.

وقد امتد استغلال النفوذ إلى محيط المعاملات التجارية الكبرى، فحدث تلاعب كبير فى سوق القطن اشترك فيه بعض المتصلين برئيس الوزارة والوزراء، وتكشفت أساليب هذا التلاعب لرجال البورصة من وطنيين وأجانب، وصارت أحاديث الناس فى مجالسهم، وموضع أسفهم وسخطهم؛ إذ رأوا بعض المتلاعبين يثرون ثراءً فاحشًا غير مشروع على حساب الطبقة المتوسطة من المنتجين والتجار، ورأوا من مظاهر التلاعب أن القطن الأشمونى وهو القطن قصير التيلة صار ثمنه وقتًا ما ضعف ثمن القطن الطويل التيلة (الكرنك)، وهو أمر لم يسبق حدوثه من قبل، ولم يكن هذا العبث ليحدث لولا تلاعب هؤلاء المضاربين والمحتكرين معتمدين على صلتهم بالحكومة.

وانغمس المحظوظون من الوفديين وغيرهم فى صفقات التموين والمقاولات، والتوريدات والمشتريات، والاستيراد والتصدير، والاستئجار والتأجير، والبيع والشراء، واغتصاب أملاك الحكومة، وما إلى ذلك، ورأوا من معاونة الحكومة لهم ما سهل لهم الاستحواذ على هذه المغانم أو المشاركة فيها بأسماء مستعارة، حتى كأن الحكومة صارت مغنمًا لهؤلاء القوم، يدر عليهم المال من غير حلِّه.

إهمال المشروعات الإنتاجية

وإلى جانب إفساد أداة الحكم، فإن وزارة الوفد أهملت المشروعات الإنتاجية التى تزيد من الدخل القومى، فهى تبذل الأموال بسخاء فى المشروعات الإنفاقية والكمالية التى تبتلع الملايين من الجنيهات، أما المشروعات الإنتاجية التى تزيد من ثروة البلاد فى الزراعة والصناعة فإنها لا تجد أية عناية جدية.

فهى قد عطلت مشروع توليد الكهرباء من خزان أسوان، ومشروع توسيع معمل التكرير فى السويس.

ولم تعمل شيئًا فى زيادة مساحة الأراضى المزروعة مع اطراد الزيادة فى عدد السكان، ولا فى تفريج أزمة المساكن بإنشاء مجموعات من المساكن الجديدة على أراضى البناء المملوكة للحكومة، ولا فى زيادة المنشآت الصناعية التى تنمى ثروة البلاد وأهلها، ولا فى توفير الإنتاج توفيرًا يؤدّى إلى هبوط الأسعار.

وليس ممكنًا للرءوس المشغولة باستغلال النفوذ والثراء غير المشروع أن تجد متسعًا من الوقت أو من سلامة المنطق أو خلوص النية لوضع البرامج الواسعة المدى فى الإنتاج والتعمير وزيادة الدخل القومى وتوفير الرخاء للشعب وتنفيذ هذه البرامج بروح الهمّة والنزاهة والاستقامة ورعاية المصلحة العامة، وقديمًا قالوا:

ومكلف الأيام ضدّ طباعها　　　متطلب فى الماء جذوة نار

الارتجال والدعاية

وتعنى الوزارة أكثر ما تعنى بالمشروعات البراقة، تقررها وتنفذها بطريقة مرتجلة لا تؤدّى إلى الفائدة المقصودة منها؛ لأنها ليست موضع دراسة جدية بل هى أقرب أن تكون وسيلة للدعاية فحسب.

خذ لذلك مثلًا مشروع مجانية التعليم الثانوى والفنى، لقد أعلنه النحاس فى خطاب العرش الذى ألقاه فى يناير سنة ١٩٥٠، وتبين مع الزمن أن الأمر فيه لا يعدو أن يكون دعاية للوفد من ناحية، وإفسادًا للتعليم من ناحية أخرى.

فالمجانية كانت مقررة قبل تأليف وزارة النحاس، إذ كانت حقا فى التعليم الثانوى لكل طالب حصل على ستين فى المائة من الدرجات، وكان التعليم المتوسط بالمجان لكل طالب لم يحصل على هذه النسبة.

أما إطلاق المجانية فى التعليم الثانوى من هذا القيد فلا يقصد منه إلّا الدعاية للوفد، وفيه ضرر بالتعليم وبالحالة الاجتماعية للبلاد، وإذ أنه يصرف التلاميذ عن أن يجوزوا بجدّهم واجتهادهم الستين فى المائة التى كانت مشروطة للمجانية، وفيه. تبعًا لذلك هبوط لمستوى التعليم.

كما أن تعميم التعليم الثانوى بالمجان دون الاستعداد الكافى له من المدرسين الأكفاء والأماكن الصالحة يؤدّى إلى حشر الطلبة فى الفصل الواحد بأكثر مما تحتمله قواعد التدريس وأصول التربية، وبالتالى إلى هبوط مستوى التعليم والأخلاق بينهم، وقد حدث فعلًا أن زادت الوزارة عدد التلاميذ فى كل فصل عن الحدّ الذى تقتضيه نظم التدريس الصحيح، مما جعل المدرسين لا يستطيعون أن يؤدّوا واجبهم فى تعليم تلاميذهم، وتبين أن المستوى العلمى والخلقى لهؤلاء التلاميذ قد هبط عما كان عليه، فهذا النظام أدّى إلى انحطاط مستوى التعليم الثانوى ويؤدّى تبعًا لذلك إلى انحطاط مستوى التعليم الجامعى، ويرجع بالتعليم والأخلاق جميعًا إلى الوراء.

على أن جعل التعليم الثانوى كله بالمجان قد صرف التلاميذ عن التعليم الفنى الزراعى والصناعى والتجارى الذى كان بالمجان من قبل، وفى هذا ولا ريب إضرار بنهضة البلاد الاقتصادية وتعطيل للإنتاج الصناعى والزراعى فيها، ولكن لا بأس فى نظر الوفد من كل هذه العواقب السيئة إلى جانب الدعاية للوزارة الوفدية بأنها قررت جعل التعليم الثانوى جميعه بالمجان، فى حين أنه لم يتقرر فى أرقى البلاد كإنجلترا وأمريكا إذ توجد فيهما مدارس ثانوية خاصة يدفع أولياء الأمور فيها مصروفات.

بعض حوادث هامة

استقالة حسين سرى من رآسة الديوان الملكى

(أبريل سنة ١٩٥٠)

فى أوائل أبريل سنة ١٩٥٠ رفع حسين سرى باشا إلى جلالة الملك استقالته من رآسة الديوان الملكى، وبناها على حالته الصحية، وقبل

الملك استقالته، وأصدر أمرًا ملكيًا بأن يقوم حسن يوسف باشا وكيل الديوان الملكى بأعمال رياسة الديوان «إلى حين صدور أمر آخر».

وقد قوبلت استقالة سرى باشا بشىء من الدهشة، لأنها لم تكن لها مقدمات وأسباب ظاهرة، ولم يكن يبدو عليه اعتلال فى صحته، حتى تكون الأسباب الصحية هى علّة استقالته، وبقى أمر هذه الاستقالة سرًا لا تعرف حقيقته.

وقابل الوفد استقالة حسين سرى بالجمود وعدم الاكتراث، وعدّ تعيين رئيس الديوان الملكى من شئون جلالة الملك الشخصية، وهذه وجهة نظر جديدة للوفد تخالف وجهة نظره سنة ١٩٢٤ فى عهد وزارة سعد (ج ١ ص ١٨١ طبعة سابقة)، وتخالف ما سبق لوزارة النحاس الأولى سنة ١٩٣٦ من تقرير إنشاء وزارة للقصر.

الانتخابات البريطانية
(فبراير سنة ١٩٥٠)

جرت الانتخابات العامة البريطانية لمجلس العموم (النواب) فى موعدها (فبراير سنة ١٩٥٠)، وفاز فيها حزب العمال، بالأغلبية، وإن كانت أقلّ من التى نالوها فى انتخابات سنة ١٩٤٥، فقد ظفروا بـ٣١٤ مقعدًا فى حين كان لهم فى انتخابات سنة ١٩٤٥ – ٣٨٣.

ونال حزب المحافظين ٢٩٠ مقعدًا وكان لهم فى انتخابات سنة ١٩٤٥ – ١٩١ مقعدا، ونال الأحرار ثمانية مقاعد وكان لهم سنة ١٩٤٥ – ١٤ مقعدًا، ولم يفز أحد من الشيوعيين وكان لهم سنة ١٩٤٥ مقعدان.

وتجلى فى هذه الانتخابات استمرار تأييد أغلبية الشعب البريطانى للسياسة الاشتراكية التى ينفذها حزب العمال، وبقيت وزارة المستر أتلى تتولى الحكم.

تعيين السير رالف ستيفنسن
سفيرًا لبريطانيا فى مصر
(أبريل سنة ١٩٥٠)

فى شهر أبريل سنة ١٩٥٠ عين السير رالف ستيفنسن سفيرًا لبريطانيا فى مصر خلفًا للسير رونالد كامبل، ولم يحدث على يد السفير الجديد تغيير فى السياسة البريطانية سوى أنه أكثر صراحة من السفير السابق فى استبعاد فكرة الجلاء التى كانت تتردد من قبل فى تصريحات الرجال الرسميين فى بريطانيا.

ومما يذكر فى صدد هذا التغيير أن النحاس أقام فى داره حفلة كبرى للسير رونالد كامبل لمناسبة انتهاء مدة خدمته، أحيط فيها بكل مظاهر الحفاوة والتكريم، ووصفته الصحف الوفدية بأنه صديق مصر الحميم، وهذا من المظاهر المخجلة لتراجع الروح الوطنية فى عهد وزارة الوفد.

رفع الأحكام العرفية

فى شهر مايو سنة ١٩٥٠ نشر القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٠ الذى صدر بعد موافقة البرلمان، وبدأ تنفيذه من يوم العمل به، أى من أوّل مايو، تاريخ نشره فى «الوقائع المصرية»، وقد قضى برفع الأحكام العرفية فى جميع أنحاء المملكة فيما عدا محافظتى سيناء والبحر الأحمر فتستمر الأحكام العرفية فيهما لمدة لا تتجاوز سنة، وقضى أيضا باستمرار العمل بهذه الأحكام لمدة لا تتجاوز سنة من تاريخ العمل به بالنسبة لبعض الأوامر العسكرية ومنها الأمر الصادر بحلّ جمعية الإخوان المسلمين إلى أن يصدر القانون الخاص بالجمعيات، وقضى كذلك باستبقاء الرقابة لمدة غير محدودة على الرسائل البريدية، والسلكية واللاسلكية والطرود الصادرة من المملكة المصرية والواردة إليها من الخارج، ومعنى ذلك أن الأحكام العرفية إنما رفعت رفعًا جزئيًّا.

الخطبة الملكية
(١١ فبراير سنة ١٩٥١)

فى يوم الأحد ١١ فبراير سنة ١٩٥١ - يوم عيد ميلاد جلالة الملك السعيد - أعلن الديوان الملكى نبأ خطبة الملك على سليلة بيت المجد والشرف الآنسة (جلالة الملكة) ناريمان صادق، وأذاع لهذه المناسبة البلاغ الآتى:

«بعد حمد الله والشكر له، يسر ديوان جلالة الملك أن يزف إلى الشعب المصرى الكريم، بشرى خطبة مليكه الذى وهب له قلبه وحبه، ففى هذا اليوم السعيد، يوم عيد ميلاده المجيد، الذى يتنفس بالنعيم، ويتدفق بالخير العميم، تمت بتوفيق الله خطبة المليك المحبوب، على سليلة بيت المجد والشرف، الآنسة ناريمان هانم كريمة المرحوم حسين فهمى صادق بك ابن المرحوم على صادق بك ابن المرحوم محمد صادق باشا، والديوان، إذ يعلن نبأ هذه الخطبة الموفقة التى اتجه إليها الفاروق العظيم شاكرًا لله أنعمه، يدعو العلى القدير، أن يمدّ له لحظات العناية، ويوثق له أسباب التوفيق والسعادة، ويجعل من هذه الخطبة المباركة إشراقة الأمل الباسم، لمصر العزيزة، وللأسرة العلوية الكريمة».

وقد استقبلت الأمة نبأ هذه الخطبة بالبشر والابتهاج العظيم.

هذا، ومحمد صادق باشا (جد جلالة الملكة الأعلى) هو من نوابغ علماء الهندسة والفنون الحربية فى عهد الخديو إسماعيل، وقد ترجمنا له فى كتاب (عصر إسماعيل) الذى أخرجناه سنة ١٩٣٢. وقلنا عنه ما يلى: هو من تلاميذ مدرسة الخانكة الحربية المنشأة فى عهد محمد على، ومن أعضاء البعثة الخامسة، عاد من البعثة مهندسًا، وانتظم ضابطًا فى سلك الجيش، وهو الذى رافق سعيد باشا (والى مصر) فى رحلته بالحجاز. وعين مفتشًا لمصلحة المساحة برآسة استون باشا، وله مباحث قيمة فى مجلة الجمعية الجغرافية، توفى سنة ١٩٠٢

القران الملكى
(٦ مايو سنة ١٩٥١)

فى الساعة الحادية عشرة من صباح يوم الأحد ٦ مايو سنة ١٩٥١ تم عقد قران الملك بجلالة الملكة ناريمان، وذلك بقصر القبة العامر، حيت تولى الملك بنفسه عقد زواجه على الملكة. وناب عن جلالتها فى العقد عمها محمد على صادق بك وزير مصر المفوض فى هولندا، وكان شاهدا العقد عبداللطيف طلعت باشا كبير أمناء جلالة الملك ومحمد حسن يوسف باشا رئيس الديوان الملكى بالنيابة وتولى صيغة العقد الشرعى الأستاذ الشيخ محمد إبراهيم سالم بك رئيس المحكمة العليا الشرعية، وأطلق واحد ومائة مدفع إيذانًا بإتمام العقد المبارك.

وفى نحو الساعة الخامسة بعد الظهر انتقلت الملكة من قصرها بمصر الجديدة إلى قصر عابدين حيث استقبلها جلالة الملك، وفى الساعة الخامسة والنصف مساء أقيم لهذه المناسبة السعيدة حفل استقبال فخم بقصر عابدين.

وشاركت البلاد البيت المالك فى الابتهاج بهذا القران السعيد، وأظهرت الأمة من شعور الغبطة والولاء ما زاد الصلة توثقًا بين الأمة والعرش.

اتفاق جديد للأرصدة الإسترلينية
(مارس سنة ١٩٥١)

أذاعت وزارة المالية فى شهر مارس سنة ١٩٥١ بيانًا بنتيجة المفاوضات بين الحكومتين المصرية والبريطانية فى شأن الأرصدة الإسترلينية وقد أسفرت عن عقد اتفاق جديد لتسويتها على الأسس الآتية:

أن يفرج عن ١٥٠ مليون جنيه من أرصدة مصر الاسترلينية وفقًا للتدابير التى اتفق عليها، فيتم الإفراج من هذا المبلغ عن ٢٥ مليون جنيه استرلينى بمجرد التوقيع على الاتفاق، ومن ذلك ١٤ مليون جنيه ستحول إلى دولارات، وسيفرج بعد ذلك عن عشرة ملايين كل سنة لمدة تسع سنوات ابتداء من أول

يناير سنة ١٩٥٢، كما سيفرج بالإضافة إلى ذلك عن خمسة ملايين جنيه كل سنة اعتبارًا من سنة ١٩٥١ وذلك (فى حدود ٣٥ مليون جنيه) كلما هبطت جملة الأرصدة الباقية فى الحسابات رقم ١ عن ٤٥ مليون جنيه، وستسهل الحكومة البريطانية توريد المنتجات البترولية (باستثناء زيوت التشحيم الدولارية) لمصر مقابل الدفع بالإسترلينى – من الحساب رقم ١ – فى حدود ١١ مليون جنيه كل سنة تسليم الموانى المصرية لمدة عشر سنوات تبتدئ من ١٩٥١.

ولم يدخل هذا الاتفاق بعد فى دور التنفيذ.

عودة الحكم المطلق ووزارة الوفد

إننا إذ جعلنا عنوان هذا الفصل (عودة الحكم المطلق) إنما نعنى ما نقول، فالنظام الذى يتبعه الوفد فى تطبيق الدستور قد أنشأ حكما مطلقًا لا يمت إلى الدستور بأية صلة، اللهم إلّا فى بعض ظواهر وأشكال من المصطلحات البرلمانية، اقتبس الوفد بعض أسمائها، دون حقائقها ومسمياتها.

مظاهر الحكم المطلق

إن معنى الدستور ومعنى الديمقراطية أن تكون الهيئة التى تحكم البلاد وكيلة عن الشعب، يختارها بملء حريته واختياره، ولكن الوفد قد انتحل لنفسه صفة الوصاية على هذا الشعب، لا الوكالة عنه.

وصاية لا وكالة

والوصاية صفة الحاكم المستبدّ الذى لا يبغى أن يدع للشعب حرية الاختيار وحرية الرأى والعقيدة، فالوفد قد استلب من سواد الشعب حقه فى حرية اختيار نوابه وشيوخه، وعوّده أن يتنازل له عن هذا الحق الذى هو لبّ الدستور وأساسه، وفرض على الناخبين فى أرجاء البلاد أسماء معينة تدين له بالطاعة العمياء ليكونوا ممثليهم فى مجلسى البرلمان.

استلاب حق الشعب فى الاختيار

أما كيف استلب الوفد من الأمة حق الاختيار، فلأنه اتجه إلى الطبقة الأمية من الشعب – وهى مع الأسف لا تزال لها الأغلبية العددية – فألقى فى روعها أن الانتخاب حق له لا للناخبين، وأنه بوصفه الهيئة التى لها الوصاية على الشعب له أن يفرض على ناخبى كل دائرة الاسم الذى يختاره هو، وهذا ولا ريب ضرب من ضروب الشعوذة السياسية، جعلها الوفد أساسًا لوصايته المنتحلة.

والشعوذة، سواء كانت دينية او سياسية، تفشو أكثر ما تفشو فى الطبقات الأمية من الشعب، لأن الجهالة تحجب عنها نور الحقيقة ونسيم الحرية، ومن السهل على الزعماء المضللين أن يدخلوا فى أذهان الجهلاء الأميين ما شاءوا من الآراء والتوجيهات الفاسدة، ومن سوء حظ البلاد أن سيطر على الجهلاء والأميين فيها هيئة لا تبذل لهم النصح والإرشاد، بل تبذر فيهم بذور الضلال والفساد، وقد عوّدتهم من طريق الشعوذة أن لا يتولوا اختيار ممثليهم فى البرلمان، بل عليهم أن ينتظروا من يفرضه عليهم الوفد ممثلاً لهم، وهكذا عوّد الوفد الجهلاء أو علّمهم أن يتنازلوا له عن حق الاختيار الذى خوّله لهم الدستور

فطبقة الجهلاء والأميين هم الأساس الأوّل الذى أقام عليه الوفد وصايته المنتحلة، واجتمع إلى هذه الطبقة أقلية من الأعيان ومحترفى المهن الحرة، لم ينظر معظمهم إلى الحياة النيابية كأداة للرقابة على الحكومة وإصلاح شئون البلاد، بل اعتبروها وسيلة للانتفاع والوجاهة فحسب، ودفعهم حب التطلع إلى البرلمان إلى التماس ترشيح الوفد لكى يجدوا الحظوة عند الجهلاء والأميين، وهم كما أسلفنا أصحاب الأغلبية العددية.

فالشعوذة السياسية التى روّجها الوفد فى طبقة الأميين، هى إذن أساس النظام الانتخابى الذى رسمه لكى يصل إلى الحكم، وهو أساس لا نظير له فى

البلاد المتحضرة، لأن الهيئات التى تتولى فيها توجيه الشعب والنهوض به تربأ بنفسها أن تتخذ من جهالة الجهلاء وسيلة للتغرير والتضليل وانتحال صفة الوصاية على الأمة، تلك الوصاية التى تتنافى بداهة مع روح الدستور والديمقراطية.

شروط عضوية البرلمان فى نظر الوفد

أما كيف يعين الوفد نواب البلاد وشيوخها فى ظل هذا النظام، ويفرض أسماءهم على جمهرة الأميين، فذلك أنه يشترط فيهم الخضوع لأوامره، وإلغاء عقولهم وضمائرهم، ليكونوا على الدوام رهن إشارته، فى كل اتجاه يريده، داخل البرلمان وخارجه، وهو من أجل ذلك يدقق فى الاختيار لكى يتحقق من توافر هذه الشروط فيمن يلتمسون ترشيحه.

واستطاع الوفد بهذه الطريقة الملتوية أن يربى فى الشعب ملكة الخضوع والاستسلام، مبتدئًا بالأميين الذين لا يسهل عليهم تمييز الصالح من غير الصالح، ولا الحق من الباطل، ولا الرشد من الضلال، ومنتهيًا ببضع مئين، من الوصوليين الذين رضوا أن يلغوا عقولهم وضمائرهم، ويسيروا فى ركب الجهالة والشعوذة السياسية لكى يصلوا إلى المراكز النيابية.

انعدام الرقابة البرلمانية

وغنىّ عن البيان أن الذين يعينهم الوفد تعيينًا بهذه الطريقة المنافية لروح الدستور، لا يمكن أن يؤدّوا واجباتهم فى النيابة، وأخصّها مراقبة الوزارة والوزراء، ومحاسبتهم على أعمالهم وتصرفاتهم، فإنهم وقد عينهم الوفد نوابًا أو شيوخًا لا يملكون من الشجاعة الأدبية ما يجعل غايتهم المصلحة العامة، وإنما يلتمسون رضا الوفد عنهم.

وإذا كان من المستحيل بداهة على الموظفين الحكوميين أن يراقبوا وزراءهم ورؤساءهم فى المصالح والدواوين، فمن المستحيل أيضًا أن تراقب جمهرة الوفديين وزراءهم، بل هم أكثر خضوعًا لهم من أولئك الموظفين، لأن النظام

الوفدى قد جعلهم موظفين برلمانيين فى حكومة الوفد.

فحكم الوفد هو فى اساسه وكيانه حكم مطلق، تنحصر السلطة فيه فى بضعة النفر الذين سيطروا عليه، يفرضون إرادتهم على من عينوهم من النواب والشيوخ، الذين لا عمل لهم إلّا السير فى ركاب هذا النفر من المستبدين، لكى يضمنوا على الدوام رضاهم وقضاء مصالحهم ولباناتهم على أيديهم.

ويمكن القول بأن الموظفين الرسميين أكثر استقلالاً من هؤلاء الموظفين البرلمانيين، لأن الموظف وإن كان لا يستطيع أن يراقب رؤساءه، إلّا أنه محكوم بلوائح وقوانين، تحتم عليه أن يسير فى الطريق القويم، وإلّا كان مسئولاً عن تصرفاته المنافية للاستقامة والنزاهة، أما أولئك الموظفون البرلمانيون - النواب والشيوخ - فلا تحكمهم لوائح ولا قوانين، ومن ثمّ فهم فى تأييدهم للتصرفات الضارّة بمصالح البلاد لا يُسألون عما يفعلون.

والوزراء الوفديون أنفسهم لا استقلال لهم فى أعمالهم وتصرفاتهم، بل هم خاضعون لأية إشارة تصدر إليهم من رئيس الوفد، أو ممن ينطق باسمه، والنحاس يعاملهم على هذا الأساس، ولا يدع لهم حرية الاضطلاع بأعباء مناصبهم، وهذا ولا ريب من أسباب الفوضى التى انتشرت فى الوزارات والمصالح، وقد بلغ من امتهانه لأشخاص وزرائه أن جردهم حتى من حق الاستقالة، فهم يقالون ولا يستقيلون، وقد عبّر عن هذا المعنى بعبارة صريحة وذلك بقوله: «ليس عندى وزراء يستقيلون»، وهى كلمة لم يقلها رئيس وزارة من قبل فى زملائه، وتدلّ على أن هؤلاء الوزراء وأعضاء البرلمان فى ظل هذا النظام سواسية، فى الخضوع لإشارة الرآسة.

وبعبارة أخرى إن أسلوب الوفد فى الحياة النيابية أن يكون الوزراء مسئولين أمام رئيسهم، لا أمام البرلمان، وأن يكون البرلمان نفسه مسئولاً أمام الوزارة، لا أن تكون الوزارة مسئولة أمام البرلمان كما يقضى الدستور بذلك.

الانتخابات فى عهد الوفديين

وتبدو ظواهر الحكم المطلق أيضًا فى طريقة الوفد فى الإشراف على الانتخابات عندما يتولى الحكم، فلقد حدث فى عهد هذه الوزارة انتخابات تكميلية فى بعض الدوائر التى خلت فى مجلس النواب، وانتخابات التجديد النصفى لمجلس الشيوخ فى الدوائر التى انتهت مدة عضويتها، فكانت حكومة الوفد مثال الحكومة التى لا تتورع عن ارتكاب كل ضروب الضغط والتهديد والإرهاب والتزوير لإنجاح مرشحيها، وانعدمت حرية الانتخاب فى هذه الدوائر، حتى صار انتخاب النواب والشيوخ فيها لا يختلف عن تعيين عمدة أو شيخ بلد أو صراف أو ما إلى ذلك.

ومن سخرية القدر أن يقضى على حرية الانتخاب فى عهد الوزارة التى كانت تزعم أنها الأمينة على هذه الحرية، فإذا هى حرب عليها متنكرة لها.

وإذا كانت الحكومة التى تدعى أنها حكومة الشعب تستلب من الشعب إرادته فى جوهر الدستور وأساسه وهو الانتخاب، فهذا معناه أنها تعتبر هذا الشعب قطيعًا من الأنعام، لا إرادة له ولا كرامة، وتعامله على هذا الأساس، وليس من جناية على الشعب أفظع من هذه الجناية.

ولقد كان الظن وقد ظفر الوفد بالأغلبية فى مجلسى البرلمان أن يتورع عن استلاب حرية الانتخاب فى الدوائر التى خلت فى عهده، ولكنه الحكم المطلق، يولّد فى النفوس نزعة التمادى فى الاستبداد والطغيان، ومحاربة الحرية أينما وجدت، وبرغم أن الأحزاب المعارضة، توقعًا لهذه النتيجة، قد أضربت عن دخول انتخابات التجديد النصفى لمجلس الشيوخ سنة ١٩٥١، ولم يبق إلّا ثلاث عشرة دائرة جرت فيها الانتخابات، فإن وزارة الوفد قد أتت فيها من صنوف الضغط وضروب الإرهاب والتزييف مالم يحدث مثله فى عهد أى وزارة أخرى، وتولى فؤاد سراج الدين وزير الداخلية الإشراف على هذه العملية الإجرامية التى خلت من كل معنى للحياد أو الحرية والنزاهة، ففاز مرشحو الحكومة فى جميع هذه الدوائر، ولم ينجح واحد من المعارضين أو المستقلين،

وتبين من المقارنة بين الماضى والحاضر أن إسماعيل صدقى كان أرحم من فؤاد سراج الدين فى التدخل الإدارى فى الانتخابات، وأخف وطأة، فقد أجرى صدقى باشا انتخابات التجديد النصفى لمجلس الشيوخ سنة ١٩٤٦، فترك حوالى نصف الدوائر حرّة لم تتدخل فيها الحكومة بأى وجه ما، وتدخل تدخلاً هيناً فى نصف الدوائر الأخرى، أما فؤاد سراج الدين فقد أبى إلاّ أن يعصف بحرية الانتخابات فى كل الدوائر، وسخّر قوات الشرّ والإجرام لإنجاح مرشحى الحكومة فيها جميعا.

فالبرلمان الذى يتألف على هذه الأوضاع ليس إلاّ برلماناً صوريا، يتخذ ستاراً لحكم مطلق يجمع بين الاستبداد والفساد، وما بهذه الأوضاع تنهض الأمم وترتقى الأخلاق والفضائل وتُرعى مصالح البلاد.

اضطهاد المعارضة وإقصاؤها عن البرلمان

ومن مظاهر الحكم المطلق اضطهاد الوفد للمعارضة داخل البرلمان، وخارج البرلمان، فالوفد باعتباره هيئة تبغى أن تحكم البلاد حكماً مطلقاً، لا تطيق وجود معارضة برلمانية، فى حين أن قوام الحكم البرلمانى الاعتراف بالمعارضة كأداة لاستقامة الحياة الدستورية.

يقول الأستاذ هارولد لاسكى أحد أقطاب حزب العمال البريطانى ورئيس لجنته التنفيذية[1] إن من قواعد الحكم البرلمانى السليم وجود معارضة قوية داخل البرلمان، فإذا ضعفت هذه المعارضة أنهار النظام البرلمانى.

فالمعارضة القوية دعامة ضرورية لأداء مهمة الرقابة البرلمانية على تصرفات الحكومة، تلك الرقابة التى فيها الكفالة لسلامة الحكم ونزاهته.

وإذا كانت المعارضة ضرورية فى البلاد العريقة فى الحياة البرلمانية كبريطانيا، فأجدر بها أن يعترف بضرورتها فى بلاد لا تزال ناشئة فى نظامها الدستورى، وإذا قضى فيها على المعارضة، فإن حياتها الدستورية تصاب

---

(١) توفى فى العام الماضى.

بالشلل، وتصبح اسماً لا وجود له فى عالم الواقع والحقيقة، وتفقد الأداة الحكومية عنصر الرقابة، فيستشرى فيها الفساد، ويعم الظلم والطغيان.

ولكن الوفد تحقيقاً لنزعته الاستبدادية، وتدعيما للحكم المطلق، لا يطيق المعارضة داخل البرلمان، ولذلك يتربص بها الظروف والمناسبات لاضطهادها وإقصائها عن مقاعدها، فهو يبدأ بإقصائها فى الانتخابات فى عهده، ثم إنه فى داخل البرلمان يختلق الذرائع لإقصاء أكبر عدد ممكن من الأعضاء المعارضين، ففى الطعون التى تقدم فى صحة انتخاب الأعضاء الجدد، يتساهل فى الطعون الموجهة ضدّ الأعضاء الوفديين فيرفضها، ويتلمس أوهى الأسباب لقبول الطعون فى الأعضاء المعارضين، فيوعز إلى أشياعه بقبولها وإسقاط العضو المعارض، وبرغم أن النظر فى الطعون الانتخابية مسألة تكاد تكون قضائية ومن الواجب على البرلمان أن ينظر فيها نظرة عدل ونزاهة ومساواة، فإن القضاء البرلمانى بتأثير الوفد قد أصبح مضرب الأمثال فى التحيّز والاستخفاف بالعدالة والميل مع الأهواء.

إخراج المعارضين من مجلس الشيوخ

وقد سفر الوفد فى اضطهاد المعارضة وإقصائها عن مجلس الشيوخ، مستهيناً بالدستور وأحكامه، مستجيباً إلى نزعة الحكم المطلق التى تغلغلت فى كيانه، وجعلته حرباً على الحرية والشورى.

ففى مايو من سنة ١٩٥٠ قدم الأستاذ مصطفى مرعى سؤالا بمجلس الشيوخ عن أسباب استقالة محمود محمد محمود رئيس ديوان المحاسبة من منصبه، ولما لم يتضمن جواب الوزارة ما يوضح غامضاً، أحاله إلى استجواب أثار فيه مسألتين هامتين:

أولاهما أن مدير مستشفى المواساة بالاسكندرية الدكتور أحمد محمد النقيب أمر بصرف مبلغ خمسة آلاف جنيه إلى كريم ثابت المستشار الصحفى (السابق)[٢] للديوان الملكى من أموال التبرعات والإعانات التى جمعت

(٢) استقال من منصبه فى أوائل أكتوبر سنة ١٩٥٦ وتفضل حضرة صاحب الجلالة الملك فقبل استقالته.

لمستشفى المواساة، وذكر النقيب تسويغًا لصرف هذا المبلغ أنه مقابل دعاية ونشر خاصين باليانصيب والإعانات.

والمسألة الثانية أن صفقات من الأسلحة والذخائر الفاسدة حصل التعاقد عليها لمناسبة حملة فلسطين، وتسلمت إدارة احتياجات الجيش هذه الصفقات برغم لفت نظرها إلى ذلك، وأن مخالفات ارتكبت فى إجراء بعض إصلاحات فى بحرية جلالة الملك، وأن رئيس ديوان المحاسبة المستقيل أبدى فى تقريره بعض ملاحظات عن هاتين المسألتين، وعلى نفقات حرب فلسطين عامة، وكان من نتائج إبدائه هذه الملاحظات أن اضطر إلى تقديم استقالته فى عهد وزارة النحاس.

وقد شرح الأستاذ مصطفى مرعى هذا الاستجواب بمجلس الشيوخ، ولقى تأييدًا كبيرًا من المعارضين ومن الرأى العام، وانتهى إلى اقتراح تأليف لجنة برلمانية لتحقيق أسباب استقالة رئيس ديوان المحاسبة.

مراسيم ١٧ يونيه سنة ١٩٥٠

كان جواب الوزارة على هذا الاستجواب وعلى تأييد المعارضين لاقتراح تأليف لجنة التحقيق أن استصدرت ثلاثة مراسيم فى ١٧ يونيه سنة ١٩٥٠، عصفت بكيان مجلس الشيوخ، وأخرجت منه عددًا كبيرًا من المعارضين بطريقة تنطوى على اعتداء صارخ على الدستور.

فأوّل هذه المراسيم يقضى بزوال عضوية المجلس عن جميع الأعضاء الذين عينوا فى عهد وزارة حسين سرى لمناسبة التجديد النصفى سنة ١٩٤١ وأعيدوا للعضوية بالمرسوم الصادر فى ١٩ ديسمبر سنة ١٩٤٤ وعن كل من حلّ محلهم بسبب الوفاة أو الاستقالة.

والثانى بتعيين أعضاء جدد كلهم من الوفدين بدل الذين أبطل تعيينهم، والثالث بإسقاط رآسة محمد حسين هيكل لمجلس الشيوخ وأبدل به على زكى العرابى.

وحجة الوزارة فى المرسوم الأوّل أن الشيوخ الذين عينوا فى عهد وزارة حسين سرى لمناسبة التجديد النصفى سنة ١٩٤١ لم يكن يجوز تعيينهم إلّا بعد حصول الانتخابات فى دوائر من انتهت مدّتهم من الأعضاء المنتخبين، وبالتالى تكون إعادتهم إلى العضوية سنة ١٩٤٤ غير جائزة.

ويكفى للرد على هذه الحجة أن على زكى العرابى نفسه أثبت فى مقال له نشر بمجلة القانون والاقتصاد (عدد سبتمبر وديسمبر سنة ١٩٤٩) أن لا تلازم بين عمليتى التعيين والانتخاب، ولا يتحتم أن يكون الانتخاب سابقًا على التعيين، قال فى هذا الصدد تحت عنوان (عضوية البرلمان) ما يلى:

«ويجب ملاحظة أن الدستور قد خول الملك حقا مطلقًا فى تعيين خمسى أعضاء مجلس الشيوخ ولم يقيد هذا الحق بأى قيد ولا يوجد أى نصّ فيه يوجب أن يكون استعمال هذا الحق لا حقًا لانتخاب الثلاثة الأخماس الباقية وإلّا كان التعيين باطلًا.. ويظهر لى أن السبب الذى جاء بتقرير لجنة الدستور لتخويل السلطة التنفيذية حق تعيين خمسى أعضاء مجلس الشيوخ وهو «إكمال النقص فى الكفايات ووجود عناصر لا تهىء لهم ظروفهم الخاصة الدخول فيه بطريق الانتخاب»، لايستوجب حتما أن تجرى الانتخابات أوّلًا، لأن الغرض الوحيد الذى يقصده الدستور هو أنه نظرًا لاحتمال أن الانتخابات قد لا تأتى ببعض العناصر التى يحسن وجودها فى المجلس فقد خوّل للسلطة التنفيذية تعيين نسبة معينة ضمانًا لوجود هذه العناصر، ويستوى فى ذلك تعيينها قبل أو بعد انتخاب النسبة المقرر انتخابها، فليس الغرض هو سدّ النقص الذى يظهر فى الانتخابات بعد حصولها بل ضمان وجود نسبة معينة من الكفايات خشية ألّا تأتى بها الانتخابات ولذلك لا يتحتم انتظار نتيجة الانتخابات بل يجوز البدء بالتعيينات».

هذا ما قاله على زكى العرابى سنة ١٩٤٩، فالتعيينات التى تمت فى عهد وزارة حسين سرى بالمرسوم الصادر فى ٢٤ مارس سنة ١٩٤١ صحيحة دستوريا باعتراف على زكى العرابى، وهى التعيينات التى أبطلتها وزارة الوفد فى مراسيم ١٧ يونيه سنة ١٩٥٠.

هذا إلى أنه لا يجوز دستوريا للسلطة التنفيذية إسقاط عضوية أى عضو بمجلس الشيوخ، فإن هذا الحق موكول إلى المجلس ذاته، وبغير ذلك تكون عضوية المجلس تحت رحمة السلطة التنفيذية، وهذا مخالف بداهة للدستور نصا ومعنى، وقد قال بذلك على زكى العرابى أيضا فى مقاله سالف الذكر، إذ قرر مايلى:

«وينتج من ذلك أن عضو البرلمان بمجرد انتخابه أو تعيينه يكتسب العضوية ويبقى بهذه الصفة إلى أن يقرر المجلس بطلان نيابته أو سقوطها أو يقرر فصله لأسباب يراها هو، والمجلس وحده هو الذى يقرر ذلك، فلا تملك هيئة الناخبين بعد الانتخاب إبطال انتخاب العضو أو الرجوع فيه، كما لا تملك السلطة التنفيذية بعد صدور المرسوم الرجوع فيه أو إبطاله، وحينئذ فالعضو يكتسب العضوية بالانتخاب أو التعيين حسب الأحوال، ولا يمكن أن يفقدها بعد ذلك إلّا بقرار من المجلس التابع له، وبعبارة أخرى فإن العضو لا يدخل المجلس إلّا بأحد طريقين – إما انتخابه من الناخبين أو تعيينه من السلطة التنفيذية – ولكنه لا يمكن أن يخرج منه إلّا بقرار من المجلس نفسه فى الحالتين».

وقد علق العرابى فى المقال نفسه على المراسيم الخاصة بإبطال عضوية الشيوخ بقوله: «ويجب القول أنه بإصدار مرسومى ٢٢فبراير سنة١٩٤٢ و١٩ ديسمبر ١٩٤٤ اعتدت السلطة التنفيذية على إختصاص المجلس صاحب السلطة وحده فى تقرير صحة أوعدم صحة نيابة الأعضاء سواء أكانوا منتخبين أومعينين فإن مرسوم ٢٤ مارس سنة ١٩٤١ (الصادر فى عهد وزارة حسين سرى) هو وحده المرسوم الذى كانت السلطة التنفيذية تملك إصداره فى حدود سلطتها، لأنه عقب عملية القرعة بمجلس الشيوخ وإسقاط نصف أعضائه كان واجبًا عليها تعيين بدل من سقطوا من المعينين، وقد أصدرت فعلًا مرسوم ٢٤ مارس سنة ١٩٤١ واستنفدت بإصداره سلطتها ولم يعد لها أى حق فى إلغاء مرسومها أوالرجوع فيه، والمجلس وحده هو المختص بتحقيق عضوية من عينوا به وتقرير صحتها أوبطلانها، ومادام

المجلس لم يصدر قرارًا ببطلان نيابتهم ولم يعلن خلو محلاتهم فلا تملك السلطة التنفيذية تعيين غيرهم، ولذلك يكون مرسوم ٢٢ فبراير سنة ١٩٤٢ باطلًا.. وكذلك مرسوم ١٩ ديسمبر سنة ١٩٤٤ الصادر بإلغاء مرسوم ١٩٤٢ وإبطال نيابة الأعضاء المعينين به فهو أيضًا باطل لأن بطلان نيابة الأعضاء المعينين بمرسوم سنة ١٩٤٢ لا يكون إلّا بقرار من المجلس، وهو وحده الذى يملك إعلان بطلان نيابتهم ولا يمكن للهيئة التنفيذية أن تقوم هى بهذا الإعلان...»

يضاف إلى أقوال على زكى العرابى أن دستورية مرسوم ٢٤ مارس سنة ١٩٤١ قد طرحت على مجلس الشيوخ سنة ١٩٤٦ وأحالها إلى لجنتى الشئون الدستورية وتحقيق صحة العضوية مجتمعتين، وأقرت اللجنتان صحة عضوية الأعضاء الذين عينوا سنة ١٩٤١ ومن حل محلهم، وقدمتا تقريرهما إلى المجلس، ووافق المجلس بجلسته المنعقدة فى ١٦ أبريل سنة ١٩٤٧ على تقرير اللجنتين وعلى صحة عضوية هؤلاء الأعضاء، فكيف يسوغ للوزارة بعد أكثر من ثلاث سنوات من صدور هذا القرار أن تنقضه وتقرر بطلان هذه العضوية على خلاف ما قرره المجلس وعلى خلاف أحكام الدستور؟

إن قرار المجلس فى ١٦ أبريل سنة ١٩٤٧ هو قرار ملزم للحكومة، والقول بغير ذلك هو خروج على الدستور وأوضاعه، وإنى لا أعرف دستورًا فى العالم يخوّل السلطة التنفيذية إبطال عضوية البرلمان؛ لأن حق إبطال هذه العضوية هو من إختصاص كل من المجلسين، وهذه القاعدة هى من أسس النظام الدستورى.

ومن أعجب ما فى هذه المراسيم من استهتار واستهانة بالدستور أن المرسوم الثالث أبطل رآسة محمد حسين هيكل لمجلس الشيوخ قبل نهاية مدة هذه الرآسة وهى سنتان، برغم أن عضويته بالمجلس بقيت لم تنقطع يومًا واحدًا منذ سنة ١٩٤١، لأنه كان معينًا فى مرسوم سنة ١٩٤١، واستمر عضوًا بالمرسوم الصادر فى عهد وزارة الوفد سنة ١٩٤٢، ومع بقاء عضويته مستمرة حتى مايو سنة ١٩٥١، فإن الوزارة أبطلت رآسته سنة ١٩٥٠ قبل انتهاء مدة رآسته وعضويته.

إن ملابسات صدور هذه المراسيم تدل يقينًا على أن الغرض منها هو اضطهاد المعارضة وإخراج أكبر عدد ممكن من الأعضاء المعارضين، فقد مضى على وزارة النحاس أكثر من خمسة أشهر قبل صدور هذه المراسيم وهى مقرّة لعضوية الشيوخ المعينين فى مارس سنة ١٩٤١، وظلت طوال هذه المدة تتصرف على هذا الأساس، فعينت شيوخًا، منهم بعض الوزراء، ذكرت فى مراسيم تعيينهم أنهم يحلّون محل من خلت مقاعدهم ممن كانوا معينين فى مارس سنة ١٩٤١ أو من حل محلهم، ولكن لم تكد تمضى أيام معدودة على استجواب مصطفى مرعى واتجاه الأعضاء المعارضين إلى وجوب تأليف لجنة برلمانية لتحقيق المساوئ التى أشار إليها المستجوب، حتى انقلبت الأوضاع، وصار هذا الاتجاه فى نظر وزارة النحاس جريمة من المعارضين يستحقون عليها العقاب، وأوّل عقوبة لهم إخراج أكبر عدد منهم من المجلس، وإقصاء رئيس المجلس عن منصبه جزاءً له على موقفه أثناء الاستجواب؛ إذ حمى حرية الكلام للمستجوب، على خلاف ما كانت تريده الوزارة، وهدّده وزير الداخلية — فؤاد سراج الدين — أثناء مناقشة الاستجواب تهديدًا سافرًا فهم الجميع معناه ومغزاه، فقد قال له إنه يشعر بأن الكرسى الذى يجلس عليه يهتز اهتزازًا شديدًا، ولم يمض على هذا التهديد — أو هذا الاهتزاز... بضعة أيام حتى صدر المرسوم بإطاحة رئيس المجلس عن كرسيه.

وهكذا يبدو لك مبلغ استهتار وزارة الوفد بأحكام الدستور وروحه ومعناه، ويتبين أن إرهاب المعارضة والتنكيل بها داخل البرلمان وخارج البرلمان هو قاعدة من قواعدها الأساسية فى الحكم، كما يدلّ هذا المسلك على حماية وزارة الوفد للفساد والمفسدين، ومحاربتها للنزاهة والاستقامة، ولقد كان موقفها فى الدفاع عن صفقات الجيش المريبة بارزًا وملفتًا للأنظار، فإن وزير الحربية (مصطفى نصرت) لم يتورع عن الدفاع عنها وألقى فى هذا الصدد بيانًا بمجلس الشيوخ ردًّا على استجواب مصطفى مرعى قال فيه ضمن ما قال:

«وصلتنى مناقضات ديوان المحاسبة — وهى التى استند إليها المستجوب — بعد مدة قصيرة من تولى وزارة الحربية، فكان من الطبيعى أن أتقصى الحقائق

المتعلقة بما اتبع بصفة عامة فى أمر توريد احتياجات الجيش أثناء حرب فلسطين، وقد اتضح لى أن هناك أفرادًا كثيرين كما أن هناك جهات متعددة أملت عليها مصالحها الخاصة إثارة الشكوك فى كل أعمال التوريدات، كما أن قيام لجنة الاحتياجات بالأعمال الخاصة بالتوريدات من جهة، وقيام الجهات المختصة فى القوّة المسلحة باستلام وفحص ما يورد من جهة أخرى، كان ذلك سببًا فى حدوث بعض الاحتكاك وإثارة منافسات أدّت إلى التقدم ببعض البيانات التى استند إليها ديوان المحاسبة فى مناقضاته، على أنه بعد البحث والتدقيق، اتضح لى أن التوريدات التى أثارت مناقضات ديوان المحاسبة لا غبار عليها».

إن مراسيم ١٧ يونية سنة ١٩٥٠ هى ضربة أثيمة صوبتها وزارة الوفد إلى كيان الحياة الدستورية، ففضلًا عما فيها من عدوان على الدستور، فإنها فى ملابساتها جاءت إرهابًا للمعارضة، لا داخل البرلمان فحسب، بل خارج البرلمان، وتثبيتًا لدعائم الحكم المطلق؛ ذلك أنه إذا كانت الحكومة فى سبيل محاربة المعارضة قد استهانت بالحصانة التى قررها الدستور لأعضاء البرلمان وجعلت عضويتهم تحت رحمة السلطة التنفيذية، فإن هذا ولا ريب إشاعة لسياسة الإرهاب حيال كل من يقف من الوزارة موقف المعارضة، فالوزارة التى لا تكترث بأحكام الدستور حيال أعضاء المجلس التشريعى الأعلى، لا تأبه من باب أولى لأحكام الدستور ولا لحرمة القوانين، حيال بقية المواطنين.

وقد نشر زعماء أحزاب المعارضة يوم ٢٣ يونية سنة ١٩٥٠ بيانًا إلى الأمة أوضحوا فيه مبلغ ما فى إصدار هذه المراسيم الثلاثة من عدوان على الدستور وتغليب لفساد الحكم وحماية للعابثين بمصالح البلاد وأموالها، ووقعه رؤساء هذه الأحزاب، وهم: حافظ رمضان رئيس الحزب الوطنى، ومحمد حسين هيكل رئيس حزب الأحرار الدستوريين، وإبراهيم عبد الهادى رئيس الهيئة السعدية، ومكرم عبيد رئيس الكتلة الوفدية.

وبجلسة ٣ يوليه سنة ١٩٥٠ بمجلس الشيوخ تقدم حافظ رمضان باقتراح

بمشروع قرار يصدره المجلس بإبطال المراسيم الثلاثة لأنها باطلة بطلانًا أصليًا فلا يترتب عليها أى أثر من الآثار، ولكن رئيس الجلسة (حسين محمد الجندى وكيل المجلس) منع عرض هذا الاقتراح على المجلس بحجة أن الأعضاء الذين شملتهم المراسيم قد أحيلت مسألة صحة عضويتهم إلى لجنة تحقيق صحة العضوية، فأراد حافظ رمضان أن يردّ على رئيس الجلسة وأن يحتكم إلى المجلس، فمنعه حسين الجندى من الكلام، وناصره الأعضاء الجدد، وأثاروا ضجة مفتعلة فى المجلس لمنع المعارضين من الكلام، وكانت مؤامرة مدبرة لمنع المعارضة من أداء واجبها، مما اضطر المعارضين إلى الانسحاب بعد أن احتجّوا على مسلك رئيس الجلسة والأعضاء الوفديين، وأرسل حافظ رمضان إلى حسين محمد الجندى الكتاب الآتى:

«بعد أن تلوتم بيانكم الخاص بمنع مناقشة مشروع القرار المقدم منى ببطلان المراسيم التى صدرت فى ١٧ يونيه الماضى خاصة بمجلس الشيوخ، رفضتم أن أبين للمجلس خطأ الرأى الذى ذهبتم إليه من سلطانكم المطلق فى منع المجلس من المناقشة ومنعى من الاحتكام إليه، واعتمدتم فى ذلك على الضجة المدبرة من أنصار الحكومة ومن عينوا بهذه المراسيم، مما اضطرنى وبعض إخوانى المعارضين إلى الانسحاب من المجلس احتجاجًا على هذا التصرف المخالف لأحكام الدستور واللائحة.

«فيكفى لبيان خطأ ما ذهبتم إليه من أن موضوع الاقتراح معروض على لجنة تحقيق صحة العضوية أن هذه اللجنة ليس من اختصاصها أن تنظر فى دستورية المراسيم موضوع اقتراحى، وقد درج المجلس على هذا فى كل سوابقه، واعترفتم أنتم بذلك فى ذات بيانكم حين قلتم إن المسألة يمكن أن تحال بعد تقديم تقرير لجنة تحقيق صحة العضوية إلى لجنة الشئون الدستورية.

«وتكرارًا للاحتجاج الذى أعلنته فى الجلسة أسجل الآن هذه المخالفة الخطيرة التى لا عهد لمجلس الشيوخ بمثلها، وأطلب إثبات كل ذلك فى مضبطة الجلسة».

وجاء التجديد النصفى لمجلس الشيوخ فى أبريل ومايو سنة ١٩٥١ فأسقطت الوزارة بوسائلها الإدارية كل عضو معارض أو مستقل فى الانتخابات، وأخرجت كل المعارضين من مرسوم التعيينات.

عريضة المعارضة إلى جلالة الملك
(أكتوبر سنة ١٩٥٠)

فى أكتوبر سنة ١٩٥٠ قدم أقطاب المعارضة والمستقلين عريضة إلى الملك تهدف إلى تطهير أداة الحكم، وكنت أودّ نشرها بوصف كونها وثيقة هامة من وثائق هذا العهد، ولكن قرارًا قضائيًّا قد صدر بتثبيت مصادرة إحدى الصحف التى نشرت نصّها، ورغم أن هذا القرار ليست له حجة الأحكام النهائية، ومع مرور وقت طويل لم ترفع فيه النيابة الدعوى العمومية على من نشروا هذه العريضة، مما يؤيد الاعتقاد بأن لا غبار فى نشرها، برغم ذلك كله، فإننا أخذًا بالأحوط، ومبالغة منا فى احترام القرارات القضائية حتى التى لم تكتسب صفة الأحكام النهائية، نمسك عن نشرها، ونكتفى بالتنويه بها كحادث من حوادث هذا العصر.

منعت وزارة النحاس نشر هذه العريضة، وصادرت الصحف التى نشرتها، وأذاع النحاس فى ٢١ أكتوبر سنة ١٩٥٠ بيانًا ردًّا عليها.

ولم يكن من احترام حرية الرأى فى شىء أن يسمح لنفسه بإذاعة ردّه على عريضة منع هو نشرها، فحرم الرأى العام من أن يوازن بين الأصل والردّ ويحكم لهذا أو لذاك.

وقد ذكر فى بيانه أن العريضة من ناحية الشكل جانبها التوفيق والصواب، بدعوى أن الموقعين عليها اختاروا لرفعها إلى جلالة الملك اليوم السابق لعودة جلالته من الخارج وأنها «قدمت على ورق وبخط غير لائقين بما يرفع إلى أسمى مقام فى البلاد».

وقال إنها من ناحية الموضوع حوت كلامًا معادًا، وأن الحكومة فى غنى عن

أى رد جديد، وإن ما أوردته بشأن التحقيق الجنائى الخاص بأسلحة الجيش زعمًا منها أنه قد تناول بعض تصرفات لرجال من الحاشية الملكية وأنه يخشى أن تقصر يد العدالة عن بلوغهم، فإن الحكومة ليس فى وسعها أن تخوض فى هذا الأمر لتقديم الأدلة الحاسمة على إفك ما يزعمون، نزولاً منها على قرار النيابة العامة بحظر النشر، وأشار إلى الرغبة الملكية السامية بأن تسير تحقيقات الجيش فى مجراها الطبيعى، وأن هذه الرغبة جاءت حاسمة قاطعة لدابر الشائعات الخبيثة التى دأب البعض على إذاعتها عمدًا لإثارة القلق فى نواحى البلاد و«إن الحكومة وقد أفسحت من صدرها إلى اليوم لعل هذا البعض يعود إلى رشده ويدرك ما تضرّ به مصالح البلاد العليا من جراء هذه الخطة المدبرة، إن الحكومة بإزاء هذا الإصرار لن تسكت بعد اليوم (٢١ أكتوبر سنة ١٩٥٠) على هذا الإجرام السافر فى حق البلاد».

وأوّل ما يلاحظ فى هذا البيان أن النحاس يرد فيه على عريضة منعت الوزارة نشرها، وأنه تبرع قبل أن ينتهى التحقيق فى قضية أسلحة الجيش بالجزم بأن ما نسب إلى بعض رجال الحاشية الملكية هو إفك يزعمه المعارضون، وهذا ولا ريب تدخل فى مجرى التحقيق لا يجوز صدوره من السلطة التنفيذية، وقد اتخذ هذا التدخل شكلاً خطيرًا فى آخر مراحل التحقيق؛ إذ قررت الوزارة كما أسلفنا إقصاء محمد محمود عزمى بك النائب العام السابق عن منصبه.

وإنك لتستطيع أن تقارن بين موقف وزارة الوفد سنة ١٩٥٠ من إخراج المعارضين من مجلس الشيوخ سترًا لموقف موظف (سابق) بالسراى، وبين موقف وزارة الوفد ذاتها سنة ١٩٤٣ حين أخذت على المرحوم أحمد محمد حسنين باشا رئيس الديوان الملكى أنه تأخر فى سداد مبلغ من ثمن أثاث اشتراه من إحدى المدارس الصناعية، على أن المرحوم أحمد محمد حسنين كان له عذره فى أن موارده المالية قصرت عن أن يؤدّى هذا الثمن فورًا، ومع ذلك فإن وزارة الوفد فى سنة ١٩٤٣ لم تقدر هذا العذر وآخذته على تأخره فى سداد هذا المبلغ، وشهرت به فى البرلمان والصحف، فما بالها فى سنة ١٩٥٠ تنتقل من

النقيض إلى النقيض، فتجعل لبعض موظفى السراى حصانة لا يقرّها دستور ولا قانون ولا ولاء صادق لصاحب العرش؟.

لقد أصبح نضال الوفد عن سلطة الأمة أسطورة من الأساطير، وذهبت الميزة الوحيدة التى كان يفاخر بها ويتقرب بها إلى نفوس الجماهير، ذهبت هذه الميزة وتقلصت، وانتهى به المطاف إلى إهدار ماضيه من هذه الناحية، ولم يبق من طابع لحكومة الوفد سوى الحكم المطلق المقرون بالفساد.

فالدستور الذى جاهدت الأمة فى سبيل الحصول عليه ما جاهدت، وبذلت فيه ما بذلت، قد تحوّل إلى حكم مطلق عضوض، لا يختلف عن الحكم المطلق السافر إلّا فى بعض ظواهره وأشكاله، وكلاهما شر على البلاد ووبال عليها.

وفى الحق أن الدستور ليس هو المسئول عن هذا المصير، ولا عن الفساد الذى لصق به وقتاً ما، بل المسئول هم أولئكم النفر الذين قاموا على تنفيذه، فأفسدوا أوضاعه وخرجوا به عن أساسه السليم وصراطه المستقيم.

وهكذا شأن النظم السياسية، لا تؤتى ثمرها إلّا بمقدار نزاهة القائمين عليها فى تطبيقها وتنفيذها، فإذا فسدت نفوسهم فسدت معها هذه النظم، ولم تعد أداة إصلاح وتقدم، ولو كانت فى جوهرها من أرقى ما وصل إليه العلماء والمتشرعون، ﴿وما كان ربك ليهلك القرى بظلم وأهلها مصلحون﴾.

* * *

الخاتمة

على كل منا أن يؤدّى واجبه

لا شك أن من حقنا بل من واجبنا أن نعمل لمستقبل أسعد حالاً وأقرب إلى تحقيق أهداف البلاد من هذا الحاضر المليىء بالمساوئ التى شرحنا طرفاً منها.

من واجبنا أن نعمل على بناء هذا المستقبل، وإذا نحن تركنا الأمور تسير فى طريق الفساد دون أن نعمل على إصلاحها كنا ولا ريب مقصرين فى حق الوطن، بل فى حق أنفسنا.

إن علاج الحالة التى نعانيها ليس مبتكراً، ولا مستعصياً من الوجهة النظرية، وهو يتركز فى تلك الكلمة التى يردّدها الجميع وهى: «على كل منا أن يؤدّى واجبه» فإذا اتبعنا هذه الكلمة وأخذنا أنفسنا بها، تحقق الإصلاح الذى نبتغيه.

لقد أفردت الفصل السابع (النهضة الاقتصادية)، والفصل الثامن (النهضة الاجتماعية) من الجزء الثانى من هذا الكتاب لتذكير المواطنين بواجباتهم فى النواحى الاقتصادية والاجتماعية، وإنى لأرى أن البلاد أحوج ما تكون إلى الإصلاح فى الناحية السياسية؛ لأن الحياة السياسية عندنا قد دب فيها الفساد بحيث تحتاج منا إلى مزيد من الجهود لإصلاحها، وأخشى ما أخشاه أن نتقاعس عن أداء واجباتنا، أو يتملكنا اليأس، فلا نعمل لهذا الإصلاح، فيستشرى الفساد وتتضاعف نتائجه، ويؤثر ذلك فى نهضتنا الاقتصادية والاجتماعية، بل فى كيان البلاد وحياتها ومستقبلها، فى حين أن الأمم الناهضة سائرة كلها إلى الأمام.

وليس يكفى لإخلاء أنفسنا من المسئولية أن لا نشترك فى مساوئ الفساد،

بل علينا أن نعمل لتحرير البلاد من هذه المساوئ، وبهذا نؤدّى واجبنا على الوجه الصحيح.

وإن على الطبقات الممتازة والمثقفة من الأمة أن تؤدّى واجبها فى هذه الناحية؛ لأن عليها يقع العبء الأول فى أداء هذا الواجب؛ لأنها بما أوتيت من التجارب وبما نالت من العلم والعرفان أقدر من غيرها على تعرف مواطن الداء ووسائل الدواء.

يجب على الطبقة الممتازة أن تعلن آراءها فى استنكار مساوئ الحكم وفساده، والتدليل على ضروب هذا الفساد ووقائعه وملابساته، وأن تجهر بآرائها فى غير خوف ولا وجل، وفى تضامن خالص لوجه الله والوطن، فإنها إذا فعلت ذلك كان لموقفها ولا ريب صداه وأثره البالغ فى الرأى العام، وأشاع روح الحرية والديمقراطية فى نفوس المواطنين.

إن الرأى العام فى كل البلاد المتحضرة هو القوّة الفعالة التى تقاوم الفساد وتحاربه، وتسقط الحكومات التى تتنكب سبيل الاستقامة والرشاد، وإن يقظة الرأى العام لهى العامل الأكبر فى الرقابة على الحكومات وعلى المجالس النيابية معًا، وما من شك فى أن قيام الطبقات الممتازة والمثقفة بواجبها فى هذه الرقابة يسند الرأى العام ويشد أزره، ويزيد من يقظته وقوّته، ويجعله أقدر على إصلاح ما فسد من شئون الحكم ومن الحياة السياسية.

وبعبارة أخرى لا يحق للطبقات الممتازة والمثقفة أن تبقى بمعزل عن الحياة السياسية، بل عليها أن تعرب عن رأيها وتتذرع بقسط موفور من الشجاعة الأدبية فى محاربة الفساد والمفسدين، وعليها أن تتجمع وتتكتل وتتبادل الرأى والمشورة فيما يجب عليها أن تفعله، فإن اجتماعاتها وتوجيهاتها لها الأثر الذى لا ينكر فى تطور الرأى العام وفى تقدم الوعى القومى.

على المثقفين والمتعلمين أن يكونوا فى بيئاتهم رسُلاً للوطنية، ودعاة للهدى، يحببون إلى مواطنيهم الحرية والديمقراطية، ويكافحون الذل والعبودية مكافحتهم للجهالة والأمية، يفهمونهم عن الانتخاب أنه حق خوّله لهم

الدستور، فلا يجوز لهم أن يتنازلوا عنه إلى الوفد أو إلى غير الوفد، وأن الوفد ليس وصيًّا عليهم، وأن هذه الوصاية التى ينتحلها ليست إلا ضربًا من العبودية قام الدستور للقضاء عليها، وعليهم أن يحكموا عقولهم وضمائرهم فيمن يختارون للنيابة عنهم.

يجب على الشباب المثقف وخاصة خريجى الجامعات أن يكونوا لمواطنيهم فى المدن والقرى روُادًا لمبادئ الوطنية، فهم أوْلى بتثقيف مواطنيهم من المعلمين الإلزاميين وغير الإلزاميين، لأنهم أقدر منهم على فهم المبادئ الوطنية والإنسانية الصحيحة وأوْلى منهم بنشرها فى البيئات التى يتصلون بها.

وعليهم أن يداوموا اتصالهم بمدنهم وقراهم، وأن يحاربوا الشعوذة والجهالة فى نفوس إخوانهم ومواطنيهم ومهما علت مراكزهم فى المجتمع فعليهم أن لا يقطعوا صلتهم بهم، وخاصة فى القرى؛ لأنها فى حاجة إلى صلة أبنائها المثقفين بها، وإن استمرار هذه الصلة هو ولا ريب مصدر للتقدم الفكرى والاجتماعى فى السواد الأعظم من الشعب، فإذا لم يجد الشعب من أبنائه المثقفين هداة مرشدين، فمن الذى يرشده ويهديه إلى الحياة السياسية السليمة؟

إن الطبقات المثقفة هى المسئولة عن تقدم الشعب، فعلى كل مواطن مثقف أن يساهم بجهوده وعلمه وكفاءته وإخلاصه فى النهوض بالبلاد فى جميع النواحى، وخاصة فى الحياة السياسية، فإنها لا تزال عندنا متأخرة تأخرًا يدعو إلى الأسف العميق، وعلاج هذا التأخر فى أيدى الطبقة المثقفة من الأمة.

وعلى المواطن المثقف لكى يستطيع أن ينفع وطنه من هذه الناحية أن تكون له عقيدة سياسية، أو بعبارة أصح عقيدة وطنية، يناضل عنها ويصدر عنها فى أعماله واتجاهاته وينشرها بين مواطنيه ويستمدّ منها روح الثبات والدأب على الكفاح، لأن العقيدة هى أساس العمل، ولا جدوى من مواطن يعمل بغير عقيدة، بل لا يلبث أن يتخاذل ويتراجع، أى تفقده البلاد كمواطن صالح ويصبح فيها كالعضو الأشل.

إننا فى حاجة إلى مواطنين رسخت فى نفوسهم العقيدة الوطنية، فهؤلاء المواطنون هم جنود الوطن الذين ينهض بهم ويعتمد عليهم، وهم القادرون على إصلاح ما أفسدته الشعوذة السياسية فى النفوس، وعليهم أن يحاربوا النفاق الذى فشا فى المدن والقرى، فإن هذا الداء من أكبر العقبات التى تحول دون تقدم المجتمع.

عليهم أن ينشروا بين مواطنيهم عقيدة الجلاء، فالجلاء عن الوادى ليس مطلبًا قوميًا فحسب، بل هو عقيدة يجب أن ترسخ فى النفوس لكى تعمل الأمة جادة فى سبيل تحقيقه، ولا ترضى عنه بديلاً.

على أن عقيدة الجلاء ووحدة وادى النيل ليست وحدها المذهب السياسى الذى يجب أن يعم البلاد، بل أراه لا يكفى إلّا إذا كان له سند من مذهب جوهرى آخر هو الأساس لكل المذاهب الصالحة وهو الاستقامة السياسية، فهى فى نظرى الأصل، والمذاهب الصالحة متفرعة عنها ومستمدة منها.

إن من طبيعة المجتمعات الحرة المتقدمة أن تتعدد فيها المذاهب والبرامج السياسية، فلا يمكن لمجتمع حرّ أن يتألف منه حزب واحد، إلّا إذا سادته روح الدكتاتورية التى لا تحتمل حرية الرأى فى السياسة والاجتماع.

ولست أرى فى اختلاف المذاهب السياسية غضاضة على المشتغلين بشئون البلاد العامة، ولا أرى ضررًا من تعدد الأحزاب وتعدد المذاهب فى السياسة، ولكن هناك مبدأ يجب أن يكون أساس قيام الأحزاب وتعدد مناهجها وبرامجها، ودعامة كفاحنا السياسى. وهو «الاستقامة السياسية» فالاستقامة السياسية هى خير مذاهب السياسة، وهى الوسيلة الفعلية لإفادة البلاد من المشتغلين بالسياسة، أحزابًا وجماعات وأفرادًا.

الاستقامة السياسية هى التزام المشتغل بالسياسة جادّة الصدق والنزاهة والخلق القويم فى حياته العامة، وفى حياته الخاصة أيضًا، لا أقول هذا مبالغة منى فى هذا المذهب السياسى، بل لأنى أرى الاستقامة السياسية غالبًا ما تكون نتيجة للاستقامة الاجتماعية والشخصية.

كثيرون من الناس يظنون أن الحياة السياسية لا تتفق والاستقامة، ويرون أن الذى ينشد الاستقامة يحسن به أن يبتعد عن السياسة؛ لأن السياسة فى نظرهم كذب وخداع، ونفاق ورياء، وتسابق على اقتناص المنافع الشخصية، وهذا وهمٌ سرى إلينا من التواء السياسة عندنا، فعلينا أن نحارب هذا الوهم، لأنه ولا شك من أسباب تأخر الحياة السياسية وتأخر المجتمع تبعًا لذلك.

الاستقامة هى أساس السياسة الناجحة، وأقصد بالسياسة هنا السياسة الداخلية، أى علاقات الناس بعضهم ببعض فى الشئون العامة.

أما السياسة الخارجية، فالاستقامة فيها موضع نظر وخلاف، قد تكون الاستقامة السياسية غير مرغوب فيها فى السياسة الخارجية، أى فى علاقات الدول بعضها ببعض، فالكذب، والخداع، والغصب والعدوان، ونقض العهود والمواثيق، لا تزال مع الأسف من وسائل النجاح فى السياسة الخارجية، ومع ذلك فإن محبى السلام والإنسانية فى العالم يدعون إلى الاستقامة فى السياسة الدولية، أى فى علاقات الدول والأمم بعضها ببعض، ويدعون إلى المساواة بينها واحترام حقوق كل دولة فى الحرية والاستقلال، ويستنكرون سياسة الغش والغصب والإكراه، ويرون فيها مصدر الكوارث التى تصيب الإنسانية.

حقًّا أن هذه الدعوة لم تستجب إلى الآن ولا يزال أمام الإنسانية زمن طويل حتى تستجاب وتعم الدول جميعًا.

وعلى أى حال فإذا كانت الاستقامة مشكوكًا فى صلاحيتها فى السياسة الخارجية، فهذا القول ليس صحيحًا قطعًا فى الحياة السياسية الداخلية، بل يجب لكى تنهض البلاد وتتخلص من نقائصها أن يتذرع الساسة والقوّامون على شئونها العامة بالاستقامة والنزاهة، فالحياة السياسية، والحياة الحزبية، والحياة البرلمانية، والحياة الصحفية، يجب أن تسودها روح الاستقامة لكى تكون حياة ناجحة منتجة خيرًا للمجتمع.

ولا يظنّن أحد أن البلاد تفيد من حياة عامة تتنكب سبيل الاستقامة، قد يتقدم المرء فى المجتمع بغير الاستقامة، ولكن هذا التقدم يكون على حساب

مصالح الوطن العليا، وليس هذا هو السبيل لتقدم المجتمع.

فعلينا أن نتذرع بالاستقامة فى حياتنا السياسية، وأن نقيم بناءها على هذا الأساس، فإنه الكفيل بتحقيق أهداف البلاد فى السياسة والاقتصادوالاجتماع، يجب أن يكون قوام الأحزاب والجماعات إيمان أعضائها بمبادئ معينة يقتنعون بها ويعتقدون صلاحيتها للنهوض بالبلاد، ويسيرون عليها ويخدمونها وينفذونها ما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً، أما قيام الحياة السياسية على أساس العبارات الجوفاء والكلمات البراقة المطاطة والروابط الشخصية، والسعى وراء المصالح الذاتية، فإن هذا يؤدّى لا محالة إلى تراجع الحياة العامة، ويعرقل تقدم الأمة وإصلاح شئونها.

وعلى من يشتغل بالسياسة سواء تحت لواء الأحزاب أو مستقلاً – على أن يكون هذا الاستقلال استقلالاً حقيقيًّا – أن تكون له مبادئ عامة يعتنقها، ويعمل على تحقيقها، ويصدر عنها فى أعماله وتصرفاته، لا أن يكون هدفه الوحيد أن ينال لنفسه مركزا ممتازًا فى المجتمع فحسب.

إن من أسباب تأخر الحياة السياسية اتخاذ المشتغلين بها انضمامهم إلى الأحزاب وسيلة لإدراك المغانم والمراكز الممتازة فحسب، فإن هذا الهدف يصرفهم عن السعى للنهوض بالبلاد عامة، ولعل هذا يفسر لنا تلك الظاهرة التى تبدو أحيانًا عندنا وهى سرعة تنقل بعض المشتغلين بالسياسة من حزب إلى آخر، فكثرة هذا التنقل لا تدلّ على إيمان عميق بالمبادئ السياسية، ولا على تقدير للاستقامة، بل تدل على الرغبة فى الوجاهة، أى أن يكون المرء وجيهًا فى المجتمع، وليس هذا هو الهدف القويم للحياة السياسية المستقيمة.

إذا عمّت روح الاستقامة والنزاهة محيطنا السياسى، أفادت كثيرًا فى تقدم البلاد وارتقاء الروح العامة للمواطنين، وعلى الأحزاب أن تحرص على سلامة هذه الروح، فإنها عدّة الأمة وعتادها فى نهوضها ومواجهتها للحوادث والأحداث، وعلى الأحزاب أيضًا أن تكون لها مذاهب وبرامج معينة واضحة المعالم، تعمل على تنفيذها سواء كانت فى الحكم أو فى المعارضة، عليها أن تحترم

برامجها وتحترم وعودها للناخبين، لكي تكتمل ثقة الأمة بأحزابها وجماعاتها والقائمين على شئونها، فالثقة المتبادلة بين الأحزاب والأمة، وبين الحكام والمحكومين، هي من العوامل الفعالة في تقوية جبهة البلاد ومقاومة عوامل الضعف والفساد.

إن الاستقامة والنزاهة هي المذهب السياسي الأوّل لمن يريدون أن يخدموا البلاد عن طريق الاشتغال بالسياسة، وهي السبيل إلى إصلاح ما فسد من شئون الحكم، وإلى جعل الأداة الحكومية أداة إنتاج وتقدم ومناعة، وذود عن حقوق البلاد وكيانها.

الاستقامة هي أساس كل إصلاح وفلاح، وقد جمع فيها رسول الله أطراف الإسلام كافة؛ إذ سأله سفيان بن عبد الله الثقفي أن يقول له في الإسلام قولاً لا يسأل عنه أحدًا غيره، فأجابه رسول الله صلوات الله عليه بهذا الجواب الجامع المانع الحكيم: «قل آمنت بالله ثم استقم».

وأخيرًا، لست أجد نداء إلى الأمة أحب إلى نفسي من ذلك النداء المعاد، الوجيز في عبارته، الرائع في معناه ومغزاه: «على كل منا أن يؤدّي واجبه!».

* * *

مرحبًا بالجهاد

بعد كتابة ما تقدم وطبعه اجتمع البرلمان بمجلسيه مساء يوم الاثنين ٨ أكتوبر سنة ١٩٥١ وألقى مصطفى النحاس بيانًا مستفيضًا عن سياسة الحكومة نحو معاهدة سنة ١٩٣٦، أعلن فيه قطع المحادثات السياسية بين الحكومتين المصرية والبريطانية: «بعد أن تبين بجلاء عدم جدواها»، كما أعلن إلغاء معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦، واتفاقيتى ١٩ يناير و١٠ يوليه سنة ١٨٩٩ بشأن إدارة السودان، وقدم إلى البرلمان المراسيم المتضمنة هذا الإلغاء وما يستتبعه من تشريعات.

وأولها مرسوم بمشروع قانون يقضى بإلغاء القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ الذى سبق صدوره بالموافقة على هذه المعاهدة، وبإلغاء القانونين الخاصين بالإعفاءات والميزات التى تتمتع بها القوّات البريطانية فى مصر، وبانتهاء العمل بأحكام اتفاقيتى ١٩ يناير و١٠ يوليه سنة ١٨٩٩ بشأن إدارة السودان.

والثانى مرسوم بمشروع قانون بتعديل الدستور وجعل لقب الملك «ملك مصر والسودان».

والثالث مرسوم بمشروع قانون لوضع دستور ونظام حكم خاصين بالسودان.

ولا ريب أن قطع المفاوضات التى طال أمدها، وإعلان الحكومة إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ واتفاقيتى سنة ١٨٩٩، هو كسب كبير للقضية الوطنية، وهو إعلان باستئناف الجهاد والكفاح فى سبيل تحرير الوادى.

وإننا لنرحب بهذه الخطوة فى الجهاد، ونغتبط بها اغتباطًا عظيمًا، ونؤيد الحكومة فيها، وفى خطوات الجهاد كافة، ونساهم فيها بكل قوانا وجوارحنا، وندعو إلى تضامن الشعب والحكومة فى مراحل هذا الكفاح، وفق الله الوادى فى جهاده، وأمدّه بروح من عنده فى سبيل تحقيق أهدافه.

١٠ أكتوبر سنة ١٩٥١.

* * *

فهرست الجزء الثالث

الفصل الأول
الحالة السياسية فى أوائل عهد الفاروق

الفصل الثانى
معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦

الفصل الثالث
إلغاء الامتيازات الأجنبية
وتولية الملك سلطته الدستورية
واتفاق مونترو ٨ مايو سنة ١٩٣٧

الفصل الرابع
وزارة محمد محمود الثانية

الفصل الخامس
مصر فى الحرب العالمية الثانية

الفصل السادس
حادث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢
ووزارة مصطفى النحاس الخامسة

الفصل السابع
وزارة أحمد ماهر

الفصل الثامن
مصر بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية

الفصل التاسع
الوفد فى الحكم – عودة الحكم المطلق

* * *

للمؤلف

حقوق الشعب :

يتضمن شرح المبادئ والنظريات والقواعد الدستورية وحقوق الإنسان . طبع سنة ١٩١٢

نقابات التعاون الزراعية :

يتضمن تاريخ التعاون الزراعى ومنشآته فى أوروبا ، ونشأة التعاون فى مصر وتاريخه ونظامه ، وعلاقته بالنهضة الاقتصادية والاجتماعية . طبع سنة ١٩١٤ .

الجمعيات الوطنية :

صحيفة من تاريخ النهضات القومية يتضمن تاريخ الانقلابات السياسية والنهضات القومية فى طائفة من البلدان مع شرح أصول الدساتير ، والنظم البرلمانية فيها والمقارنة بينها . طبع سنة ١٩٢٢

تاريخ الحركة القومية (فى جزأين) :

الجزء الأول : يتضمن ظهور الحركة القومية فى تاريخ مصر الحديث وبيان الدور الأول من أدوارها وهو عصر المقاومة الأهلية التى اعترضت الحملة الفرنسية فى مصر . وتاريخ مصر القومى فى هذا العهد (الطبعة الأولى سنة ١٩٢٩)

الجزء الثانى : من إعادة الديوان فى عهد نابليون إلى عهد ولاية محمد على(الطبعة الأولى سنة ١٩٢٩) .

عصر محمد على :

يتناول تاريخ مصر القومى فى عهد محمد على (الطبعة الأولى سنة ١٩٣٠)

عصر إسماعيل (فى جزأين) :

الجزء الأول : يشتمل على عهد عباس وسعيد وأوائل عهد إسماعيل (الطبعة الأولى سنة ١٩٣٢)

الجزء الثانى : وفيه ختام الكلام عن عهد إسماعيل (الطبعة الأولى سنة ١٩٣٢) .

الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزى (الطبعة الأولى سنة ١٩٣٧) .

مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال :

تاريخ مصر القومى من سنة ١٨٨٢ إلى سنة ١٨٩٢ (الطبعة الأولى سنة ١٩٤٢) .

مصطفى كامل : باعث الحركة الوطنية

تاريخ مصر القومى من سنة ١٨٩٢ إلى سنة ١٩٠٨ (الطبعة الأولى سنة ١٩٣٩) .

محمد فريد : رمز الإخلاص والتضحية
تاريخ مصر القومى من سنة ١٩٠٨ إلى سنة ١٩١٩ (الطبعة الأولى سنة ١٩٤١).

ثورة سنة ١٩١٩ فى جزأين :
تاريخ مصر القومى من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩٢١ (فى جزأين) الطبعة الأولى سنة ١٩٤٦.
الجزء الأول : يشتمل على شرح حالة مصر وحوادثها التاريخية أثناء الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ – ١٩١٨) وبيان الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية للثورة. وتطور الحوادث من بعد انتهاء الحرب إلى شبوب الثورة فى مارس سنة ١٩١٩ ثم وقائع الثورة فى القاهرة والأقاليم.
الجزء الثانى : وفيه الكلام عن مهادنة الثورة واستمرارها ومحاكمات الثورة ولجنة ملنر. والحوادث التى لابستها ومفاوضات ملنر واستشارة الأمة فى مشروع ملنر. والتبليغ البريطانى بأن الحماية علاقة غير مرضية. ونتائج الثورة فى حياة مصر القومية.

فى أعقاب الثورة المصرية (ثورة سنة ١٩١٩) : فى ثلاثة أجزاء :
الجزء الأول : تاريخ مصر القومى من أبريل سنة ١٩٢١ إلى وفاة سعد زغلول فى ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٧ (الطبعة الأولى سنة ١٩٤٧)
الجزء الثانى : تاريخ مصر القومى من وفاة سعد زغلول سنة ١٩٢٧ إلى وفاة الملك فؤاد سنة ١٩٣٦ (الطبعة الأولى سنة ١٩٤٨ – سنة ١٩٤٩).
الجزء الثالث : تاريخ مصر القومى من ولاية فاروق عرش مصر فى ٦ مايو سنة ١٩٣٦ إلى سنة ١٩٥١ (الطبعة الأولى سنة ١٩٥١).

مقدمات ثورة ٢٣ يولية سنة ١٩٥٢ :
(الطبعة الأولى سنة ١٩٥٧)
الكفاح فى القنال سنة ١٩٥١ – حريق القاهرة سنة ١٩٥٢.
وزارات الموظفين – أسباب الثورة – فاروق يمهد للثورة.

ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ :
تاريخنا القومى فى سبع سنوات ١٩٥٢ – ١٩٥٩ (طبع سنة ١٩٥٩)

تاريخ الحركة القومية فى مصر القديمة :
من فجر التاريخ إلى الفتح العربى (طبع سنة ١٩٦٣)

تاريخ مصر القومى.
من الفتح العربى حتى عصر المقاومة والحملة الفرنسية طبع بعد وفاة المؤلف

مذكراتى (١٨٨٩ – ١٩٥١) :
خواطرى ومشاهداتى فى الحياة.

شعراء الوطنية فى مصر :
تراجمهم . وشعرهم الوطنى . والمناسبات التى نظموا فيها قصائدهم الطبعة الأولى سنة ١٩٥٤

مجموعة أقوالى وأعمالى فى البرلمان : (مجلس النواب الأول) طبع ١٩٢٥

أربعة عشر عامًا فى البرلمان :
فى مجلس النواب سنة ١٩٢٤ – ١٩٢٥
وفى مجلس الشيوخ من سنة ١٩٣٩ إلى سنة ١٩٥١ (طبع سنة ١٩٥٥) .

كتب مختصرة

مصطفى كامل :
باعث النهضة الوطنية (طبع سنة ١٩٥٠)
بطل الكفاح الشهيد محمد فريد : (طبع سنة ١٩٥١)

الزعيم الثائر أحمد عرابى :
(الطبعة الأولى – يناير سنة ١٩٥٢)

جمال الدين الأفغانى : (طبع سنة ١٩٦٦)

بحث وتحليل معاهدة سنة ١٩٣٦ .
استقلال أم حماية (طبع سنة ١٩٣٦)

كتب لطلبة المدارس الثانوية :
(طبعت سنة ١٩٥٨ – ١٩٥٩)

مصر المجاهدة فى العصر الحديث :
فى ست حلقات تشتمل على كفاح الشعب فى عهد الحملة الفرنسية ثم كفاحه فى العهود التالية إلى بداية ثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢ .

(تحت الطبع)
مختاراتى من دواوين الشعراء فى الجاهلية والإسلام .

رقم الإيداع		١٩٨٩ / ٥٢٠٥
الترقيم الدولى	٩٧٧-٠٢-٢٦٩٩-٨	ISBN

١ / ٨٦ / ٨٢

طبع بمطابع دار المعارف (ج.م.ع.)

هذه الأعمال الكاملة

ينظر إلى عبد الرحمن الرافعى على أنه جبرتى مصر الحديث .
فقد عكف طوال عمره على كتابة التاريخ المصرى فبدأه بتاريخ الحركة القومية فى عصر المماليك والحملة الفرنسية . حتى ثورة ٢٣ يوليو فى سبع سنوات . وإلى جانب هذه الحقبة التاريخية نجده يكتب أيضا مؤلفات أخرى هامة .

وكتابات الرافعى تتسم بالصدق والدقة والحيدة . فهو يبدأ بذكر أسباب الحادث ثم سرده ثم رأيه فيه . ومن ثم فإن فكر الرافعى يسود هذه المؤلفات ويعبر عن كفاح الشعب المصرى فى مواجهة القوى المختلفة والملابسات التى أحاطته .

ودار المعارف تقدم هذه الأعمال الكاملة للقارئ العربى حتى يقف على تاريخ وطنه العظيم . وكفاحه المشرف ومطالبته الدائبة بالحرية والحق والديمقراطية